

شرح متن قطر الندى

لفضيلة الشيخ أبي حذيفة محمود الشيخ حفظه الله

معهد الدين القيم بإشراف فضيلة الشيخ

أبي الحسن علي بن مختار الرملي حفظه الله

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد؛ فهذا إخوتي - بارك الله فيكم- الجزء الثاني من قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري -رحمه الله تعالى- ونحن الآن وصلنا إلى المستوى الرابع في المعهد، نسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يتم لنا ولكم بخير، وأن يجزي شيخنا عنا وعنكم خير الجزاء، وأن يرزقنا جميعا الإخلاص والتقوى والعمل الصالح، وأن يرضى الله عنا، وأن يغفر لوالدينا، ويصلح أحوال المسلمين أجمعين.

انتهينا في قطر الندى في الجزء الأول من الكلام عن الجملة الاسمية، والنواسخ وما يتعلق من ذلك، وأنا أعتذر أنني لم أنتهي، أو لم أضع خاتمة للجزء الأول؛ لأنني كنت سأكمل باب الفاعل، كنت أريد أن أكمل المرفوعات حقيقة، ولكن لظروف استأذنت شيخنا فيها أن أتوقف، سنبدأ إن شاء الله تعالى في الجزء الثاني هذا من باب الفاعل، وهذا المجلس الرابع والعشرون من مجالس قطر الندى، نسأل الله تعالى التوفيق والسداد.

قال المؤلف - رحمه الله- : باب الفاعل مرفوعٌ: (كـ"قام زيدٌ" و "مات عمرو". ولا يتأخر عامُّه عنه) الفاعل اسم يتقدمه فعل تام مبني للمعلوم، أو شبهه بالأصالة، الفاعل هو اسم قد يكون اسما صريحا، وقد يكون مؤولا.

الاسم الصريح تقول مثلا: (جاء الحق وزهق الباطل) الحق فاعل ، اسم صريح ، أو قد يكون مؤولا: (يسرني أن تصدق الحديث) يسرني: فعل، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به مقدم، أن: حرف مصدري ونصب، تصدق: فعل مضارع منصوب بأن، وهذه أن المصدرية والفعل المضارع تسبك فتصبح (صِدْقُكَ)، ( يسرني صِدْقُكَ) في محل رفع الفاعل، أو على أنها الفاعل، مؤول وليس صريحا كـ ( جاء الحق).

فالفاعل هو اسم يأتي بعد الفعل، تقدمه فعل تام ، يأتي بعد الفعل، والفعل قد يكون فعلا تاما وقد يكون فعلا ناقصا، الفعل الناقص كان وأخواتها، هذا فعل ناقص، ولكن المطلوب هنا أن يكون فعلا تاما (جاء الحق) الحق: فاعل لفعل تام، مبني للمعلوم؛ حتى نخرج المبني لغير المعلوم الذي لم يسمى فاعله (ضُربَ الولد) ضُربَ: فعل تام ولكنه مبني لغير المعلوم؛ لأن الفاعل هنا ليس موجودا أصلا، بل هو محذوف ، وهذه من الحالات التي يحذف فيها الفاعل وجوبا، سنتكلم عن ذلك إن شاء الله.

إذن الفاعل هو اسم تقدمه فعل تام مبني للمعلوم، أو اسم يأتي بعد فعل تام مبني للمعلوم، قد يكون هذا الفعل فعلا واضحا معروفا (ذهب) (يأكل)، أو قد يكون شبه فعل وهو مثل اسم

الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك، فاسم الفاعل يحتاج إلى فاعل، هذا اسم الفاعل كأنه هو الفعل التام، إذن الفاعل اسم تقدمه فعل تام مبني للمعلوم أو شبهه، يقولون بالأصالة، أو المؤول به أصلي المحل، فلو قلت مثلا: (قائم خالد) الأصل أن تقول (خالد قائم)، (فقائم) وإن كانت سببا في وجود فاعل (خالد) صارت هي الفاعل لاسم الفاعل (قائم)، ولكن هل هي أصلية؟، لا ، هي قدمت أليس كذلك؟ الأصل أن تقول (خالد قائم) جملة اسمية، ولكن عندما قلت (قائم خالد) يجوز لك أن تقول ذلك، لكن ليس هذا هو الفعل حقيقة، واضح .

هذا هو الفاعل، هذا الفاعل له أحكام ذكرها المؤلف وهي خمسة أحكام مهمة، هو ذكرها من خلال المتن ونحن إن شاء الله تعالى نبين في ذلك حكما حكما.

أول أحكام الفاعل: أنه مرفوع دائما وأبدا، لا يوجد فاعل منصوب مثلا، يأتي منصوبا لا يمكن، لا بد أن يكون مرفوعا، إما لفظا؛ باللفظ (جاء خالد) خالد: فاعل مرفوع بالضم، ولربما يكون مجرورا باللفظ ولكن في محل رفع، ونأتي بحرف جر زائد لفائدة كقول الله سبحانه وتعالى: { وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا } [النساء: ٦] كفى: فعل ماضٍ ، أي وقى وأغنى، بالله حسيبا: الباء حرف جر زائد بالإعراب، ولكن معناه ليس زاندا بل جاء لزيادة معنى، ولفظ الجلالة "الله": فاعل مجرور لفظا مرفوع محلا، كلمة مجرورة لفظا (بالله) ولكنه مرفوع معنى على أنه هو الفاعل، حسيبا: تمييز. فيمكن أن يكون الفاعل مجرورا لسبب هذا أحدها، وهناك قد يكون الفاعل مضافا إلى مصدر، أو قل جاء الفاعل بعد مصدر، فالمصدر جاء مضافا إلى فاعل، نعطي مثلا حتى تتضح الكلمة أكثر: (سرنى قبول الحق) سرنى: فعل ومفعول به، قبول: فاعل، لكن هذه (قبول) هي مصدر (قبل يقبل قبولاً) هذا المصدر يحتاج إلى فاعل، الحق: حقيقة هو الفاعل والمصدر مضاف إلى هذا الفاعل (قبول الحق)، فلا تبحث بعد ذلك عن الفاعل، واضح، (قبول) يحتاج إلى فاعل، أين الفاعل لـ(قبول)؟ المصدر يحتاج إلى فاعل أين الفاعل؟ جاء مجرورا، وهذا الذي يقال فيه: إضافة المصدر إلى فاعله، على كل حال الأصل أو الفاعل مرفوع، إما على الحقيقة باللفظ أو بالمعنى . هذا الحكم الأول.

الحكم الثاني للفاعل: أنه يأتي بعد العامل وليس قبله، العامل في الفاعل ما هو؟ الفعل هو الذي يعمل في الكلمة أن تكون فاعلا مرفوعا، لا بد أن يكون العامل قبل الفاعل؛ وإلا لأصبحت الكلمة، إذا قدمنا الفاعل على العامل، ما نقول فاعل مقدم بل نقول مبتدأ وخبر، مبتدأ والفعل يصبح جملة فعلية، العامل هذا يصبح جملة فعلية سواء كان العامل فعلا تاما واضحا، أو يكون مصدرا، أو اسما مفعولا، أو اسم فاعل، فلو قدمنا الفاعل عليه فلا يقال فاعل مقدم بل يقال مبتدأ والجملة التي بعده خبر، فالعامل لا يتأخر عن الفاعل، تقول: (جاء الولد) جاء: فعل ماضٍ، الولد: فاعل، هذا دائما على الترتيب ، طيب لو عكسنا (الولد جاء) الجملة صحيحة؟ نعم، الولد فاعل؟ لا، الولد مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، جاء: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، والفاعل لـ(جاء) لأن لكل فعل فاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على الولد، والجملة الفعلية من جاء والضمير المستتر في محل رفع خبر للولد، إذن لا يتأخر عامل الفاعل على الفاعل، يتقدم. هذا الحكم الثاني.

الحكم الثالث: يقول المؤلف: (ولا تلحقه علامة تنثية ولا جمع) يعني إذا كان الفاعل مثنى أو جمعا أو غير ذلك يبقى العامل على حاله مفردا، لا يرتبط بالفاعل إذا كان الفاعل مثنى لا يعني

ذلك أن أجعل العامل مثني، يقول؛ حتى أوضح قال: (ولا تلحقه علامة تنثية ولا جمع، بل يقال "قام رجلان، ورجال، ونساء") يعني: قام رجلان، قام رجال، قام نساء، لاحظ قام هذه تصلح أن تكون للمثنى، وتصلح أن تكون للجمع، كأنك تقول: قام رجل، لا تلحقه علامة تنثية، هذا العامل لا يتأثر بالفاعل إذا كان جمعا فهذا لا بد أن يكون العامل مجموعا أو مثني، وإذا كان ذلك جمعا يكون كذلك، لا، يبقى على حاله. قال: (وشذ "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل" أو مُخْرِجِي هُم") ضرب مثالين وقال شذ، يعني شذ في الحكم، يعني يوجد لغة، هذا الذي يريده المؤلف ابن هشام الأنصاري يقول، وهذا الحكم الثالث، نتكلم عن الحكم الثالث، يقول: يوجد قوم، أو يوجد لغة عند قوم يلحقون علامة التنثية والجمع بالفعل أو بالعامل، إذا كان الفاعل مثني اجعل الفعل أو العامل مثني، وإذا كان جمعا اجعله جمعا، ضرب مثالا قال: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل) نحن قلنا الأصل أن تقول (يتعاقب ملائكة) لا يتأثر العامل بالفاعل؛ لا تلحقه علامة تنثية ولا جمع، لكن عندنا في حديث صحيح للنبي ﷺ، هذا حديث صحيح متفق عليه (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهاية) لماذا لم يقل النبي يتعاقب فيكم ملائكة، لماذا قال يتعاقبون؟ ويقول المؤلف: شذ؟ لأن هذه لغة قبيلة طيء، وأزد شنوءة وغيرهما، ولكن قوله شذ هذا القول ليس صحيحا؛ لأن هذه لغة معروفة وقد استعملها النبي ﷺ، هذه اللغة التي يسميها العلماء؛ علماء النحو لغة أكلوني البراغيث، الأصل أن تقول أكلني البراغيث، أكل على الأفراد سواء بعد ذلك الفاعل مثني أو جمعا أو مفردا، لكن الأصل في العامل على الأفراد أكل، لكن يقولون أكلوني البراغيث، وهذه (أكلوني البراغيث) إعرابها يختلف عن (أكلني البراغيث) فتقول في المثال الذي ذكره المؤلف في الحديث (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل) يتعاقبون: فعل مضارع مرفوع بالنون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو هنا ليست واو الجماعة، تذكرون عندما كنا نتكلم عن الأمثلة الخمسة أو الأفعال الخمسة سواء ألف التنثية أو واو الجمع أو ياء المؤنثة المخاطبة، كنا ماذا نعربها؟ على أنها ضمير متصل في محل رفع فاعل أليس كذلك؟ هذه يتعاقبون هذه الواو ليست واو الجماعة الضمير المتصل في محل رفع فاعل، بل هذه واو تدل على الجمع، وإذا جاءت ألف تقول تدل على التنثية، لماذا؟ لأن الفاعل مذكور (يتعاقبون فيكم ملائكة) ملائكة الفاعل، فلا نقول الواو هذه فاعل، هذه تسمى لغة أكلوني البراغيث، أكلوني: فعل ماضٍ مبني على ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به مقدم، والواو هذه للدلالة على الجمع، وأين الفاعل؟ البراغيث.

ولكن على كل حال الأصل في الفاعل لا تلحقه علامة تنثية للعامل الذي قبله، قام رجل، قام رجلان، قام رجال، قام نساء، ولكن لا يعني ذلك أن يقال شذ من قال (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل)، (أو مُخْرِجِي هُم) في الحديث، حديث ورقة بن نوفل، هذه لغة معروفة عند العرب ولها حالة وهذه موجودة، طبعا (أو مُخْرِجِي هُم) حديث ورقة بن نوفل عندما قال ورقة للنبي ﷺ يا ليتني كنت فيها أو أكون حيا أو كنت فيها جذعا في رواية إذ يخرجك قومك، ماذا قال النبي ﷺ؟ قال: (أو مُخْرِجِي هُم) كان مستغربا، لماذا كان مستغربا النبي ﷺ؟ لأن في ذلك الحين كان هو المُصدق، كان محبوبا عندهم، والصادق الأمين فكيف يخرجونه؟! كان يستغرب، فماذا قال له ورقة؟ قال: نعم، ما جاء رجل بمثل ما جئت به؛ أي ما بعثه الله نبيا من الأنبياء، قال: ما جاء رجل بمثل ما جئت به إلا عودي، يا دعاء، يا طالب العلم الداعي إلى الله، ما جاء رجل بمثل ما جئت به إلا عودي، انتبه لذلك الدعوة تحتاج إلى صبر.

كذلك (أَوْ مُخْرِجِي هُمْ) أصلها (أَمُخْرِجُونِي هُمْ) لكن حذفت النون والواو مع الياء قلبت فصارت ياء مشددة (مُخْرِجِي)، وإعرابها اسم فاعل (مُخْرِج) مضاف إلى ياء المتكلم (مُخْرِجِي) وهو خبر مقدم مرفوع بماذا؟ بالواو، لأنه جمع مذكر سالم، وهم مبتدأ مؤخر، وفيها خلاف على كل حال. الشاهد هنا أنه يجوز أن تلحق علامة التثنية للعامل وللفاعل ولكن ليست اللغة الأكثر، اللغة الأصلية أنه لا تلحقه علامة التثنية، وهذا الحكم الثالث؛ أفراد فعله في حال تثنية الفاعل أو جمعه، هذا الحكم الثالث. طبعاً تذكروا لغة أكلوني البراغيث ما هي.

الحكم الرابع : تأنيث الفعل إذا أسند إلى فاعل مؤنث، إذا كان الفاعل مؤنثاً الأصل أن يكون الفعل ببناء التأنيث (قام محمد) محمد مذكر، إذا أردت أن أقول فاطمة تقول (قامت فاطمة) هذا الأصل، هذا الحكم الرابع تأنيث الفعل إذا أسند لفاعل مؤنث، قال المؤلف - رحمه الله- : نتكلم عن هذا الحكم الرابع (وتلحقه علامة تأنيث إن كان مؤنثاً كـ "قامت هند" و "طلعت الشمس")، لماذا ذكر مثالين وإن كان في المثال الأول واضحاً؟ هل للتأكيد (قامت هند) ثم ذكر مثلاً آخرًا للتأكيد (طلعت الشمس)؟ لا، المؤلف ذكي، ماذا يريد؟ (هند) مؤنث حقيقي، امرأة، بنت اسمها هند، (الشمس) مؤنث ليس حقيقياً، هذا يسمونه مؤنثاً تأنيثاً إن شئت قل معنوياً أو مجازياً، أريد أن أهرب من كلمة مجازي لكن من باب التوصيل للمعلومة، على كل حال قال: (تلحقه علامة تأنيث) إذا كان الفاعل مؤنثاً، سواء كان مؤنثاً على الحقيقة أو على المجاز، يعني حقيقي هل الشمس أنثى؟ من هنا يقال تأنيثاً ليس حقيقياً، لكن باللفظ يؤنثونها، هل هي مذكر؟ لا يقال هذا في الشمس لا مذكر ولا مؤنث.

طبعاً (طلعت الشمس) مؤنث معنوي عفواً أنا قلت مجازي، مؤنث معنوي، وهم يقولون حتى مؤنث مجازي، سبحانه الله أنا أراجع في المعلومة يقولون مؤنث مجازي، الأمر سهل إن شاء الله.

قال: (ويجوز الوجهان) يعني يجوز أن تضع التاء التأنيث في الفعل أو لا تضع، من باب الجواز قال: (ويجوز الوجهان في مجازي التأنيث الظاهر نحو {قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ} [يونس: ٥٧] ) (موعظة) مؤنث بالظاهر، هل يجوز أن تقول (جاءكم موعظة)؟ أم يجب أن تقول (جاءتكم) لأن (موعظة) مؤنث؟ والأصل فيه إذا كان الفاعل مؤنثاً فالفعل مؤنثاً، لكن يجوز أن تقول (جاءكم موعظة)؟ نعم يجوز وجاءت آية {فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ} [البقرة: ٢٧٥]، إذن على الجواز.

قال: (وفي الحقيقي المنفصل) إذا كان الفاعل المؤنث حقيقياً ولكن فصل بينه وبين الفعل فاصل يجوز كذلك الوجهان نحو قال: (حَضَرَتِ الْقَاضِيَةَ امْرَأَةٌ) القاضي مفعول به فصل بين الفاعل والفعل، فهنا تستطيع أن تقول (حضر القاضي امرأة) وتستطيع أن تقول (حضرت القاضي امرأة) لاحظ هذا المؤنث امرأة تأنيثاً حقيقياً فصل بينه وبين الفعل فاصل على الجواز، الواجب أو الأصل أن يكون الفعل إذا كان مؤنثاً ببناء التأنيث، إذا كان الفاعل مؤنثاً أن يوضع للفعل تاء التأنيث، ولكن يجوز أن تضع أو لا تضع تاء التأنيث في الفعل في حالات - هذا نتكلم عن الحكم الرابع- :

الحالة الأولى: في مجازي التأنيث، أن يكون مجازي التأنيث (قد جاءتكم موعظة) تستطيع أن تقول (جاءكم موعظة)، وأيضاً إذا كان المؤنث حقيقياً، الفاعل مؤنثاً حقيقياً كامرأة، وهند،

ولكن فصل بين الفاعل المؤنث تأنيثاً حقيقياً وبين الفعل فصل فاصل مثل (حضرت القاضي امرأة) القاضي مفعول به فصل بين الفعل والفاعل، قال أيضاً: (والمتصل في باب نعم وبئس نحو "نِعِمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ") تستطيع أن تقول (نعم المرأة هند) و (نِعِمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ) هذا على الجواز، قال: (وفي الجمع نحو {قَالَتِ الْأَعْرَابُ} [الحجرات: ١٤] ) تستطيع أن تقول (قال الأعراب)، وتستطيع أن تقول {قَالَتِ الْأَعْرَابُ} ، طيب لماذا أقول {قَالَتِ الْأَعْرَابُ} وقد قالها الله سبحانه وتعالى في سورة الحجرات ، ولكن في سورة التوبة { وَجَاءَ الْمُعَذَّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ } [التوبة: ٩٠] وإن كان المعنى حقيقة لا يناسبني كثيراً أو المثال، على كل حال تستطيع أن تقول (قال الأعراب)، هي الأمثلة موجودة { مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَفُوا عَن رَّسُولِ اللَّهِ } [التوبة: ١٢٠]، { وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يَتَّخِذُ } [التوبة: ٩٨] ما قال (من يتخذ) فيجوز على التذكير على التأنيث ، فإذا قلت (الأعراب) هي مذكر حقيقة، ولكن إذا قلت (قالت الأعراب) على التأنيث جعلت الفعل مؤنثاً، فيقولون أنك هنا تقدر محذوفاً في المعنى أي كأنك تقول (قالت جماعة الأعراب) هذا ما يريدونه.

على كل حال يجوز في الجمع في مثل هذا الموطن {قَالَتِ الْأَعْرَابُ} على تقدير الجماعة، حتى تعرف الأمور منضبطة، الأصل أن يكون تأنيث الفعل لمؤنث إما حقيقة أو مجازاً، العرب ليس مؤنثاً ولكن يجوز الوجهان؛ لأنها مؤنثة تأنيثاً قد تكون مجازية.

قال: (إلا جمعي التصحيح فكُمُفْرَدِيَهُمَا نحو "قام الزيدون" و "قامت الهندات") يعني نستطيع أن نقول على الوجهين (قالت الأعراب) و (قال الأعراب) وهذا لفظ جمع، وهذا جمع تكسير، ولكن جمع التأنيث لا يجوز أن تأتي بالفعل مخالفاً لفاعله من حيث التذكير والتأنيث، فإذا كان الفاعل المجموع جمع مذكر سالم فلا بد أن يكون بالتذكير (قام الزيدون)، وإذا كان مؤنث سالم تقول (قامت الهندات).

قال: (وإنما امتنع في النثر "ما قامت إلا هند" لأن الفاعل مذكر محذوف) يعني نستطيع أن نقول (ما قام إلا هند) لأن هند مؤنث حقيقي، ولا يجوز أن تقول (ما قامت إلا هند) لا بد أن تقول (ما قام إلا هند) لاحظ ، نرجع حتى نضبط القاعدة، الحكم أن الفاعل إذا كان مؤنثاً حقيقياً يجب أن يكون الفعل ببناء التأنيث، ثم ذكر أوجه على الجواز أن تضع تاء التأنيث أو لا تضعها، في مجازي التأنيث الظاهر {قد جاءكم موعظة} [يونس: ٥٧]، أو في الحقيقي المنفصل بين الفعل والفاعل فاصل (حضرت القاضي امرأة)، أو متصل في باب نعم وبئس (نعمت المرأة) و(نعم المرأة) جاء للمدح والذم إذا كان فعلاً جامداً، أو إذا كان في الجمع غير المذكر السالم أو غير جمع التصحيح عفواً مثل {قَالَتِ الْأَعْرَابُ} تستطيع أن تقول (قال الأعراب) وإذا أردت أن تضع التاء على تقدير (قالت جماعة الأعراب)، أما إذا كانت جمع مذكر سالم أو جمع مؤنث سالم فيكون على التذكير والتأنيث، إذا كان جمع مذكر سالم تقول (قام)، وإذا كان جمع مؤنث سالم تقول (قامت). طيب هند، هذا مؤنث حقيقي، هنالك حالة لا أستطيع أن أضع الفعل ببناء التأنيث متى؟ إذا كان الفاصل (إلا) الاستثناء (ما قام إلا هند) لا نقول (ما قامت إلا هند) لماذا؟ لأن (هند) هذه ليست فاعلاً بل هي بدل عن فاعل محذوف تقديرها أحد (ما قام أحد إلا هند) واضح. لذلك قال: (لأن الفاعل مذكر محذوف)، ومن هنا عندما قلنا (ما قام إلا هند) (هند) مؤنث لماذا قلت (قام)؟ لأن (قام) هذه ليست لـ(هند) حتى توثق معها وتأخذ حكمها، بل للفاعل المحذوف، والفاعل المحذوف مذكر مقدر (أحد) (ما قام أحد إلا هند) واضح، هذا الحكم الرابع؛

أن الفاعل إذا كان مؤنثا يجب أن يكون الفعل بتاء التأنيث أي مؤنثا، وذكر على الجواز الأشياء المستثناة؛ أي يجوز كذلك هذا أن تضع التاء أولا تضع التاء، ثم ذكر الحالات التي لا يجوز أن تضع التاء مع أنك تظن أن الفاعل مؤنث مثل (ما قام إلا هندا). واضح إن شاء الله.

ذكر المؤلف في موضع متى يحذف الفاعل، قال: (وإنما امتنع في النثر "ما قامت إلا هندا" لأن الفاعل مذكر محذوف كحذفه في نحو {أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا} [البلد: ١٤-١٥] و {قُضِيَ الْأَمْرُ} [يوسف: ٤١] و {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ} [مريم: ٣٨] ، ويمتنع في غيرهن ) ، عندما ذكر مثال (ما قام إلا هندا) دخل في موضوع حذف الفاعل، صحيح هو ذكر عن أن هند وإن كانت مؤنثة ولكن (ما قام) بالتذكير ولا يجوز أن تقول (ما قامت)؛ لأن الفاعل محذوف، فهنا يدخل في مسألة متى يحذف الفاعل أصلا؟ الفاعل الأصل أن يكون مذكورا في الفعل، ولكن هنالك حالات يجب حذف الفاعل، منها الحالة هذه (الإلا)، إذا وقع الفاعل قبل الإلا يحذف (ما قام إلا هند) أين الفاعل؟ محذوف قبل الإلا، أي (ما قام أحد إلا هندا)، أو إذا كان الفاعل لمصدر، يحذف فاعل المصدر، هنا جاء في الآية {أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا} (إطعام) مصدر، أين الفاعل؟ محذوف تقديره الهاء الضمير (إطعامه يتيما في يوم ذي مسغبة) في الآية {أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا} فأين الفاعل؟ (إطعامه) محذوف الهاء، طبعاً هذا مصدر يحتاج إلى فاعل ويحتاج إلى مفعول به، أين المفعول به؟ (يتيماً) ، (إطعامه يتيماً) فالفاعل هنا محذوف. وكذلك يحذف الفاعل في المفعول الذي لم يسم فاعله، قال تعالى: {قُضِيَ الْأَمْرُ} أين الفاعل؟ محذوف، طبعاً ذكر المؤلف {قُضِيَ الْأَمْرُ} قضي: فعل ماضٍ مبني على الفتح للفعل الذي لم يسم فاعله، الأمر: نائب فاعل والأصل (قضى الله الأمر) لكن {قُضِيَ الْأَمْرُ}، طبعاً هذا قالها يوسف عليه السلام في سورة يوسف، وأيضا في سورة البقرة {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ} [البقرة: ٢١٠] . ويحذف الفاعل إذا كان الفعل على وزن (أفعل) في التعجب قال تعالى: {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ} أين الفاعل؟ محذوف.

قال: (ويمتنع في غيرهن) في هذه الحالات لا يجوز حذف الفاعل، طبعاً عندي شرح من الشروحات وبالمناسبة أنا أخذ من شروحات العلماء، حتى هذه الأمثلة أضبطها من كلامهم؛ حتى ما أقع في خطأ وهذا أفضل، فالشرح عندي يقول: هذا نظر أن يقول يمتنع في غيره ، هناك مواضع أخرى للحذف لكن أنا ما أريد أن أتكلم فيها الآن؛ حتى لا تنتشت كثيرا ولكن أحيلكم لمن يريد الفائدة أن يرجع إلى الدروس الماضية القديمة ، عندما كنا نتكلم عن نون التوكيد المباشرة الثقيلة {وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ} [يونس: ٨٩] فهنا فصل بين نون التوكيد والفعل ألف التثنية ، فهنا الفاعل موجود ولكن في بعض الأحيان يحذف الفاعل، ففيها نقاش ذكرناه إن شاء الله تعالى في وقت سابق لا أريد أن أشتتكم.

الحكم الخامس: اتصال الفاعل بالفعل من غير فاصل، هذا الأصل أن يلي الفاعل الفعل، لا يفصل بينهما فاصل لذلك قال: (والأصل أن يلي عامله) سواء كان العامل الفعل ، أو كان اسم فاعل، أو اسم مفعول ، أو مصدرا. قال: (والأصل) كلمة والأصل يعني يجوز أن يخرج عن الأصل؟ نعم، قال: (والأصل أن يلي عامله) أن يلي الفاعل عامله، قال: (وقد يتأخر جوازاً) لا يتقدم، قلنا لا يتقدم وإنما يتأخر جوازاً نحو {وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ} (ولقد جاء النذر آل فرعون)، لماذا قدم الله سبحانه تعالى؟ هذا من باب مناسبة سياق الآيات في سورة القمر، آخرها الرء القمر، النذر وهكذا. {وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ} [القمر: ٤١] فهنا جاز

التأخير، تأخير الفاعل ولا يكون متصلاً عن عامله، (كما أتى ربه موسى على قدر) هذا بيت شعر:

جاء الخلافة أو كانت له قدرا      كما أتى ربه موسى على قدر

أين الفاعل؟ موسى، أخر عن العامل (أتى) وجعل بينهما فاصل وهو (ربه)، من باب الجواز، هذا على الجواز، يتأخر الفاعل عن العامل ولكن قد يكون التأخير على الوجوب، متى؟ إذا كان ضمير المفعول به مرتبطاً مع الفاعل، يعني قد يكون المفعول به يحتاج إلى ضمير يربط بينه وبين الفاعل، سنذكر المثال، فهنا لا يجوز أن أجعل الفاعل قبل، لماذا؟ لأن الضمير ملتصق بالفاعل، ولا يجوز أن يسبق الضمير المتعلق به، هذا الضمير متعلق بالمفعول به، واحتجت أن أجعل الضمير على الفاعل لأربط بينها وبين المفعول به، فهنا وجب علي أن أخر الفاعل، لماذا؟ لأن الضمير متعلق بالمفعول به، فلا يجوز أن يأتي المتعلق بشيء بعده، المتعلق يأتي بشيء قبله، أنت تقول هذا الضمير يعود على كذا، ولا تقول يؤول إلى كذا، يذهب إلى كذا، الضمير يعود ترجع إلى الوراثة فيه، ضمير مستتر على فاعل من الخلف وهكذا، فإذا اضطرت أن أجعل بين الفاعل والمفعول به رابطاً وهو الضمير، الأصل الفاعل يتقدم المفعول به، أليس كذلك؟ هنا يجب علي أن أخر الفاعل، لماذا؟ لأن الضمير يجب أن يتأخر عن المفعول به، لأنه متعلق به، والمتعلق يأتي متأخراً عن متعلقه، وهذا ما كان في الآية في قوله تعالى: {وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ} [البقرة: 124] من المبتلى؟ ربنا سبحانه وتعالى، من المبتلى؟ إبراهيم مفعول به مقدم، ربه: فاعل مؤخر، الهاء: ضمير يربط بين الفاعل والمفعول به، هذا الضمير يجب أن يكون متأخراً، طبعاً الضمير هذا (ربه) الهاء متعلقة بالمفعول به، الهاء على من تعود؟ على إبراهيم، إذن متعلقة بإبراهيم، وإبراهيم هو المفعول به، إذا قلت (إذ ابتلى ربه إبراهيم) صار الضمير سابقاً للمتعلق به وهذا لا يجوز باللغة العربية، واضح، لذلك أخرنا الفاعل، وكذلك إذا كان المفعول به ضميراً، كقولك (وضربني زيد) يجب أن تؤخر الفاعل عن الضمير، لا تستطيع أن تقول (ضرب زيد إياي) طبعاً تستطيع ولكن هنا معيب في اللغة العربية أن تفعل هذا وتكثر الكلام وأنت تستطيع أن تختصر، تستطيع أن تقول (ضرب زيد إياي) لكنك اضطرت إلى زيادة كلام، واضطرت إلى فصل الكلام، الضمير الياء جعلته إياي، كل هذا لا تحتاجه في اللغة العربية، تختصر وتقول (ضربني زيد) وانتهينا.

الحالة الثالثة: وجوب تأخير الفاعل عن المفعول به عند الحصر في (إنما)، أو بـ (إلا) مثلاً تقول: { إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ } [فاطر: 28] فهنا إذا وضعت الحصر هذا يجب تأخير الفاعل، لا نريد أن نطيل فيها.

دعونا نأخذ على كلام المؤلف فقط، ذكر سببين لوجوب تأخير الفاعل عن عامله خلافاً للأصل، يتأخر الفاعل عن عامله على الجواز أو على الوجوب على ما ذكرنا، هذا الحكم الخامس.

قال المؤلف - رحمه الله -: (وقد يجب تأخير المفعول كـ "ضربت زيداً" و "ما أحسن زيداً" و "ضرب موسى عيسى"، بخلاف "أرضعت الصغرى الكبرى") الأصل أن المفعول به يكون مؤخراً، هذا الأصل على الترتيب، العامل ثم الفاعل ثم المفعول به، لكن هنالك بعض الأحيان يجب تأخير المفعول، لا تقدمه، متى؟ ضرب أمثلة قال: (ضربت زيداً) إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً بالفعل، إذا كان المفعول به اسماً ظاهراً وجب تأخيره، مثل (ضربت زيداً) الفاعل ضمير

متصل بالفعل، والمفعول به اسم ظاهر إذن يجب أن يكون مؤخرًا، لا يجوز أن تقول: (ضرب زيداً أنا) هذا كما قلت معيب، فصلنا وزدنا في الكلام وغير ذلك. أيضا إذا خيف اللبس في الكلام، تقول: (ضرب موسى عيسى) أين الضمة والفتحة؟ لا تظهر الحركات لأنها على التعذر جميعها، من الفاعل؟ من الضارب ومن المضروب؟ خوفا من اللبس هنا يجب أن تضع الفاعل أولا، (ضرب موسى عيسى) من الضارب؟ موسى، لا يجوز أن تقول أنا أقصد عيسى لكن أخرت الكلام، لا تتشاطر، هذا يجعل في الكلام لبسا، ولكن إذا استطعنا أن نهرب من اللبس هذا، إن لم أخشى اللبس فيجوز التأخير، حتى وإن كانت الحركات على التعذر، تقول: (أرضعت الصغرى الكبرى) على مثال المؤلف، من الذي يرضع الكبير أم الصغير؟ الكبير يرضع الصغير، الكبرى الأم والصغيرة هي البنت، (أرضعت الصغرى الكبرى) هل عندك لبس؟ تقول والله ما أعرف؟ فيجوز أن تؤخر هنا، لأنه واضح أن الصغرى التي ترضع من الكبيرة، فتستطيع أن تقول (أرضعت الصغرى الكبرى) وتستطيع أن تقول (أرضعت الكبرى الصغرى) لذلك قال: بخلاف (أرضعت الصغرى الكبرى)، أي لا يوجد هنا لبس عندي، أما في (ضرب موسى عيسى) قد يوجد هناك لبس، من الضارب؟

قال المؤلف - رحمه الله- : (وقد يتقدم على العامل جوازاً نحو {فَرِيْقًا هَدَى} [الأعراف: ٣٠] ، ووجوباً نحو "أَيًّا ما تدعو") من الذي يتقدم؟ المفعول به ، يتقدم عن العامل، ويكون من باب أولى أن يتقدم عن الفاعل على الجواز أو على الوجوب، على الجواز كقوله تعالى: { فَرِيْقًا هَدَى وَفَرِيْقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ} [الأعراف: ٣٠] فريقا: مفعول به مقدم ، هدى: فعل ماضٍ مبني على الفتح منع من ظهوره التعذر، والفاعل ضمير مستتر عائد على لفظ الجلالة الله سبحانه وتعالى ، الشاهد أن المفعول به تقدم عن العامل، وهذا على الجواز تستطيع أن تقول (فريقا هدى) أو (هدى فريقا)، ولكن قد يكون على الوجوب، متى؟ إذا كان المفعول به له حق الصدارة، مثل أسماء الشرط، وهنا ذكر المؤلف المثال قال: ووجوبا نحو (أَيًّا ما تدعو) أَيًّا: اسم شرط له فعل شرط وجواب شرط، قدم وجوبا على العامل وهو (تدعو)، لماذا؟ لأنه له حق الصدارة ، أسماء الشرط وأسماء الاستفهام، قال تعالى: { فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ} [غافر: ٨١] أَيًّا: اسم استفهام في محل نصب مفعول به أو هو المفعول به وهو مضاف، آيات : مضاف إليه وهو مضاف، الله: مضاف إليه، تنكرون: فعل، فتقدم المفعول به وهو اسم استفهام له حق الصدارة.

قال المؤلف - رحمه الله- : (وإذا كان الفعل نَعَمَ أو بِنَسَ) أفعال الذم والمدح هذه، فعل جامد للمدح أو للذم، الفعل قد يكون طري؛ ليس جامدا، تاما، له تصريف (يتصرف) - ليس طريا نحن نمزح- ، أو قد يكون جامدا؛ يعني ليس له تصريف، (نَعَمَ) صرفها (نَعَمَ ، ينعم ، نَعَمَ) لا ، هذا فعل جاء للمدح، فعل جامد، واضح ، ماذا يريد هنا ؟ قال: (وإذا كان الفعل نَعَمَ أو بِنَسَ فالفاعل إما مُعَرَّفَتْ بِالْجِنْسِيَةِ نحو "نعم العبد") ذكرنا أنواع ال (ال)، هناك ال الاستغراقية التي تأتي للعموم هذا في أصول الفقه، وهناك ال العهدية عهد الذكري وعهد الذهني، وهناك ال الجنسية أي جنس الشيء (الرجل أفضل من المرأة) هذه ال الجنسية يعني ليس كل رجل أفضل من المرأة، بل هناك نساء أفضل من مئات من الرجال، ولكن جنس الرجل أفضل، فضل الله سبحانه الرجال والرجال قوامون على النساء، فقالوا إذا كان الفعل (نعم) و (بئس) فالفاعل إما معرف بأل، يعني يجب أن يكون الفاعل إما معرف بأل الجنسية نحو: (نعم العبد) يجب أن

تضع ال (أل)، قال: (أو مضاف لما هي فيه) يعني يجب أن يكون الفاعل مضاف ومضاف إليه، إما هذا وإما هذا، أو ضمير مستتر قال: (أو مضاف لما هي فيه نحو {وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ} [النحل: ٣٠]) دار: فاعل وهو مضاف، المتقين: مضاف إليه . قال : (أو ضمير مستتر مفسر بتميز مطابق للمخصوص نحو {بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا} [الكهف: ٥٠]) أين الفاعل؟ ضمير، فاعل ماذا؟ نعم وبئس تحتاج إلى فاعل ، بئس: فعل جامد للذم، الفاعل: ضمير مستتر تقديره البديل ، مناسب للمخصوص مطابق للمخصوص، (بئس البديل بدلا للظالمين)، للظالمين: جار ومجرور ، ويأتي بعدها تمييز، لا بد أن يأتي بعدها بتمييز، بعد نعم وبئس تمييز ، بدلا: تمييز، فإذا أردت أن يكون الفاعل ضميرا مستترا فيجب أن يكون تقديره مطابقا مخصوصا لماذا؟ لكلمة بعدها وهذه الكلمة تضعها تمييز (بئس للظالمين بدلا).

نتوقف عند هذا القدر، وهكذا نكون انتهينا من باب الفاعل إن شاء الله تعالى. سبحانك اللهم وبحمدك، نشهد أن لا إله إلا أنت، نستغفرك ونتوب إليك، وصلى اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبارك الله فيكم.

شرح متن قطر الندى

لفضيلة الشيخ أبي حذيفة محمود الشيخ حفظه الله

معهد الدين القيم بإشراف فضيلة الشيخ

أبي الحسن علي بن مختار الرملي حفظه الله

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه، أما بعد؛ فهذا أيها الإخوة - بارك الله فيكم- المجلس الخامس والعشرون من مجالس شرح قطر الندى وبيل الصدى لابن هشام الأنصاري - رحمه الله تعالى- ، وتحدث اليوم عن باب نائب الفاعل، وبعده إن يسر الأمر نتحدث عن الاشتغال، وإن تيسر الأمر كذلك إن شاء الله تعالى نكمل ونتحدث ما جاء في التنازع.

قال المؤلف - رحمه الله-: (يُحَذَفُ الْفَاعِلُ فَيُنَوَّبُ عَنْهُ فِي أَحْكَامِهِ كُلِّهَا مَفْعُولٌ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ فَمَا اخْتَصَّ وَتَصَرَّفَ مِنْ ظَرْفٍ، أَوْ مَجْرُورٍ، أَوْ مَصْدَرٍ)، نائب الفاعل ما أُقِيمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ بَعْدَ حَذْفِ الْفَاعِلِ، مَا أُقِيمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ بَعْدَ حَذْفِ الْفَاعِلِ، (ما أُقِيمَ) هذه كلمة عامة، ما هو الذي يُقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ؟ الأصل أنه المفعول به، فإن تعذر وجوده فَيُنَظَرُ هَلْ يَوْجَدُ ظَرْفٌ، أَوْ مَجْرُورٌ، أَوْ مَصْدَرٌ، وهذه الثلاثة لا بد أن تكون مختصة متصرفة، سنتحدث عن ذلك. يعني عندنا الجملة الفعلية؛ فعل وفاعل ومفعول به، قد يكون موجودا أو مفعول به أول ومفعول به ثانٍ، وقد لا يكون المفعول به موجودا ، إذا حذفنا الفاعل لسبب ما؛ قد يكون هذا السبب من باب المحافظة على السجع مثلا، لأشياء ، أو أن الفاعل معروف لا داعي لذكره، أو مجهول لا أعرفه، فحذفنا الفاعل، هنا إذا حذفنا الفاعل الفعل لا بد له من فاعل، فننصب غيره عنه، ما هو هذا الغير؟ الأصل أن يكون المفعول به، فإذا لم يوجد المفعول به نبحت هل يوجد ظرف، أو يوجد جار ومجرور، أو يوجد مصدر، وهذه لها شروط حتى تأتي مَقَامَ الْفَاعِلِ، فهذا باختصار نائب الفاعل ما أُقِيمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ بَعْدَ حَذْفِهِ.

وهنا أيضا إذا أُقِيمَ نَائِبُ الْفَاعِلِ مَقَامَ الْفَاعِلِ، يأخذ جميع أحكامه التي تكلمنا عنها في باب الفاعل، مع تغيير صيغة الفعل وسنتحدث عن كل ذلك إن شاء الله تعالى، يعني سنغير صيغة الفعل بعد أن نحذف الفاعل، ونقيم مقامه عنه.

نأتي إلى قول المؤلف: (يُحَذَفُ الْفَاعِلُ) لماذا يحذف؟ إما لسبب لفظي كالسجع، أو سبب معنوي كالعلم به { وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا } [النساء: ٢٨]، من الخالق؟ الله سبحانه وتعالى، أو الجهل به (قَتَلَ الْوَلَدُ) من القاتل؟ لا أعرفه، فهنا لا بد من حذف الفاعل لأنه غير معروف، قال: (يُحَذَفُ الْفَاعِلُ فَيُنَوَّبُ عَنْهُ فِي أَحْكَامِهِ كُلِّهَا مَفْعُولٌ بِهِ) المهم قبل ذلك نقول: (ينوب عنه في أحكامه كلها) هذه مهمة، أحكام الفاعل عرفناها في الدرس الماضي، فمن ينوب عن الفاعل يأخذ أحكامه، ما الذي ينوب عن الفاعل إذا حذف؟ قال: (مفعول به) فإن لم يوجد ما اختص و تصرف من ظرف أو مجرور أو مصدر.

أولاً: المفعول به، وهذا الأصل في النياية عن الفاعل، تقول مثلاً: (أكلتُ الرغيفَ) أو (أكلَ الولدُ الرغيفَ)، أكلَ: فعل ماضٍ مبني على الفتح، الولدُ: فاعل مرفوع، الرغيفُ: مفعول به منصوب، أردت أن أحذف الفاعل، جئت إلى البيت فوجدت الرغيف قد أُكِلَ ولا أعرف من الذي أكله، فقلت: أُكِلَ الرغيفُ، لاحظ (الرغيف) قبل قليل كانت هي المفعول به، عندما حذف الفاعل جاءت وحلت مقامه (الرغيفُ) بدلا من (الرغيفِ)، (أُكِلَ الرغيفُ) الرغيفُ: نائب عن الفاعل مرفوع، أخذ الحكم، أُكِلَ: فعل مبني لغير المعلوم، أو للفعل الذي لم يسمَّ فاعله، هذا إذا كان المفعول به موجودا.

إذا لم أجد المفعول به أبحث عن الظرف، سواء كان ظرفا زمانيا، أو مكانيا، فإن لم أجد أبحث عن جار ومجرور، فإن لم أجد أبحث عن المصدر، لكن بشرطين: الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر أن يكون مُتصرفا مُختصا، (متصرفا) يعني: ما يخرج عن النصب على الظرفية مثل زمن، ووقت، وساعة، قدام وخلف هذه في بعض الأحيان تأتي على النصب، وبعض الأحيان تأتي على حسب مكانها من الجملة، لكن هنالك كلمات ملازمة للنصب فلا تتصرف من نصب إلى غير ذلك، مثل (عندَ) هذه كلمة (عند) ظرف، هذه دائما ملازمة للنصب لا تتصرف، هذه الكلمة من الظروف تستثنى، فيقولون لا بد أن يكون متصرفا. ويكون أيضا مختصا، هذا الظرف يكون (مُختصا)، أي يأتي بعد الظرف شيئا يزيل عنه الإبهام، ليس الظرف هو المقصود، بحيث أن لا يكون الظرف هو المقصود في أن يكون مقام الفاعل، بل تأتي كلمة تُبين لنا المقصود من الفاعل، أو من وضع الظرف مكان الفاعل، قد يكون هذا وصف، أو علما مضافا، أو غير ذلك، تقول مثلاً: (صيمَ يومَ الخميس) يومَ الخميس: هو نائب الفاعل، وصار مختصا عندما أضفنا إليه كلمة الخميس، (جُلسَ وقتٌ طويل) وقتٌ: هي نائب الفاعل، أضفنا إليها وصف لهذا الوقت أنه طويل، هذا ما يريدون به أن يكون مُختصا. لو قلت مثلا (صيمَ يوم) أو (جُلسَ وقت) يقولون هذا لا ينفع، لا يصلح؛ لعدم الفائدة، لكن تتم الفائدة ويزول الإبهام إذا وضعنا إضافة إلى هذا الظرف فأصبح مُختصا بشيء، (صيمَ يوم) يوم ماذا؟ يوم الخميس، (جُلسَ وقت) ما بال الوقت؟ الوقت طويل، هذا هو الشرط، حتى نستطيع أن نُحِلَ الظرف مكان الفاعل المحذوف، لا بد أن يكون مُتصرفا أي يتصرف من النصب إلى غيره، فلا يكون ملازما لحالة النصب مثل (عند)، وكذلك يكون مُختصا بحيث تضيف إلى هذا الظرف مضافا إليه إما علما، أو وصفا، أو شيء آخر، بحيث يصبح هذا الظرف معلوما، زال فيه الإشكال والإبهام، أعطى فائدة مهمة، فائدة تُتم المعنى، يصح بها الكلام؛ حتى يُقبل أن يكون هذا الظرف مقام الفاعل عند حذفه.

إن لم أجد ظرفا مثلا يمكن أن يكون جارا ومجرورا، كذلك الجار والمجرور لا بد أن يكون متصرفا، عادة الجار والمجرور تقول: جار ومجرور متعلق بمحذوف، متعلق بالذي قبله بفعل أو مصدر أو غير ذلك (جار ومجرور)، لكن إذا كان هذا الجار والمجرور محضا ليس له علاقة بشيء، يعني هناك جار ومجرور يأتي في محل نصب مفعول به، على كل حال يأتي هذا الجار والمجرور في محل نصب مفعول به، أو في محل رفع إذا حذف الفاعل – سبحانه الله عندما يخطر مثال في بالي سأذكره، على كل حال سأمشي على كلام المؤلف الآن إلى أن يبسر سبحانه وتعالى مثلا في رأسي، طبعا عندي مثال مذكور هنا في الكتاب الذي بين يدي، ولكن

أريد أن أبحث عن مثال آخر أوضح متى يكون الجار والمجرور في محل نصب مفعول به أو في محل رفع فاعل مثلا، لكن سبحان الله ما يخطر في بالي الآن مثال معين .

تقول مثلا: (جُلسَ في حديقة واسعة) لاحظ هذه (في حديقة واسعة) تصلح أن تكون نائب الفاعل، لماذا؟ لأنني أضفتها إلى غيرها فهي مُختصة، أو هي مضافة فيها صفة وليست مطلقة، فهذه أعطت اختصاصا بالمعنى (جُلسَ في حديقة) لا يقبلون أن تقول (جُلسَ في حديقة) يقولون لا بد أن تبين ما هي الحديقة، فهنا يصلح أن يكون الجار والمجرور نائب عن الفاعل، هذا ما يريدونه.

مثال أوضح تقول مثلا: (فُرحَ بانتصار المسلمين) هنا لا يوجد عندي فاعل (فُرحَ بانتصار المسلمين) يقولون (بانتصار) هذه الجار والمجرور نائب في محل رفع الفاعل، تصلح لماذا؟ يقولون لأنها متصرفة، هذه ممكن أن تقول مثلا: (فُرحَ المسلمون بانتصارهم) فهذا أصلها، هذا المثال جيد (بانتصارهم) هذا متصرف ، يعني الانتصار هو الذي أفرح المسلمين، هنا حذف الفاعل (فُرحَ بانتصار المسلمين) تم الفرح ولم نتحدث عن الفاعل، فلا نقول الفاعل هو كذا وكذا، هو (فُرحَ بانتصار)، لكن هل يصلح أن تقول: (فُرحَ بانتصار) هكذا؟ لا يجوز؛ يقولون لا بد من أن يكون هنالك إضافة، حتى يخرج الإبهام ويكون مُختصا (فُرحَ بانتصار المسلمين) هذا ما يريدونه.

هنالك كلمات جار ومجرور دائما تأتي جار ومجرور متعلقة لازمة بالجار والمجرور، ليس لها علاقة بشيء آخر، أو تأتي نيابة عن شيء آخر، أو عفوا تأتي في تأويل فاعل، أو مفعول به مثل: منذ، ومد، و رب ، هذه الكلمات يقولون ملازمة للجر دائما لا تتصرف من نصب إلى غيره، فيقولون هذه لا تصلح أن تأتي نائب عن الفاعل.

أيضا يوجد كذلك المصدر، لا بد للمصدر إذا أردنا أن ننبه عن الفاعل أن يكون متصرفا مثل: (أكل ، يأكل ، أكل) هذه أكل متصرفة، ولكن هنالك كلمات مصدرية ليست متصرفة، إنما جاءت دائما على النصب مثل (ما عاذ الله) هي أصلها دائما لا يأتي لها تصريف معين إلا أنها دائما بالنصب على الأبدية، وكذلك وردت أن هنالك فعلا محذوفا تقديره (أعوذ بالله معاذًا)، يقولون هذا مصدر ميمي منصوب بفعل محذوف دائما، مثل (أيضا) وإن كان ليس لها علاقة هنا بالمعنى لكن أيضا مثلا ولكن يخطر ببالك عندما ترى كلمة (أيضا) ما إعراب أيضا؟ مصدر لفعل محذوف تقديره (أض ينيض أيضا) ولكن لا تذكر (أض) لكن تقول: أيضا دائما، هذا لا يصلح أن يأتي مصدرا نائبا عن الفاعل؛ لا بد للمصدر أن يكون متصرفا ومُختصا بأن يضاف إليه ما يُزيل الإبهام، هذا معنى كلمة مختص عندما ذكرناها في الظرف وذكرناها في الجار والمجرور، والمذكورة في المصدر، عندما تقول لا بد أن يكون مختصا أي أننا نضيف إلى هذه الكلمة؛ المصدر، أو الظرف، أو الجار والمجرور نضيف مضافا إليه على أنه وصف، أو علم أو غير ذلك؛ لئيزيل الإبهام، هذا معنى المختص، يعطيك معنى زائد، مهم، مفيد. تقول مثلا: (قُرئ قراءة) ما الفائدة عندما تقول قرئ هل يعني (قُرئ: كتابة) (قُرئ: قراءة)، لكن لا بد أن تعطي مضافا - وكلمة مضافا ليست شرطا مضافا ومضافا إليه قد يكون نعتا- أعطني معنى زائدا حتى أقبل منك هذا المصدر على أنه نائب عن الفاعل، فلا تقل لي (قُرئ قراءة) وتقول (قراءة) نائب عن الفاعل، لا لن أقبل منك؛ بل هذا أصبح مفعول مطلق (قُرئ قراءة) والنائب

عن الفاعل أبحث عنه، لا يصلح، لكن لو قلت لي (قُرئَ قراءةً مجودةً) إذن أنت أعطيتني المعنى الذي أريده ليس الموضوع، لأن (قُرئَ قراءةً) لا شك أنه قُرئَ قراءةً فليس شيئاً جديداً، لكن أضفت لي معنى آخر مختصاً، هذا المصدر مختص بقراءة مجودة (قُرئَ قراءةً مجودةً)، هنا أقبل منك أن يكون هذا المصدر نائباً عن الفاعل. واضح ما هو معنى المتصرف والمختص في المصدر والظرف والجار والمجرور؟

المتصرف الظرف فيه أصله على النصب، ولكن قد يتصرف إلى غير النصب بحسب موقعه من الجملة، فهذا يُقبل أن يكون نائباً عن الفاعل، وهناك ظرف لا يتصرف يلزم حالة النصب دائماً، فهذا يقولون هذا لا يُقبل أن يكون نائباً عن الفاعل، هذا معنى كلامهم، لماذا؟ لأنه يبقى على حالة النصب، لكن أريده أن يتصرف؛ حتى أقبله من منصوب إلى مرفوع عندما حذفنا الفاعل، وكذلك الجار والمجرور أصله جار ومجرور، لكن هناك جار ومجرور يأتي في محل رفع، ولا زلت أقول لا يوجد عندي مثال واضح سبحانه الله، مع أنه كانت عندي أمثلة ولكن قدر الله وما شاء فعل، على كل حال الجار والمجرور أصله الجار، ولكن قد يأتي في محل رفع، قد يأتي في محل نصب، مُتصرف، هذا يُقبل أن نأخذه نائباً عن الفاعل، إن لم يقبل مثل (مذ و منذ و رب) هذه لا تقبل لأنها دائماً للجر، لا تتصرف، فهذه لا يُقبل أن تكون نائباً عن الفاعل، بالإضافة إلى ذلك أن تكون مختصة، سواء مصدر، أو ظرف، أو جار ومجرور أن يكون مختصاً؛ يعني أن نضيف له كلمة أو جملة، وعادة هي كلمة، سواء من باب إضافة المضاف والمضاف إليه جار ومجرور، أو إضافة صفة ونعت؛ حتى تعطيني معنى يُزيل الإبهام والنبس، وتذكروا كلمة (قُرئَ قراءةً مجودةً)، قُرئَ قراءةً كلمة صحيحة ولكن لا تستطيع أن تقول قراءة وإن كانت هذه مصدراً، لا أقبلها منك على أنها نائب عن الفاعل؛ لا بد أن تضيف لي شيئاً جديداً، لأن (قُرئَ قراءةً) معروف أن القراءة تُقرأ، فلا تقول (قُرئَ كتابةً)، لكن قل لي (قُرئَ قراءةً مجودةً) (قراءةً طويلةً)، أضفت لي شيئاً فصار الكلام عن نوع القراءة، أو طريقة القراءة، أو أسلوب القراءة، هذا الذي يراد به المختص، أن تختص بإخراج عن الإطلاق، سواء في المصدر، أو الظرف، أو الجار والمجرور، إن شاء الله تعالى يكون الأمر واضحاً. إذن هذه المسألة من الذي ينوب عن الفاعل، الأصل المفعول به، فإن لم يوجد فظرف، أو مصدر، أو جار ومجرور، يكون مُتصرفاً مختصاً.

المسألة الثانية في الفعل، الفعل عندما نحذف الفاعل ونأتي بنائب الفاعل، الفعل لا يبقى على حاله، بل يصبح هنالك تغيير فيه، ما هو التغيير؟ قال: (ويُضم أول الفعل مطلقاً) ويضم أول الفعل مطلقاً، دائماً، (ضُرِبَ ضُرِبَ)، (يُضْرَبُ يُضْرَبُ)، لاحظ سواء كان فعله ماضياً أو مضارعاً، (يُحْتَرَمُ يُحْتَرَمُ)، حتى وإن كان ثلاثياً أو رباعياً، (استدرج يُسْتَدْرَجُ)، أو كان أول الفعل كلمة زائدة على الفعل مثل: يُحْتَرَمُ (الياء) يُحْتَرَمُ، أو كلمة غير زائدة مثل (ضُرِبَ ضُرِبَ)، يضم أول الفعل مطلقاً هذا أولاً.

قال: (ويشاركه ثاني) أي الحرف الثاني، متى؟ (نحو تُعَلِّمُ)، لاحظ (تُعَلِّمُ) هذا الفعل يوجد فيه زيادة على الأصل، حرف التاء (تُعَلِّمُ)، إذا أضيف على الفعل التاء الزائدة فهنا نرفع الأول ونرفع الثاني، (تُعَلِّمُ)، طيب إذا كان الفعل بزيادة همزة في أوله ليس تاء؟ قال: (وثالثٌ نحو أنطلق) يعني إذا كان الفعل مبدوءاً بهمزة فهنا نرفع الأول ونرفع الثالث، إذا كان الفعل مبدوءاً

بتاء زائدة نرفع الأول والثاني، (تُعَلِّم) أصلها (عَلِمَ) ، و(انطلق) الهمزة (انطلق) همزة مضمومة الأولى والثالث، قال: (ويُفْتَح ما قبل الآخر في المضارع، ويُكْسَر في الماضي) إذا كان الفعل مضارعا يُفْتَح ما قبل الآخر (يُضْرَبُ)، وإذا كان ماضيا يكسر قال: (ويُكْسَر في الماضي) (ضُرِبَ) لاحظ قبل الآخر، هذا في ما قبل الآخر، واضح.

إذن أول أحكام الفعل: يضم أوله، إذا كان أوله تاء زائدة فإنه يضم الثاني، وإذا كان همزة زائدة فإنه يضم الثالث مع الأول، وإذا كان الفعل مضارعا يُفْتَح ما قبل الآخر مع هذا كله، وإذا كان ماضيا يُكْسَر ما قبل الآخر.

إذا كان الفعل معلاً، محل العين، ماذا نعني بمحل العين؟ (العين) عين الكلمة؛ الكلمة لها فاء الكلمة وعينها ولامها من (فَعَلَ) أصل الكلمة على التصريف الثلاثي، أصل الكلمة (فَعَلَ) ، العين أي وسط الكلمة، (ضَرَبَ) أين عين الكلمة (الراء)، (الضياء) فاء الكلمة و (الراء) عين الكلمة و(الباء) لام الكلمة، حتى نفهم التصاريف، فإذا كانت عين الكلمة معلة ليست معتلة ياء أو ألف أو واو، نقول معلة، وفرق بين معلة ومعتلة مثلاً نقول: (عَوَرَ) هذه معتلة العين، (هَيْفَ) أي ضمير البطن أيضا معتلة العين، أما معلة مثل (قال) فهي معلة وليست معتلة، لماذا؟ لأن الألف مقلوبة أصلها (قَوْلَ) فأصلها معتلة الواو، لكن قلبت بعد تحريك الواو واللام إلى ألف فصارت (قال)، إذا أردت أن أبنيها إلى غير المعلوم، أو للفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله فتصبح (قِيلَ) بكسر الأول فيها، طبعاً (قِيلَ) هذه معلة العين، عرفنا ماذا يعني معلة العين، عينها معلة يعني كانت معتلة ثم قلبت أو حركت لسبب فصارت ألفاً مقلوبة عن ياء، أو واو مقلوبة عن كذا، هذا معنى معلة، أصلها معتلة حركت وقلبت بعد ذلك من حالة إلى أخرى فصارت معلة مثل (قال) أصلها (قَوْلَ)، و(باع) أصلها (بَيْعَ) فصارت باع، واضح. هذه فيها أحوال، يجوز فيها ثلاث قراءات (طرق):

الحالة الأولى: الكسر نقول: (قال قيل)، (باع بيع).

الحالة الثانية: الضم نقول: (قَوْلُ بُوَع)، وهذه حالة ضعيفة، الحالة الأولى بالكسر هي الأكثر والأشهر والأسهل، لكن يجوز أيضا في اللغة أن تضمها نقول: (باع بُوَع) على الضم مطلقاً، وهذا وجه ضعيف (صام) هل هي (صِيم) أم (صُوم) الأصل (صِيم يَوْمُ الخُميس) لكن يمكن أن نقول (صُوم يَوْمُ الخُميس)، هل إذا قال أحد (صُوم يَوْمُ الخُميس) يعني فعل أمر؟ لا، (صُم يَوْم الخُميس) هي فعل الأمر، انتبه. على كل حال الضم جائز لكنه ضعيف.

الحالة الثالثة: الإشمام؛ هذا في التجويد، ما هو الإشمام؟ هو جعل الحركة بضمة خفيفة في اللفظ، نلفظها ثم تأتي بالكلمة التي بعدها الياء مثلاً، فنقول (بيع) هذه بالكسر ولكن أدخل الضمة في بداية اللسان، حركة ضمة خفيفة، أنت لم تشعر بها الآن، ولكن الذي يراني يشعر أنني ضممت شفتي عندما قلت (بيع)، هذا الإشمام، وهذا وجه معروف. مثلاً (لَمَّا لَكَ لَا تَأْمَنًا) [يوسف: ١١]، أنا سكنت (تأمنًا) لكن أنا أشممت بأني ضممت شفتي قليلاً، هذا يسمى الإشمام.

فيجوز لك في الفعل محل العين وليس المعتل، انتبه، معتل (قَوْلَ)، محل (قال)، المعل هو أصله حرف معتل تحرك وتحرك ما بعده، فاضطررنا إلى قلب حالة الحرف العين إلى ألف أو شيء آخر، هذا محل واضح، هذه العين المعلة عند تغييرها بسبب حذف الفاعل، فصارت فعل

للفعل الذي لم يسمّ فاعله، كيف نقرأها إما على الكسر مطلقا (باع بيع) وهذا هو الأرجح والأكثر، أو على الضم مطلقا أن تقول (بوع) (صوم) (قوم) (قول) ، وهذا وجه ضعيف في القراءة، وإما أن تقرأه على الإشمام؛ بأن تضم الأول ضما خفيفا بالشفه ثم تكسر أو تعطي الحرف الذي بعده هنا تكسر (بيع) (قيل) تقول أنا والله ما رأيت منك أي ضمة! نعم أنت لست عندي لو كنت عندي لرأيت شفتي قد ضمت قليلا، لكن لم تشعر بها حقيقة، هذا يسمى الإشمام.

نتوقف عند هذا القدر، وأنا كنت أريد أن أكمل باب الاشتغال والتنازع نجعله في الدرس القادم إن شاء الله تعالى، حتى ننتهي من الفاعل ونائب الفاعل وغير ذلك، وندخل في موضوع جديد وهو المنصوبات من الأسماء.

بالمناسبة قبل قليل لما ذكرت مثلا (عليكم أنفسكم) هذه عليكم جار ومجرور أليس كذلك؟ ولكنها في محل مبتدأ أو في محل شيء آخر متشكك في ذلك، لكن هي حقيقة مثال للجار والمجرور في محل شيء معين غير أنها جار ومجرور، الجار والمجرور أصلا متعلق بالفعل الذي قبله، أو بالمصدر أو غير ذلك، لكنه جار ومجرور لكن هذا الجار والمجرور هنا مقدر مؤول لشيء آخر، سواء فاعل أو مبتدأ مثلا تقول (عليكم أنفسكم) هي أصلها (أنفسكم عليكم) مثلا هل هي مفعول به، هل هي خبر مقدم، مبتدأ؟ أبحث عنها إن شاء الله تعالى في الدرس القادم إن تذكرت سأذكر ذلك.

نتوقف عند هذا القدر، سبحانه اللهم وبحمك ، نشهد أن لا إله إلا أنت، نستغفرك ونتوب إليك، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

## شرح متن قطر الندى

لفضيلة الشيخ أبي حذيفة محمود الشيخ حفظه الله

معهد الدين القيم بإشراف فضيلة الشيخ

أبي الحسن علي بن مختار الرملي حفظه الله

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد؛  
فإخوتي بارك الله فيكم اليوم إن شاء الله تعالى نتكلم في هذا المجلس؛ وهو المجلس السادس  
والعشرون نتكلم عن باب الاشتغال، وباب التنازع، وبهذا نكون قد انتهينا من الكلام عن  
المرفوعات، حتى ندخل إن شاء الله تعالى في الدرس القادم في باب المنصوبات من الأسماء.  
باب الاشتغال، قال المؤلف - رحمه الله -: (يجوز في نحو "زيداً ضربته" أو "ضربت أخاه".  
أو "مررت به" رفع زيد بالابتداء فالجملة بعده خبر، ونصبه بإضمار "ضربت" و "أهنت" و  
"جاوزت" واجبة الحذف؛ فلا موضع للجملة بعده).

الاشتغال يعني أن يتقدم الاسم مثل (زيد) في هذا المثال (زيداً ضربته)، هذا الاسم (زيد) متقدم  
ويتأخر عنه العامل، طبعاً نعرف ما هو العامل والمعمول، مثلاً نقول: (ضرب محمد أخاه)  
(ضرب) فعل وهو عامل في (محمد) فجعله فاعلاً مرفوعاً، وعمل في كلمة (أخاه) فجعله مفعول  
به منصوب، هذا هو العامل وهذا هو المعمول، المعمول هو الذي عمل به العامل، هنا تخيل  
لو أننا نؤدّم المعمول على العامل، وهذا مشكلة؛ لأن العامل عادة يعمل فيما بعده، فلو قدمنا  
الذي بعده قبله، كيف سيكون الأمر؟ هنا ندخل في مبحث الاشتغال، فنأتي إلى الاسم هذا الذي  
كان معمولاً لهذا العامل، نأتي إليه وننظر في حاله، فنجد أن الأمر ينقسم إلى أحوال:

في بعض الأحيان يجوز أن تُعرب الاسم هذا على أنه مبتدأ، والذي بعده خبر له، فلا يُقال أنه  
تقدم العامل على المعمول أبداً، مبتدأ وخبر، يعني كما في المثال (زيداً ضربته) نقول: (زيد  
ضربته) زيد: مبتدأ، وضربته: خبر، لا داعي لقضية الاشتغال أصلاً، ويمكن أن تجعل  
المعمول متقدماً مثل هنا كما فعل في المثال (زيداً ضربته) ولكن (ضربته) اشتغل في شيء  
آخر؛ اشتغل يعني عمل، عمل في الذي بعده (ضربته) عمل في التاء وعمل في الهاء، الهاء  
هذه مرتبطة بماذا؟ مرتبطة بالكلمة التي قبلها، الهاء الضمير على ماذا يعود؟ على زيد،  
فلاحظ أن العامل (ضرب) اشتغل بالضمير العائد على زيد فقلنا (زيداً ضربته)، فإذا أردت أن  
أقول بالنصب (زيداً) لماذا لا أقول (زيد) ولا أناقش في أن (ضربته) بعد ذلك الهاء وإن كانت  
عائدة على زيد ولكن لا نقول أن هذا العامل انشغل، لم ينشغل أبداً، هذا العامل فاعله تاء  
الضمير والهاء مفعوله وانتهينا، في حال اعتبرنا أن زيداً، نقول (زيداً ضربته) زيد: مبتدأ،  
والجملة الفعلية في محل رفع خبر.

لكن الإشكال عندما أنصب (زيداً) طالما أنني نصبته إذن هذه مفعول به، أصلاً كانت (ضربت  
زيداً) فقدمتها فصارت (زيداً ضربته)، هنا (ضرب) مشتغلة أو منشغلة بالضمير (الهاء)، طبعاً

لا شك هذه الفاعل لا إشكال فيها ، نتكلم عن زيد فجاءت الهاء التي تدل عليه، فاشتغل العامل بضمير (زيد)، فهنا (زيداً) عندما نصبته ماذا أتعامل معه؟ ماذا أعربه؟ هل أعربه مفعول به مقدم؟ لا، لا ينفع، لا يستقيم هنا، فماذا يُقال؟ هنا يُقال طالما أن الفعل اشتغل بالضمير العائد على زيد، فإن زيدا بهذا اللفظ (زيداً) يكون مفعولاً به لمحذوف، يعني نقدر فعلاً محذوفاً مناسباً، تقول: (ضربتُ زيداً ضربتهُ) لاحظ قَدَرْتُ فعلاً محذوفاً مناسباً لفظاً ومعنى، فتكون (زيداً) مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره ضربتُ، والفاعل كذلك محذوف، في حال نقول (زيداً ضربتهُ).

طبعاً تقول: لماذا أتعب نفسي في هذا الأمر وأقول (زيدُ ضربتهُ)؟ نعم في هذا المثال صحيح تقول: (زيدُ ضربتهُ) هذه مبتدأ وهذه خبر ولا تقول هذا انشغل ولا أي شيء آخر. في هذا المثال حقيقة الأولى أن تفعل ذلك، ولكن هنالك في أحوال أخرى يجب أن تجعل (زيداً) أو تجعل الاسم منصوباً، لذلك عندنا أحوال في هذا الاسم المتقدم على عامله في الأصل:

الحالة الأولى: يجوز الوجهان؛ يعني يجوز الرفع على الابتداء، والنصب على تقدير محذوف مع المساواة، يجوز هذا أو هذا ولا ترجيح لأحدهما، سنتكلم عن هذه الحالة جواز الوجهين. الحالة الثانية: يجوز الوجهان مع ترجيح الأول؛ أي يجوز أن تجعل الاسم مبتدأ أو تجعل الاسم منصوباً مع ترجيح أن يكون مبتدأ، مثل هذا المثال أقول: (زيدُ ضربتهُ) أولى من أن أقول: (زيداً ضربتهُ) وأقدر محذوفاً، لا داعي لكل هذا، وهنالك حالة يترجح العكس؛ أنني أقدر منصوباً، أو أجعل الاسم منصوباً وأقدر محذوفاً لأسباب سنذكرها؛ هذه الحالة الثالثة، الحالة الأولى: جواز الوجهين على المساواة، الثانية: جواز الوجهين على ترجيح الابتداء، الثالثة: جواز الوجهين على ترجيح النصب وأن هنالك محذوفاً. الحالة الرابعة: يجب على الابتداء ولا يجوز النصب. الحالة الخامسة: يجب على النصب ولا يجوز الابتداء، عندنا خمس حالات.

لكن أصل المسألة نتكلم عن باب الاشتغال، ما هو الاشتغال؟ هذا العامل الأصل أنه يعمل في كلمة، تقدمت الكلمة فاشتغل بشيء آخر يدل عليها يرتبط بها، هذا الشيء الآخر يكون ضميراً لها مثلاً (زيداً ضربتهُ) (ضرب) مشتغل بالهاء وهذه الهاء ضمير مرتبطة بزيد، أو اشتغل العامل بضمير يعود على مضاف مرتبط بزيد، مثل (زيداً ضربتُ أخاه) (ضرب) اشتغل بماذا؟ بكلمة (أخا) هذا مضاف لـ(الهاء)، هذه الهاء تعود على زيد، اشتغل العامل بمضاف الضمير العائد على زيد، هذا هو كلامنا ، فهنا في هذه الحالة، في باب الاشتغال هنا عندما جعلت الاسم منصوباً، كيف أتعامل أو ماذا أقدر المحذوف؟ فعندما نصبت زيداً، زيداً: مفعول به، لا تقل مفعول به متقدم؛ لا يجوز هذا، بل تقل مفعول به لفعل محذوف أقدره ، لماذا أفعل هذا؟ ولماذا أحتاج إلى هذا؟ في بعض الأحيان لا تحتاج إلى هذا لذلك تقول: (زيدُ ضربتهُ) مبتدأ وخبر، وفي بعض الأحيان أحتاج بل يجب أن أفعل هذا لأسباب، هذا مبحثنا، أتمنى أن تكون وصلت الفكرة.

قال المؤلف - رحمه الله- : (يجوز في نحو "زيداً ضربتهُ" أو "ضربتُ أخاه". أو "مررتُ به" رفع زيد بالابتداء فالجملة بعده خبرٌ) يعني يجوز أن تقول وهذا هو الأصل (زيدُ ضربتهُ) (زيدُ ضربتُ أخاه) لا تقل (زيداً) بل (زيدُ) بالابتداء على رفع المبتدأ، زيدُ: مبتدأ، ضربتهُ: خبر.

(زيدٌ ضربتُ أخاهُ) زيدٌ: مبتدأ، ضربتُ أخاه: خبر . (زيدٌ مررتُ به) زيدٌ: مبتدأ، مررتُ به: خبر. فقولُه: يجوز وهذا هو الأرجح.

وقال: (ونصبُه) أي ويجوز نصبه (ونصبُه بإضمار "ضربتُ" و "أهنتُ" و "جاوزتُ" واجبةٌ الحذف؛ فلا موضعٌ للجمله بعده) يعني يقول أيضا يجوز نصب (زيداً) تقول: (زيداً ضربتُهُ) (زيداً ضربتُ أخاهُ) (زيداً مررتُ به) (بإضمار "ضربتُ" و "أهنتُ" و "جاوزتُ") يعني في حال أردت أن أنصب كلمة زيد هنا أضمر الفعل الذي نصب زيداً، فلا تقل لي (زيداً ضربتُهُ) هذه الثانية هي التي نصبت زيداً، لا، هي متعلقة بها صحيح لكن الآن هذه مشتغلة بالتي بعدها، أما زيداً فهو منصوب لشيء محذوف وجوبا، ما هو؟ إما أن يكون مناسباً باللفظ والمعنى، تقول: (ضربتُ زيداً ضربتُهُ) لاحظ قَدَرْتُ (أضمرتُ) محذوفاً واجباً مناسباً باللفظ والمعنى، (ضربتُ زيداً ضربتُهُ) (ضربتُ) مناسباً (لضربتُهُ) لفظاً ومعنى.

في بعض الأحيان لا تستطيع أن تضمر كلمة مناسبة لفظاً ومعنى، يمكن أن تضمر كلمة مناسبة فقط بالمعنى، تقول: (جاوزتُ زيداً مررتُ به) (جاوزتُ) هي مضمره فنصبت زيداً لكنها تناسب (مررتُ) في المعنى ولا تناسبها باللفظ مثل (ضربتُ زيداً ضربتُهُ)، وفي بعض الأحيان لا تستطيع أن تضمر كلمة لا تناسب لفظاً ولا معنى، مثل (أهنتُ زيداً ضربتُ أخاهُ)، فإنا لم أضرب زيداً ولا عندي معنى بهذا، إنما عندما ضربتُ أخا زيدٍ حصلت الإهانة لزيد، فهنا قال: (أهنتُ زيداً ضربتُ أخاه) لاحظ هذا التقدير المناسب للمضمر (أهنتُ) في حال كان الضمير مشتغلاً بمضاف لضمير يعود عليها، (ضربتُ أخاهُ) (ضرب) اشتغل بنصب (أخا زيد) فالكلمة اشتغلت بالمضاف للمضاف إليه، لأن المضاف إليه الهاء التي تعود على زيد، في هذه الحالة لا تستطيع أن تقدر لا اللفظ ولا تقدر المعنى، إنما تقدر كلمة مناسبة.

نعيد الكلام حتى نستفيد قال: يجوز على الرفع فتقول: (زيدٌ ضربتُهُ)، (زيدٌ ضربتُ أخاه)، (زيدٌ مررتُ به) مبتدأ وخبر، ويجوز النصب (زيداً ضربتُهُ)، (زيداً ضربتُ أخاه)، (زيداً مررتُ به) في هذه الحالة يجب عليك إضمار الذي نصب زيداً؛ وهو الفعل (العامل)، وهذا العامل لا بد أن يكون مناسباً؛ إما مناسباً لنفس اللفظ، مناسباً به لفظاً ومعنى - مناسباً للعامل الذي بعد زيد الذي اشتغل بغيره لفظاً ومعنى- أو معنىً على الأقل، أو مناسباً للذي اشتغل به، فتقول (ضربتُ زيداً ضربتُهُ) مناسباً لفظاً ومعنى، (جاوزتُ زيداً مررتُ به) مناسباً ل(مررتُ) بالمعنى، (أهنتُ زيداً ضربتُ أخاه) مناسباً (لضرب أخاه) بالمعنى، فتحصلت النتيجة بالإهانة، هذا في حال نصبت، أما في حال على الأصل مبتدأ وخبر، فهذا هو الأصل والأمر سهل جداً. طبعاً قلنا ما الذي يجعلني أقدم؟ هنالك ترجيحات في بعض الأحيان يجوز الوجهان، على المساواة، في بعض الأحيان يجوز الوجه الأول (الابتداء) ويجوز الوجه الثاني ولكن الأول أرجح، وفي بعض الأحيان العكس الثاني أرجح، وفي بعض الأحيان على الوجوب يجب أن يكون مبتدأ ولا يجوز أن تضمر أو أن تنصب الكلمة الأولى، وفي بعض الأحيان العكس يجب أن تنصب وتضمر، ولا يجوز أن تكون على الابتداء.

في حال اضطررت أو فعلت النصب بإضمار فعل محذوف قال: (فلا موضعٌ للجمله بعده) ماذا يعني هذا؟ إذا قلت أنا (زيداً ضربتُهُ)، (زيداً ضربتُ أخاهُ)، (زيداً مررتُ به) فأعراب (زيداً) مفعول به منصوب للفعل الذي قبله المحذوف وجوباً تقديره مناسب، (ضربتُ، أهنتُ،

جاوزت)، هذا واضح. الآن (زيداً ضربته) (ضربته) هذه الثانية ما إعرابها؟ قال: (فلا موضع للجملة بعده)، يعني لا تعرب الذي بعده، لماذا؟ يقولون هذه جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب، خلاص انتهينا، الفعل محذوف، وهذه الجملة جملة تفسيرية للفعل المحذوف أو للذي قبله. واضح إن شاء الله ، طبعا هكذا فهمنا إن شاء الله تعالى أصل الموضوع .

الآن نأتي إلى متى نقدم الابتداء، ومتى نؤخر الابتداء، ومتى نضطر إلى الإضمار وغير ذلك، هذه الأمور كلها. في الأمثلة التي ذكرها المؤلف، ذكرها على الجواز، هذه أو هذه، علما بأن الابتداء أولى، في هذه الحال؛ في الأمثلة التي معنا أن تعرب (زيدا) على الابتداء تقول: (زيداً ضربته) ولا داعي إلى أن تنصب ثم تأتي بمضمر، لا داعي لكل ذلك، مع الجواز ولكن الأرجح الأولى؛ المبتدأ والخبر.

الحالة الثانية: قال المؤلف - رحمه الله-: (ويترجح النصب في نحو "زيداً ضربته" لِلطَّلَبِ) يعني إذا جاءت الجملة التفسيرية للطلب، هنا الأولى والأرجح أن أنصب الكلمة التي قبل الجملة التفسيرية وأقدر محذوفا، هذا عند العرب، لماذا؟ لأن من المعلوم أن الجملة الخبرية هي التي يصدق فيها الصدق والكذب لذاتها، يقابل الجملة الخبرية الجملة الإنشائية، والجملة الإنشائية لا تعطي نتيجة الصدق والخبر، يعني أقول لك مثلا (الشمس صافية) يصح أن تقول: نعم صحيح، أو لا ليس صحيحا، لأنها جملة خبرية يصح فيها الصدق والكذب، هذه تسمى الجملة الخبرية، يقابل الجملة الخبرية الجملة الإنشائية مثل السؤال، الطلب، النهي، التحضيض، يوجد كلمات مثل العرض، النفي، هذه كلها تسمى جمل إنشائية، عندما أقول لك مثلا (اقرأ) لا يجوز أن تقول لي: صحيح، لا تجبني بصحيح، إنما تجبني بأداء الفعل، الامتثال أو الامتناع ، هذا الفرق بين الجملة الخبرية والجملة الإنشائية ، الطلب أي الأمر، سواء طلب فعل أو طلب نهى هذه من الجمل الإنشائية، الجمل الإنشائية لا يصح أن تكون خبرية، هذا منافي، ومن هنا عندما نأتي إلى الكلمة التي قالها المؤلف (ويترجح النصب في نحو "زيداً ضربته" لِلطَّلَبِ) (زيداً ضربته) هذه جملة إنشائية، لو قلنا أن (زيداً) نعربه على أنه مبتدأ، (اضربه) صارت خبر، الطلب صار خبرا هذا مشكلة! فهنا ترجح أنني أقدر العامل محذوفا وما بعده تفسيراً له، لماذا؟ لأنه ليس من الجيد أن أعرب الجملة الطلبية على أنها خبر، أن أعرب الطلب خبرا، وهذا يصح عليه الصدق والكذب، وهذا فيه امتثال وغير ذلك.

الكلام عند العرب ينقسم إلى خبر وإنشاء، خبر يصح فيه الصدق والكذب لذاته، طبعا عندما نقول لذاته هناك أخبار لا يمكن أن نقول فيها كذب، لكن بنفس المخبر إذا كان ممكن أن يكذب أو يُخطئ، لكن أخبار الله سبحانه وتعالى ليس فيها كذبا ولكن هي تحت الجملة الخبرية. ويقابلها الجمل الإنشائية منها الطلبية، جملة إنشائية لا تقل هذا الكلام صدق أو كذب، بل عليك الامتثال أو الامتناع أو الإجابة، فمثلا السؤال من الجمل الإنشائية أم الخبرية؟ من الجمل الإنشائية؛ لأنني إذا سألتك ما اسمك؟ تقول لي صحيح، أنا سألتك ولم أخبرك، واضح ما الفرق بين الجملة الخبرية والإنشائية، فهنا عندما قال (زيداً ضربته) (اضربه) طلب، افعل، يعني يحتاج امتثال أو امتناع، فلا تقل بل ذاك هو خبر، ليس جملة خبرية، هذا ليس خبرا، هذا طلب ، هذا هو المقصود من باب الترجيح، يترجح يعني يجوز بالمناسبة أن تعربها خبرية، ولكن هذا فيه تقدير متاؤل كما سيذكر المؤلف، ولكن الأرجح النصب، بخلاف الأول قبل قليل (زيداً ضربته) يجوز الوجهان والأرجح الابتداء، مبتدأ وخبر.

الثانية قال: (ويترجح النصب في نحو "زيداً اضربه") أي (اضرب زيدا اضربه) زيداً: مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره اضرب، اضربه: جملة تفسيرية للتي قبلها، هذا على الراجح، هنا يترجح أن أفعل هذا.

قال: (ونحو {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} متأول) [المائدة: ٣٨]، يعني لاحظ هنا جاء في قوله تعالى: { فَاقْطَعُوا } طلب، وهو خبر مع أنه جاء طلب، خلاف ما قلت لي يترجح النصب، لماذا لم يقل الله سبحانه وتعالى (والمسارق والمسارقة فاقطعوا) وهذه قراءة السبعة، لماذا لم يقرؤوها (والمسارق) من باب الترجيح، كترجيح أن يكون منصوبا لفعل محذوف؟ حتى نعرف أن (فاقطعوا) جملة خبرية فمن الأولى أن لا تكون خبرا، فقال هذا متأول، يعني متأول كلمة محذوفة فتقدير الكلام (مما يتلى عليكم حكم المسارق والمسارقة فاقطعوا أيديهما) فالخبر محذوف تقديره (مما يتلى عليكم حكم المسارق والمسارقة)، فحذف المبتدأ وحذف الخبر، ورفع المسارق على أنه كان هو مضاف إليه للمبتدأ المحذوف (حكم المسارق والمسارقة)، هذا معنى كلام المؤلف (متأول).

قال: (وفي نحو {وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ} للتناسب) [النحل: ٥]، كذلك لاحظ (خلقها) الاسم الذي قبلها نصبناه بتقدير محذوف، وهذا أولى كما في قوله تعالى {وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ}، لم يقل (والأنعام خلقها) مبتدأ وخبر، من باب الأولوية لماذا؟ قال: (للتناسب)، أي تناسب؟ الجملة التي قبلها، قال تعالى: { خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ } [النحل: ٤]، يعني (خلق الإنسان وخلق الأنعام) لاحظ هذا التناسب، هذا معنى قوله، (الأنعام) صارت معطوفة على منصوب، فهي منصوبة ومعطوفة على منصوب وهو (الإنسان)، هذا هو التناسب.

قال: (ونحو {أَبَشْرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ} [القمر: ٢١]، "وما زيدا رأيتُه" لغلبة الفعل)، كذلك يترجح النصب إذا كان هذا المنصوب جاء بعد حرف همزة مثل هذا السؤال، أو (ما زيدا) النفي، الذي يغلب أن يأتي بعده الفعل، عادة يأتي بعد الهمزة الاستفهامية، وبد ما النافية الزائدة، عادة يأتي بعدها، يغلب إتيان الفعل بعدها، فترجح أن تنصب من باب الأغلبية، ولكن قلنا يجوز من باب الترجيح وليس من باب أنه لا يجوز الأول، ومن هنا جاز القول {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} مع أنه هذا في الأصل مرجوح لكنه متأول بحذف مبتدأ وخبر (مما يتلى عليكم حكم المسارق والمسارقة) هذه الحالة الثانية.

الحالة الأولى قلنا: ترجيح المبتدأ على النصب، يعني الرفع على النصب، بأن تكون جملة خبرية وليست جملة فعلية.

الحالة الثانية: ترجيح الجملة الفعلية على الخبرية.

قال المؤلف - رحمه الله -: (ويجب في نحو) هنا مسألة أخرى، الحالة الثالثة: الوجوب، أي وجوب النصب، قال (ويجب) أي يجب النصب واعتبار العامل مشتغلا بالذي بعده، كما ذكرنا قبل قليل، هنا على الوجوب، قبل قليل على الأرجحية، وقبلها على المرجوحية، قال: (ويجب في نحو "إن زيدا لقيته فأكرمه" و "هلا زيدا أكرمه" لوجوبه) بعد إن الشرطية لا يكون جملة خبرية، بل دائما إن الشرطية تحتاج إلى جملة فعلية، وأحرف التحضيض (هلا) وهي أداة تحضيض، وأداة العرض كذلك (ألا)، يجب النصب بعده، فلا يقبل أن يدخل بعده جملة خبرية، فهنا جاء على الوجوب (إن زيدا لقيته فأكرمه) واضح، فلا يجوز أن تُعرب زيدا على

أنه مبتدأ (زيدٌ لقيته) لماذا؟ بسبب إن الشرطية وبسبب أداة التحضيض (هلاً)، وأداة العرض (ألا). إذن هذه الحالة الثالثة.

الحالة الرابعة: قال: (ويجب الرفع) العكس لا يجوز النصب هنا، بل يجب أن تكون جملة خبرية، متى؟ قال: (ويجب الرفع في نحو "خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو" لامتناعه) لاحظ هنا بعد الكلام عن كلمة زيد جاءت مرفوعة؛ لأنها جاءت بعد إذا الفجائية، هذه يجب رفع المبتدأ، لأن إذا الفجائية تحتاج هذا، فلا يجوز نصبه بتقدير فعل محذوف، فهذا ممتنع امتناع وقوع الفعل بعدها، (خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو) لاحظ امتنع وقوع الفعل بعدها، وهناك حالات أخرى بالمناسبة للرفع عندي في الشروحات، لكن المعلق ذكر هذا السبب فنكتفي به إن شاء الله الآن.

قال: (ويستويان) قلنا الحالة الأولى ترجيح الخبرية، والثانية ترجيح النصب الفعلية، الثالثة وجوب الفعلية، الرابعة وجوب الخبرية، هنا الحالة الخامسة: المساواة، لا راجح ولا مرجوح قال: (ويستويان في نحو "زيدٌ قام أبوه" و "عمرو أكرمه" للتكافؤ) هذه متكافئة، متى؟ (زيد قام أبوه)، طبعاً الكلام عن كلمة عمرو، (زيدٌ قام أبوه و عمرو أكرمه) (عمرو) تستطيع أن تقول (عمرو) وتستطيع أن تقول (عمراً)، تقول (عمرو) من باب عطفه على الابتداء (زيدٌ قام أبوه و عمرو أكرمه) زيدٌ مبتدأ، وعمرو: مرفوع على زيد، معطوف على مرفوع وهو زيد، وبإمكانك أن تنصب بعطف عمرو على الهاء، هائماً على الضمير (قام أبوه) و (عمرو أكرمه) واضح؟ فتقول: (زيدٌ قام أبوه وعمراً أكرمه) عطفاً على الضمير من باب المساواة، يجوز هذا ويجوز هذا.

بعد أن انتهينا من هذا قال: (وليس منه { وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبْرِ } [القمر: ٥٢]) يعني (كل شيء) تقول هل أستطيع أن أقول (كلاً) أم (كل)، هذا ليس له علاقة بالاشتغال أصلاً، لماذا؟ قال: المعنى مختلف، هم لم يفعلوا شيئاً في الزبر أصلاً حتى تقول كل شيء مرتبطة بها، هذه (كل شيء) ليست متعلقة، ليس (فعلوه) يعمل في (كل)، وليس له علاقة به، (فعلوه) يعمل في الذي بعده، في الضمير، عمل فيه، ولم يعمل في شيء قبله، ومعنى الآية ( وكل شيء فعلوه مكتوب ) فبالتالي لا علاقة لـ(فعلوه) بـ(كل)، بل فعلوه هذه حقيقة هي صفة لكلمة شيء، (وكل شيء فعلوه) صفة الشيء الذي فعلوه، هذا المفعول (الشيء) هو مكتوب في الزبر، هذا هو الموضوع، لا علاقة له بالاشتغال، نعود إلى موضوعنا (باب الاشتغال) يعني أن هذا العامل حقيقة مرتبط بالذي قبله، ولكننا عندما قدمنا الذي قبله بسبب ارتباط ما بعده، لاحظ هنا الاشتغال، لاحظ أن العامل له ارتباط فكان عاملاً في الذي قبله، قدمناه، فإذا اعتبرناه مبتدأ لا تقل عامل ومعمول لا علاقة للجملة، ولكن إذا اعتبرنا على النصب نقول: نعم هناك اشتغال على ما ذكرنا في بداية الدرس، ولكن نُقَدِّرُ فعلاً محذوفاً، ففي آية { وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبْرِ } لا يوجد اشتغال أصلاً، لأن فعلوه صفة لـ(شيء) ولا علاقة لها بـ(كل).

وكذلك (أزیدٌ ذهب به) أيضاً هذا مبني للفعل الذي لم يسم فاعله، نائب فاعل، وهذا أيضاً لا علاقة له به، بل يأتي نائب الفاعل بعد الهمزة، ولا داعي أن أقول جملة فعلية، ولا أقول جملة فعلية المعمول هذا منصوب لفعل محذوف، ولا أقول مبتدأ وخبر، بل هذا نائب فاعل وانتهينا.

قال المؤلف - رحمه الله- : (باب في التنازع) التنازع، عندنا عامل ومعمول أليس كذلك؟ لو كان في الجملة عامل وعامل ثم بعد ذلك معمول، ولكن لا أعرف هذا المعمول يعود للعامل الأول أو يعود للعامل الثاني، عندي إشكال، هذا هو التنازع. أليس العامل له معمول؟ بلى، لو كان هنالك عاملان في الجملة ثم جاء بعدهما المعمول، المعمول مرتبط بهما، فهذا المعمول معمول للعامل الأول، أو معمول للعامل الثاني، ماذا يفرق عندي؟ يفرق عندي إذا كان العامل الأول أريد الرفع على أنه مثلاً فاعل، وإذا كان العامل الثاني أريد النصب على أنه مفعول به أو العكس، فهنا مشكلة، المعمول هذا أرفعه أم أنصبه، تنازع ، أعطيك مثال المؤلف (ضربني، وضربتُ زيداً) (ضربتُ زيداً) ضربتُ: فعل وفاعل، زيداً: مفعول به ، (ضربني) تحتاج إلى فاعل، زيداً فاعل، هنا جاءت منصوبة، لاحظ عندي تنازع ، فأقول ضربني وضربتُ زيداً، أم ضربني وضربتُ زيداً، سيكون عندي تغيير في إعراب زيد، إما مرفوعة وإما منصوبة، ثم قد أُغير في الكلمات، أضمر كلمات في العامل الأول أو في العامل الثاني لها قصة، هذا هو باب التنازع.

بالمناسبة ماذا يجب علي أن أعتبر المعمول هذا للعامل الأول، أم أعتبر المعمول هذا للعامل الثاني؟ يجوز على الوجهين، يجوز كلا الأمرين عند العلماء، ولكن إذا اعتبرت هذا المعمول معمولاً للعامل الأول، ماذا سأفعل في الجملة؟ كيف أتعامل معها؟ كيف أعرب؟ أو إذا اعتبرت المعمول هذا معمولاً للعامل الثاني، كيف أتعامل مع الجملة؟ هنا الكوفيون اختاروا إعمال الأول، جعلوا (زيداً) هذا مرتبطة بالعامل الأول معمولاً لها، والبصريون عكسوا قالوا نحن نُعمل الثاني ولا نُعمل الأول، قال الكوفيون: نحن نُعمل الأول لأنه أولى في الإعمال الثاني جاء غريباً بعده، البصريون قالوا: لا، نحن نُعمل الثاني لأنه أقرب في الكلام، ما الصحيح؟ كلاهما صحيح.

ذكرت لكم يكون عامل وعامل ويَعده معمول واحد للعاملين، عاملان مختلفان، ويجوز أن يكون ثلاثة عوامل ومعمول، ويجوز أن يكون عاملان ومعمولان، هذه جمل لا أريد أن أكثر، لكن أعطي مثال سريع، قول النبي ﷺ " تسبحون وتحمدون وتكبرون ذُبِرَ كل صلاة ثلاثاً وثلاثين" (تسبحون) عامل أول، (تحمدون) عامل ثاني، (تكبرون) عامل ثالث، بعده جاء (ذُبِرَ كل صلاة) هذا المفعول به معمول للأول أم للثاني أم للثالث؟ ثلاثة عوامل ويوجد معمول، بل يوجد معمول آخر (ثلاثاً وثلاثين)، (ثلاثاً) معمول ثاني، هل هي معمول لتسبحون، أم تحمدون، أم تكبرون؟ فعندنا ثلاثة عوامل ومعمولان، هذا في اللغة العربية فهنا التنازع، التنازع في حال أردت أن تُعمل الأول (بأن تعتبر المعمول خاصاً بالأول هذا معنى الكلام)، ماذا تفعل؟ وإذا عكست.

قال المؤلف - رحمه الله- : (يجوز في نحو "ضربني، وضربتُ زيداً، إعمال الأول واختاره الكوفيون فيضم في الثاني كل ما يحتاجه) أي يضم في الثاني قال: (أو الثاني) إعمال الثاني، قال: (واختاره البصريون فيضم في الأول مرفوعه فقط، نحو: جَفَوْنِي ولم أَجْفُ الأَخْلَاء) قوله (إعمال الأول واختاره الكوفيون فيضم في الثاني كل ما يحتاجه) يعني إذا أعملت الأول فتقول مثلاً: (قام وقعد أخواك) أريد أن أعمل الأول بحيث أن أجعل (أخواك) فاعل لـ(قام) وليس لـ(قعد) على طريقة الكوفيين، قال: (يضم في الثاني كل ما يحتاجه)، فهنا في هذه الحالة لا بد أن أقول (قام وقعداً أخواك) قام: فعل ماضٍ فاعله أخواك، قعداً: فعل وفاعل،

قعد: فعل والألف ضمير التثنية فاعل، وهذا الضمير يعود على ماذا؟ يعود على الذي بعده وهذا خلاف الأصل، كيف يعني خلاف الأصل؟ الضمير يعود على ما قبله ولكن هنا اضطررنا أن نعيده على ما بعده رتبة ولفظة، يجوز في هذه الحالة، انتبه الضمير يعود على ما قبله عادة، ولكن يجوز أن أعيده على ما بعده في مثل هذه الحالة، (قام وقعدا أخواك) قام: فعل ماضٍ وفاعله أخواك مثنى، وقعدا : فعل والألف ضمير التثنية فاعل، وهذا الضمير يعود على الذي بعده، فقط يعود ، هذا معنى قوله (يُضمَر في الثاني كل ما يحتاجه)، فهنا أضمَرَ المرفوع (قعدا)، وإذا كان منصوبا أيضا تضرر تقول: ( قام وأكرمتهما أخواك) أكرمتهما: الهاء ضمير في محل نصب مفعول به، وهذا يعود على أخواك، وكذلك يُضمَر في الجر تقول: (قام ومررتُ بهما أخواك) بهما: الهاء مجرورة والضمير يعود على أخواك، أخواك: فاعل لقام، هذا متى؟ أعملت الأول وأهملت الثاني عند التنازع، هذه طريقة الكوفيين.

فهنا مثاله في (ضربني وضربت زيدا) قد تشكل عليك قليلا، فذهبت إلى المثال الآخر، وأنت الآن اعمل (ضربني وضربت زيدا) اعمل الأول فتقول: (ضربني وضربتُ زيدَ)، فماذا تقول؟ (ضربني وضربتُهُ زيدَ).

أما إذا أردت على طريقة البصريين بحيث أعمل الأول وأعمل الثاني، فهنا الأول فقط أضمَر - أتى بالضمير يعني- إذا كان في الرفع فقط، أما إذا كان في النصب والجر أ حذف، عندما نقول (قام وقعد أخواك ) قبل قليل أعملتها صحيح، نريد أن نُعمل الثاني ونُهمل الأول، أقول: (قاما وقعد أخواك) عند الرفع، قاما: فعل وفاعل والألف هذه ضمير التثنية يعود على أخواك التي بعدها، قعد أخواك: فعل وفاعل، طيب عند النصب مثلا (ضربتُ وضربني زيدَ) ضربت: فعل وفاعل، أريد أن أهمل الأول الآن، ضربني زيدَ: فعل وفاعل ومفعول به، ضربت: فعل وفاعل، أين المفعول به المنصوب؟ محذوف، إذا كان منصوبا فيحذف، وإذا كان مجرورا (مررتُ ومررتُ ومررتُ) ضربتُ: فعل وفاعل، والجار والمجرور (ومررت به ومررتُ) (مررتُ به) هذه حذفها في النصب والجر، وأثبتها فقط في الرفع، لا يجوز إسقاطها، فأقول (قاما وقعد أخواك) لاحظ أثبت الرفع (قاما) الفاعل لا بد أن أتى به، لكن إذا كان منصوبا أو مجرورا في حال أردت أن أهمل الأول وأعمل الثاني، هنا يجب أن أ حذف المنصوب وأ حذف المجرور فأقول: (ضربتُ وضربني زيدَ) أين مفعول (ضربتُ)؟ محذوف، (ومررت ومررتُ) أين المجرور المتعلق به في كلمة (مررتُ)؟ محذوف، لكن قلت (قاما وقعد أخواك) أثبت المضمَر، هذه طريقة البصريين ، الكوفيون يُعملون الأول، البصريون يُعملون الثاني، الكوفيون يُعملون الأول ويُضمرون الثاني، فيأتون بالرفع والنصب والجر كضمير ويعود على الذي بعده، البصريون يُهملون الأول ويُعملون الثاني، والأول إذا كان مرفوعا (الذي أهملوه) أو المفعول مرفوعا هنا يثبتونه، يضعون ضميرا مرفوعا يعود على الذي بعده، وإذا كان منصوبا أو مجرورا فإنهما يحذفونه وجوبا.

قال المؤلف - رحمه الله- في آخر جملة: (وليس منه: "كفاني ولم أطلب قليل من المال" لفساد المعنى. قول امرئ القيس:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة  
كفاني ولم أطلب قليل من المال  
يقول لو أني أريد الملك، ولا أسعى لأدنى معيشة ، لكفاني القليل من المال ولم أطلب ملكا.

فهنا كلمة (كفاني ولم أطلب قليل) (قليل) هذه ليس لها علاقة بالتنازع، لماذا؟ لأن (قليل) تختص بـ(كفاني) فقط ولا تختص بـ(أطلب)، المشكلة في التنازع أن المتنازع عليه مرتبط بالمعنى في الأول والثاني، فهنا (كفاني ولم أطلب قليل من المال) (قليل) هذه مرتبطة بـ(كفاني قليل) ولكن ليس مرتبطة بـ(أطلب)، بل هو يطلب الملك ولا يطلب قليل من المال حتى يصح المعنى، إذن هذا ليس من باب التنازع فلا تقل والله هذا فيه تنازع، لا، تقل (أطلب) هنا المفعول به محذوف ، (ولم أطلب ملكاً) يعني معنى الكلام:  
ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني(أي قليل المال) ولم أطلب (ملكاً) قليل المال  
ودلّ عليه البيت الذي بعده قال:

ولكن ما أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي  
هو ما كفاه قليل المال، وهو لا يسعى لأدنى معيشة بل يطلب الملك ، فـ(قليل) هذه تختص فقط بـ(كفاني) وليست من باب التنازع، باب التنازع أن المعمول هذا يعود عليهما، يصلح لهما، فنتنازع فيهما ماذا نعربهما.

الحمد لله وكفى والصلاة على النبي المصطفى ﷺ، وسبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت  
نستغفرك ونتوب إليك ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شرح متن قطر الندى

لفضيلة الشيخ أبي حذيفة محمود الشيخ حفظه الله

معهد الدين القيم بإشراف فضيلة الشيخ

أبي الحسن علي بن مختار الرملي حفظه الله

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه،  
أما بعد؛ فهذا إخوتي - بارك الله فيكم- المجلس السابع والعشرون من مجالس شرح قطر  
الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري - رحمه الله تعالى-.

انتهى المؤلف من الكلام عن المرفوعات وما يتبع ذلك، واليوم سيبدأ بالمنصوبات من  
الأسماء، ويبدأ من المنصوبات بالمفعولات، ويبدأ من المفعولات بالمفعول به، فدرسنا اليوم  
هو المفعول به، لماذا؟ لأنه من المفعولات، ماذا يعني؟ لأن المفعولات من المنصوبات،  
والمنصوبات هو ما سنبدأ به.

قال: ( باب في ذكر منصوبات الأسماء ) قوله منصوبات الأسماء لأن هنالك منصوبات  
للأفعال، مثل ماذا؟ الفعل المضارع إذا سبقه ناصب وانتهينا.

قال: (المفعول منصوب) يعني يريد أن يقول لك من منصوبات الأسماء المفعول، فالمفعول  
منصوب أي دائماً منصوب، وهذا المفعول ينقسم إلى ماذا؟ قال: (وهو خمسة) خمسة أقسام:  
المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول معه.

بدأ بالمفعول به فقال: (وهو خمسة: المفعول به، وهو ما وقع عليه فعل الفاعل كـ "ضربت  
زيداً") المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل، سواء وقع حقيقة بالمعنى اللغوي كـ (ضربت  
زيداً) فصار (زيداً) هو المضروب، أو ليس على وجه الحقيقة كقولك مثلاً: (أردت السفر)  
فـ(السفر) مطلوب ومراد، وفرق بين (ضربت زيداً) و (أردت السفر)، مع أن الإعراب واحد،  
فـ(زيداً) و(السفر) مفعول به منصوب، فالأول (زيداً) مفعول به منصوب وقع عليه فعل الفاعل  
على وجه الحقيقة بالمعنى اللغوي، ولكن (السفر) هو مفعول به منصوب وقع عليه فعل  
الفاعل ولكن ليس بالمعنى اللغوي؛ إذ أن السفر صار مطلوباً وليس هو الذي وقع عليه فعل  
الفاعل أن السفر حدث فيه شيء، كزيد حدث فيه الضرب وهذا واضح إن شاء الله تعالى الفرق  
بينهما. إذن هذا معنى المفعول به؛ ما وقع عليه فعل الفاعل.

مسألة: الأفعال قد تكون لازمة وقد تكون متعدية، الفعل اللازم هو الفعل الذي يكتفي بفاعله،  
والفعل المتعدي هو الفعل الذي لا يكتفي بفاعله، لماذا؟ لتمام المعنى، يعني الفعل اللازم هو  
فعل يكتفي بفاعله فلا يحتاج إلى شيء آخر لتتميم المعنى، لربما تفيد شيئاً أو تضيف شيئاً آخر  
من باب الفائدة، زيادة إيضاح، ولكن يكتفي بالفاعل فهذا فعل لازم.

هنالك أفعال لا تكتفي بالفاعل ويبقى الكلام محتاجاً لفائدة أو لشيء آخر حتى يتم المعنى، تقول مثلاً: (أكرمَ الولدُ) هذه (أكرم) هي أصلها (كَرَمَ)، ولكن هنا قلت (أكرمَ) فعل ماضٍ مبني على الفتح، (الولدُ) فاعل مرفوع، هل تم المعنى عندك؟ لا، هنا يحتاج إلى مفعول به، هذا فعل متعدٍ (أكرمَ الولدُ صاحبه) (أكرمَ الولدُ المسكينَ) (أكرمَ الولدُ أخاه) لاحظ أضفت مفعولاً به حتى يتم المعنى.

هنالك أفعال لازمة كثيرة تقول مثلاً: (أكلَ الولدُ) (أكلَ) هذا فعل لازم، اكتفى الفعل بفاعله، الآن ممكن أن تزيد فائدة تقول: (أكلَ الولدُ تفاحةً) هذا من باب زيادة المعنى، ولكن حقيقة أنت يمكن لك أن تكتفي بالفاعل. لكن الفعل المتعدي حقيقة لا يكتفي بالفاعل بل لا بد من المفعول به حتى يتم المعنى، ولربما تحتاج مفعولاً به أولاً، أو مفعولاً به ثانياً، أو مفعولاً به ثالثاً حتى يتم المعنى، فالمفعول به الأول كما ذكرت (أكرمَ الولدُ أخاه)، ولربما يحتاج إلى مفعولين تقول: (علمتُ زيداً) علمتُ: فعل وفاعل، زيدا ما به؟ يجب أن تكمل (علمتُ زيداً فاضلاً) لاحظ هذا الفعل (علم) يحتاج إلى أكثر من مفعول به، لربما يحتاج إلى مفعول به أول وثانٍ وثالث تقول: (أعلمتُ زيداً عمراً فاضلاً) لاحظ ثلاثة مفعولات.

الشاهد هنا أن الفعل الذي بين أيدينا في درسنا الذي احتاج إلى مفعول به، تقول مثلاً (ضربتُ زيداً) لاحظ هنا تعدى الفعل بالمفعول به، لربما يتعدى الفعل حقيقة ليس بالمفعولات بل لربما يتعدى بجار ومجرور تقول مثلاً: (ذهبتُ إلى المدرسة) أنا أكتفي بـ(ذهبت) ولكن تقول إلى المدرسة، إذن هذا الفعل تعدى بالجار والمجرور، وهذه فيها مسائل لغوية مهمة، بل حقيقة فيها مباحث عقدية، وقد طرح العلماء في كتب العقيدة رداً على شبهات أهل البدع في هذه القضايا، أو في بعض هذه القضايا، أعطيك مثلاً على من يقول من الجهمية أن الإيمان هو التصديق وليس منه قول اللسان ولا عمل الجوارح، يقول الإيمان هو التصديق، ويقول مثلاً هذا أصل الإيمان، كلمة الإيمان بمعنى التصديق في اللغة العربية، فرد شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - قال: - طبعاً هذا بمعنى كلام شيخ الإسلام وليس بلفظه- يقول: كلمة الإيمان قد يراد بها التصديق، وقد يراد بها الإيمان الذي فيه قول اللسان واعتقاد القلب وعمل الجوارح، بماذا تُفرق بين هذا المراد وهذا المراد؟ بما يتعلق به، فإذا كان الفعل لازماً لم يتعدى بشيء فالمراد بذلك الإيمان المعروف عند أهل السنة والجماعة؛ اعتقاد القلب وقول اللسان وعمل الجوارح والأركان، كقوله تعالى: {يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا} [النساء: ١٣٦] ، {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا} [الكهف: ٣٠] لاحظ لم يتعدى أو لم يتعلق بشيء، لم يتعدى بشيء بل هو لازم (آمِنُوا ، آمِنُوا)، هذا بمعنى آمِنُوا الإيمان المعروف؛ اعتقاد القلب آمِنُوا بقلوبكم أو صدقوا بقلوبكم، واعتقدوا بذلك وقولوا بألسنتكم واعملوا بجوارحكم، ولربما يراد بالإيمان التصديق إذا عُدي بحرف الجر به، اللام مثلاً، وهذا معنى قوله تعالى في سورة يوسف حكاية عنه عن إخوته عندما جاؤوا إلى أبيهم عشاء يبكون قالوا {وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا} [يوسف: ١٧] فقال هنا بمعنى التصديق، (وما أنت بمصدقنا) هذا بماذا يُستدل بها؟ يستدل بها الجهمية يقولون {وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا} لا شك أنها بمعنى التصديق (بمصدقنا) فدل على أن الإيمان هو التصديق فقط، فرد شيخ الإسلام قال: هذا إذا كانت لازمة، لا، بل هي بمعنى اعتقاد القلب وقول اللسان وعمل الجوارح والأركان، هذا هو الإيمان. أما إذا كانت متعدية باللام فهي بمعنى التصديق، لاحظ كيف تغير المعنى، وهذه فيها مباحث كثيرة، الفعل عندما يتعدى بشيء، بحرف جر، أعطيك مثلاً آخر

حتى تستفيدوا إن شاء الله تعالى، قال تعالى: { وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ \* إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ } [القيامة: ٢٢-٢٣] يعني ناظرة إلى ربها، فيستدل أهل البدع يقولون أنها منتظرة الثواب (ناظرة بمعنى منتظرة) فقال العلماء لا، لو كانت لازمة قلنا (ناظرة بمعنى الانتظار) (أنا ناظرٌ فلانا) يعني منتظره، ولكن إذا تعدت بحرف الجر (إلى) فهنا يراد بـ(ناظرة) الرؤية الحقيقية، { وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ \* إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ } أي ناظرة إلى ربها، فدل هذا التعدي بحرف الجر (إلى) على أن النظر هنا هو النظر الحقيقي، الرؤية الحقيقية، وهذا ما عليه جميع أهل السنة، لاحظ إذا تعدى الفعل بشيء يختلف المعنى، إذا كان لازماً له معنى، هذا مهم جداً.

فالمفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل كـ(ضربتُ زيداً)، يدخل في المفعول به باب المنادى، ذكر المؤلف باب المنادى هنا مباشرة بعد المفعول به، طبعاً بالمناسبة حكم المفعول به دائماً ماذا؟ منصوب دائماً لأنه من المنصوبات، يدخل به باب المنادى تقول: (يا عبد الله) عبد: منادى منصوب بالفتحة وهو مضاف، ولفظ الجلالة في محل جر بالإضافة، طيب ما علاقة باب المنادى بالمفعول به؟ تقول من المنصوبات، أعلم أنه من المنصوبات، ولكن لماذا وضعه هنا، ولم يضعه لوحده من باب المنصوبات كما يفعل الكثير من العلماء؟ قالوا لأن حرف الياء هذا أصله المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو، حذف (أدعو) فصارت ياء، ولربما تحذف الياء أصلاً تقول (عبد الله) من باب النداء، منادى منصوب بياء محذوفة، حرف النداء محذوف، فهذه الياء وما يسد مكانها نابت عن فعل بمعنى (أدعو)، فعندما تقول (يا عبد الله) أي (أدعو عبد الله) فصار فعل وفاعل ومفعول به، واضح؟

لذلك قال المؤلف- رحمه الله- : (ومنه المنادى) أي ومن المفعول به المنصوب المنادى، ومتى ينصب؟ قال: (وإنما يُنصب مضافاً كـ "يا عبد الله"، أو شبيهاً بالمضاف كـ "يا حسناً وجهه" و "يا طالعاً جبلاً" و "يا رفيقاً بالعباد"، أو نكرة غير مقصودة كقول الأعمى: "يا رجلاً خذ بيدي") المنادى له حالات، إما أنه يكون منصوباً أو يكون مبنياً، حالتان لا ثالث لهما إما أن يكون منصوباً أو يكون مبنياً، قبل ذلك تذكرون في بداية الدروس سواء بالأجرومية أو في متممة الأجرومية أو في قطر الندى، عندما عرفنا الكلام ذكرنا أنه لفظ مركب، أليس كذلك؟ مركب يعني يشتمل على أكثر من كلمة، يقابل المركب المفرد، إذن استعملنا كلمة المفرد في ذلك الوقت للتفريق أو ليوافقه أو ليقابل المركب، تقول هنالك كلمات مركبة الجملة، وشبه الجملة كذلك مركبة، وهناك كلمات مفردة، فعندنا من هذا الوجه الكلام ينقسم إلى جملة وشبه جملة ومفرد، ونستخدمها أيضاً في باب المبتدأ والخبر؛ الخبر شبه الجملة والخبر الجملة والمفرد، تذكرون هذا، أيضاً استعملنا كلمة المفرد فيما يقابل المثنى والجمع تقولون: (محمد محمداً محمداً)، (رجل رجلان رجال) هذا المفرد يقابل الجمع والمثنى، اليوم سنستعمل المفرد في شيء ثالث؛ وهو الذي ليس بمضاف ولا بشبيه بالمضاف، فمن هذا الوجه فإن الكلام قد يكون مفرداً، وقد يكون مضافاً، وقد يكون شبيهاً بالمضاف، المفرد كلمة مفردة سواء كانت جمعاً، مثنى، مفرداً على الحقيقة من حيث الذي يقابل الجمع والمثنى، كله مفرد تقول: (محمد محمداً) (زيد زيدان) كله مفرد.

القسم الثاني المضاف (عبدالله) مضاف ومضاف إليه ويقابل الأفراد.

القسم الثالث الشبيه بالمضاف، لا يوجد مضاف إليه ولكن كأنه يشبه المضاف إليه، كيف يعني؟ ما الذي يجعلني أن آتي بالمضاف والمضاف إليه؟ لبيان المعنى، عندما بقي الأمر فيه إبهام وتكثير فأتيت من باب التعريف إتماماً لا بد منه للمعنى، فهنا أتيت بكلمة أخرى أو أضفت إلى الكلمة كلمة أخرى، فعندما قلت لك مثلاً (يا عبد الله) أضفت كلمة لفظ الجلالة إلى عبد فصار مضافاً ومضافاً إليه فصار التعريف، وأزيل الإبهام والإشكال، لربما لا أضيف إضافة حقيقية ولكن أضيف شيئاً يشبه الإضافة، يشبهه من حيث إتمام المعنى كقولك: (يا طالعاً جبلاً) وكأنتك تقول (يا طالع الجبل)، أو (رفيق) رفيق ماذا؟ رفيق العمر؟ لا، ربما أريد شيئاً آخر (يا رفيقاً بالعباد) هذا يسمى الشبيه بالمضاف، حيث أنه يشبه المضاف والمضاف إليه بأنه أتم المعنى.

يقول المؤلف - بعد أن فهمنا المضاف والمضاف إليه- قال: (ومنه المنادى) ولربما المنادى يكون منصوباً أو مبنياً في محل نصب، قال: (وإنما يُنصب مضافاً كـ "يا عبد الله"، أو شبيهاً بالمضاف كـ "يا حسناً وجهه" و "يا طالعاً جبلاً" و "يا رفيقاً بالعباد"، أو نكرةً غير مقصودة كقول الأعمى: "يا رجلاً خذ بيدي".) النصب للمنادى فيه ثلاثة أحوال أو يقسم إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: أن يكون مضافاً، ومعناها مضافاً ومضافاً إليه، (يا عبد الله) يا: حرف نداء لا محل له من الإعراب، عبد: منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، الله: لفظ الجلالة مضاف إليه، هذا هو المضاف.

ثانياً: أن يكون شبيهاً بالمضاف، مثل (يا حسناً وجهه) يا: حرف نداء لا محل له من الإعراب، حسناً: منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهي صفة مشبهة تحتاج إلى فاعل، وجهه: فاعل، هذه (وجهه) أضيفت ليتم المعنى فهذا ليس مضافاً، أضفناها لكنها شبيهة بالمضاف لأن (حسن) يحتاج إلى فاعل، ولربما يحتاج إلى مفعول به. وكذلك (يا طالعاً جبلاً) أضفنا كلمة (جبلاً) ليتم المعنى، (يا طالعاً جبلاً) يا : حرف نداء لا محل له من الإعراب، طالعا: منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، جبلاً: مفعول به منصوب، و (يا رفيقاً بالعباد) أضفنا كلمة (بالعباد) هذه ليست مضاف ومضاف إليه، بل شبيهة بالمضاف، الشاهد أن المضاف والشبيه بالمضاف إذا سبقها نداء فإنها تنصب. انتهينا، إن شاء الله.

ثالثاً: أن يكون نكرة غير مقصودة. قال: (أو نكرةً غير مقصودة كقول الأعمى: "يا رجلاً خذ بيدي") التنكير قد يكون مقصوداً وقد يكون غير مقصود، التنكير غير المقصود مثل قول الأعمى: (يا رجلاً خذ بيدي) هو أعمى لا يرى ولكن ينادي على رجل يأخذ بيده فينادي (يا رجلاً) أي رجل يكون قريب يصح عليه هذا الإطلاق، خذ بيدي ساعدني لأقطع الشارع مثلاً، هذه نكرة غير مقصودة عندما قال (يا رجلاً)، هذه النكرة غير المقصودة ماذا تعرب؟ منادى منصوب بالفتحة، أو منادى منصوب بما يناسبه.

سنذكر الآن المنادى النكرة المقصودة، النكرة غير المقصودة قلنا ينادي (يا رجلاً)، لكن لربما تقصد شخصاً معيناً أنت تعرفه، تقول: (يا رجلاً) وأنت تعرفه أمامك؟ لا، بل تقول (يا رجلاً) نكرة مقصودة، نكرته لم تذكر اسماً، فهذا تنكير في الكلام، ما هو التنكير؟ ما شاع في جنسه،

رجل كلمة شائعة في جنسها، ولكن إذا أردت شخصا معينا ناديته (يا رجل) هذه نكرة لكنها مقصودة، هنا لا يكون المنادى منصوبا، المنادى المنصوب هو النكرة غير المقصودة، إذن عندنا ثلاثة أقسام للمنادى المنصوب: المضاف، الشبيه بالمضاف، النكرة الغير مقصودة، واضح؟

قال المؤلف - رحمه الله -: (والمفرد المعرفة يُبنى على ما يُرفع به، كـ "يا زيدُ، ويا زيدان، ويا زيدون" و "يا رجلُ" لمُعَيَّنٍ.) القسم الثاني من المنادى، قلنا المنادى المنصوب القسم الأول وينقسم إلى ثلاثة؛ مضاف وشبيه بالمضاف ونكرة غير مقصودة، القسم الثاني من المنادى ليس منصوبا بل مبني، مبني على ما كان يرفع به، إذا كان يرفع بالضمة يبني على الضم، إذا كان يرفع بالألف يبني على الألف، إذا كان يرفع بالواو يبني على الواو وهكذا، ويكون مبني في محل نصب منادى، وهذا له قسمان فقط؛ القسم الأول: المفرد ليس مضافا، ولا شبيهها بالمضاف بل مفرد، كلمة مفردة، قد تكون مثنى، قد تكون جمعا، (زيد زيدان زيدون) (يا زيدُ) (يا زيدان) (يا زيدون) زيدُ: منادى مبني على الضم، لا تقل (يا زيدُ) مبني على الضم لا تتون؛ لو نونت قل (يا زيدا)، (يا زيدان): منادى مبني على الألف لأنه مثنى، (يا زيدون) منادى مبني على الواو لأنه جمع مذكر سالم، وهذه الثلاثة (زيد زيدان زيدون) وإن كانت مبنية على الضم الأولى، وعلى الألف الثانية، وعلى الواو الثالثة، إلا أنها جميعا في محل نصب منادى، وكذلك (يا رجلُ) النكرة المقصودة تبنى على الرفع أو على ما كان يرفع به ويكون في محل نصب، فأنت عندما تقول (يا رجلُ) فرق من أن تقول (يا رجلا)، ف(يا رجلا) نكرة غير مقصودة فأنت لا تعرف من تنادي، لذلك ذكر كقول الأعمى لا يعرف شخصا معينا ينادي نكرة غير مقصودة، ولكن إذا أردت أن تنادي شخصا بعينه تقول (يا رجلُ) فأنت نكرته قد لا تعرف اسمه، أو لشيء آخر نكرته، ولكن تقصده بنفسه فهذا يبني على ما رفع به ويكون في محل نصب. هذا هو المنادى متى ينصب ومتى يكون في محل نصب.

قال المؤلف - رحمه الله -: (فصل: وتقول: "يا غلامُ" بالثلاث وبالياء فتحاً وإسكاناً وبالألف،) هنا مسألة في إضافة المفرد أو الكلمة إلى ياء المتكلم، كلمة مضافة إلى ياء المتكلم مثل (غلامي) أو مضافة إلى ياء المتكلم مثل (أبي وأمي)، اتركنا الآن من (أبي وأمي)، المضاف إلى ياء المتكلم غير الأب والأم، مثل (غلامي) مثل (صاحبي) هذه لها حالات عند النداء، وتلك المضافة إلى ياء المتكلم (الأب والأم) سنتكلم عنها بعد قليل، لكن نأتي إلى المضاف إلى ياء المتكلم مثل كلمة (غلام غلامي) عند النداء كيف تُلفظ؟ هذا هو موضوعنا، هذا الفصل الذي يتكلم فيه، قال: ( "يا غلامُ" بالثلاث وبالياء فتحاً وإسكاناً وبالألف) يعني قال كلمة (غلام) عند النداء فيها ست لغات، بالثلاث: ثلاث لغات؛ ضم وكسر وفتح، وبالياء فتحاً وإسكاناً، وبالألف، تقول: يا غلامُ، يا غلامَ، يا غلامِ، بالضم وبالفتح وبالكسر هذه هي الثلاث، والثلاث هذه ياء المتكلم المضاف إليه محذوفة، إذا قلت (يا غلامُ) فالياء محذوفة، و(غلامُ) منادى منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء المحذوفة وضمنا عوضا عن الكسرة، هذه لغة عند العرب، لاحظ هذا ليس مبني على الضم، لماذا؟ لأنها مضاف أصلها (غلامي)، لكن لماذا رفعنا بالضم؟ رفعنا بالضم عوضا عن الكسرة، فالأصل (غلامي) أين الياء؟ حذفناها، إذن ياء المتكلم محذوفة، كذلك عندما قلت (يا غلامِ) منادى منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء المحذوفة، لماذا قدرنا؟ الكلام لا يصلح بمعنى الياء أجبرته على الكسر على الأصل، لكن هل

يمكن أن تقول (يا غلام) وهذه اللغة الثالثة؟ نعم، أيضا هنا نصبت على الحقيقة فالأصل كلها منصوبة، منادى منصوب و عوضت بالفتحة عوضا عن الكسرة وهي مضاف وياء المتكلم محذوفة.

الشاهد (يا غلام) (يا غلام) (يا غلام) كلها منصوبة وياء المتكلم المضاف إليه محذوفة، لماذا نصبنا؟ لأننا قلنا في المنادى المنصوب أن يكون مضافا أحد أوجه النصب، فهذه (غلام، غلام، غلام) أصلها (غلامي) عندما حذفت الياء استطعت أن أقرأها بالثلاث لغات (غلام و غلام و غلام) وهذه موجودة في لغة القرآن تقول {يا عبدا} [الزمر: ١٠].

هنالك ثلاث لغات أخرى؛ إما إثبات الياء سواء بتسكينها أو بفتحها، وإما أن تقلب الياء ألفا وما قبل الياء الأصل أنه مكسور بسبب الياء، اشتغال المحل بالحركة المناسبة تقلبه فتحا تقول: (يا غلامي) بالتسكين على الأصل، أو (يا غلامي) بالفتح كما قال تعالى: {قُلْ يَا عِبَادِيَ} [الزمر: ٥٣]، أو تأتي بالألف تقول: (يا غلاما) لاحظ فتحت الميم مع أنها مكسورة، قلبت الكسرة فتحة وقلبت الياء ألفا (يا غلاما)، وحتى لو قلبت الياء ألفا أو أبقيت الياء فكلهما ضمير في محل جر بالإضافة. صار عندنا ست لغات (غلام، غلام، غلام، غلامي، غلامي، غلاما).

قال المؤلف – رحمه الله-: (و "يا أبت، ويا أمت، ويا ابن أم، ويا ابن عم" بفتح وكسر، وإلحاق الألف أو الياء للأولين قبيح، وللآخرين ضعيف.)، تقول عندما قلنا ياء المتكلم مضافة ولكن ابتعد عن كلمة (أبي وأمي)، كما قلنا (غلامي) ذكرنا ست لغات، الآن لو كانت ياء المتكلم مضافة إلى كلمة (أب أو أم) كيف يكون الحال؟ فيها عشر لغات، الست لغات الأولى تقول (يا أب، يا أب، يا أب) أو تقول (يا أبي، يا أبي، يا أبي) هذه الست الأولى، ويضاف إليها أربع لغات: أولا حذف الياء والإتيان بتاء التانيث مع فتح التاء (يا أبت)، هذه التاء عوضا عن الياء المحذوفة، بدل أن تقول (يا أبي) قلت (يا أبت) التاء عوضا عن الياء المحذوفة وفتحت التاء هذه لغة، و(يا أمت) بدل (يا أمي)، أيضا تستطيع أن تقول (يا أبت) بالكسر، (يا أمت) هذه لغة ثانية، وتستطيع أن تضع التاء والياء تقول: (يا أبت) و(يا أمتي)، ولغة رابعة تضع التاء وتقلب الياء ألفا تقول: (يا أبتا) و(يا أمتا).

كيف نعرب؟ على نفس الطريقة عندما قلت (يا أبت) الياء محذوفة، والتاء لا محل لها من الإعراب، و (يا أبت) الياء مثبتة، و(يا أبتا) الألف مكان الياء، لكن كل ذلك اعلم أن هذه مضاف ومضاف إليه سواء أثبت الياء أو لم تثبتها، بحذفها أو بوضع ألف مكانها، سواء وضعت التاء معها أو حذفت التاء، عشر لغات، كلها منصوبة، المنادى منصوب لأنه مضاف ومضاف إليه.

لو كان المنادى ليس مضافا إلى ياء متكلم، إذا كان (أم) أو (عم) أو (ابنة عم) صار مضاف إلى مضاف، بدل من قولك (أم) صار (ابن أم) أو (ابنة أم) أو (ابن عم) أو (ابنة عم) هذه يقول بفتح وكسر، كيف تقرأها؟ تقرأها (يا ابن أم) (يا ابن عم) كقوله تعالى: {قَالَ ابْنُ أُمِّ} [الأعراف: ١٥٠] على قراءة من قرأ {ابن أم} وأيضا الياء محذوفة، طبعا المنادى هو (ابن) لكن هكذا تقرأ، ويمكن أن تقول بالفتح كما في الآية {قَالَ ابْنُ أُمِّ} قرأ بها مجموعة من القراء، الوجه المعروف، {قَالَ ابْنُ أُمِّ} وتستطيع أن تقول (يا ابن عم) يعني هذه قراءة أولى {قَالَ

ابن أمّ، { قَالَ ابْنُ أُمِّ } قراءة ثانية، سواء وضعت الياء أو حذف ياء النداء، { قَالَ ابْنُ أُمِّ } هنا ياء محذوفة، { قَالَ يَا ابْنَ أُمِّ } الياء مثبتة.

عرب { ابْنُ أُمِّ } ابن: منادى بحرف نداء مقدر منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وهو مضاف، أمّ: بالفتح مضاف إليه مجرور بكسرة مقدره منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لقلب الياء ألفا وحذفت هذه الألف للتخفيف، والياء المحذوفة مضاف إليه.

أيضا تستطيع أن تقول بإثبات الياء (يا ابْنَ أُمِّي) و (يا ابن عمِّي)، وتستطيع أن تأتي باللغة الرابعة (يا ابن أُمّا) (يا ابن عمّا) وهذه (أُمّا) استخدامها ضعيف، عندما قال المؤلف: (والحاقُّ الألف أو الياء للأولين قبيحٌ) عندما تقول: (يا أبتِي) أو تقول (يا أبتَا) أو (يا أمتِي) قال هذا قبيح، وإذا أضفت أو ألحقت الألف أو الياء للأخيرين تقول: (يا ابن أُمِّي) أو (يا ابن عمِّي) أو (يا ابن أُمّا) أو (يا ابن عمّا) قال هذا ضعيف، على كل حال هذه اللغات، لكن كلها منصوبة، منادى منصوب. سواء أثبت الياء أو حذفها فالياء مضاف إليه، محذوفة ومضاف إليه موجودة، أو مضاف إليه الياء مقلوبة، على كل حال هكذا تُقرأ.

نتوقف عند هذا القدر، يبقى عندنا في المنادى أحكام تابعة قال: أحكام تابع لمنادى وهناك باب آخر ترخيم المنادى هذا سنتركه للدرس القادم إن شاء الله تعالى، سبحانك اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شرح متن قطر الندى

لفضيلة الشيخ أبي حذيفة محمود الشيخ حفظه الله

معهد الدين القيم بإشراف فضيلة الشيخ

أبي الحسن علي بن مختار الرملي حفظه الله

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد؛  
فهذا أيها الإخوة بارك الله فيكم المجلس الثامن والعشرون من مجالس شرح (قطر الندى وبل  
الصدى) لابن هشام الأنصاري - رحمه الله تعالى - .

وابتدأنا في الدرس الماضي في باب المنصوبات من الأسماء، وابتدأنا بالمنصوب الأول وهو  
المفعول به، وقد تخلل ذلك الحديث عن المنادى؛ لأن المنادى هو أصله فعل وفاعل ومفعول  
به، عندما تقول: (يا محمد) أي (أنادي محمداً)، فله أحكام تكلمنا عن أشياء منها في المرة  
الماضية - أقصد المنادى - واليوم نكمل إن شاء الله تعالى ما تبقى من أحكام في المنادى.

وهناك أحكام للمنادى وهناك أحكام لمن يتبع المنادى؛ التوابع، ذكرنا التوابع في كتب  
متقدمة في (المتمة) وفي (الأجرومية)، التوابع مثل التوكيد والبدل والعطف؛ عطف البيان  
وعطف النسق، والنعت، هذه كلها توابع تتبع المتبوع في حكمه نصباً وخفضاً ورفعاً، إذن  
عندنا توابع للمنادى.

ذكرنا في المرة الماضية أن المنادى قد يكون مفرداً؛ كلمة واحدة مثل (محمد) (مجدان) (مجدون)،  
ولربما يكون مضافاً ومضافاً إليه (يا عبد الله)، ولربما يكون شبيهاً بالمضاف (يا طالعاً جبلاً)  
يشبه المضاف والمضاف إليه كأنك تقول: (يا طالع الجبل)، فذكرنا أن هنالك قسم من المنادى  
يبني على الضم إذا كان معرفة، أو إذا كان نكرة مقصودة، يقصد به الإقبال، المعرفة تقول: (يا  
محمد) نداء لمعرفة، أو نداء لنكرة مقصودة تقول: (يا رجلاً) وتقصد الرجل بعينه، ولو لم  
تقصد رجلاً بعينه تنادي كالأعمى عندما ينادي تقول: (يا رجلاً) هذه نكرة غير مقصودة، فإذا  
كانت النكرة مقصودة أو معرفة فإن المنادى يبني على الضم ويكون في محل نصب.

إذن نلاحظ أن اللفظ يبني على ما يرفع به ليس على الضم فقط، إذا كان يرفع بالضممة فيبني  
على الضم، إذا كان يرفع بالألف فإنه يبني على الألف، إذا كان يرفع بالواو فإنه يبني على  
الواو وهكذا.

فلاحظ أن اللفظ مبني على الرفع، والمجل؛ محل الكلمة في محل نصب، عندنا شينان: لفظ  
ومجل، اللفظ مبني على ما يرفع به، واللفظ في محل نصب، هذا القسم الذي فيه يكون النداء  
معرفة أو يكون نكرة مقصودة، القسم الثاني أن يكون دائماً منصوباً وهو إذا كان مضافاً  
ومضافاً إليه، إذا كان شبيهاً بالمضاف، أو إذا كان نكرة غير مقصودة.

لو جاء التابع للمنادى، سواء كان نعنا أو توكيدا أو بدلا... التوايح، جاء بعد منادى، تابع لمنادى، فكيف نلفظ أو نعرب هذا التابع؟

إذا كان المنادى منصوبا فالأمر سهل في التابع، نعطيه حكمه هذا منصوب وهذا منصوب، لكن المشكلة أين تكمن؟ إذا كان التابع لمنادى مبني على الرفع، فعندنا فيه شيئان؛ الشيء الأول: البناء على الرفع، والشيء الثاني: المحل على النصب. فهنا التابع هل نجعله مرفوعا على اللفظ بناء يتبع اللفظ، أم نجعله منصوبا يتبع المحل؟

هذا درسنا الأول أحكام تابع المنادى، فهتمت المسألة؟ كما يقول العلماء فهم المسألة، أو تصور المسألة فرع عن حلها، أو الجواب عليها، لا تستطيع أن تجيب جوابا صحيحا موافقا للواقع وأنت لا تتصور المسألة، فهنا نريد تصور المسألة، إذا كان عندنا نداء ومنادى وتابع للمنادى، تابع يعني نعنا، توكيدا، بدلا، عطفًا سواء كان عطف بيان أو عطف نسق، تذكرون عطف البيان وعطف النسق؟

عطف البيان مثل (سعيد كرز)، (كرز) عطف على (سعيد) عطف بيان، ليس له اشتقاق هنا، وعطف النسق هو حروف العطف العشرة؛ واو، أو... (محمد و خالد) هذا عطف النسق.

هذا التابع للمنادى كيف نلفظه؟ إذا كان منادى منصوبا انتهينا، لا يوجد مشكلة عندي، فالتابع يأخذ حكمه لفظا ومجلا، لا يوجد له محل فهو اللفظ. لكن المشكلة عندما يكون المنادى مبنيًا في الحالة الثانية وهو أن يكون المنادى إما مفردا – عندما أقول معرفة أنا أقصد مفردا وهذه المفردة تكون معرفة- أو يكون المنادى مفردا نكرة مقصودة، فما إعرابه؟ يكون مبنيًا على ما يرفع به إذا كان ضمة أو ألف أو واو، ويكون في محل نصب.

عندنا أمران لهذا؛ الأول: اللفظ يبني على الضم (الرفع)، والمحل على النصب، نأتي إلى التابع له ماذا يأخذ، أو ماذا نعربه، أو كيف نلفظه؟ هل نلفظه بالرفع بناء على اللفظ للمنادى وهو تابع له، أم نلفظه بالنصب بناء على محل المنادى، وهو في محل نصب، هذا وجه المسألة؟

تعالوا .. تعالوا أم تعالوا؟ الصحيح (تعالوا)، وقد خطأ العلماء من قال (تعالوا)، المسألة قيل فيها خلاف لكن الظاهر أن الصحيح ولقد ذكرناه في بداية الكتاب إن لم أنسى، أو هو حقيقة موجود في بداية الكتاب، قد خطأ العلماء من قال: (تعالى أقاسمك الهموم تعالي) فقال تعالي في القصيدة هذه (ألا ناحت بقربي حمامة)، ففي القصيدة (تعالى أقاسمك الهموم تعالي) فقالوا يجوز أن تقول تعالي بالكسر؟ فقالوا هذا لحن من صاحب القصيدة، أظن صاحب القصيدة أبو فراس الهمذاني.

إذن تعالوا نقرأ كلام المؤلف، قال المؤلف –رحمه الله-: ( فصل: ويجري ما أُفرد أو أُضيف مقروناً بأل من نعت المبني وتأكيديه وبيانه ونسقه المقرون بأل على لفظه أو محله، وما أُضيف مجرداً على محله، ونعت أي على لفظه، والبدل والنسق المُجرّد كالمنادى المستقل مطلقاً)

تعالوا نشرح كلام المؤلف بطريقة مرتبة، عندنا إذا كان المنادى مبنيًا سواء كان علماً أو كان نكرة مقصودة وله تابع، هذا هو موضوعنا الآن، نترك المنادى الذي يكون مضافاً ومضافاً

إليه، أو شبيها بالمضاف ، أو نكرة غير مقصودة فذلك يكون منصوبا، نأتي إلى المنادى المبني، لماذا يبني المنادى؟ يبني إذا كان علما أو كان نكرة مقصودة ، ذكرنا ذلك كله، هنا له حالات، إذا كان تابعه نعتا، أو توكيدا، أو عطف بيان، أو عطف نسق مقرونا بأل، بالذات عطف النسق تقول (يا محمدُ والضَّحَاكُ) هذا عطف النسق (والضَّحَاكُ) مقرونة (بأل)، فإذا كان هذا التابع للمنادى العلم أو للمنادى النكرة المقصودة؛ يعني للمنادى المبني على ما يرفع به، هنا يجوز لنا أن نعرب التابع على وجهين؛ يجوز لك أن ترفعه بناء على اللفظ؛ لفظ المنادى، أو تنصبه بناء على محل المنادى، فلفظ المنادى مبني على ما يرفع به، فأرفع التابع، وفي محل نصب فأنصب التابع، لك أن تختار أيا من الوجهين إذا كان التابع نعتا، أو توكيدا، أو عطف بيان أو عطف نسق مقرونا بأل، لا بد أن تكون (أل) موجودة.

في حال كان المنادى عبارة عن مبني فتقول مثلا: (يا خالدُ العاقلُ) خالدُ: مبني على الضم، العاقلُ: نعت لخالد مرفوع، وتستطيع أن تقول: (يا خالدُ العاقلُ) العاقلُ: نعت لخالد منصوب، لماذا؟ تبع المنادى في نصبه لأنه في محل نصب.

وأقول مثلا آخر في التوكيد عندما تأتي إلى محاضرة وتقول: (أنتم رواد المستقبل يا شبابُ أجمعون) أجمعون: توكيد معنوي مرفوع، وتستطيع أن تقول: (أنتم رواد المستقبل يا شبابُ أجمعين) أجمعين: توكيد معنوي منصوب.

عطف البيان تقول: (يا سعيدُ كَرَزٌ) كَرَزٌ: عطف بيان لسعيد مرفوع، أو تقول: (يا سعيدُ كَرَزاً) منصوب، لماذا رفعنا ونصبنا؟ جاز الوجهان، لماذا جاز الوجهان؟ لأن المنادى مبني فيجوز لنا في حال أن كان المنادى مبني أن نأخذ التابع له على لفظه أو على محله، هذه أو تلك.

وتقول: (يا قَتَادَةُ والضَّحَاكُ) ، وتستطيع أن تقول: (يا قَتَادَةُ والضَّحَاكُ) لاحظ عطف النسق اشترط العلماء فيه أن يكون بأل التعريف هذا العطف، وهذا فيه قوله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ [سبأ: ١٠] (والطَّيْرُ) أم (والطَّيْرُ)؟ يجوز الأمران، (يا جبالُ) مبني وسبب البناء أنها نكرة مقصودة النداء (جبالُ)، وهي في محل نصب، فيجوز أن نرفع (الطَّيْرُ) لأن الطير تابع؛ عطف نسق، فترفعه على لفظه؛ بسبب اللفظ المرفوع، أو تنصبه بسبب المحل، جاء في الآية ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ بالنصب، قراءة من؟ قراءة السبعة قراء.

نلاحظ هنا أننا أتينا بتوابع مفردة، سواء ذكرنا النعت أو البدل أو التوكيد أو عطف البيان أو عطف النسق، ذكرت أمثلة مفردة.

يجوز كذلك أن يكون النعت مضافا، نتكلم عن النعت قد يكون مفردا وقد يكون مضافا، يجوز كذلك أن أعمال النعت المضاف؛ يوجد مضاف ومضاف إليه، كالسابق أي يجوز الوجهان؛ الرفع أو النصب إذا كان المضاف هذا – النعت المضاف- يكون بأل التعريف، تقول: (يا خالدُ الحبيبِ الأبِ) (يا خالدُ): مضاف إليه و(الحبيبِ) فيها أل التعريف، إذا جنت بهذه اللفظة؛ جعلت المضاف بأل التعريف، يجوز أن عامله كما عاملته في السابق، قبل قليل قلت يجوز الوجهان؛ يجوز أن أرفع بناء على اللفظ أو أنصب بناء على محل النصب، لماذا؟ للمنادى المبني. لكن إذا كان المضاف ليس بأل التعريف له شيء آخر.

وهذا معنى كلام المؤلف (ويجري ما أُفرد) أُفردَ بماذا؟ من التوابع (أو أُضيف مقروناً بأل) من التوابع، لذلك قال: (مِنْ نعتِ المبنيِّ وتأكيدِه وبيانهِ ونسَقِه المقرونِ بأل على لفظه أو محله)، تعال نشرح كلام المؤلف بالتفصيل.

قال: (ويجري ما أُفرد أو أُضيف مقروناً بأل) ما هو؟ هذا التابع، يقول سواء كان مفرداً كما الأمثلة التي ذكرتها قبل قليل، أو مضاف ومضاف إليه ويكون المضاف مقروناً بأل، سواء كان نعتاً، أو تأكيداً، أو كان عطف بيان أو كان عطف نسق بأل التعريف، يجوز فيه الوجهان، ولكن لما قال (مِنْ نعتِ المبنيِّ) الكلام عن ماذا؟ عن كون المنادى من المبنيات، هذا معنى لفظ المبني، فيجوز فيه الوجهان بشرط أن يكون مفرداً هذا النعت، أو مضافاً مقروناً بأل. هذه الحالة الأولى والثانية، قسمها كما شئت.

إذا كان التابع نعتاً، أو توكيداً، أو عطف بيان وكان مضافاً ولا يوجد أل التعريف؛ ليس مقروناً بأل، ماذا نعربه؟ نعربه دائماً منصوباً على اللفظ فقط، لذلك اشترط المؤلف فقال: (أو أُضيف مقروناً بأل) فإذا أُضيف ليس مقروناً بأل وجب النصب، فتقول: (يا محمدُ كريمَ الوجه) (كريم) لا يوجد أل التعريف إذن دائماً منصوبة لا تأخذ وجهين.

تقول مثلاً وأنت تحاضر الشباب: (أنتم رجالُ الغدِ يا شبابُ كلَّهم) لماذا قلت (كلَّهم)؟ مضاف ومضاف إليه و (كل) لا يوجد أل فنصبت، و (شباب) نكرة مقصودة فرفعت، لو قلت (يا شبابُ أجمعون) يجوز (أجمعون) و(أجمعين)، ولكن عندما أضفت فكان لا بد أن أضع أل التعريف، ما وضعت أل التعريف يجب أن تنصب.

وكذلك تقول (يا محمدُ أبا عبدِ الله) (أبا عبدِ الله) طبعاً هي مضاف ومضاف إليه تابع لعهد، (يا محمد) تابعه (أبا عبدِ الله)، إذا اعتبرت أنه عطف بيان نصبت (أبا)، ويمكن أن تعتبر بدل والله أعلم وتصبح منصوبة.

وهذا ما أشار إليه المؤلف قال: (وما أُضيف مجرداً على محله) وما أُضيف التابع المضاف والمضاف إليه إذا كان المضاف مجرداً من أل التعريف، فإنني أجريه على محله بالنصب فقط، واضح معنى قوله (وما أُضيف مجرداً على محله)، لاحظ جمل قليلة المؤلف يذكرها تحتاج إلى شرح.

قال: (وَنَعَتْ أَيِّ عَلَى لَفْظِهِ) عندنا (أَيِّ) إذا جاء بعدها تابع لها نعتاً؛ سواء كانت (أَيِّ) بالتذكير أو (أَيَّة) بالتأنيث، وكانت هي نداء (أَيِّ - أَيْة) بالذات، وتأتي مبنية، لماذا؟ لأنها نكرة مقصودة، إذا جاء بعدها نعت، هذا النعت ماذا يكون؟ قال: (على لفظه) أي تجريه على لفظه؛ مرفوعاً، لذلك جاء قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ} [البقرة: ٢١] ، و {يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ} [الكافرون: ١] ، {يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ} [الفجر: ٢٧] ، نعرَب {يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا عَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ} [الانفطار: ٦] (يا): حرف نداء، (أَيِّ): منادى مبني على الضم في محل نصب والهاء للتنبيه لا محل لها من الإعراب، (الإنسانُ): نعت مرفوع، لذلك قال: (ونعت أَيِّ على لفظه) رفعتَه على اللفظ ليس على المحل.

{يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ} (يا): حرف نداء، (أيتها): منادى مبني على الضم في محل نصب والهاء للتنبيه لا محل لها من الإعراب، (النفْسُ): نعت مرفوع. وهذا معنى قوله: (ونعت أي) سواء كان بالتذكير أو التأنيث.

ثم قال المؤلف: (والبدلُ والنسَقُ المُجَرَّدُ كالمندى المستقلّ مطلقاً) وهذه الحالة الرابعة، إذا كان التابع بدلاً أو عطف نسق مجرد من أل؛ لا يوجد أل، طبعاً إذا كان بدلاً مضاف ومضاف إليه ولم نعتبره عطف بيان، أو كان عطف نسق ولا يوجد أل في العطف، ماذا نعتبره؟ كأننا نضع قبله ياء، فإذا كان هذا التابع نكرة مقصودة أو علماً مفرداً فإننا نعربه على البناء، مبني على ما يرفع ويكون في محل نصب، وإذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف أو نكرة غير مقصودة فإننا نعرّب هذا التابع منصوباً، هذا معنى قول المؤلف: (والبدلُ والنسَقُ المُجَرَّدُ كالمندى المستقلّ مطلقاً) دائماً.

نأتي إلى البدل، قبل قليل ذكرت مثالا (يا محمدُ أبا عبدِ الله) (أبا عبدِ الله) قد تعربها على أنها عطف بيان فتأخذ الحكم السابق المضاف والمضاف إليه مجرداً من أل (أبا)، لا يوجد فيها أل فإنّ على النصب مطلقاً، وإذا أردت أن تعربها بدلاً فهنا تأتي كأن قبل (أبا عبدِ الله) تضع (يا). إذا جاء (أبا عبدِ الله) مضافاً ومضافاً إليه كيف تعربها؟ منصوبة، أليس كذلك؟ إذا كان المنادى مضافاً ومضافاً إليه يأتي منصوباً.

وعطف البيان تقول: (يا خالدُ وضحاك) ماذا تعرب (وضحاك)؟ بالضم؟ نعم بالضم، لماذا؟ (ضحاك) أردت به شخص فإنك تعربه مبنياً على ما يرفع به هذا المفرد وهو الضم (يا خالدُ وضحاك) أو (يا خالدُ ومحمدُ). هذه الحالات التي ذكرها المؤلف.

بالمناسبة الكلام الأخير الذي ذكره المؤلف فيه خلاف عند النحاة، خذوا على ما ذكرت لكم وبإمكانكم أن تتوسعوا لوحدكم.

قال المؤلف – رحمه الله-: (ولك في نحو "يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ" فتحها أو ضمُّ الأول) تستطيع أن تقول (يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ) أو (يا زيدَ زيدَ اليَعْمَلاتِ) باختصار احذف زيد الثانية، (زيد اليَعْمَلاتِ) مضاف ومضاف إليه هذا تابع لزيد أليس كذلك؟ ويأتي توكيداً لفظياً؛ إذا جاء التابع مضافاً ومضافاً إليه والتابع توكيداً لفظياً للمندى المبني، (زيدُ) مبني، بإمكانك أن تلفظ بهذه الطريقة؛ إما فتحهما (يا زيدَ زيدَ اليَعْمَلاتِ)، أو ضم الأول (يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ)، فتحهما و ضم الأول على اعتبار أن (زيد) للتوكيد جاءت بين المضاف والمضاف إليه، يعني كأنك هذه (زيد) الثانية توكيد، احذفها كأنها غير موجودة، ماذا أصبحت الجملة؟ (زيد اليَعْمَلاتِ) مضاف ومضاف إليه، المنادى بالمضاف والمضاف إليه يكون منصوباً فتقول: (يا زيدَ اليَعْمَلاتِ)، أعد (زيد) التي حذفها التوكيدية فتبقى على الأصل (يا زيدَ زيدَ اليَعْمَلاتِ) (زيدُ) الأولى منادى منصوب لماذا؟ لأنه مضاف ومضاف إليه، و(زيد) الثانية توكيد للمندى.

وبإمكانك أن لا تقول هذا، تقول: أنا لا أقول أن (زيد) جاءت بين المضاف والمضاف إليه، بل هي لوحدها (زيدَ اليَعْمَلاتِ) لوحدها و (زيد) الأولى لوحدها، (زيد) هذه مبنيّة على الضم أليس كذلك؟ لماذا؟ لأنه علم وبالتالي يبني على الضم، وبعده جاء المضاف والمضاف إليه، المضاف

والمضاف إليه تابع (زيدَ اليَعْمَلاتِ)، هذا التابع مضاف ومضاف إليه لا يوجد أَل التعريف فماذا أعربه؟ على النصب (يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ).

قال المؤلف -رحمه الله-: (تَرْخِيمُ المنادى) الترخيم: أي حذف الآخر للتخفيف في النداء، عند النداء تحذف آخر المنادى للتخفيف، له شروط.

قال المؤلف -رحمه الله-: (فصل: ويجوز تَرْخِيمُ المنادى المعرفة) هذا الشرط الأول؛ المعرفة (وهو حذف آخره تخفيفاً. فذو التاء مطلقاً كـ"يا طلح" و"يا ثب") المنادى المعرفة قد يكون آخره تاء وقد يكون آخره بغير تاء، أما إذا كان تاء فتحذفه مطلقاً (يا طلحة) تقول (يا طلح) حذفت الأخير فصارت (يا طلح)، و (يا ثب) تقول (يا ثب) بحذف التاء، هذا هو الترخيم حذف آخره تخفيفاً على وجه مخصوص.

لربما يكون المنادى المعرفة فيه تاء، ولربما لا يكون فيه تاء، في هذا شروط، فالمقترن بالتاء ترخمه مطلقاً، سواء أكان علماً أو كان نكرة مقصودة ثلاثية هذه الكلمة أم أكثر، لكن عندما يكون (طلحة) هذه رباعية و (ثبة) ثلاثة، حذف مطلقاً لا توجد مشكلة، لاحظ أن (طلحة) علم و (ثبة) نكرة مقصودة بمعنى الجماعة، فالمثال مقصود، فيقول (مطلقاً) سواء حروفه ثلاثية، أو رباعية، أو كان علماً، أو كان نكرة مقصودة كل ذلك يحذف آخره إذا أردت الترخيم؛ أي حذف الآخر للتخفيف، هذا في حال كان في آخره تاء التانيث.

مثال آخر بحذف التاء: (يا فاطمة) (يا فاطم) ، (يا عائشة) (يا عائش).

إذا كان لا يوجد آخره تاء التانيث، قال المؤلف: (وغيره بشرط) أي تستطيع أن ترخم غيره أي تحذف آخر غيره بشروط؛ أو لا (ضمه) أن تضمه أنت، قال: (وعلميته) يعني النكرة تكون علماً وليست نكرة مقصودة، النكرة المعرفة إما أن تكون علماً أو تكون نكرة مقصودة، أليس كذلك؟ قال: لا بد أن يكون هذا المنادى علماً، بخلاف الأولى التي في التاء علماً أو نكرة مقصودة، هذه قال لا بد أن يكون علماً، قال وتضمه عند الترخيم، ليس مثل قبل قليل (طلح ، ثب) أبقيته على ما كان.

ثالثاً قال: (ومجاوزته ثلاثة أحرف) أربعة أحرف فما فوق، ليس ثلاثة فقط لا ينفع، هذه الشروط.

الشرط الأول: أن يكون مبني على الضم.

الشرط الثاني: أن يكون تعريفه بالعلمية دون غيرها.

الشرط الثالث: أن يكون متجاوزاً ثلاثة أحرف.

مثال: (حارث) تريد أن تنادي (يا حارث) كم حرف؟ أربعة وهو مبني على الضم، وهو علم، الثلاثة شروط متوفرة تستطيع هنا أن ترخم تقول (يا حار)، حذفت لأنه مبني على الضم، ولأنه علم، ولأنه متجاوز ثلاثة أحرف.

هنا قال المؤلف: (يا جعف) من هو (جعف)؟ هو (جعفر)، لماذا قال (جعف)؟ تستطيع أن تقول (جعف) كأنك تريد أن تبنيه على الضم، كأنها هي الكلمة الوحيدة عندك ولا يوجد الحرف الأخير، أو تكون حذفت الأخير المبني على الضم وأرجعت الكلمة كما هي (جعف)، لذلك قال: (ضماً وفتحاً)؛ ضمّاً: تقول مبني على الضم (جعف)، فتحة: تقول مبني على الضم الآخر المحذوف، لكن (جعف) الفاء مفتوحة وهذا الحرف الأخير الذي بقي معنا.

ماذا تسمى هذه اللغة؟ هذه لغة (من لا ينتظر)، أي إذا أردت أن تحذف الأخير – من باب الترخيم- وجعلت الحرف الذي تبقى الأخير معنا مبني على الضم ، لغة من لا ينتظر، إذا حذفت الأخير وأبقيت الكلمة على حالها، مثلاً (جعفر) حذفت الراء فصارت (جعف)، (سالم) حذفت الميم (سال) ، هذه اللغة إذا فعلت هذا بحيث أنك تعرب الكلمة مبنية على ضم الآخر المحذوف والكلمة كما هي، هذه تسمى (لغة من ينتظر). فإذا أردت الكلمة منادى مبني على الضم حقيقة في محل نصب (جعف) هذه لغة من لا ينتظر (يا جعف) (يا سال) (يا حار).

إذا أردت أن تحذف الأخير وتبقي الكلمة على ما هي بحركاتها (يا حار) (يا سال) (يا جعف) وتقول مبني على الضم المقدر على الحرف المحذوف في محل نصب، هذه تسمى لغة من ينتظر.

قال المؤلف: (ويُحذف) هنا نتكلم عن حذف آخر، نتكلم عن حذف حرف، لكن هناك نستطيع أن نحذف حرفين ونحذف أكثر، ونحذف كلمة، متى؟

قال المؤلف: (ويُحذف من نحو "سليمانَ ومنصورٍ ومسكينٍ" حرفان، ومن نحو مَعْدِيكَرَبِ الكلمة الثانية) تقول: (يا سليم) و (يا منص) و (يا مسك)، وتستطيع أن تقول: (يا معد)، لاحظ حذفت من (سليمان) ألف ونون، ومن (منصور) واو وراء، ومن (مسكين) ياء ونون ، تلاحظ أن (سليمان، منصور، مسكين) الحرف القبل الأخير معتل وساكن؛ (ألف، واو، ياء) هذا الشرط الأول ؛ أن يكون الحرف القبل الآخر معتلاً وساكناً، كيف يعني ساكناً؟ يعني مثلاً لو قلنا (مؤيد) الحرف القبل الأخير ما هو؟ الياء، هذه الياء ساكنة أم مفتوحة؟ مفتوحة، لا، ليس عن هذه الكلام، لكن تقول (مسكين) الحرف القبل الأخير ياء وهي معتلة وساكن، هذا الشرط الأول والثاني.

كذلك يكون قبل الآخر زانداً، (سلمان) أصلها (سلم)، بخلاف عندما نأتي إلى كلمة (مختار) ما قبل الآخر ساكن، وهو ألف معتل، الشرط الثالث هل هذه الألف زائدة؟ لا ليست زائدة هذه من أصل الكلمة، بخلاف (منصور) أصلها (نصر) فالواو هذه زائدة ، فهنا الشرط لا بد أن يكون ما قبل الآخر المعتل الساكن زانداً.

ثم أن يكون ما قبل الآخر هو الحرف الرابع فما فوق، فإذا كان الحرف الثالث؛ الكلمة فقط من أربعة حروف مثل (سعيد)، فهذه ياء زائدة، ساكنة، وقبل الآخر ولكن هي حرف ثالث في الكلمة، لا تنفع لا بد أن يكون الحرف المعتل قبل الآخر، ويكون ساكناً، ويكون زانداً، ويكون رابعاً فصاعداً، لذلك قال: (سليمان ومنصور ومسكين)، تحذف الحرفين الأخيرين .

ويجوز أن تحذف الكلمة الثانية كلها؛ إذا كانت مركبة تركيباً مزجياً مثل (معد يكرم)، التركيب ثلاثة: تركيب إضافة مثل (عبد الله)، وتركيب إسنادي مثل (تأبط شراً)، وتركيب مزجي مثل (معد يكرم) ، (حضر موت)، هذه الثانية تستطيع أن تحذف الكلمة الثانية تقول: (يا معد).

آخر باب عندنا الاستغاثة والندبة، وهما في باب النداء، تنادي من باب الاستغاثة، تستغيث، يغرق الغريق فينادي، يقول: (واسفينتاه) (واقارياه) (وامنقذاه) (يا منقذاه) وهكذا ، هذا استغاثة، أو من باب الندبة، عندما تتألم لعظم ما تشتكي به، أو لضعفك وتعبك، تقول مثلاً: (وارأساه) لماذا تنادي الرأس؟ هذا ندبة وليس استغاثة، تندب الرأس لكثرة الألم، أو تندب الشخص لأهميته تقول: (يا عمر) تقصد عمر بن عبد العزيز، طبعاً هذا لست أنت، هذا قول جرير عندما نادى، فهذا النداء ليس نداء بل يسمى ندبة، للندب.

هذه الاستغاثة والندبة باستخدام (يا) أو (وا) ففيها أحكام:

نبدأ بالاستغاثة، قال المؤلف رحمه الله:- (فصل: ويقول المستغيث: "يَا لَهِ لِلْمُسْلِمِينَ") هي (يا لله للمسلمين) ولكن تفتح اللام هذه للتفريق عن لام المستغاث له، عندنا مستغيث، ومستغاث به، ومستغاث له، و (يا) هذه ليست (يا النداء) إنما (يا الاستغاثة)، (يا لله للمسلمين) من المستغاث به؟ الله، فلا بُدَّ أن تضع لاما، وتفتح اللام حتى تميزها عن المستغاث له (للمسلمين) لام مكسورة، (يا لله للمسلمين) يا: حرف نداء واستغاثة، واللام: حرف جر واستغاثة، لفظ الجلالة: اسم مجرور، للمسلمين: جار ومجرور. كل ذلك يتعلق بالكلمة التي قبلها أو المقصودة.

قال المؤلف رحمه الله:- (ويقول المستغيث: "يَا لَهِ لِلْمُسْلِمِينَ" بفتح لام المستغاث به، إلا في لام المعطوف الذي لم يتكرر معه يا، ونحو "يا زيدا لعمرٍو" و "يا قوم للعجب العجيب"، والنادب "وا زيدا، وا أمير المؤمنين، وارأساً" ولك إلحاق الهاء وقفاً.)

سنعطي مثالا على ذلك، تقول: (يا للعلماء وللصلحين) فلاحظ كلمة المعطوف (المصلحين) ليست مستغاثا أصيلا، لماذا؟ لا يوجد يا نداء واستغاثة خاصا بها، ولكن أخذت معنى الاستغاثة، لماذا؟ لأنها معطوفة على مستغاث به كذلك (يا للعلماء وللصلحين للشباب) لاحظ هنا كيف الجملة عندما قلنا تضع لاما للمستغاث به مفتوحة، إلا إذا كانت معطوفة ولا يوجد ياء نداء أو استغاثة للمعطوف هذا، (يا للعلماء) وضعت لام مفتوحة، ثم عطفت وقلت (وللمصلحين)، لماذا قلت (وللمصلحين) ولم أقل (وللمصلحين)؟ لأنها ليست أصلية ولا يوجد عليها ياء، هذه تابعة فقط، بعد ذلك قلت (للشباب) (يا للعلماء وللصلحين للشباب).

واضح كلام المؤلف (ويقول المستغيث: "يَا لَهِ لِلْمُسْلِمِينَ" بفتح لام المستغاث به، إلا في لام المعطوف الذي لم يتكرر معه يا)، ف(للمصلحين) هذا مستغاث به كذلك، لكن لم أفتح اللام، لماذا؟ لأنه لا يوجد قبلها يا ، وكذلك ليست المقصودة هي تابعة، هذا معنى قول المؤلف.

قال المؤلف: (ويقول المستغيث: يا زيدا لعمرٍو) معنى الكلام (يا زيدا لعمرٍو) (ويا قوم للعجب العجيب)، لاحظ (زيدا) لم يضع اللام ولكن عوض عنها بالألف، يجوز أن تنادي مستغيثا بهذا تقول: (يا زيدا لعمرٍو)، (يا عالما لجاهلٍ)، تزيد ألفا عوضا عن اللام التي ذكرناها قبل قليل (يا

لله) هذه طريقة، هذه الألف لا محل لها من الإعراب، ولكن هي عوضا عن اللام، وأصلها (يا زيد) ولكن إذا أردت الاستغاثة تقول: (يا يزيد لعمر) وتستطيع أن تقول: (يا زيدا لعمر)، من باب أن تحذف اللام وتضع الألف.

ويجوز أن تحذف اللام وأن لا تضيف الألف كذلك، وهذه قراءة أخرى، أو طريقة أخرى، تقول: (يا قوم للعجب العجيب)، أو تقول: (يا قوم للعجب العجيب)، يجوز هذا ويجوز هذا، طبعا هذه استعمالات خفيفة، ويجوز أن تقول: (يا زيد لعمر) من باب حذف الألف.

إذن عند نداء الاستغاثة تقول: (يا لله للمسلمين) بإضافة لام الجر والاستغاثة على المستغاث به، وتفتحها تفريقا عن لام المستغاث له، ويجوز أن تقول: (يا زيد لعمر) أو (يا زيدا لعمر).

أما الندبة، والندبة عادة تكون ب(وا)، قال المؤلف: (والنادب "وا زيدا، وا أمير المؤمنين، واراسا" ولك إلحاق الهاء وحقاً.) هذه الندبة قالوا: نداء المتفجع عليه لفقده، أو المتوجع منه كونه محل ألم، عندما تقول: (وا أمير المؤمنين) هذا لفقده أو لبيان عظمته، (وا رأساه) هذا نداء متوجع منه لكونه محل الألم، فهذا (يا زيدا)، (يا عمرو)، (يا أمير المؤمنين) أسلوب ندية وليس نداء؛ لأن المقام مقام رثاء، ومنه (وا معتصما)، ويمكن عند السكت أن تقول: (وا معتصما) بهاء السكت عند نهاية الكلام.

وهذا ليس من النداء المحرم؛ لأن هذا ليس نداء بل هذا أسلوب ندية كما قال الشيخ الفوزان والشيخ ابن باز، وهذا عليه علماء النحو إن شاء الله تعالى، هذا ليس نداء غير موجود وبالتالي استغاثة غير موجود وهذا من باب الشرك، لا، هذا من باب الندبة.

نتوقف عند هذا القدر وأنا أعتذر منكم لأنني أظلت في الكلام، وكنت أقرأ قراءة لأن هناك أشياء أنساها وأبحث عنها بحثاً، فلا أضبطها تماماً إلا بالنظر إليها، حقيقة تحتاج إلى بحث ومتابعة ومراجعة، فكنت أحاول أن أضبط الكلام قراءة مباشرة وأتي بالأمثلة من الشرح الذي بين يدي؛ حتى لا أضيع عليكم، إن شاء الله تعالى أن يكون الأمر واضحاً، وإن أشكل عليكم شيء رده إلي.

سبحانك اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شرح متن قطر الندى

لفضيلة الشيخ أبي حذيفة محمود الشيخ حفظه الله

معهد الدين القيم بإشراف فضيلة الشيخ

أبي الحسن علي بن مختار الرملي حفظه الله

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسولنا النبي الكريم؛ نبينا محمد وعلى آله وصحبه  
أجمعين أما بعد؛

فهذا أيها الإخوة بارك الله فيكم المجلس التاسع والعشرون من مجالس (شرح قطر الندى وبلى  
الصدى) لابن هشام الأنصاري - رحمه الله تعالى - .

لا زلنا في باب المنصوبات من الأسماء، وانتهينا من المفعول به؛ المنصوب الأول من  
الأسماء، وما يتعلق فيه من مباحث في المنادى، وما يتعلق في هذا أيضا من مباحث.

اليوم نتكلم إن شاء الله تعالى عن المنصوب الثاني من الأسماء، ولعلنا نتكلم كذلك عن  
المنصوب الثالث، المنصوب الثاني المفعول المطلق.

قال المؤلف - رحمه الله -: (والمفعولُ المطلقُ) والمفعولُ المطلقُ أي منصوب كذلك، من  
المنصوبات، معطوف على المفعولات عندما قال: (المفعول منصوب وهو خمسة؛ المفعول به  
والمفعول المطلق والمفعول له والمفعول معه والمفعول فيه).

قال: (والمفعولُ المطلقُ، وهو) أي تعريفه (المصدرُ الفُضْلَةُ المُسَطَّطُ عليه عاملٌ من لفظه كـ  
"ضربْتُ ضرباً"، أو من معناه كـ "قعدت جلوساً") المفعول المطلق سمي بالمطلق لأنه لم يُقيد  
بحرف جر أو غيره، مطلق من تقييد بشيء ما، كذلك يقولون هو المفعول الحقيقي لفاعل،  
الفاعل، كما سنبين المعنى ويتضح إن شاء الله تعالى أكثر.

تعريفه قال: (وهو المصدر) إذن المفعول المطلق المصدر دائما؟ لا، على الغالب يكون  
مصدرا، والمصدر هو التصريف الثالث للفعل، تقول: (ضربَ يَضْرِبُ ضرباً)، (جَلَسَ يَجْلِسُ  
جُلوساً) هذا هو المصدر، إذن المفعول المطلق غالبا ما يكون مصدرا، فإن لم يكن مصدرا  
فيكون ما ينوب عنه هو المفعول المطلق، كما سنبين إن شاء الله تعالى.

(هو المصدر الفُضْلَةُ) (الفُضْلَةُ) يعني ليس له مستند، أو ليس مسندا ولا مسندا إليه، ويمكن  
أن تكتفي بالجملة من دونه، كما يقال في الجملة ليس ركنا في الإسناد، لذلك يقال (فُضْلَةُ)،  
طبعاً لا يعني أنه ليس له داعٍ، بل له داعٍ حقيقي، وهو مهم ومفيد جدا وجوده، ولكنه ليس  
أساساً، ليس ركناً.

قال: (وهو المصدرُ الفُضْلَةُ المُسَطَّطُ عليه عاملٌ من لفظه) يعني الذي جعله مصدرا منصوبا  
وهو المفعول المطلق، عامل من لفظه؛ لفظ جعله يأخذ هذا الحكم، قد يكون العامل فعلا أو قد

يكون اسم فاعل مثلا أو غير ذلك، تقول مثلا: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا) سُلِّطَ عليه عامل وهو الحدث؛ حدث الضرب هذا، من لفظه فصار منصوبا (ضَرَبْتُ ضَرْبًا) سُلِّطَ عليه عامل من لفظه، من نفس اللفظ، أو تقرأ قوله تعالى: { وَالصَّافَّاتِ صَفًّا } [الصافات: ١] الصافات: اسم مجرور، لماذا؟ لو أو القسم ، أو اسم مقسم به مجرور بواو القسم، وهو اسم فاعل يحتاج إلى فاعل، هذا اسم الفاعل سُلِّطَ على المصدر فصار مفعولا مطلقا منصوبا، (صفا) ما إعرابها؟ مفعول مطلق منصوب، وقد سُلِّطَ عليه عامل من لفظه (والصافات)، ما هو العامل؟ اسم فاعل.

(ضَرَبْتُ ضَرْبًا) ما هو العامل؟ من لفظه (ضَرَبْتُ)، هذا حدث، فعل، هو الذي عمل في المصدر النصب (ضَرَبْتُ ضَرْبًا).

قال: (وهو المصدرُ الفَضْلَةُ المُسَلَّطُ عليه عاملٌ من لفظه كـ "ضَرَبْتُ ضَرْبًا") سُلِّطْتُ (ضَرَبْتُ) من لفظ (ضَرْب) المصدر، (أو من معناه) إذن المصدر الفَضْلَةُ المُسَلَّطُ عليه على من مسلط؟ على المصدر (أو من معناه) قد يُسَلِّطُ على هذا المصدر عامل ولكن ليس من لفظه، بل من معناه مثل (قعدت جلوساً) هذا العامل (قعدت) سلط على المصدر (جلوس) فأحدث فيه النصب، هذا من لفظه؟ لا، لكنه من معناه.

عندما قال: (هو المصدرُ الفَضْلَةُ) قد يكون المصدر ليس فضلة فلا يكون مفعولا مطلقا، كقولك: (كلامك كلامٌ حَسَنٌ) (كلامٌ) مصدر (كَلَّمَ) يُكَلِّمُ (كلاما) ولكن هنا مرفوع! لأن هذا ليس فضلة بل من ركن الإسناد، كلامك: مبتدأ وهو مضاف والكاف مضاف إليه، كلامٌ: خبر مرفوع، حسن: صفة.

الشاهد أن (كلام) هو مصدر ولكن ليس فضلة، لذلك المفعول المطلق مصدر فضلة، لكن عندما قلنا (كلامك كلامٌ حَسَنٌ) صحيح أن (كلام) مصدر ولكنه ليس فضلة ، بل هذا ركن في الإسناد.

ولا بد أن يكون مُسَلَّطًا عليه عامل من لفظه أو من معناه، يُسَلِّطُ على هذا المصدر الفَضْلَةُ (ضَرَبْتُ ضَرْبًا)، سُلِّطَ العامل وهو (ضربت) الفعل هذا على المصدر فنصبه، وسُلِّطَ العامل (قعدت) وهو فعل على المصدر (جلوس) فنصبه فصار (جلوسا)، هذا هو تعريفه.

يأتي سائل يسأل لماذا أضع المفعول المطلق؟ ما الذي أريده في المفعول المطلق؟ لماذا نأتي بالمفعول المطلق؟ يعني مثلا إذا سألتك لماذا نأتي بالمفعول به؟ حتى يتم الكلام لنعرف من الذي وقع عليه فعل الفاعل، بحيث لا نكتفي بالفاعل فنأتي بالمفعول به هذا واضح، فأسألك وأقول: لماذا نأتي بالمفعول المطلق؟ ما الذي نريده في الجملة؟ هل من باب تنمة الكلام فإن الكلام لا يتم إلا به؟ ليس صحيحا، أقول مثلا (ضَرَبْتُكَ ضَرْبًا) عندي جملة فعل وفاعل ومفعول به، الجملة تامة، فلماذا أتيت بهذا المصدر؟ ما الذي أريده؟

هنا يأتي المفعول المطلق لأحد ثلاثة أشياء، أو إن شئت قل يقسم المفعول المطلق لثلاثة أقسام:

أولا: إما أن يكون مُؤَكِّدا لعامله؛ أتيت به للتأكيد، تأكيد ماذا؟ تأكيد العامل (ضَرَبْتُ ضَرْبًا)، { وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا } [النساء: ١٦٤] (تكليما) ليس مصدرا، بل اسم مصدر لماذا؟ لأن (كَلَّمَ) مصدره (كلاما) فـ(تكليما) أخذ حالة المصدر، ولكن حقيقة ليس هو المصدر، فهذا اسم مصدر

جاء للتأكيد، وهنا من عقيدة أهل السنة والجماعة في هذه الآية أن الكلام كلام حقيقي من الله سبحانه وتعالى إلى موسى، بدلالة هذه الآية، لماذا؟ لأن الله أكد كلامه لموسى بالتأكيد بالمصدر { وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا }، فهذا جاء للتأكيد، فلا يأتي واحد ويقول: الله لم يكلم موسى كما تفعل الْمُعْظَلَّة، أما الأشاعرة فأرادوا أن يجمعوا بين شيئين فقالوا: هذا كلام، لا بد أن الله قد كلم موسى ولكن ليس بحرف وصوت، طيب ماذا نقول؟ قالوا: قولوا كلام نفسي؛ في نفس الله عبر عنه بالقرآن، عبر عنه بالشجرة فهي التي كَلَّمَتْ، فعندهم في النهاية يعود الكلام إلى قول المعتزلة أن الكلام مخلوق عيادا بالله، فيقولون: عبارة عن كلام الله.

لماذا يقولون كلام نفسي؟ لماذا لا يريحونا ويريحوا أنفسهم ويقولوا كما تقول المعتزلة؛ أن الله لا يتكلم على قول المعتزلة عيادا بالله؟ لهذه الآية وشببهاتها، أو أخواتها من الآيات والأحاديث { وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا } لا تستطيع أن تقول أن الله لم يُكَلِّمْ، لأن المصدر جاء لتأكيد كلام الله لموسى، كيف تهرب من هذا!

وعندما جاء موسى إلى الميقات { وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ } [الأعراف: ١٤٣] لا تستطيع أن تهرب من أن الله هو الذي كَلَّمَ، فقال الأشاعرة كلام، لكن على عقيدتهم الفاسدة أن العقل هو الحاكم على كل شيء، فيقولون إذا قلنا كلام فلا بد من أن يكون هنالك آله؛ من حنجرة وغير ذلك، قالوا لا ينفع، قالوا إذن هذا كلام بلا حرف ولا صوت، ويقولون تعالى أو تقدس عن الحرف والصوت هذه عقيدة الأشاعرة، وهو كلام نفسي، وهذه مشكلة كل الصفات التي حرفها الأشاعرة سببها نفس المشكلة؛ التشبيه، لا يتصورون صفة إلا تشبه صفة المخلوق فيعطلون، ثم يتهمون أهل السنة الذين يثبتون بالتشبيه، نقول لهم: نحن نثبت ولا نشبه، نثبت كما أثبت الله لنفسه في كتابه العزيز، أو على لسان رسوله ﷺ من غير تشبيه، ومن غير تمثيل ولا تعطيل كما تفعلون، ولا تكيف { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ } [الشورى: ١١]، ولا تحريف كما تحرفون، حجتنا قال الله وقال رسوله ﷺ، والذي أخبرنا أنه نزل، وأنه يتكلم، وأنه استوى على العرش، وأنه يرضى ويغضب، لم يخبرنا كيف، فنقول أنه ينزل، وأنه استوى على عرشه، وأنه يرضى ويغضب، ولا نقول كيف.

هل هذه تحتاج إلى إشغال العقول كثيرا؟ لا، لا داعي لهذا الأمر، والآن يشنون حملة الأشاعرة، والله حملة شعواء خبيثة على أهل السنة والجماعة، أولا: ينسبون أنفسهم أنهم أهل السنة والجماعة، ثانيا: يقولون هم الفرقة الناجية فقط لوحدهم، ثم يشنعون على من يثبت الصفات فيقولون أولئك المجسمة المشبهة، رمتي بدائها وانسلت، وأنتم عندما أثبتتم الكلام النفسي أليس هذا تشبيها لله - عيادا بالله - بالأبكم؟! الذي يعبر تعبيرا في نفسه لا يقوله، بحجة عدم التشبيه.

ما المشكلة عند الأشاعرة التي يتساوى بها مع المعتزلة، ويتساويان بها مع الجهمية؟ جميعا جعلوا العقل هو الحاكم على صفات الله، فما أثبتته العقل عندهم أثبتوه، وما نفاه العقل عندهم نفوه، فجاءت الجهمية وقالت: عقولهم - أي الجهمية - لا تتصور أي صفة لله ولا أي اسم، بل هو ذات محضة، جاءت المعتزلة وقالت: لا، نحن نتصور أسماء لكن من غير صفات، رحيم بلا رحمة، كل اسم مجرد من الصفة، ولا يوجد صفات، الأشاعرة بعقولهم قالوا: بل يوجد سبعة صفات، والماترودية زادوا صفة ثامنة، وكلهم يجمعهم العقل هو الحاكم، ولهذا العقل

مختلف حتى فيما بينكم، عقل الأشعري يختلف عن عقل المعتزلي ، ويختلف عن عقل الجهمي، ويختلف عن عقل كل واحد من أهل السنة، فنحن نثبت والحمد لله، فكيف جعلتم هذا المختلف الذي لا يتفق على شيء جعلتموه الحاكم على صفات رب الأرباب، سبحانه الله العظيم.

فلماذا لم تفعلوا كما فعل السلف؛ يُمرون الصفات كما جاءت، أمروها كما جاءت، أمروها، وهم يعلمون المعنى، يعلمون معانيها، موافقون لها، كما قال الإمام أحمد: (أمروها كما جاءت) والإمام أحمد الابتلاء الذي ابتلي به في قضية خلق القرآن فهو من المُثْبِتِينَ لا شك، حتى لا يُقال أنه مفوض عندما قال: (أمروها كما جاءت) أي أمروها باللفظ دون المعنى، لا ، الذي قال هذا معروف عنه أنه من المُثْبِتَةِ بفضل الله تعالى، لماذا؟ لأنهم يقولون قال الله وقال رسوله وقال الصحابة أولو العرفان. هكذا عقيدتنا وهكذا هي عقيدة السلف، ولا يُشْعَبُونَ علينا.

نعود إلى المفعول المطلق { وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا } إذن أحد أسباب المفعول المطلق، أو أقسام المفعول المطلق يأتي مؤكدا لعامله، (ضَرَبْتُ ضَرْبًا)، { وَالصَّافَاتِ صَفًّا }.

ثانيا: قد يأتي مبينا لنوع العامل، قال تعالى: { فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ } [الحجر: ٨٥] ما نوع الصَّفْح؟ صفحا جميلا، (الصَّفْح): مفعول مطلق ، وفي مثال آخر: (رجع الجيش القهقري) (القهقري): مفعول مطلق، مصدر منصوب، ولكن ليس من لفظ (رجع) جاء من معناه، مُسَلِّط عليه عامل من معناه، أي (رجع رجوع القهقري)، جاء ليبيّن نوع العامل، ما نوع الرجوع هذا؟ رجوع الفائز المنتصر؟ لا، رجوع القهقري.

ثالثا: يأتي مبينا لعدد العامل (قرأت القرآن قراءتين)، (قرأت الكتاب قراءتين) ، جاء هنا ليبيّن العدد، (جلست جلسة واحدة).

قال المؤلف -رحمه الله-: (وقد ينوب عنه غيره) قبل قليل قلت في تعريف المفعول المطلق هو المصدر الفضلة، قلت المصدر غالبا وليس دائما، فإن لم يكن المصدر فما ينوب عن المصدر، لذلك قال: (وقد ينوب عنه غيره) أي عن المصدر، ك (ضربته سوطاً)، { فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً } [النور: ٤] ، { فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ } [النساء: ٢٩] ، { وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ } [الحاقة: ٤٤]، هذه الأمثلة الأربعة التي ذكرها المؤلف -رحمه الله تعالى- مما ينوب عن المصدر، وكل مثال له معنى، فهنا المصدر يكون محذوفا وينوب عنه غيره، الحذف لأنه لا داعي لكثرة الكلام مع إفادة المعنى ، فالعرب تحب الاختصار، فيأتي هذا النائب عنه ينوب عنه ويأخذ حكمه في النصب.

فلربما أحذف المصدر وأتي بالآلة تنوب عن المصدر، الآلة التي تستخدم لإيجاد ذلك المصدر، ك (ضربته سوطاً) هي (ضربته ضرب سوط)، حذفت (ضرب)، الآلة التي ضربت بها السوط، حذفت (الضرب) وأبقيت الآلة، (ضربته سوطاً) (سوطا) ليست مصدرا مُسَلِّطاً عليه عامله من لفظه، وليست مصدرا مُسَلِّطاً عليه عامله من معناه، وليست مصدرا أصلا، بل هذه تنوب عن مصدر محذوف تقديره ضرب، (سوطا) آلة الضرب.

لربما آتى بالعدد؛ عدد المصدر كقوله تعالى: {فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً} المصدر أصله (فاجلدوهم جلدة ثمانين)، عددها ثمانين، حذفت (جلدة) وأبقيت العدد (ثمانين جلدة) (ثمانين): نائب عن المصدر منصوب وهو مفعول مطلق، (جلدة): تمييز.

أو لربما آتى بما يدل على كل المصدر وأحذف المصدر، أو ما يدل على بعض المصدر وأحذف المصدر، كقوله تعالى: {فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ} أصل الكلام (فلا تميلوا ميلا كل الميل)، فحذفنا (ميلا) وأبقينا (الكل) عنه. أو البعض كقوله تعالى: {وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ} أي (ولو تقول علينا تقولاً بعض الأقاويل) حذفت المصدر وأبقيت بعضه يدل عليه.

هذا معنى قول المؤلف: (وقد ينوب عنه غيره) أي ينوب عن المصدر غيره فيعطينا نفس حكم المصدر، المصدر ليس دائما مفعول مطلق حتى تنتبه، كما ذكرت لك قبل قليل (كلامك كلام جيد) (كلام) خبر، هو مصدر حقيقة ولكن جاء خبر، المفعول المطلق مصدر، نعم لا بد من ذلك أو ما ينوب عنه، ويكون فضلة وليس ركنا، وجاء لتأكيد الكلام، أو لبيان نوعه، أو لبيان عدده، ولربما أحذف هذا المصدر وآتى بالآلة التي يستخدم فيها هذا المصدر، أو آتى بالعدد، أو آتى بالكل، أو آتى بالبعض.

قال المؤلف -رحمه الله-: (وليس منه {وكلا منها رعداً} [البقرة: ٣٥]) لماذا لم نقل أن (وكلا منها رعداً) (رعداً) نائب عن المصدر، وهذا قول كثير من العلماء، وأنا أقول به ليس لأنني من العلماء في النحو، لا، ولكن لأنني أخذت بقول الشيخ العثيمين حقيقة، خذ الأسهل؛ حجج النحويين كثيرة، ويقال أضعف من حجة نحوي، فإذا استطعت أن أعربها نائبا عن المصدر، المصدر هو (أكلا) (وكلا منها أكلا رعداً) فهذا جائز ممكن أن يقال ذلك، فحيث أنه حذف المصدر وهو الموصوف وبقي الصفة (الرعد)، لكن ابن هشام قال لا؛ لأن الكلام ليس تقديره ذلك، بل تقدير الكلام (وكلا حال كون الأكل رعداً) وليس كما ذهب إليه من جعله نائبا عن المصدر، الأمر سهل، طبعاً (رعداً) ما إعرابها؟ حال منصوب، وممكن أن تعربها نائبا عن المصدر مفعول مطلق منصوب.

قال المؤلف -رحمه الله-: (والمفعول له) ويقال المفعول لأجله، أو المفعول من أجله، ما هو؟ قال: (والمفعول له، وهو المصدر الْمُعَلَّلُ لِحَدَثٍ شَارِكِهِ وَقْتًا وَفَاعِلًا، كـ "قُمْتُ إِجْلَالًا لَكَ". فَإِنْ فَقَدَ الْمُعَلَّلُ شَرْطًا جَزَّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ، نَحْوُ: {خَلَقَ لَكُمْ} [البقرة: ٢٩])

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هِزَّةً  
فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا

المفعول له هو المصدر (المُعَلَّل) جاء للتعليل لماذا؟ لحدث، ما شأنه مع المصدر؟ شاركه وقتاً وفاعلاً، هنا لا بد من تحقق ثلاثة شروط حتى نأتي بالمفعول لأجله، أو المفعول من أجله، أو المفعول له:

أولاً: أن يكون مصدراً.

ثانياً: أن يكون مفيداً للتعليل.

ثالثاً: أن يكون مشاركا للمُعَلَّل أو للحدث في وقته ومشاركاً له في الفاعل.

مثال: (قمت إجلالاً لك) (إجلالاً) هل هي مصدر؟ نعم، (جَلَّ يُجَلُّ إجلالاً) هذا الشرط الأول، هل هو مُعَلَّل للحدث؟ لماذا قمت؟ نعم، قمت لإجلالك (إجلالاً) هذا تعليل هذا شرط ثاني، هذا المصدر هل شارك الحدث وقتاً وفاعلاً؟ نعم، شاركه وقتاً وشاركه فاعلاً، حيث أنني لحظة القيام، في نفس اللحظة أجللتك وقمت لك، والإجلال لك، أنا الذي قمت وأنا الذي قمت بالإجلال، هل شاركه في الوقت والفاعل أم لا؟ نعم.

هذه الثلاثة؛ المصدر، جاء للتعليل، يتحد مع الحدث في الوقت وفي الفاعل، إذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة فإننا نقول هذا مفعول له، إن لم يكن ذلك بحيث جئنا بمُعَلَّل فقد شرطاً من الشروط فهنا لا بد أن أضع حرف جر، كقوله تعالى: {هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا} [البقرة: ٢٩] لماذا خلق الله؟ لكم، التعليل (لكم) لكن لم تأتي مصدراً، فقد شرطاً أولاً فجاء باللام حرف الجر.

قد يكون مصدراً ولكن ليس متحداً مع الفاعل؛ قلنا لا بد أن يكون متحداً مع الوقت والفاعل، أن يكون مصدراً، للتعليل، متحداً في الوقت والفاعل مع الحدث، فقد يكون مصدراً وللتعليل ولكن ليس متحداً مع الفاعل، كقول الشاعر:

وإني لتَعْرُونِي لِذِكْرِكِ هِزَّةً      كما انْتَفَضَ العصفورُ بِلَهَّةِ القَطْرِ

ما معنى (تَعْرُونِي)؟ أي تنزل بي، تنزل بي هِزَّةً، الفاعل (هِزَّةً) وهي من الهزة الأرضية، مصدر هينة، لا يقال (هِزَّةً) بل يقال (هِزَّةً) مصدر هينة، لو قلنا (هِزَّةً) يكون مصدر مرة، تقول: (هِزَّةً واحدةً)، فيقال بالكسر (هِزَّةً)، الفاعل (هِزَّةً)، والمتكلم أنا، ما الذي حدث لذكراك؟ هو المتكلم الذكري التي صارت معي بسبب ذكراك صارت معي هِزَّةً، الفاعل مختلف؛ فاعل (تعروني) هو هِزَّةً، وفاعل (الذكري) هو المتكلم، أي (إني لتعروني لذكرك إياك هِزَّةً) فلم يتحد الفاعل لذلك جاء بالتعليل بالجر (لذكراك)، هذا الذي أريده، متى أضع لام الجر؟ إذا فقد شرطاً هذا المُعَلَّل، طبعاً المُعَلَّل شرط التعليل، ولكن يبقى عندي أن يكون مصدراً وأن يكون متحداً في الوقت والفاعل.

مثال ذكره المؤلف على أنه مصدر ومتحد الفاعل ولكن مختلف الوقت؛ لم يتحد في الوقت مع الحدث قال:

فَجِنْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمِ ثِيَابِهَا      لدى السترِ إلا لبسة المتفضل

ما لنا علاقة في (لدى السترِ إلا لبسة المتفضل)، دعنا في الشاهد (فَجِنْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمِ ثِيَابِهَا)، معنى (نَضَّتْ): خلعت ثيابها ولبست ثياب النوم، هل هي نامت، لماذا خلعت ثيابها؟ للنوم، لكن النوم متأخر عن خلعت الثياب، ليس في نفس الوقت، نعيد المثال الأول حتى نفهم هذا، (قمتُ إجلالاً لك) في لحظة القيام حصل الإجلال، لكن (خلعت ثيابه لينام) هل خلعت ثوبه وفي نفس اللحظة كان نائماً؟ لا، خلعت ثوبه ثم سينام، بعد لو بدقيقة أو بنصف دقيقة.

الشاهد ليس بنفس الوقت، لم يتحد في الوقت، إذن فقد شرطاً من شروط المُعَلَّل؛ وهي أن يكون مصدراً، وأن يكون متحداً في الفاعل أو الوقت، طبعاً (أو) ليس بمعنى التخييرية بل المشاركة، متحداً في الفاعل والوقت، فطالما أنه فقد شرطاً يجب أن آتي بلام الجر، إذن لا بد لأن يكون المفعول له موجوداً، أن يكون مصدراً، أن يكون علة، أن يكون متحداً مع حدثه بالفاعل والوقت، فإن تخلف واحد من هذه يجب أن أضع لام الجر.

من باب الفائدة ذكرها الشارح عندي في الكتاب، قال: والمفعول لأجله يكون مجرداً من أل والإضافة —وقد يكون فيه أل والإضافة— وهذا يكثر نصبه، نحو (ضربت ابني تأديباً)، لا يوجد أل ولا يوجد إضافة، وقد يأتي محلى بـ(أل) وهذا يكثر جره إذا كان بـ(أل) نحو (ضربت ابني للتأديب)، وقوله يكثر جره يعني هل يأتي من غير جر؟ لا أعرف، وقال قد يأتي مضافاً وهذا يستوي نصبه وجره، نحو (ضربت ابني تأديبه) و (ضربت ابني لتأديبه).

نتوقف عند هذا القدر سبحانه اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك،  
وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شرح متن قطر الندى

لفضيلة الشيخ أبي حذيفة محمود الشيخ حفظه الله

معهد الدين القيم بإشراف فضيلة الشيخ

أبي الحسن علي بن مختار الرملي حفظه الله

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد؛

فهذا إخواني بارك الله فيكم مجلس جديد من مجالس (شرح قطر الندى وبل الصدى) لابن هشام الأنصاري - رحمه الله تعالى - .

واليوم إن شاء الله تعالى تكمل ما تبقى من باب المنصوبات من المفعولات، ذكرنا المفعول به وما يلحق به من المنادى، وذكرنا المفعول المطلق، وذكرنا المفعول له، واليوم إن شاء الله تعالى نذكر المفعول فيه والمفعول معه.

قال المؤلف - رحمه الله -: (والمفعولُ فيه:) هذه الواو عاطفة على ما قبلها من المنصوبات الخمسة، قال: (وهو ما سُلِّطَ عليه عاملٌ على معنى في من اسم زمانٍ كـ"صُمْتُ يومَ الخميس، أو حيناً، أو أسبوعاً"، أو اسم مكانٍ مبهم، وهو الجهاتُ السبِّتُ كالأمامِ والفوق واليمين وعكسهنَّ، ونحوهنَّ كـ "عندَ ولدي"، والمقاديرُ كالفرسخِ، وما صيغ من مصدرٍ عاملٍ كـ"قعدتُ مَقْعَدَ زيدٍ")

المفعول فيه: هو ما سُلِّطَ عليه عامل، وهو اسم سُلِّطَ عليه عامل كالفعل أو ما ينوب مكان الفعل كاسم الفاعل والمصدر، على معنى (في)، كأنك تُقَدِّرُ قبله حرف الجر (في)، كقولك: (صُمْتُ يومَ الخميس)، وهذا المفعول فيه إما أن يكون اسم زمانٍ أو اسم مكان، وهذا الذي نقول فيه ظرف زمانٍ أو ظرف مكان.

(صُمْتُ يومَ الخميس) صُمْتُ: فعل وفاعل، يوم: مفعول فيه ظرف زمان منصوب وهو مضاف، الخميس: مضاف إليه.

(وقفتُ أمامَ الدكان) وقفتُ: فعل وفاعل، أمام: مفعول فيه وهو ظرف مكان منصوب وهو مضاف، الدكان: مضاف إليه.

لاحظ سُلِّطَ في الأول فعل (صمْتُ) وفي الثاني (وقفتُ)، وقد يكون المُسَلِّطُ ليس دائماً هو الفعل بل لربما اسم الفاعل، تقول مثلاً كما في الحاشية عندي (الطائرةُ مرتفعةٌ فوقَ السحابِ) (مرتفعةٌ) اسم فاعل (هي) فاعلها (فوق) ظرف مكان مفعول فيه منصوب، ما سبب نصبه؟ سُلِّطَ عليه اسم الفاعل، هذا هو العامل.

ويقال أن شرط المفعول فيه أن يكون الظرف متضمناً معنى (في) باضطراد؛ يعني مع جميع الأفعال، يقولون: خرج بذلك ما لم يتضمن معنى (في) أصلاً، كأن يأتي هذا الظرف؛ الزمان أو

المكان، يأتي مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً به، قال تعالى: { وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْأَزْفَةِ } [غافر: ١٨]، أنذرهم: فعل وفاعل ومفعول به أول (الهاء)، يوم: ليس ظرفاً بل هو المفعول به الثاني، لا تُقَدَّر فيه أصلاً حرف (في).

كذلك لربما أحيانا تُقَدَّر (في) وأحيانا لا تُقَدَّر (في) في بعض الكلمات؛ هذا لا يصلح، لا بد أن يكون التقدير (في) دائما حتى يُقال هذا مفعول فيه، مثلا نقول: (دخلت الدار) هنا صلح أن تقول (دخلت في الدار) لكن لا يصلح أن تقول: (صليت الدار) إذن هذه (الدار) أحيانا تستطيع أن تُقَدَّر حرف (في)، وأحيانا لا تستطيع، لذلك لا تصلح كلمة (الدار) أن تكون مفعولاً فيه؛ بل تأخذ موقعها في الجملة (دخلت الدار) الدار: مفعول به منصوب. لا بد أن يكون تقدير (في) باضطراد.

وقلنا أن المفعول فيه ينقسم إلى اسم زمان واسم المكان، ذكر المؤلف جملة عندما قال: (اسم زمان كـ"صُنْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ) يريد (يوم) هذه اللفظة (أو حيناً، أو أسبوعاً)، ما الفرق بين (يوم) و (حيناً) و (أسبوعاً)، قال: (أو اسم مكان مبهم) ماذا يريد بـ (مُبهم)؟ دعنا نفصل في هذه المسألة وهي مهمة جداً.

نبدأ بأسماء الزمان، هذه تقبل النصب على أنها مفعول فيه، أو النصب على الظرفية، وهي ثلاثة أنواع:

أولاً: اسم زمان مختص؛ هذا الذي تستطيع أن تسأل عنه بـ(متى)، كقولك: (صمت يوم الخميس) متى صمت؟ يوم الخميس، هذا اسم زمان مختص يُنصب على أنه مفعول فيه.

ثانياً: اسم زمان معدود؛ هذا الذي تستطيع أن تسأل عنه بـ(كم)، (كم مكثت في بيت أخيك؟) قال: (مكثت أسبوعاً)، فهو عندما قال (حيناً أو أسبوعاً) جاء بكلمة (أسبوعاً) متعمداً، وبكلمة (صمت يوم الخميس) (يوم) بهذا المثال متعمداً.

ثالثاً: اسم زمان مُبهم؛ (حيناً) هذا اسم زمان مبهم، (حيناً) كم؟ يوم، يومين، ثلاثة، سنة، سنتين، لا تستطيع أن تعطي مدة معينة، هذا اسم زمان مُبهم، وهذا أيضاً لا تستطيع أن تسأل عنه بـ(متى) ولا تستطيع أن تسأل عنه بـ(كم)، كالحين والوقت والمُدَّة فهو يدل على زمان غير محدود، فهذا يعرب مفعولاً فيه، تقول: (انتظرتك مدة من الزمان). هذا بالنسبة لأسماء الزمان.

أسماء المكان:

أولاً: أسماء الجهات الست وما يلحق بها.

ثانياً: أسماء المقادير الدالة على مسافة معلومة.

ثالثاً: ما صيغ من المصدر على وزن (مَفْعَل) أو (مَفْعَل) للدلالة على المكان.

اسم المكان مُبهم، قد يكون مُبهما وهو الجهات الست وما يلحق بها، أو قد يكون مقادير كـ(الفرسخ والميل والبريد) مسافة معلومة، أو ما صيغ من مصدر على وزن (مَفْعَل) أو (مَفْعَل) يدل على المكان، نُفَصِّل ذلك:

أولا: أسماء الجهات الست وهي: (الفوق، والتحت، والأعلى، والأسفل، واليمين، والشمال، وذات اليمين، وذات الشمال، والوراء، والأمام) ويلتحق بها من الأسماء المُبهمة مثل (عند، لدى، ناحية، مكان) تقول: ( وقف الإمام فوق رأس الجِنازة) وتقول: (تركت الكتاب عند أخي) هذه كلها أسماء مكان مُبهمة، أسماء الجهات الست وما يلحقها كلها تعرب ظرف مكان أو مفعول فيه منصوب. ماذا تعرب (لدى) (تركت الكتاب لدى الطالب) لدى: ظرف مكان منصوب والفتحة مقدرة للتعذر.

ثانيا: أسماء المقادير الدالة على مسافة معلومة (الفرسخ والميل والبريد)، تقول: (سرت فرسخا وميلا وقطع الفرس بريدا) الميل يساوي تقريبا ألف وثمانمائة وثمانية وأربعين مترا، والفرسخ ثلاثة أضعاف الميل أي خمسة آلاف وخمسمئة وأربعون مترا، والبريد أربعة فراسخ أي اثنان وعشرون كيلو مترا ومئة وست وسبعون مترا، هذه أيضا أسماء المقادير ظرف مكان، فتقول: (سرت فرسخا) فرسخا: ظرف مكان منصوب بالفتحة.

ثالثا: ما صيغ من المصدر على وزن (مَفْعَل) أو (مَفْعَل)، وهو ما قال فيه المؤلف: (وما صيغ من مصدر عامله كـ"قعدت مَقْعَدَ زيدٍ") والشرط أن يكون مُصاغا من مصدر العامل الذي سُلِّط عليه، كقولك: (قعدت مَقْعَدَ زيد) (مَقْعَد) على وزن (مَفْعَل) وقد صيغ من العامل الذي عمل المفعول فيه، فهذا (مَقْعَد) مفعول فيه منصوب، فإن لم تُصغ من عامله لا ينفع أن يكون مفعولا فيه كقولك: (جَلَسْتُ مَقْعَدَ زيد) (مَقْعَد) على وزن (مَفْعَل) صحيح ولكنها ليست مصاغة من العامل المُسَلِّط على هذه الكلمة، فـ(جَلَسْتُ مَقْعَدَ زيد) مَقْعَد: مفعول به.

المفعول معه؛ قال المؤلف -رحمه الله-: (والمفعول مَعَهُ: وهو اسمٌ فَضْلَةٌ بعدَ واوٍ أريد بها التنصيصُ على المعية مسبوقةً بفعلٍ أو ما فيه حروفه ومعناه، كـ"سرت والنيل" و "أنا سائر والنيل") (والنيل) هذه منصوبة.

المفعول معه هو اسم؛ لا يكون جملة، إذا جاء بعد الواو جملة إذن هذا ليس من باب المفعول معه، اسم فضلة؛ أي تستطيع أن تستغني عنه، أو هو زائد عن المسند والمسند إليه، ليس ركنا في الإسناد، يأتي بعد واو يُقال لها (واو المعية)، ماذا نستفيد من هذه الواو أو هذا الاسم الذي جاء بعد واو المعية؟ لإثبات المعية وليست المشاركة، تقول: (سرت والنيل) أنا لم أتشارك مع النيل في السير، إنما سرت معه أي مُحاذيا له، (مشيت والقمر) (سرت والنيل) وهكذا.

أيضا لا بد أن يكون هذا الاسم مسبوqa - طبعاً واو المعية مع الاسم- بفعل أو ما في حروف الفعل ومعناه، تقول: (سرت والنيل) أو (أنا سائر والنيل)، (سرت) فعل، (سائر) اسم فاعل، يجوز هذا ويجوز هذا.

لو قلت لك مثلا: (سرت وأنا أكل) هل تقول (وأنا أكل) مفعول معه؟ لا، لماذا؟ بعد الواو جاء جملة (أنا أكل) أصبحت حالية، فلا بُدَّ أن يكون اسما، تقول: (سرت والشمس طالعة)

(الشمسُ) مرفوعة لكنها اسم، لا، هذه جملة (الشمسُ طالعة) كلها جملة بعد الواو ليس (الشمسُ) لوحدها، لكن تقول: (سرتُ والنيل) (سرتُ والشمسُ) هكذا مع الشمس .

قال المؤلف -رحمه الله-: (وقد يجب النصبُ، كقولك: "لا تنه عن القبيح وإتيانه"، ومنه "قمت وزيداً" و "مررت بك وزيداً" على الأصح فيهما. ويترجح في نحو قولك: "كن أنت وزيداً كالأخ"، ويضعف في نحو "قام زيدٌ وعمرو")

هذا المفعول معه أو الذي يأتي بعد الواو هل نعربه مفعولاً معه دائماً؟ أو متى يجب أن نعربه مفعولاً معه؟ ومتى يجوز أن نعربه مفعولاً معه أو نعربه من باب العاطف والمعطوف؟ ومتى يترجح هذا على هذا؟ هذا المبحث الثاني الذي ذكره المؤلف.

قال: (وقد يجب النصبُ) يعني حالة واحدة وهي واو المعية، هذه تعتبر واو المعية بعدها اسم منصوب، مفعول معه على الوجوب، متى؟ قال: (كقولك: "لا تنه عن القبيح وإتيانه" ) فلا يجوز أن تعطف أي (لا تنه عن القبيح وتنه عن إتيانه) هذا ليس مفيداً، هذا الكلام ليس هو المقصود، أنت تقصد من الكلام ( لا تنه عن القبيح وأنت تأتي مثله) كما قال الشاعر: (لا تنه عن خلق وتأتي مثله)، هذا المقصود (لا تنه عن القبيح ومع نهيك عن القبيح تفعله)، فهذه (إتيانه) بالنصب لا بد على الوجوب، (لا تنه عن القبيح وإتيانه) الواو: واو معية لا محل لها من الإعراب، إتيانه: مفعول معه منصوب وهو مضاف والهاء مضاف إليه.

قال: (ومنه "قمت وزيداً" و "مررت بك وزيداً" على الأصح فيهما) هذا فيه خلاف، بإمكانك أن تعرب على أنه مفعول فيه، تقول: (قمتُ وزيداً) أو تقول: (قمتُ وزيدٌ)، لماذا؟ يقولون لأنك إذا عطفت على ضمير وجب إعادة الضمير تقول: (قمتُ أنا وزيدٌ) فلا بد أن تُصرِّح بالضمير، فتجعله منفصلاً من باب التأكيد عليه (قمتُ أنا وزيدٌ) هكذا تصلح، لكن إن لم ترد تأكيده تقول: (قمتُ وزيداً) هذا هو الأصح، ويجوز أن تقول (قمتُ وزيدٌ)، هذا معنى قوله (على الأصح فيهما). هذا جعله من باب الوجوب قال: (على الأصح) لأن المسألة فيها خلاف.

قال: (ويترجح في نحو قولك: "كن أنت وزيداً كالأخ") من باب الترحيح يقول: تُرَجِّح أن تجعل (زيداً) مفعولاً فيه، ولا تجعلها من باب العاطف والمعطوف، لماذا؟ لأنك تقصد الكلام للأول وليس للثاني، لو كنت تقصد الكلام للأول والثاني مباشرة هنا تعطف من باب المشاركة، ولكن أنت حقيقة ليس مقصودك المشاركة عندما تقول: (كن أنت وزيداً كالأخ) إنما أنت تأمره هو فقط أن يكون مثل زيد، فالأمر له، والمطلوب أن يكون أخاً لزيد، فليس من باب المشاركة (كن أنت وزيداً كالأخ) إلا إذا كان واقفاً ويقول لهما (كن أنت وزيدٌ أخوين) فالكلام لهما من باب مشاركة الأمر ممكن، ولكن عندما تقول: (كن أنت وزيداً كالأخ) وتقصد الكلام له هو فهنا (زيد) ليس مشاركاً له بل جاء بالمعية.

قال: (ويضعف في نحو "قام زيدٌ وعمرو") هذا من باب القيام، كلاهما قام، فضعيف أن تقول: (قام زيدٌ وعمراً) والصحيح والأكثر استعمالاً من باب المشاركة ( قام زيدٌ وعمرو) واو عاطفة وليست واو المعية.

إذن يجب النصب في حالات، ويترجح المفعول معه في حالة ، ويترجح العطف في حالة، كما ذكر المؤلف.

نتوقف عند هذا القدر، لم نتكلم كثيرا الدرس سهل إن شاء الله تعالى ، نكون بهذا انتهينا من  
المفعولات من المنصوبات، سبحانك اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب  
إليك والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، صلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه  
أجمعين .

شرح متن قطر الندى

لفضيلة الشيخ أبي حذيفة محمود الشيخ حفظه الله

معهد الدين القيم بإشراف فضيلة الشيخ

أبي الحسن علي بن مختار الرملي حفظه الله

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد؛

فهذا إخواني بارك الله فيكم المجلس الحادي والثلاثون من مجالس (شرح قطر الندى وبل  
الصدى) لابن هشام الأنصاري - رحمه الله تعالى - .

ولا زلنا في باب المنصوبات من الأسماء وقد تكلمنا على المفعولات وانتهينا من ذلك، اليوم  
إن شاء الله تعالى نتكلم عن منصوب جديد.

قال المؤلف - رحمه الله -: (باب الحال:) الحال ذكرنا في الأجرومية وفي متممة الأجرومية أنه  
اسم نكرة جاء مفسراً لمن بهم من الهيئات، يقابله التمييز؛ اسم نكرة جاء مفسراً لمن بهم من  
الذوات أو النسب، تذكرون هذا، حتى يبقى الأمر مترابطاً معكم في العقل فنربط الحاضر  
بالماضي، لأن اليوم المؤلف في هذا الباب -باب الحال- سيغير التعريف الذي نعرفه، ولكن لا  
يعني ذلك أن الأمر اختلف، لا زلنا على القول بأن الحال هو اسم نكرة مفسر لمن بهم من  
الهيئات، إذن هو اسم ليس فعلاً ولا ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، نكرة على الغالب؛ بل هو نكرة  
وإذا جاء في يوم من الأيام وقد جاء معرفة فهذا على تأويل نكرة محذوفة كما سنبين، ولعلنا  
نذكر هذا إن شاء الله تعالى.

اسم نكرة مُفسِّرٌ، أو جاء لتفسير، تفسير أي تبين، هناك شيء يحتاج إلى تبين، فهذا الاسم  
ليس أساساً وعمدة في الجملة على الغالب، لكننا نحتاجه؛ لبيان معنى، لبيان شيء، وإن كان  
في بعض الأحيان يأتي عمدة من حيث المعنى؛ العمدة في الكلام أن يكون مثلاً المبتدأ له خبر،  
الفعل له فاعل، هذه الجملة مكتملة، لكن تحتاج إلى اسم لتبيين شيء، لتفسير شيء، مثل  
الحال، فهو اسم نكرة هو فضلة حقيقة وليس عمدة، فضلة أي يمكن أن يستغنى عنه من  
الناحية الإعرابية مثلاً، ولكن نحتاجه لبيان المعنى، نريده، لماذا؟ لتبيين، لتفسير من بهم،  
شيء مبهم، من بهم من الهيئات، هيئة الشيء مبهمة، حالها مبهم، لا زال يدور في ذهنك  
سؤال (كيف) عادة حتى يتضح الأمر، هذا هو الحال.

(جاء الولد فرحاً) (جاء الولد) جملة مكتملة؟ نعم، فعل وفاعل لا تحتاج إلى مفعول به، لكن  
يبقى عندك سؤال ما الفائدة عندما قلت لي: (جاء الولد) ماذا استفدت منك؟ أنت تستطيع أن  
تحذف بالمناسبة (جاء الولد) جملة صحيحة، لكن يمكن أن أسألك ماذا أفدتني في (جاء الولد)؟  
جاء أم لم يجرى ما الفرق عندي؟ تقول: (جاء الولد فرحاً) هنا فسرت شيئاً، حال الولد وهيئته  
عندما جاء، كيف هيئته عندما جاء؟ جاء فرحاً.

لو حذفت كلمة (فرحا) لما فسَدَ المعنى، المعنى صحيح (جاء الولد)، لكن في بعض الأحيان قد يفسد المعنى، فلا بد أن تأتي بالحال حتى يتم المعنى، وإن كان هو فُضلة من حيث أن الجملة مكتملة، ولكن عدم وجود الحال قد يفسد المعنى.

أعطيك مثالا في قوله تعالى: { وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ } [الأنبياء: ١٦] (لاعبين) حال، أن الله لم يخلق السماوات عبثا، في حال خلقها لم يكن الخلق عبثا ولعبا { وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ } ولكن لو حذفنا (لاعبين) يفسد المعنى، فصار هذا الحال عمدة في الكلام ليس فضلة. تستطيع أن تقول (وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا)؟ من حيث كجملة خبرية صحيحة، ومن حيث الإعراب عندنا فعل وفاعل إلى آخره، لكن هل هذا يجوز؟ لا يجوز هذا فساد في المعنى، فلا بد أن تضع الحال { وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ }.

لكن في أغلب الأحيان الحال هو فَضْلَةٌ، يُسْتغنى عنه، ليس عمدة في الكلام، هذا في أصله.

نأتي إلى كلام المؤلف ماذا عرّف الحال، قال: (باب الحال: وهو وَصْفٌ فَضْلَةٌ يَقَعُ فِي جَوَابِ كَيْفٍ، كـ "ضربت اللص مكتوفاً") قال: (وصف) يعني ليس اسم؟ هو اسم ولكن هذا الاسم من نوع الوصف، يصف شيئا، هنالك أسماء لا تأتي للوصف، هي أسماء ولكن تأتي جامدة لبيان شيء آخر، لربما تكون مبتدأ وخبر، اسم مبتدأ واسم خبر، لكن الحال وصف فإن لم يكن وصفا ليس حالا، جاء ليصف، هذا التفسير الذي أريده منك فسر لي أي صف لي، بيّن لي بمعنى صف لي الحال، إذن هو وصف وهذا شرطه؛ أن يكون الحال وصفا لذلك قال: (وهو وصف).

قال: (فضلة) أي ليس أساسا وعمدة، فإن كان عمدة وإن كان وصفا لا يَصْلُحُ أن يُقال حال كقولك: (الولد سعيد) (سعيد) وصف (للولد) أليس كذلك؟ بلى، لكن هل تقول هذا حال؟ لا، لماذا؟ لأن هذا الاسم (سعيد) وإن كان وصفا ولكنه عمدة؛ خبر المبتدأ، لا يُسْتغنى عنه.

قال: (يقع في جواب كيف) أي جاء للتبيين، ليفسر، (كيف) أي فسر لي، بيّن لي، وهذه شروط الحال؛ أن يكون وصفا، أن يكون فضلة، أن يأتي لتبيين هيئة صاحب الحال.

مثال ذلك: (ضربت اللص مكتوفاً) تستطيع أن تسأل وتقول: كيف ضربت اللص؟ تقول: ضربته مكتوفاً، حاله وهو مكتوف، ضربت: فعل وفاعل، اللص: مفعول به، الجملة مكتملة، لكن أريد أن أعرف كيف ضربته؟ مكتوفاً، هنا معنى فضلة، (مكتوفاً) وصف له جاء ليبين كيفية الضرب، أو حالة ضربه.

قال المؤلف -رحمه الله-: (وشرطها التكرير) إذن هذا الاسم الوصف، هو اسم وصف؛ لأننا قلنا أن المنصوبات من الأسماء، هذا ما قاله المؤلف، فنحن نتكلم عن الأسماء، ولكن اسم الحال من نوع وَصْفٍ؛ جاء ليصف، وهو نكرة، فهنا نرجع إلى تعريف صاحب الأجرومية (اسم نكرة) فهذا لم يخرج عن ذلك المؤلف، إذن لا بد أن يكون هذا الوصف نكرة، لا يجوز على الغالب أن يكون معرفة، وإن جاء معرفة فهنالك تأويل، مثلا تقول: (جاء الضيف وحده) (وحده) نكرة أم معرفة؟ معرفة، لماذا معرفة؟ مضاف ومضاف إليه، فهذا خرج من حيز التكرير إلى التعريف، ليس نكرة؟ نعم هنالك تأويل يقولون: (جاء الضيف منفردا وحده) فالحال (منفردا) كأن الحال هو المحذوف، هذا ما يقولونه.

وقال: (وصاحبها التعريف) أي وشرط صاحبها الذي تُبين حاله لا بد أن يكون مُعرِّفاً، قال: (وصاحبها التعريف أو التخصيص أو التعميم أو التأخير) قلنا الحال نكرة، والذي تُبين حاله ما حاله من حيث التعريف والتذكير وغير ذلك؟ قال لا بد أن يكون معرفة، فإن لم يكن معرفة فلا بد أن يكون من قبيل التخصيص أو التعميم أو التأخير؛ سنبين ذلك كله.

قال: (نحو: {خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ} [القمر: ٧] {خُشَعًا} حال منصوب، والحال دائماً منصوب، جاء يَصِفُ ماذا؟ حال خروجهم، إذن يتكلم عن صاحب الحال، صاحب الهيئة (يخرجون) الواو هذه ضمير، واو الجماعة، والضمير معرفة، إذن هذه الحالة الأولى؛ صاحبها التعريف، (جاء الولد فرحا) تعريف (الولد) مُعرِّف، إن لم يكن مُعرِّفاً قال يُقبل منك ذلك أن لا يكون صاحب الحال مُعرِّفاً إذا جاء للتخصيص أو التعميم أو جاء متأخراً عن الحال.

مثال ذلك قال: {فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِّلسَّائِلِينَ} [فصلت: ١٠] (سواءً) حال، جاءت مُخصَّصة بماذا؟ بمضاف ومضاف إليه (أربعة أيام) هذا هو التخصيص.

أو التعميم، هذه من ألفاظ العموم، لمن يدرس أصول الفقه أخذنا ألفاظ العموم، هناك كلمات تدل على العموم، وله أشكال، صفات، من ألفاظ العموم مثلاً (أل الاستغراقية) كقوله تعالى: {وَالْعَصْرِ (١) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ} [العصر: ١-٢] (الإنسان) هذه أل الاستغراقية، طبعاً هنالك (أل العهدية)، و(أل لبيان الجنس)، وهناك (أل) بمعنى اسم الموصول، فر(أل الاستغراقية) تفيد العموم.

المفرد المضاف يعمُّ، {وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ} [النحل: ١٨] مفرد مضاف يفيد العموم (وإن تعدُّوا كل نعم الله)، وجمع المضاف يعمُّ {وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ} [لقمان: ٢٠] (نعمة) جمع مضاف يعمُّ.

وهناك ألفاظ عموم بحيث يأتي نكرة يسبقها نفي أو شرط أو استفهام كقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ} [النساء: ٤٨] (لا يغفر) نفي، (أن يشرك) مصدر (إشراكا) صارت نكرة (لا يغفر إشراكا)، (إشراكا) سبقها نفي هذا من ألفاظ العموم، نكرة في سياق النفي.

أو في سياق النهي {وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا} [الجن: ١٨] (أحدًا) نكرة جاءت في سياق نهي (لا تدعوا)، (أحدًا) جاءت في سياق نهي تفيد العموم، فلا يجوز أن تدعوا أي أحد مع الله.

فإذا جاء صاحب الحال نكرة - نرجع إلى موضوعنا صاحب الحال- في سياق نهي أو نفي أو شرط أو ما شابه فأفاد العموم، يجوز أن يكون صاحب الحال نكرة في هذه الحالة، لذلك قال في هذا المثال: {وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ} [الشعراء: ٢٠٨] (وما أهلكنا) نفي، (من قرية) صاحب الحال (قرية)، (لها منذرون) حال لـ(قرية)، (قرية) نكرة وصاحب الحال لا بد أن يكون معرفة؟ نعم، إلا إذا كان أحد الأحوال الثلاثة؛ التخصيص، مضاف ومضاف إليه مثلاً، أو التعميم كما في المثال {وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ} نكرة في سياق نفي هذا يسمى التعميم، فيجوز بعدها أن يكون صاحب الحال نكرة.

قال: (أو للتأخير) أن يتأخر صاحب الحال عن الحال، وهذا ما جاء فيه بالمثال الذي بعده، قال: (لمية موحشاً ظلل) هذا قول الشاعر:

يلوُحُ كأنَّهُ خِلُّ

لمية موحشا طَلُّ

(الطلُّ) من الأطلال، مفرد أطلال، والأطلال ما يتبقى من آثار الديار، والمعنى: لمية طَلُّ موحشٌ، لاحظ قلت (طلُّ موحشٌ) لماذا رفعت (موحشٌ)؟ صارت هنا نعت للطلُّ، لكن عندما قال الشاعر قَدَم الوصف فصار حالا (لمية موحشا طَلُّ . . . يلوُحُ كأنَّهُ خِلُّ) (خِلُّ) بكسر الخاء جمع (خِلَّة) وهي بطانة تغشى بها أجفان السيوف، (موحشاً) حال، (طلُّ) مبتدأ مؤخر، أين الخبر؟ يلوُحُ .

هذا هو الحال، والحال قلنا أنه يأتي لتبيين أو للتفسير على الغالب؛ لأنه في بعض الأحيان يأتي للتأكيد، بعد أن نتكلم في الباب الذي بعده وهو باب التمييز، سنعود إلى كلمة (في بعض الأحيان يأتي للتأكيد)، لأنه سيكتمل به كلام المؤلف، كما سنذكر إن شاء الله.

إذن الحال جاء للتبيين، مُبين ومُفسر لمن بهم، لكن هذا على الغالب، لكن في بعض الأحيان يأتي للتأكيد.

نأتي إلى التمييز:

قال: (باب التمييز، والتمييز: هو اسمٌ فضلةٌ نكرةٌ جامدٌ مُفسرٌ لمن بهم من الذوات) تستطيع أن تضيف أو النسب هذا تعريفه، اسم فضلة إذن هو اسم، وهو فضلة ليس عمدة، نكرة وليس معرفة، جامد ليس له أصل يُشتق منه مثل (تمر) (اشتريت رطلاً تمرًا) (تمرًا) حال وهو اسم نكرة فضلة جامد.

قال: (مُفسرٌ لمن بهم من الذوات) عندما أقول لك (اشتريت رطلاً) تقول: رطل ماذا؟ بين لي، فسر لي، الذات التي تتكلم عنها، رطل ماذا؟ أقول لك: رطلاً تمرًا، وهذا على الغالب في آخر الدرس سنتكلم أنه قد تأتي للتأكيد، سواء الحال أو التمييز، لكن على الغالب الحال والتمييز يأتيان للتبيين والتفسير، أما الحال لتبيين وتفسير من بهم من الهيئات، والتمييز يأتي لتبيين وتفسير من بهم من الذوات أو النسب كما سنذكر، المؤلف لم يذكر النسب، لكن سيذكره بعد قليل.

إذن التمييز له شروط خمسة؛ اسم، فضلة، نكرة، جامد، مُفسر.

قال: (وأكثر وقوعه بعد المقادير كـ "جريبٍ نخلًا، وصاع تمرًا، ومَنوِينٍ عسلًا" والعدد نحو "أحد عشر كوكبًا" إلى تسع وتسعين) التمييز على قسمين: إما تمييز يأتي مُفسرًا لمن بهم من الذوات، أو مُفسرًا لمن بهم من النسب.

أما التمييز المُفسر لمن بهم من الذوات فهو على قسمين:

أولاً: تمييز مُفسر لمن بهم من المقادير.

ثانياً: تمييز مُفسر لمن بهم من الأعداد.

الأول: التمييز المُفسر لمن بهم من المقادير، المقادير ثلاثة: المساحات، والمكاييل، والأوزان، تقول -كما قال المؤلف- : (اشتريت جريباً نخلًا) (جريباً) يعني قطعة أرض، هي أصلها قطعة

أرض نخل معينة فصارت تطلق على كل قطعة أرض كانوا يقولون ذلك، اشتريت: فعل وفاعل، جريبا: مفعول به منصوب، نخلاً: تمييز، وهذا التمييز لاحظ أنه اسم، نكرة، فضلة تستطيع أن تستغني عنه ليس عمدة في الكلام لكن لا بُد منه حتى يتم المعنى، فسّر لي الذات التي اشتريتها، ما ذات الجريب هذا؟ جريب نخل، جريب حنطة، جريب تفاح، ماذا اشتريت؟ أنت تتكلم هنا عن مقدار، مساحة، (الجريب) مساحة.

كذلك المكاييل تقول: (تصدقثُ بصاع تمرا) هذا مكيال، وتستطيع أن تقول في الأوزان (أعطيته مَنَوِينَ عسلاً) (المنَوَان) قيل رطلان بما يُكَال به السمن وغيره كالعسل، (أعطيته مَنَوِينَ عسلاً) (عسلاً) تمييز منصوب، جاء مُفسراً لمن بهَم من ذات هذا (المنوين) فسّره وبينه.

إذن الذوات إما مقدار أو عدد؛ الأعداد إما من (٣-١٠)، وإما من (١١-٩٩)، وإما (مئة وألف)، كل واحدة لها طريقة في اللفظ وفي الإعراب، فإذا كان التمييز بعد العدد جمع مجرور مع الثلاثة والعشرة وما بينهما فيكون من باب المضاف والمضاف إليه تقول: (عندي خمسة أقلام) (خمس) عدد، بعد هذا العدد يأتي جمع، لا تقول (عندي خمسة قلم) لا، تقول: (عندي خمسة أقلام) هذا معنى جمع بعد عدد، هذا الجمع بعد عدد أتى للتمييز؛ خمسة ماذا؟ هذا يكون من باب المضاف والمضاف إليه، يعني يكون هذا التمييز مجرور، تقول: (أقلام) تمييز مجرور، وأظن لو قلت مضاف ومضاف إليه لا بأس.

وإذا جاء التمييز مفرداً بعد أحد عشر إلى تسعة وتسعين، فهنا يكون تمييز منصوب، كقول يوسف لأبيه في قوله تعالى: { إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا } [يوسف: ٤] (كوكبا) مفرد، وقال تعالى للذين أتيا إلى داود عليه السلام، ماذا قال الرجل؟ { إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً } [ص: ٢٣] (نعجة) مفرد جاءت منصوبة، هذا مفرد بعد عدد، ما هو العدد؟ من أحد عشر إلى تسعة وتسعين، يكون تمييز منصوب، أما إذا جاء التمييز جمعا بعد عدد من ثلاثة إلى عشرة فيكون من باب المضاف والمضاف إليه أو تمييز مجرور وليس منصوبا.

أما إذا جاء هذا التمييز بعد المئة والألف فيكون مفرداً يكون مجروراً (في المزرعة ألف نخلة ومئة شجرة) مفرد بعد عدد، ما هو العدد؟ ألف ومئة، لذلك جننا بالتمييز مجرورا.

إذن التمييز بعد الأعداد قد يكون مجرورا وقد يكون منصوبا، يكون منصوبا إذا أتى بعد أحد عشر وأخواتها إلى تسعة وتسعين ويأتي التمييز مفرداً وليس جمعا، أما إذا جاء بعد الأعداد من ثلاثة إلى عشرة فيكون جمعا ويكون مجرورا، أو بعد المئة والألف فيكون مفرداً ويكون مجرورا، هذا تمييز العدد، أما تمييز المقادير فيأتي منصوبا مطلقا.

باب أو مبحث مهم في (كم الاستفهامية) و (كم الخبرية) يأتي بعدها تمييز، (كم الاستفهامية) و (كم الخبرية) ما الفرق بينهما؟ (كم الاستفهامية) هذه التي تسأل بها للاستفهام، و (كم الخبرية) هي التي ظاهرها سؤال ولكن جاءت للإخبار والإنشاء وليس للاستفهام، إنما يُراد بها التأكيد عادة.

(كم الاستفهامية) تقول: (كم قلماً اشتريت؟)، (كم الخبرية) تقول: (كم نقود أضعتها) أنت تسأل؟ لا، أنت تخبر، للتأكيد، يعني أضعت نقودا كثيرة، (كم كتابا أو قلما اشتريت) هذا سؤال، كم استفهامية.

نأتي إلى (كم الاستفهامية) يأتي بعدها تمييز (كم قلماً اشتريت) (قلماً) بعد (كم) ما إعرابها؟ تمييز منصوب، اسم، نكرة، فضلة، تمييز منصوب.

أما إذا جاء الاسم بعد (كم الخبرية) فلا يكون تمييزاً منصوباً إنما يكون مجروراً، تقول: (كم نقودٍ أضعته) (نقودٍ) تمييز مجرور بعد كم الخبرية.

إن بقي معنا وقت سنعرب (كم)، هذه (كم) لها إعرابات؛ قد تأتي مفعولاً به، قد تأتي مفعولاً مطلقاً، قد تأتي ظرف زمان أو ظرف مكان، قد تأتي مبتدأً، وقد تأتي خبراً، لا أريد أن أطيل عليكم أكثر نعود إلى كلام المؤلف.

أخذنا عن (كم الاستفهامية والخبرية) (كم الاستفهامية) بعدها يكون التمييز منصوباً، و (كم الخبرية) بعدها يكون التمييز مجروراً، نعود إلى (كم الاستفهامية) بعدها التمييز منصوب، إذا سبق (كم الاستفهامية) حرف جر ماذا يكون الحال؟

قال المؤلف –رحمه الله-: (ولك في تمييز الاستفهامية المجرورة بالحرف جرٌّ ونصبٌ) (المجرورة بالحرف) أي حرف جر، إذا سبق (كم الاستفهامية) حرف جر عندك وجهان في الإعراب للاسم الذي بعدها، يعني التمييز، إما أن تعرب التمييز منصوباً، أو أن تعربه مجروراً بتقدير (من)، أو إذا كانت (من) ظاهرة، تقول: (بكم ريالٍ اشتريت) الباء: حرف جر، كم: اسم مجرور، ريالٍ: تمييز مجرور بماذا؟ بمن جارة مضمرة، قد تكون ظاهرة (بكم من ريالٍ اشتريت) على كل حال تأتي مجرورة بمن حقيقة ظاهرة (بكم من ريالٍ اشتريت)، أو بمن مضمرة (بكم ريالٍ اشتريت) ريالٍ: مجرور بمن مضمرة تمييز مجرور، ويمكن أن تقول على الوجه الثاني وتريح نفسك تقول: تمييز منصوب (بكم ريالاً اشتريت) يجوز هذا ويجوز هذا.

هذا بالنسبة للتمييز الذوات يأتي بعد المقادير، أو يأتي بعد الأعداد ومن الأعداد (كم الاستفهامية) للاستفهام حقيقة و(كم الخبرية) لا يراد بها الاستفهام إنما يراد بها التأكيد وهذه تأتي للتعجب وقد تأتي للتحسر.

قال المؤلف –رحمه الله-: (ويكون التمييز مفسراً للنسبة) هذا النوع الثاني من التمييز؛ إما أن يكون مفسراً للذوات، أو أن يكون مفسراً للنسب، قلنا مفسراً للذوات بعد المقادير أو الأعداد، مفسراً للنسب يعني نسبة الشيء إلى صاحبه.

قال: (ويكون التمييز مفسراً للنسبة) مثال ذلك: {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا} [القمر: ١٢]، (الأرض) هذه ليست عدداً، وليست مقداراً، (عيونا) تمييز، عندما قال الله تعالى: {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا} ماذا فجر الله الأرض؟ فجر الأرض براكين؟ أم ماذا؟ هذا بيان النسبة، نسبة الشيء إلى المميز {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا}.

{اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا} [مريم: ٤] اشتعل الرأس ماذا؟ حريقاً، كازاً؟ ماذا اشتعل؟ قال تعالى: {اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا} هذا نسبة، هذا النوع الثاني، هذا النسبة؛ التمييز المفسر للنسبة ينقسم إلى قسمين: إما أن يأتي محولاً، أو ليس محولاً، المحوّل يعني أن يأتي هذا التمييز محولاً عن شيء، إما أن يكون محولاً عن فاعل أو عن مفعول به أو عن شيء آخر، قال: (محولاً ك {اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا} هذا تمييز نسبة محوّل عن فاعل أصلها (اشتعل شيب الرأس) (شيب)

أصلها فاعل حَوَّلَهَا إلى تمييز فهذا مَحْوَلٌ عن فاعل، {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا} هذا مَحْوَلٌ عن مفعول به أي (فجرنا عيون الأرض)، {أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا} [الكهف: ٣٤] هذا مَحْوَلٌ عن مبتدأ أي (مالي أكثر من مالك).

قال: (أو غير مَحْوَلٍ) يعني لن يأتي مَحْوَلًا عن شيء، لكن جاء لتفسير النسبة، قال: (نحو: امتلاً الإناء ماءً) ماذا امتلاً الإناء؟ الإناء ليس مقداراً ولا عدداً، هذا نسبة، ماذا امتلاً؟ قال: (امتلاً الإناء ماءً) مَحْوَلَةٌ عن فاعل، أم عن مفعول به أم عن شيء آخر؟ لا شيء مما ذكر، فهذا تمييز غير مَحْوَلٍ.

قال المؤلف -رحمه الله-: (وقد يؤكدان) ما هما؟ الحال والتمييز، الحال يأتي لبيان من بهم من الهيئات، والتمييز لبيان من بهم من الذوات والنسب، هذا على الغالب، لكن قال المؤلف: (وقد يؤكدان) أي يأتيان ليس لتمييز إنما للتأكيد، قال: نحو {وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ} [البقرة: ٦٠] العنوا هو نفسه الفساد، فهذا لم يأت للتمييز، هذا حال جاء للتأكيد {وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ} من باب التأكيد (مفسدين) حال منصوبة جاءت للتأكيد.

وقوله: (من خير أديان البرية ديناً) هذا القول منسوب لمن؟ لأبي طالب للنبي صلى الله عليه وسلم قالها:

ولقد علمتُ بأن دين محمد من خير أديان البرية ديناً

هذا تمييز ولكن لم يأت لتمييز من بهم من الذوات والنسب، إنما جاء للتأكيد.

قال: (بنس الفحل فحلهم فحلاً خلافاً لسيبويه) أي أيضاً يأتي التمييز في هذه الحالة؛ ما هي الحالة؟ (بنس الفحل فحلهم فحلاً) عند سيبويه ومن سار مسيره يقولون: لا يجوز أن تجمع الفاعل مع التمييز، أين الفاعل في (بنس الفحل فحلهم فحلاً) بنس ونعم بعدها فاعل، فقال لا يجوز، فجاءت (فحلاً) فقال لا يجوز أن تقول هذا تمييز، ويؤولونه على أشياء، لكن قال المؤلف هنا (ومنه) أي يجوز أن يأتي تمييز، وقد دل هذا البيت قال:

والتغليبون بنس الفحل فحلهم فحلاً وأهمهم زلاء من طيق

هذا من باب الذم في التغليبين في حرب البسوس، لعله قاله أحد البكرين أو شاعر مستأجر للبكرين.

الشاهد أن (فحلاً) هذه تمييز، ولقد جاء عند العرب أن التمييز يأتي بعد الفاعل، يجتمع فاعل بعد نعم وبنس، اجتمع، فلا تقل غير ذلك، وقد جاء أمثلة في قوله تعالى: {إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا} [التوبة: ٣٦] (الشهر) هذه تمييز لكن لم تأت لبيان من بهم من الذوات، لأننا نعرف الكلام عن الشهور، فجاء هذا للتأكيد، وهذا كله موجود في كلام العرب.

نتوقف عند هذا القدر سبحانه اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شرح متن قطر الندى

لفضيلة الشيخ أبي حذيفة محمود الشيخ حفظه الله

معهد الدين القيم بإشراف فضيلة الشيخ

أبي الحسن علي بن مختار الرملي حفظه الله

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد؛

فهذا أيها الإخوة بارك الله فيكم المجلس الثاني والثلاثون من مجالس شرح (قطر الندى وبل  
الصدى) لابن هشام الأنصاري - رحمه الله تعالى - ، واليوم نتحدث عن آخر منصوب من  
الأسماء وهو المستثنى، فباب اليوم هو باب الاستثناء.

قال المؤلف - رحمه الله -: (والمستثنى بإلا) والمستثنى معطوف على ما قبله، عندما ذكر  
النواصب المفعولات ثم ذكر الحال والتمييز قال: (والمستثنى بإلا : من كلام تامٍ موجبٍ نحو  
{فَشْرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ}[البقرة: ٢٤٩] فَإِنَّ قَدَّ الإِيجَابَ تَرَجَّحَ البَدَلُ فِي المْتَصِلِ نحو {ما  
فعلوه إلا قليلٌ منهم}[النساء: ٦٦]. والنصبُ في المنقطع عند بني تميم - ووجب عند  
الحجازيين - نحو {مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ}[النساء: ١٥٧].

المستثنى هو اسم مذكور بعد (إلا) أو إحدى أخواتها، مُخالفًا في الحكم لما قبلها كقوله تعالى:  
{فَشْرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ} الحكم أنه (شربوا منه)، جاءت (إلا) بعدها اسم يُراد به الاستثناء  
يُخالف ما قبله (قليلًا)، خالف (القليل) ما قبل (إلا) فاستثنى من الشرب، هذا هو الاستثناء،  
وهذا هو المستثنى.

وعندنا جملة الاستثناء عادة يكون فيها مستثنى، ومستثنى منه، وأداة استثناء، الأداة إما أن  
تكون حرفًا، وإما أن تكون اسمًا ، وإما أن تكون فعلاً.

حرفًا مثل: (إلا)، فعلاً مثل: (خلا، عدا، حاشا)، وهذه أيضا قد تكون حروفًا؛ يعني هذه الثلاثة  
(عدا، خلا، حاشا) بإمكانك أن تعتبرها أفعالًا، وبإمكانك أن تعتبرها حروفًا، مثال الاسم: (غير،  
سوى) هذه أسماء، لذلك يُقال أدوات الاستثناء؛ لأن منها ما هو حرف، ومنها ما هو فعل،  
ومنها ما هو اسم، هذه مسألة.

المسألة الثانية: أن الاستثناء قد يكون تامًا وقد يكون ناقصًا، عندما ذكرتُ أن جملة الاستثناء  
فيها ثلاثة أركان: المستثنى؛ هذا الذي يأتي بعد (إلا) أو أحد أخواتها هذا يسمى المستثنى،  
وأداة الاستثناء، والمستثنى منه؛ الذي يأتي قبل (إلا) أو أحد أخواتها، هذه أركان جملة  
الاستثناء، قد تكون هذه الجملة تامة؛ أي تجد فيها الأركان الثلاثة (المستثنى منه، الأداة،  
المستثنى)، وقد تكون جملة الاستثناء ناقصة أو غير تامة؛ يُفقد فيها المستثنى منه، فقط هذه.

إذا وُجِدَ (المستثنى منه) فجملة الاستثناء تامة، وإذا فُقدَ (المستثنى منه) فجملة الاستثناء غير  
تامة أو ناقصة. هذه مسألة.

إذن عرفنا ما هي جملة الاستثناء التامة، وما هي جملة الاستثناء الناقصة، بماذا؟ بوجود المستثنى منه من عدم وجوده، إذا وُجد المستثنى منه فالجملة تامة، وإذا فُقد المستثنى منه فالجملة ناقصة، هذه مسألة.

المسألة الثالثة: قد تكون جملة الاستثناء موجبة، وقد تكون منفية، كيف ذلك؟ إذا كان الكلام على الإثبات (جاء الطلاب إلا خالدًا) (جاء الطلاب) هذا إثبات، هذه تسمى جملة موجبة، إذا جاء في الجملة نفي، أو نهي، أو استفهام، فهذه جملة منفية تقول: (ما جاء الطلاب إلا خالدًا) طبعاً يُقال (خالدًا و خالدًا)، (ما جاء) نفيًا، (لم يأت أحد إلا المجتهدون) هذه منفية، هذه المسألة الثالثة.

هذه المسألة التي ذكرتها (الثانية والثالثة) يبني عليها كيف تُعرب (المستثنى) الذي يأتي بعد (إلا أو أحد أخواتها)، تنظر إلى الجملة هل هي تامة أو ناقصة، هل هي موجبة أو منفية، ثم بعد ذلك تنظر في الأداة (إلا أو أحد أخواتها) وعلى ذلك تحكم، وهذا هو الذي سنبدأ فيه.

قال المؤلف: (والمستثنى بيلا: من كلام تامٍّ موجبٍ) يعني إذا كانت جملة الاستثناء تامة موجبة والأداة (إلا) -أولا نتكلم عن الأداة (إلا) اترك بقية الأدوات- هذه الأداة (إلا) والجملة تامة موجبة؛ تامة يعني يوجد المستثنى منه، قال نحو: {فَشْرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ}.

طبعاً قوله: (والمستثنى بيلا) يعني أيضاً من المنصوبات، نعود إلى درسنا، نحن نتكلم عن ماذا؟ عن المنصوبات، قال: (وينصب المستثنى بعد إلا - بيلا- إذا كانت الجملة تامة موجبة) إذن يكون المستثنى منصوباً كقوله تعالى: {فَشْرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ} هذه تامة، (شربوا) يوجد المستثنى منه؟ نعم، الضمير هذا يعود على المستثنى منه، هل هي موجبة؟ نعم، لا يوجد نفي ولا نهي ولا استفهام، إذن طالما أن الجملة تامة بوجود المستثنى منه، وأنها موجبة؛ لا يوجد نفي ولا نهي ولا استفهام، إذن الاسم بعد (إلا) وهو المستثنى ما إعرابه؟ يكون منصوباً، لذلك قال تعالى: {فَشْرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ} (قليلاً): مستثنى منصوب .

قال المؤلف: (فإن فُقد الإيجاب) يعني كانت الجملة منفية ماذا نعربها؟ قال: (تَرَجَّحَ البِدَلُ فِي المتصل) مسألة رابعة؛ هذا الاستثناء قد يكون استثناءً منقطعاً وقد يكون متصلاً.

الاستثناء المتصل: أن يكون المستثنى بعضاً من المستثنى منه (قرأت الكتاب إلا صفحة) صفحة من الكتاب مستثنى منه، أن يكون المستثنى بعضاً من المستثنى منه؛ هذا يسمى استثناءً متصلاً.

أما الاستثناء المنقطع: أن لا يكون المستثنى بعضاً من المستثنى منه (جاء القوم إلا سيارة) (سيارة) ليست بعضاً من القوم، أليس كذلك؟ {فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ} [البقرة: ٣٤] (إبليس) ليس من الملائكة هذا استثناء منقطع.

وهذا يقول بعض الناس إبليس من الملائكة، ما الدليل؟ {فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ} فهو من الملائكة ولم يسجد، لذلك استثناءه الله! لا، لا، عندنا دليلان على أن إبليس ليس من الملائكة، أولاً: الدليل من القرآن العظيم في سورة الكهف {فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ} [الكهف: ٥٠] هذا الدليل الأول ويكفي، ولكن عندنا دليل كذلك من النحو؛ وهو أن هذا من

باب الاستثناء المنقطع، ولك أن تقول أننا أخذنا بالدليل الثاني من بعد الدليل الأول وهو الذي في القرآن، عندما جاء في القرآن قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ ﴾ فهنا نقول: دلت هذه الآية على أن قوله تعالى في سورة البقرة وغيرها ﴿ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾ أن هذا استثناء منقطع؛ لأن إبليس ليس بعضا من الملائكة بدلالة الآية.

هذا هو الاستثناء المنقطع والمتصل.

قال المؤلف -رحمه الله-: (فإن فقد الإيجاب) يعني كان الاستثناء منقيا، قال: (تَرَجَّحَ الْبَدَلُ فِي الْمَتَّصِلِ) إذا كان الاستثناء منقيا متصلا تَرَجَّحَ الْبَدَلُ، إما أن تعربه على النصب، وإما أن تعربه على البدل، البدل ماذا؟ البدل مما قبله، من المستثنى منه لو كان موجودا، فإن كان مرفوعا رفعت، وإن كان منصوبا نصبت، وإن كان مخفوضا خفصت، طبعا البدل أرجح في الاستثناء المنفي المتصل، أو تعربه منصوبا، يجوز ذلك، ولكن ما هو الأرجح؟ أن تعربه على البدل، هذا إذا كان الاستثناء منقيا متصلا.

قال نحو: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ [النساء: ٦٦] (ما فعلوه) فُقدَ الإيجاب والمستثنى منه موجود، فيأتي بعد (إلا) الاسم على البدل، المستثنى منه مرفوع؟ نعم مرفوع (فعلوه) الضمير واو الجماعة فاعل، (قليل) جاءت مرفوعة لماذا؟ بدل من المستثنى منه مرفوع، يجوز النصب؟ يجوز، ولكن الأرجح البدل، لا نقول الرفع بل البدل، قد يكون البدل منصوبا، نقول مثلا: (ما ضربَ الناسُ أحداً إلا خالداً) (أحداً) مفعول به منصوب، (إلا خالداً) بدل منصوب من أحداً.

(ما ضربتُ إلا خالداً) هنا المستثنى منه محذوف وهو المفعول به، هذا ليس فقط ليس مُوجِباً بل كذلك ناقصاً، فالكلام فقط عن فُقدَ الإيجاب؛ جملة فُقدَ فيها الإيجاب، فهذا المثال لا ينطبق على هذه الحالة.

قال: (فإن فُقدَ الإيجاب تَرَجَّحَ الْبَدَلُ فِي الْمَتَّصِلِ نَحْوُ: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾، أما إذا كان استثناءً منقطعاً قال: (والنصبُ في المنقطع عند بني تميم - ووجب عند الحجازيين -) أي تَرَجَّحَ النصب عند بني تميم في المنقطع، ووجب النصب عند الحجازيين في المنقطع، نحو: قال تعالى: ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ [النساء: ١٥٧].

إذن عندنا الاستثناء المنفي قد يكون متصلا وقد يكون منقطعاً، إذا كان متصلاً تَرَجَّحَ الْبَدَلُ مع جواز النصب، وإذا كان منقطعاً فبنو تميم يرجحون النصب مع جواز البدل، أما الحجازيون فلا يرجحون بل يوجبون النصب، لذلك قال تعالى: ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ (اتباع) منصوب.

هذا إذا كان الكلام تاماً مُوجِباً يكون منصوباً، إذا كان منقياً تَرَجَّحَ الْبَدَلُ فِي الْمَتَّصِلِ مع جواز النصب؛ إذا كان الاستثناء متصلاً، وإذا كان الاستثناء منقطعاً فعند التميميين تَرَجَّحَ الْعَكْسُ؛ النصب مع جواز البدل، وعند الحجازيين وجه واحد وهو النصب وليس البدل في الاستثناء المنقطع.

قال المؤلف -رحمه الله-: (ما لم يتقدم فيهما فالنصب، نحو قوله:) إذا كانت جملة الاستثناء منفية على التفصيل السابق الذي قبل قليل بشرط، ما هو؟ قال: (ما لم يتقدم فيهما)، أي طالما أن تركيب الجملة على ما هي وهو: المستثنى منه، ثم بعده الأداة، ثم بعده المستثنى.

أما إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فلا يجوز بوجه ولا بحال أن تقول بدل، لماذا؟ البديل تابع، ولا يجوز أن يكون التابع سابقا لمتبوعه، لذلك قال (ما لم يتقدم فيهما) أي يتقدم المستثنى على المستثنى منه في الاستثناء المنفي، سواء كان متصلا أو كان منقطعا.

قال: (فالنصب) تنصبه دائما، نحو قوله:

وما لي إلا أحمد شيعه ... وما لي إلا مذهب الحق مذهب

(شيعه) و (مذهب) الثانية هذه مستثنى منه تأخرت وتقدم عليها (أحمد) وهو المستثنى، وتقدم (مذهب الحق) وهو مستثنى تقدم على المستثنى منه، فجاء المستثنى منصوبا دائما.

قال المؤلف -رحمه الله-: (أو فقد التمام) الذي أخذناه قبل قليل في حال كانت الجملة تامة، سواء كانت موجبة، أو منفية، إذا كانت موجبة على ماذا؟ على النصب، إذا كانت منفية فإذا كان الاستثناء متصلا قلنا البديل أرجح من النصب، وإذا كان منقطعا قلنا التميميون يقولون النصب أرجح من البديل مع جواز الاثنين، والحجازيون يوجبون النصب ما لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه فيجب النصب، هذا كله إذا كانت الجملة تامة.

إذا كانت الجملة ليست تامة، ماذا يعني ليست تامة؟ أي فقد المستثنى منه، قال: (أو فقد التمام)، ماذا نفعل؟ قال: (فعلى حسب العوامل) أي احذف (إلا)، هذا يسمى استثناء مفرغا، احذف (إلا) من كلامك أو عند الإعراب كأن (إلا) غير موجودة ثم أعرب، على حسب العوامل؛ إذا كانت الجملة تحتاج إلى فاعل فهذا الاسم يكون مرفوعا، إذا مفعول به يكون منصوبا وهكذا.

قال نحو: {وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ} [القمر: ٥٠] (وما أمرنا) أين المستثنى منه؟ محذوف، هذا يسمى جملة استثناء ناقصة، ماذا نعرب بعد (إلا)؟ نحن نتكلم عن (إلا) فقط لا نتكلم عن أخواتها، ماذا نعرب الاسم الذي بعد (إلا) وهو المستثنى؟ على حسب العوامل كأن (إلا) غير موجودة ثم أعرب، جاءت (واحدة) مرفوعة، فاعل.

قال: (ويسمى مفرغا) أي هذا الاستثناء يسمى مفرغا، قال عندي في الشرح: ويسمى هذا الاستثناء مفرغا؛ لأن ما قبل (إلا) تفرغ للعمل فيما بعدها، عمل فيها ولم يوجد.

لكن هذه الجملة الناقصة لا تأتي إلا منفية لا تكون موجبة، لذلك قال تعالى: {وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ} فتجد أنه سبقه نفي، أو سبقه استفهام كقوله تعالى: {فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ} [الأحقاف: ٣٥]، هكذا تكون الجملة، لا تجد جملة ناقصة وموجبة، تقول مثلا: (جاء إلا محمدا)؟ لا يصلح، فالجملة التامة قد تكون موجبة وقد تكون منفية، لكن الجملة الناقصة؛ أي التي لا يوجد فيها المستثنى منه، تأتي منفية أو يسبقها استفهام. انتهينا من (إلا).

قال المؤلف -رحمه الله-: (ويستثنى بـ"غير وسوى") أيضا يكون الاستثناء بـ(غير وسوى)، وهذه (غير وسوى) أسماء، (إلا) حرف، (غير وسوى) أسماء وبعد الاسم يأتي مخفوضا، مضاف ومضاف إليه.

قال: (ويستثنى بـ"غير وسوى" خافِضَيْنِ، مُعَرِّبَيْنِ بإعراب الاسم الذي بعد إلا) أولا: المستثنى بعد (غير وسوى) يكون مخفوضا من باب المضاف إليه، ماذا نعرب (غير وسوى)؟ ضع في ذهنك (إلا) قبل (غير وسوى) وعلى القاعدة الأولى؛ إذا كان تاما موجبا ماذا نفعل؟ يكون منصوبا، إذا كان تاما منفيما ماذا نفعل؟ ننظر هل هو استثناء متصل أو منفصل، إذا كان ناقصا ماذا نفعل؟ نعربه على حسب العوامل، وهكذا، هذا في (غير وسوى).

أما المستثنى بعد (غير وسوى) فهو مخفوض، لكن ماذا نعرب هذا الاسم (غير وسوى) ماذا نعربه؟ نضع في أذهاننا (إلا) وعلى القاعدة التي ذكرناها في الأول.

مثال ذلك : (حضرَ الناسُ غيرَ حامدٍ) (حضرَ الناسُ) جملة تامة موجبة، وفيها استثناء (حامدٍ)، و(حامدٍ) جاءت بعد (غير) فهي مجرورة، لكن (غير) هذه منصوبة، تخيل أن (إلا) قبلها فهذه التامة الموجبة يكون بعد (إلا) منصوبة فجاءت (غير) منصوبة.

عرفنا ماذا نعرب (غير وسوى)؟ المستثنى بعد (غير) يكون مخفوضا؛ لأن (غير وسوى) أسماء، أما (غير وسوى) ضع في ذهنك قبلها (إلا) ثم على القاعدة في (إلا)، (حضرَ الناسُ غيرَ خالدٍ) لماذا قلت (خالدٍ) مجرورة؟ (حضرَ الناسُ) جملة تامة موجبة فبعد (إلا) يكون منصوبا، فتخيل (غير) هي بعد (إلا)، لو قلت (ما حضرَ الناسُ غيرَ خالدٍ)؟ يجوز أن أقول (ما حضرَ الناسُ غيرَ خالدٍ) و (ما حضرَ الناسُ غيرَ خالدٍ) إما على البديل أو على النصب، والبديل أرجح، أليس كذلك؟ لو قلت: (ما حضرَ الناسُ غيرَ سيارةٍ) فتقول: (ما حضرَ الناسُ غيرَ سيارةٍ) فالنصب أرجح وهذا عند التميميين من باب الاستثناء المنقطع، مع جواز البديل (غيرَ سيارةٍ)، عند الحجازيين لا بُدَّ أن تنصب (ما حضرَ الناسُ غيرَ سيارةٍ). كل ذلك كأنا وضعنا قبل (غير) (إلا).

قال المؤلف -رحمه الله-: (وبـ"خلا وعدا وحاشا" نواصب وخوافض وبـ"ما خلا" وبـ"ما عدا" و"ليس" و"لا يكون" نواصب) عندنا أدوات استثناء أخرى وهي: (خلا، عدا، حاشا) و (ما خلا، ما عدا، ليس، لا يكون).

أما (خلا، عدا، حاشا) فهذه إما أن تعتبرها أفعالا فبعدها يكون فاعلا مُستترًا، والمستثنى يكون مفعولا به منصوبا، لذلك قال: (نواصب)، و(خوافض) أي أن تعتبرها حروفا.

تقول: (جاءَ الطلابُ خلا عادلاً) أو (جاءَ الطلابُ خلا عادِلٍ)، إذا قلت (عادلاً) فمفعول به منصوب على اعتبار أن (خلا) فعل، وإذا قلت (عادِلٍ) فهذه على اعتبار أن (خلا) حرف، هذه (خلا، و عدا، وحاشا) قال نواصب وخوافض.

وعندنا أيضا (ما خلا، و ما عدا، و ليس، و لا يكون) إذا كانت الأدوات (ما خلا، ما عدا) أي سبق (خلا، عدا) ما المصدرية، أو جاء (ليس) ويُراد الاستثناء أداة للاستثناء، أو كلمة (لا

يكون) ويُراد الاستثناء، فبعدها نواصب، إذا قلت بـ(ما خلا، ما عدا) مفعول به منصوب، وإذا قلتَ (ليس، لا يكون) فخبِر منصوب.

تقول: (قرأتُ الكتابَ ليس صفحةً) (صفحةً) خبر منصوب، لكن هنا (ليس) مُراد بها الاستثناء، و(قرأتُ الكتابَ ما عدا صفحةً) هذا مفعول به منصوب.

إذن عندنا الأدوات (إلا) على القواعد التي ذكرناها قبل قليل، و (غير و سوى) تخيل أن قبلها إلا، لكن بعد (غير و سوى) المستثنى يكون مجرورا مضاف إليه، وعندنا (خلا، و عدا، و حاشا) فهذه بعدها المستثنى إما منصوبا على أن (خلا، و عدا، و حاشا) أفعال، أو تعتبرها أحرفا فما بعدها مجرور، وعندنا (ما خلا، و ما عدا) فمنصوب دائما المستثنى، وعندنا (ليس، و لا يكون) فمنصوب دائما. أما (ما عدا، و ما خلا) فمنصوب لأنه مفعول به، وأما (ليس، و لا يكون) فمنصوب لأنه خبر.

من باب الفائدة: بعد (ليس) وبعد (لا يكون) الأداة مع المستثنى تأتي في محل نصب، مثلا: (قرأتُ الكتابَ ليسَ صفحةً) قلنا (صفحةً) خبر منصوب لليس، و(ليسَ صفحةً) هذه في محل نصب حال.

نتوقف عند هذا القدر سبحانه اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شرح متن قطر الندى

لفضيلة الشيخ أبي حذيفة محمود الشيخ حفظه الله

معهد الدين القيم بإشراف فضيلة الشيخ

أبي الحسن علي بن مختار الرملي حفظه الله

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد؛

فهذا أيها الإخوة بارك الله فيكم المجلس الثالث والثلاثون من مجالس شرح (قطر الندى وبل  
الصدى) لابن هشام الأنصاري -رحمه الله تعالى- وقد انتهينا من منصوبات الأسماء.

اليوم سنتكلم عن مخفوضات الأسماء، هذا القسم الثالث، هنالك المرفوعات، وهنالك  
المنصوبات، وعندنا المخفوضات.

قال المؤلف -رحمه الله-: (باب مخفوضات الأسماء، قال: يخفض الاسم إما بحرفٍ مشتركٍ:  
وهو من وإلى وعن وعلى وفي واللام والباء للقسم وغيره - أو مختصٍ بالظاهر - وهو رَبٌّ  
ومُدٌّ ومُنْدٌ والكاف وحتى وواو القسم وتاؤه) مخفوضات الأسماء على ثلاثة أقسام:

أولاً: إما أن تُخَفَّضَ الأسماء بحرف؛ وهو حرف الجر.

ثانياً: أن تُخَفَّضَ الأسماء بالإضافة؛ هذا الذي يُقال فيه مضاف ومضاف إليه.

ثالثاً: أن تُخَفَّضَ الأسماء بالتبعية؛ هذا الذي في باب التوابع كالبديل والعطف وغير ذلك.

اليوم سنتحدث عن خفض الأسماء بالحرف وبالإضافة، وسنُرجئ القسم الثالث إلى وقته إن  
شاء الله تعالى عندما نتحدث عن التوابع، لأن التوابع قد تأتي للرفع، أو للنصب، أو للخفض،  
هي تابعة، تابعة في الحكم، إذا كان المتبوع مرفوعاً تكون مرفوعة، وإذا كان منصوباً تكون  
منصوبة، وإذا كان مخفوضاً تكون مخفوضة، لذلك أرجأها المؤلف.

أولاً: المجرور بالحرف؛ القسم الأول من مخفوضات الأسماء، وهي الأسماء التي تُخَفَّضُ  
بالحرف هنا، قال: (يخفض الاسم إما بحرفٍ مشتركٍ: وهو من وإلى وعن وعلى وفي واللام  
والباء للقسم وغيره - أو مختصٍ بالظاهر - وهو رَبٌّ ومُدٌّ ومُنْدٌ والكاف وحتى وواو القسم  
وتاؤه) هنالك حروف خافضة على قسمين:

القسم الأول: حروف خافضة مشتركة؛ أي يشترك فيها أن تُخَفَّضَ اسماً ظاهراً، أو تخفض  
ضميراً.

القسم الثاني: حروف خفض مُختصة بالظاهر؛ أي لا تُخَفَّضُ الضمائر، إنما تُخَفَّضُ فقط الاسم  
الظاهر.

أما الحروف التي تخفض الاسم الظاهر والضمائر؛ حروف الخفض المشتركة هي سبعة، وتلك التي تخفضُ الأسماء ظاهرة فقط أيضا سبعة، قال: (يخفض الاسم إما بحرفٍ مشتركٍ وهو من وإلى وعن وعلى وفي واللام والباء للقسم وغيره) هذه سبعة حروف مشتركة؛ تدخل على الاسم الظاهر تقول: (من المسجد)، وتدخل على الضمير تقول: (منه)، وهكذا دواليك بقية الحروف السبعة.

لكن كل حرف من هذه الحروف له معنى مختلف عن غيره؛ فأنا أستخدم (من) إما لبيان الجنس؛ أريد أن أبين جنس الشيء، أو بديل (بعض)، أو للابتداء؛ ابتداء الغاية سواء كانت مكانية أو كانت زمانية، (من) هذه التي لبيان الجنس تستطيع أن تحذفها وتضع مكانها (ضمير مع اسم موصول) قال تعالى: { فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ } [الحج: ٣٠]، وهي لبيان الجنس في المناسبة، عندما قال تعالى: { فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ } أي رجس يريد الله في هذه الآية؛ جاءت (من) لبيان جنس الرجس الذي يتحدث الله عنه { مِنَ الْأَوْثَانِ }، علامتها احذف (من) وضع ضميرا واسما موصولا (فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان) وضعت اسما موصولا وضميرا.

لربما لا أضع اسما موصولا فقط أكتفي بالضمير؛ إذا كان الجنس نكرة أكتفي بوضع ضمير، إذا كان الجنس معرفة لا يكفي أن أضع الضمير، بل أضع معه اسما موصولا { فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ } (الرجس) معرفة؛ فيه (أل التعريف) فوضعت بعدها { مِنَ الْأَوْثَانِ } تستطيع أن تُقدِّر مكانها (الذي هو) اسم موصول مع كلمة (هو) الضمير.

لكن إذا كان الجنس نكرة وأريد بيان هذا الجنس أضع (من) ولا أقدر مكانها سوى الضمير، كقوله تعالى: { يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ } [الكهف: ٣١] (أساور) جنس؛ هنالك أساور من حديد، أساور من ذهب، أساور من فضة، هذا جنس والجنس هو الذي يدخل تحته أنواع كثيرة، (الرجس) يدخل تحته أنواع كثيرة؛ الأوثان رجس، والميتة رجس، والدم رجس، أليس كذلك؟

وفي الآية { فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ } (الرجس) كلمة جنس يدخل تحته أنواع كثيرة، جاءت معرفة قدرت (الذي هو).

{ يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ } (أساور) جنس لكنها نكرة، وضعت (من) لبيان هذه النكرة (من ذهب)، نوع الأساور من ذهب، قدر مكان (من) هو أو هي (أساور هي ذهب).

هنالك (من) للتبعيض كقوله تعالى: { وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ } [البقرة: ٨] أي وبعض الناس، ولا يعني ذلك البعض قلة أو كثرة.

وأيضا للابتداء (جنث من البيت قاصداً المسجد)، (وأتموا الصيام من الفجر إلى الليل) (من) ابتداء زمان، والأولى ابتداء مكان. وهنالك أنواع أخرى لـ(من). - طبعا لا يوجد أية بهذه الطريقة وأنا كنت أريد الآية وإن كان صح مثلا ما ذكرته قبل قليل ولكن لا يصح لفظها كآية { وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ } [البقرة: ١٨٧]، على كل حال المثال الذي ذكرته قبل قليل صحيح معناه ولكن ليس كآية.

(إلى) تأتي لانتهاه الغاية {ثُمَّ أَمَّوَا الصَّيَّامَ إِلَى النَّيْلِ} [البقرة: ١٨٧] انتهاء غاية زمانية، {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى} [الإسراء: ١] انتهاء غاية مكانية.

كذلك (عن) تأتي للمجازة قال تعالى: {يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا} [يوسف: ٢٩]، أي تجاوز عن هذا، هذا الذي قاله إما الشاهد من أهلها، وإما العزيز بعد القصة المعروفة. ولها معانٍ أخرى.

كذلك (على) أهم معنى لـ(على) الاستعلاء، كما قال تعالى: {ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ} [الأعراف: ٥٤].

أما (في) فهذه للظرفية، كأنك تضع شيئاً في ظرف، ظرف ومظروف، (الكتاب في السيارة).

وعندنا كذلك (اللام) لربما يُراد بها الملكية، أو الاستحقاق أو غير ذلك، (لمن الكتاب؟ الكتاب خالد) أي ملك له، (لمن الحمد؟ الحمد لله) فهو مستحق لجميع المحامد، سبحانه جل في علاه.

أما (الباء) فلها معانٍ ذكر منها عندي في الشرح الإلصاق، ومنها الاستعانة، وغير ذلك، تقول: (أمسكتُ بزيد).

هذه الحروف السبعة كلها تدخل على اسم ظاهر، وتدخل على ضمائر، لذلك هي حروف خفصٍ مشتركة.

القسم الثاني: حروف خفصٍ مختصة باسم ظاهر؛ وهي سبعة كذلك (رُبَّ وَمُدُّ وَمُنْدُ وَالْكَافُ وَحَتَّى وَوَاوُ الْقِسْمِ وَتَاوُهُ).

(رُبَّ) حرف جر شبيه بالزائد، وُضِعَ للتكثير أو التقليل بحسب القرينة (رُبَّ أَخٍ لَكَ لَمْ تَلِدْهُ أُمَّكَ) جاء بعده اسم ظاهر ويأتي بعده عادة نكرة، أو جملة كما قال تعالى: {رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ} [الحجر: ٢]، ويجوز تخفيف الباء كما في قراءة نافع وعاصم (رُبَّمَا)، ويجوز تشديدها (رُبَّمَا) قراءة الباقون.

أما (مُدُّ و مُنْدُ) يأتيان لجر اسم لبيان زمن معين (هل رأيت خالداً؟ لم أره منذ أمس) (مُنْدُ يَوْمِ السَّبْتِ)، وقال عندي هنا في الشرح: يجوز أن تجر الاسم في (مُدُّ وَمُنْدُ)، ويجوز أن ترفعه، تقول: (ما رأيته منذ يوم السبت)، وتقول: (ما رأيته منذ يوم السبت) على اعتبار أن (مُنْدُ ويوم) تصبح مبتدأ وخبر، يجوز ذلك، أو على ما ذكره المؤلف في البداية على أنها جارة، هذه جارة وتلك اسم مجرور ظاهر.

كذلك (الكاف) لا تدخل إلا على اسم ظاهر، ومن معانيها التشبيه، قال تعالى: {وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ} [الشورى: ٣٢] الكاف: للتشبيه، الأعلام: اسم مجرور بالكسرة.

كذلك (حتى) تأتي ناصبة التي أخذناها في نصب الفعل المضارع، منهم من قال أنها تنصب بأن المضمرة على الوجود على اعتبار أنها جارة، ولا يوجد (حتى) إلا أن تكون جارة، لكن بعضهم قال بل يوجد جارة ويوجد ناصبة، (حتى) الناصبة تنصب بنفسها {حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا

مُوسَى} [طه: ٩١] يقولون هذه ناصبة بذاتها، بعضهم يقول بل هي جارة والنصب جاء بأن المضمرة على الوجوب، والمقصود (حتى رجوع) من أن المصدرية المضمرة مع الفعل المنصوب (حتى يرجع)، (حتى رجوع) مصدر، فهنا لا فرق في أن تقول: هي جارة لاسم ظاهر، سواء كان هذا الاسم كلمة مفردة، أو كان مصدرا صريحا أو غير ذلك.

قال تعالى: { سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ } [القدر: ٥]، وتقول: (أكلت السمكة حتى رأسها) أي إلى رأسها.

كذلك (واو القسم) تدخل على الاسم الظاهر، وهذه للقسم (والله)، وتستطيع أن تقسم باسم الله لفظ الجلالة (الله)، أو بأي اسم من أسماءه، أو بصفة من صفاته، ولا يجوز أن تقسم بغير الله سبحانه وتعالى، تقول: (والله، والخالق، وعزة الله وجلاله) لكن لا تقسم بغير الله، وهذه (الواو) تختص بالاسم الظاهر.

من حيث اللغة العربية تدخل (الواو) على أسماء وصفات غير اسم الله سبحانه وتعالى، وصفة غير صفات الله سبحانه وتعالى، ولكن من الناحية الشرعية لا يجوز .

أما (التاء) فهي حرف قسم لا تدخل إلا على لفظ الجلالة (الله) لا غير، كقوله تعالى: { تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ } [الأنبياء: ٥٧]، { قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذُكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ } [يوسف: ٨٥]. هذا هو الجر بالحرف.

أما الجر بالإضافة وهذا القسم الثاني من الجر؛ خفض بالحرف وخفض بالإضافة، قال المؤلف رحمه الله:- (أو بإضافة إلى اسم على معنى اللام كـ "غلام زيد" أو من كـ "خاتم حديد" أو في كـ "مكر الليل" وتسمى معنوية لأنها للتعريف أو التخصيص، أو بإضافة الوصف إلى معموله كـ "بالغ الكعبة" و "معمور الدار" و "حسن الوجه" وتسمى لفظية لأنها لمجرد التخفيف).

الإضافة؛ عندما نأتي إلى الإضافة أي نريد مضاف ومضافا إليه، أريد بذلك أحد فائدتين: إما فائدة معنوية، أو فائدة لفظية، فائدة معنوية: أي أن الإضافة لفائدة في المعنى؛ تُغَيِّرُ المعنى، وفائدة في اللفظ: الأمر يختص باللفظ.

الفائدة المعنوية إما أن تأتي بالإضافة للتعريف، أو تأتي للتخصيص؛ يكون المضاف نكرة فَتُعْرَفُ، أو يكون المضاف معروفا فَتُحْصِصُهُ، تقول: (كتاب خالد) (كتاب) نكرة أي كتاب؟ كتاب خالد، أريد التعريف، حتى لا يشتبه الأمر، لكن من باب التخصيص أقول: (بكاء طفل) البكاء معروف لكن بكاء من؟ خصص (بكاء طفل). إذن أنا جئت بالإضافة لفائدة معنوية.

بينما إذا أردت أن أضيف على شيء معروف موصوف، لا للتعريف ولا للتخصيص، فهنا يستخدم العرب الإضافة للتخفيف؛ تخفيف اللفظ، بدل من أن تضع التنوين أو النون الإعرابية في الأفعال الخمسة النون مثلا، أو في جمع المذكر السالم، أو في المثني، أحذف النون هذه؛ هذه نون إعرابية، بخلاف كلمة (العنوان) النون هذه ما هي؟ نون من الكلمة، ولكن (المسلمون) النون هذه إعرابية، أليس كذلك؟ فهذه النون أريد أن أحذفها، أخفف اللفظ، أو يوجد تنوين كما سنذكر أمثلة من باب تخفيف اللفظ أحذفها بالإضافة.

لذلك قال المؤلف: (أو بإضافة إلى اسم على معنى اللام كـ "غلام زيد" أو من كـ "خاتم حديد" أو في كـ "مكر الليل" وتسمى معنوية لأنها للتعريف أو التخصص).

هذه الإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام؛ لربما أن تكون الإضافة بمعنى (من) البيانية، عندما أقول: (خاتم حديد) كأننا نقول: (خاتم من حديد)، أو إضافة بمعنى (في) الظرفية (مكر الليل) أي (مكر في الليل)، أو إضافة بمعنى اللام وهذه التي لا أقدر فيها لا (من) ولا (في)، فأقدر فيها (اللام)، (غلام زيد) أي (غلام لزيد).

أما الإضافة اللفظية فكما ذكرت من باب التخفيف، أقول لك مثلاً: (صانع المعروف مشكور) أنا لم آتي بتعريف جديد، ولم آتي للتخصيص، أستطيع أن أقول: (صانع معروف)، ولكن من باب تخفيف التنوين؛ حذفه قلت: (صانع المعروف) تخفيف باللفظ، بالنطق، تسهيل على اللسان، كما قال في المثال: (بالغ الكعبة) تستطيع أن تقول: (بالغاً الكعبة) ولكن للتخفيف قال: (بالغ الكعبة).

(معمور الدار) تستطيع أن تقول: (معمور داره)، (حسن الوجه) تستطيع أن تقول: (حسن وجهه) (وجهه) صفة مشبهة، وهذه تأتي على الأوصاف، المقصود بذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، لذلك جاء بـ(بالغ) على اسم الفاعل، و (معمور) اسم مفعول، و (حسن) صفة مشبهة.

قال المؤلف -رحمه الله-: (ولا تُجامعُ الإضافةُ تنويناً ولا نوناً تاليةً للأعرابِ مطلقاً، ولا أل إلا في نحو "الضارب زيد، والضاربو زيد، والضاربُ الرجل، والضاربُ رأس الرجل، وبالرجل الضارب غلامه".)

أي يقول: إذا أضفت فلا تجمع مع الإضافة تنوين، ولا نون إعرابية، ولقد ذكرنا ما هي النون الإعرابية، إذا وجد المضاف والمضاف إليه أزيل التنوين، أو اختفى التنوين والنون.

وعادة كذلك (أل) التعريف، لأننا بالعادة لماذا نضع (أل المضاف إليه) في كثير من الأحيان؟ من باب التعريف، إذن احذف (أل) التعريف، لكن ليس دائماً، أما التنوين والنون فدائماً.

(جاء مسلمو الأعراب) لا يجوز أن تقول (جاء مسلمون الأعراب) لا بد أن تحذف النون، (رأيت كتاب خالد) لا يجوز أن تقول (رأيت كتابا خالد) .

لكن (أل) التعريف لها أحوال يمكن أن تُحذف ويمكن أن تبقى، لذلك قال في التنوين والنون (مطلقاً) (ولا تُجامعُ الإضافةُ تنويناً ولا نوناً تاليةً للأعرابِ مطلقاً)، أما (أل) قال: (ولا أل إلا) يوجد استثناء، أو تقييد، قال: (في نحو "الضارب زيد، والضاربو زيد، والضاربُ الرجل)، الحالات التي يجوز أو تبقى فيها (أل) مع المضاف إليه، مع أن الأصل حذف (أل):

إذا كان المضاف مثنى أو كان جمع مذكر سالماً وهذا ما جاء في المثال: (الضارب زيد) و (الضاربو زيد)، أو إذا كانت (أل) التعريف في المضاف والمضاف إليه كما قال: (الضارب الرجل).

أو أن يكون المضاف إليه هو أيضا مضاف وله مضاف إليه، لذلك جاء في المثال الذي بعده (الضاربُ رأسِ الرجلِ) الضاربُ: مضاف، رأسُ: مضاف إليه وهو مضاف، الرجلُ: مضاف إليه، فعندنا مضافان، فلاحظ يجوز في هذه الحالة أن تبقى (أل) التعريف في المضاف الأول.

والحالة الخامسة التي ذكرها المؤلف: أن يكون المضاف إليه مضافا إلى ضمير يعود على لفظ مشتمل على (أل)؛ أي يكون عندنا مضاف ومضاف إليه، هذا المضاف إليه هو مضاف لماذا؟ مضاف لضمير، أو يعود على ضمير، هذا الضمير يشتمل على (أل)، أو يعود على لفظ مشتمل على (أل)، أعطيك مثال كما ذكر، قال: (مررتُ بالرجلِ الضاربِ غلامِهِ) الرجلُ: اسم مجرور، وضعت الـ(أل)؟ نعم، الضاربُ: مضاف إليه، لماذا أبقى (أل) التعريف عليها؟ ننظر إلى الذي بعده، (بالرجلِ الضاربِ) هذا مضاف وله مضاف إليه (غلامِهِ)، و(غلامه) هذا أيضا مضاف ومضاف إليه.

حتى ما نُخطئُ (وبالرجلِ الضاربِ غلامِهِ) نأتي إلى كلمة (الضاربِ غلامِهِ) (الضارب) بعدها ماذا أتى؟ مضاف إليه أليس كذلك؟ غلام مضاف إلى الضارب وهي مضاف، والضمير مضاف إليه، إذن جننا بمضاف إليه هو مضاف إلى ضمير (غلامه)، هذا الضمير يعود على لفظ مشتمل على (أل)، هذه (الهاء) تعود على ماذا؟ تعود على كلمة في الجملة (الرجل)، يقولون في هذه الحالة تبقى (أل) التعريف في كلمة (الضارب).

نتوقف عند هذا القدر، سبحانك اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت، نستغفرك ونتوب إليك ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شرح متن قطر الندى

لفضيلة الشيخ أبي حذيفة محمود الشيخ حفظه الله

معهد الدين القيم بإشراف فضيلة الشيخ

أبي الحسن علي بن مختار الرملي حفظه الله

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد؛  
فهذا أيها الإخوة بارك الله فيكم المجلس الرابع والثلاثون من مجالس (شرح قطر الندى وبل  
الصدى) لابن هشام الأنصاري -رحمه الله تعالى-.

اليوم إن شاء الله تعالى سنتحدث عن باب جديد؛ وهو في ذكر الأسماء العاملة عمل أفعالها،  
هذا الباب حقيقة باب مهم جداً، هنالك أسماء تأتي في محل رفع، في محل نصب، أو لا تأتي  
في محل شيء، لكن هي بذاتها بعد أن تُعْرَبَها، أو أن تُعْطِيَهَا حكمها خاصة، نفتح لها باباً  
جديداً؛ وهو أنها تعمل أيضاً في غيرها.

يعني مثلاً نقول: (يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ الْعَدُوِّ) يُعْجِبُنِي: فعل ومفعول به مقدم وهذا يحتاج إلى فاعل،  
أين الفاعل؟ ضَرْبُكَ مَوْخِرٌ، إلى هنا الأمر سهل، فعل وفاعل ومفعول به، إنما تَقَدَّمَ المفعول به  
وهو الضمير على الفاعل، لكن كلمة (ضَرْبُكَ) هذه لوحدها تفتح لك إعراباً آخر، بحيث أنها  
تعمل عَمَلِ فَعْلٍ، والفعل يحتاج إلى فاعل، ولربما يحتاج إلى مفعول به.

(يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ الْعَدُوِّ) (ضَرْبُكَ) هذا مصدر، يَعْمَلُ عَمَلِ الْفَعْلِ ويحتاج إلى فاعل ويحتاج هنا  
إلى مفعول به، مع أننا أعربناه فاعلاً! لكن هو بنفسه أيضاً يحتاج إلى فاعل ويتعدى إلى  
مفعول به، طبعاً ليس شرطاً أن يتعدى في بعض الأحيان لا يتعدى بحسب الفعل، يعمل عَمَلِ  
فعله حقيقة، (ضَرْبُكَ) مصدر الفعل منه (ضَرْبٌ) قد يكون لازماً وقد يكون مُتَعَدِياً، هذا معنى  
قولهم يَعْمَلُ عَمَلِ فَعْلِهِ، ف(الضَرْبُ) هنا يحتاج إلى فاعل؛ لأن فعله يحتاج إلى فاعل، وهنا  
يحتاج إلى مفعول به؛ لأن فعله (ضَرْبٌ) يحتاج إلى مفعول به، مع أننا أعربنا كلمة (ضَرْبُكَ)  
فاعلاً، انتهينا من الجملة الأصلية، إنما فتحنا باباً جديداً؛ لأن هذه الكلمة أيضاً تفتح شيئاً آخر،  
لماذا؟ لأنها تَعْمَلُ عَمَلِ فَعْلِهَا أو عَمَلِ أَفْعَالِهَا، وهي أسماء ، هذا للتوضيح.

هذا هو باب في ذكر الأسماء العاملة عَمَلِ أَفْعَالِهَا؛ يعني كأنك تُعِيدُ الكلمة إلى أصلها، إن كان  
لها أصل تُعِيدُهَا إلى أصلها، وتُعْطِيهَا حُكْمَهَا، (الفعل) وهو الأصل منها ماذا كُنَّا نُعْرِبُهُ، أو  
نُعْرِبُ الْعَامِلَ لَهُ، له فاعل وله مفعول به مثلاً، وله جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بِهِ إلى آخره.

ذكر المؤلف سبعة أسماء تَعْمَلُ عَمَلِ فَعْلِهَا، طبعاً هذه الأسماء تَعْمَلُ عَمَلِ فَعْلِهَا ليس دائماً،  
هنالك شروط، وهذا يَفْتَحُ لك آفاقاً في النظر في كتاب الله سبحانه وتعالى، أو في الحديث

النبي الشريف، أو في كلام العرب، عندما تجد نفس الكلمة في بعض الأحيان تَعْمَلُ عَمَلُ الفعل، وفي بعض الأحيان لا تَعْمَلُ، فلا بدُّ أن تنتبه إلى أشياء.

ذكر المؤلف سبعة أسماء تَعْمَلُ عَمَلُ الفعل، وفصلَ فيها، اليوم نتحدث إن شاء الله تعالى عن اسمين من هذه الأسماء السبعة؛ طبعاً الأسماء السبعة: اسم الفعل، والمصدر، واسم الفاعل، وأمثلة المُبالغة، واسم المفعول، واسم التفضيل، والصفة المُشبهة باسم الفاعل، نتحدث اليوم إن شاء الله تعالى عن أول اسمين؛ اسم الفعل، والمصدر.

ما هو اسم الفعل؟ كلمة تَدُلُّ على معنى الفعل، تَعْمَلُ عَمَلَهُ، ولكنها لا تَقْبَلُ علاماتِه، أي هذه كلمة تَدُلُّ على معنى الفعل، وتَعْمَلُ عَمَلُ الفعل، ولا تَقْبَلُ علاماتِه، مثل كلمة (صَه) اسم مبني على السكون لا محل له من الإعراب، لكن هذه الكلمة تَدُلُّ على معنى الفعل (اسْكُتْ)، عندما تقول (صَه) كأنك تقول (اسْكُتْ)، (اسْكُتْ) ماذا نعربه؟ فعل أمر مبني على السكون، وهذا فعل الأمر له فاعل، إذن (صَه) تأخذ حُكْمَ (اسْكُتْ)؛ بأن لها فاعلاً وتَدُلُّ على فعل الأمر، لذلك يُقال (صَه) اسم فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وأين فاعله؟ ضمير مستتر تقديره أنت.

إذن كلمة (صَه) دلَّت على معنى الفعل، عَمِلَتْ عَمَلُ الفعل، هل قَبِلَتْ علامات الفعل؟ لا، (اسْكُتْ) مِنْ (يَسْكُتْ)، (اسْكُتْ) علامة فعله أنه يَقْبَلُ ياء المخاطبة، يدل على الطلب وَيَقْبَلُ ياء المخاطبة، (صَه) لا تَقْبَلُ ياء المُخاطبة، إذن لا تَقْبَلُ علامات الفعل، لو كانت تَقْبَلُ علامات الفعل لقلنا: هي فعل أمر، لكن لا نستطيع أن نقول فعل أمر؛ لأنها لا تَقْبَلُ ياء المخاطبة كلمة (صَه)، بالمقابل هي تدل على معنى فعل الأمر، وأيضاً تَعْمَلُ عَمَلَهُ بأنها ترفع عامل الفاعل، إذن ماذا نسميها؟ لا هي فعل أمر ونقول ليست فعل أمر، هي بين البين من باب التقريب فقط، قالوا هي اسم فعل أمر، هذا معنى قول المؤلف: (أسماء عاملة عَمَلُ أفعالها).

اسم الفعل: أي ليس فعلاً لكنه يدل على معنى الفعل حقيقة، وَيَعْمَلُ عَمَلَهُ، أحدهم يقول: لماذا لا تقول فعلاً؟ قلنا لأنه لا يقبل علامات الفعل مثل كلمة (صَه) يدل على معنى الفعل (اسْكُتْ) معنى فعل الأمر، وله فاعل كفعل الأمر، ولكنه لا يقبل علامات فعل الأمر؛ ياء المخاطبة.

قال المؤلف -رحمه الله-: ( يعمل عمل فعله سبعة: اسمُ الفعل كـ "هيهات، وصَه، ووي") (هيهات) اسم فعل يدل على معنى فعلٍ ماضٍ بمعنى (بَعْدَ)، (هيهات) كأنك تقول (بَعْدَ)، وبالتالي له فاعل، ولا يقبل علامات الفعل الماضي؛ مثل تاء التانيث الساكنة، فهو اسم فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وله فاعله (هيهات العقيق) العقيق: فاعل مرفوع لهيهات، (هيهات) دلَّت على معنى فعلٍ ماضٍ بمعنى (بَعْدَ العقيق)، و(العقيق) فاعل بسبب (هيهات).

(هيهات) عَمِلَتْ عَمَلُ الفعل ودلَّت على معناه، لكن لا تقبل علاماتِه فهي اسم فعلٍ ماضٍ، كذلك (صَه) كما ذكرنا بمعنى (اسْكُتْ).

كذلك (وَي) بمعنى (أَعْجَبَ)، المؤلف أتى بهذه الثلاثة (هيهات، وصَه، ووي) للدلالة على الأفعال الثلاثة؛ فعل الأمر، والفعل الماضي، والفعل المضارع.

كذلك (وَي) اسم فعل مضارع مبني على السكون لا محل له من الإعراب، له فاعل تقديره أنا ضمير مستتر على الوجوب.

لكن اسم الفعل له شروط؛ ذكر المؤلف منها قال: (ولا يُحذف) إذن لا بُدَّ أن يكون موجوداً، لا يجوز حذفه، هل يجوز حذف الفعل؟ نعم، يمكن أن يكون الفعل محذوفاً في الكلام، لكن لا يجوز أبداً حذف اسم الفعل، قد تجد جاراً ومجروراً متعلقاً بفعل محذوف، ولكن لا تجد اسم فعل محذوف قال: (ولا يُحذف).

قال: (ولا يتأخر عن معموله) الفعل له معمول؛ الذي يعمل فيه، ما الذي عمل في هذه الكلمة أن تكون فاعلاً؟ الفعل، هل يجوز أن يتأخر الفعل عن الفاعل؟ يجوز، لكن لا يجوز أن يتأخر اسم الفعل عن الفاعل، أو عن الفاعل و المفعول به، لربما يكون المعمول فاعلاً ومفعولاً و جاراً ومجروراً وظرفاً، هذه كلها معمولات للفعل، قد يتأخر الفعل عنها، لكن لا يجوز تأخير اسم الفعل عن معموله.

جاء في كتاب الله شيئاً يخالف كلام المؤلف قال تعالى: {كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ} [النساء: ٢٤] (عَلَيْكُمْ) هي جارة ومجرورة لكنها اسم فعل أمر بمعنى (الزموا كتاب الله) لذلك لها فاعل، الفاعل ضمير تقديره أنتم (الزموا أنتم) وهذه تحتاج إلى مفعول به، أين المفعول به؟ مُتَقَدِّم على كلمة (عليكم)، مع أن من شروط اسم الفعل أن لا يتأخر، فقد تأخر هنا، (كتاب الله) هذا المعمول تقدم على اسم الفعل (عليكم)، فقال المؤلف: (مُتَأَوَّل) يعني ليس كما تظنون أنه من باب التأخير، بل يوجد حذف في الكلام، أي (كتب الله عليكم كتاباً) فهذه {كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ} قال هذه ليست مفعولاً به؛ بل هذه مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف تقديره (كتب الله عليكم).

لماذا قدره بـ(كتب الله عليكم)؟ للآية {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ.....} [النساء: ٢٣] قال هذا التحريم لا يكون إلا كتابةً، فهذا قد (كتبه الله كتاباً) ما هو الكتاب؟ (حرمت عليكم)، فقال هذا مُتَأَوَّل وليس من باب تقديم المعمول على اسم فعله، لذلك قال: (مُتَأَوَّل) وهو يقول: (لا زلت على الشرط أن اسم الفعل لا يتأخر).

طبعا هذا قول المؤلف لكن بعض العلماء قال: يجوز ذلك من غير أن تتأوَّل وهذا دلَّ عليه كتاب الله، كما في القرآن الكريم {كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ} فقد تأخر ولا داعي للتأويل، ولماذا تشترط هذا الشرط؟ هذا خلافهم.

قال: (ولا يبرز ضميره) يعني لا تظهر ضمير اسم الفعل، إذا كان ضميراً، لربما يكون المعمول ضميراً ولربما يكون كلمةً وليس ضميراً؛ اسماً أو غير ذلك، فقال: إذا كان ضميراً لا بُدَّ أن يكون مستتراً وليس بارزاً، هذا متى يكون؟ تجد هذا الأمر، لأنه قد يكون اسم الفعل لفاعل أو لمعمول مفرد، أو معمول مثني، أو معمول جمع، وأنتم تعلمون أن هنالك فرق بين المفرد والمثنى والجمع.

فإذا تينا المفرد وضعنا ألف التثنية، وإذا جمعنا الاسم المفرد وضعنا واو الجماعة؛ الواو التي تجمع من (مسلم مسلمون) مثلاً، أليس كذلك؟ لكن في فاعل اسم الفعل إذا كان ضميراً فإنك لا تجمع، لا تحتاج أن تضع الألف للتثنية، والواو للجمع وغير ذلك، كله يأتي بضمير واحد؛ أي بلفظ واحد سواء كان للمفرد، أو المثنى، أو الجمع، أو المذكر، أو المؤنث.

مثال ذلك: عندما تقول: (صَه) فهي بمعنى (اسْكُتْ) أليس كذلك؟ بلى، هل (صَه) تُقال للمفرد المذكر أم للمفرد المؤنث؟ هل يجوز أن أقولها للمثنى أو للجمع؟ وإذا أردت أن أقولها للمثنى هل أقول شيئاً زيادةً حتى أُميز المفرد عن المثنى عن الجمع؟ أبدأ، تقول (صَه) وتريدُ شخصاً واحداً، (صَه) وتريدُ اثنين، (صَه) وتريدُ جماعة، (صَه) وتريدُ ذكوراً، (صَه) وتريدُ إناثاً. هذا معنى قول المؤلف: (ولا يبرز ضميرُهُ).

قال: (ويُجزم المضارعُ في جوابِ الطلبِ منه نحو "مكانكِ تُحمدي أو تستريحي" ولا يُنصبُ) تذكرون في جوازِ الفعلِ المضارعِ قلنا هناك ما يَجزمُ فعلاً واحداً، وهناك ما يَجزمُ فعلين، ما يَجزمُ فعلاً واحداً مثل: (لم، لَمَّا، ألم، أَلَمَّا، لا في النهي والدعاء .....)، والذي يَجزمُ فعلين مثل: (إن، أي) (إن تدرسُ تنجح).

ذكرنا قبل ذلك في بدايةِ الدرس أن الطلبِ الكلمة أو الفعل الذي يدل على الطلبِ يَجزمُ فعلاً؛ إذا جاءت كلمة دالة على الطلبِ، وبعدها يكون جواباً لها، أو جزءاً لها كما تذكرون، فإن هذا الجواب يكون مجزوماً، وهذا أيضاً مما يَجزمُ فعلاً واحداً، بسبب ماذا؟ ليس بسبب دخول (لم) أو (ألم) أو (لَمَّا) أو (لا)، بل بسبب وجود طلب قبله.

يقول لك المؤلف: في اسم الفعل؛ اسم الفعل هذا اسم طلب، إذا جاء بعده فعل فإنه يُجزم إذا أراد به الجزاء والجواب، كقولك: (مكانكِ تُحمدي) هذا بيت شعر:

وقولي كلما جشأت وجاشت  
مكانكِ تُحمدي أو تستريحي

(مكانكِ) أي اثبتي مكانك، (اثبتي): فعل وفاعل طلب، (تُحمدي): جواب الطلب مجزوم، ولكن لا يجوز النصب، لا يقول (تُحمدين)، متى يكون النصب؟ أيضاً قبل الجواز كَمَا نتحدث في آخر شيء في قطر الندى عن الفعل المنصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، تذكرونها؟ ويكون قبل فاء السببية ماذا؟ طلب كَفٍ، أو طلب أمرٍ، أو سؤالٍ، أو دعاء..... ، قلنا إذا جاء هنالك طلب، أو دعاء، أو استفهام، أو نفي، ثم جاءت الفاء السببية والذي يأتي بعدها سبباً لما قبلها، فهنا ننصب، أليس كذلك؟ نعم.

لكن إذا كان اسم الفعل قبل الفاء السببية لا ننصب، لا يقول (مكانكِ فُتُحمدي) (مكانكِ) اسم استفهام بمعنى اثبتي، طلب، لو كانت من غير الفاء، حُذفت الفاء، فتقول (تُحمدي) مجزوم، لكن لا تقول (فُتُحمدين)، لكن تقول (اثبتي فُتُحمدين) هنا جائز؛ طلبنا ثم جاءت فاء السببية، ثم نصبنا الفعل بأن المضمرة وجوباً، راجعوا دروس الفعل المضارع المنصوب في آخره، وبداية الفعل المضارع المجزوم في أوله.

فاسم الفعل إذا أُريد به الطلب وحُذفت الفاء، يَجزمُ الفعل الذي بعده وهو جوابه، لكن إذا كانت الفاء فاء السببية فهذا اسم الفعل لا يُنصب، هذا ما يُريده المؤلف، فقوله (مكانكِ تُحمدي) ولا يُقال: (مكانكِ فُتُحمدي) ليس من باب حذف النون كنصب بل نحذف النون كجزم، تذكرون الأفعال الخمسة، تُنصب وتُجزم بماذا الأفعال الخمسة؟ بحذف النون، (فُتُحمدي) هل هي منصوبة؟ لا، هذه مجزومة، لماذا؟ لأن اسم الفعل لا يُنصب بل يَجزم إذا أتى الذي بعده جواباً له.

نتوقف إذن، أنا أظلت الكلام قليلا في هذا، وبقي دروس وعندنا إن شاء الله الوقت الكافي حتى نكملها بإذن الله تعالى، دعونا نتوقف عند هذا القدر، وكنت أريد أن أتكلم عن المصدر ولكن سأرجئه إلى الدرس القادم إن شاء الله تعالى، اللهم صلي وسلم وبارك على نبينا محمد، نسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن ينفَعَ بكم، وأن يغفر لنا وإياكم ويُصلِحَ قلوبنا، وأن يعيننا على طاعته، وبارك الله فيكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شرح متن قطر الندى

لفضيلة الشيخ أبي حذيفة محمود الشيخ حفظه الله

معهد الدين القيم بإشراف فضيلة الشيخ

أبي الحسن علي بن مختار الرملي حفظه الله

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد؛

فهذا إخوتي بارك الله فيكم المجلس الخامس والثلاثون من مجالس (شرح قطر الندى وبل  
الصدى) لابن هشام الأنصاري -رحمه الله تعالى- .

بدأنا في المرة الماضية في باب الأسماء العاملة عمَلَ أفعالها، وهي سبعة أسماء، ذكرنا الاسم  
الأول؛ اسم الفعل، قال -رحمه الله-: (يعمل عمل فعله سبعة: اسمُ الفعل) ثم بدأ يشرح عنه، ثم  
قال: (والمصدر) أي الاسم الثاني العامل عمَلَ الفعل المصدر.

المصدر هو التصريف الثالث من الأفعال، عندنا تصريف أول وهو التصريف الماضي،  
والتصريف الثاني والثالث، مثلاً: (ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا) هذا الثالث هو المصدر.

والمصدر يشترك مع التصريف الأول والتصريف الثاني في دلالاته على الفعل، ويفترقُ معهما؛  
أي مع التصريف الأول وهو الفعل الماضي، والتصريف الثاني وهو الفعل المضارع، يفترقُ  
معهما أنه لا يرتبطُ أو هو مُجَرَّدٌ من الزمن، الماضي مُقْتَرِنٌ بالزمن الماضي، المضارع مُقْتَرِنٌ  
بزمن الحال وما بعد زمان التكلم، المصدر وإن كان يدلُّ على فعل لكنه مُجَرَّدٌ من الزمن.

لذلك تعريف المصدر: هو الاسم الدال على الحدث المُجَرَّد من الزمن، هذا معنى قولهم  
(المُجَرَّد)، دالٌّ على حدث؛ نعم يدل على حدث، ولكنه مُجَرَّدٌ من الزمن.

لا يكفي كذلك أن تقول هذا التعريف وتسكت، أيضا اعلم أن المصدر هو الاسم الدال على  
الحدث المُجَرَّد المُشتمل على حروف فعله أو أكثر منها، لا بُدَّ عندما تقول هذا مصدر أن تجِدَ  
حروف الفعل؛ فعله هو، موجودة كلها، أو موجودة كلها وزيادة.

مثلاً: (ضَرَبَ) هذا اسم دال على حدث الضرب، هل يَقْتَرِنُ بزمن؟ لا، أنت لا تتكلم عن ماضٍ،  
ولا عن مضارع، ولا عن مُستقبل، تتكلم عن (ضَرَبَ)، و(الضَرَبَ) حدث، هل يشتمل على  
حروف فعله؟ نعم، (ضَرَبَ) هذه حروف الفعل (ضَ رَ بَ)، (ضَرَبَ) هل يشتمل؟ نعم، إذن هذا  
مصدر. لربما يزيد؟ لا يَهْمَنِي المهم أن تكون حروف الفعل موجودة، بعد ذلك زد ما شئت.

الذي أريد أن أقوله إذا وجدنا تصريفاً ثالثاً يدلُّ على الحدث ومُجَرَّدٌ من الزمن، لا تستعجل  
وتقول هذا مصدر؛ حتى ترى حروفه أو أزيد منها، فإن وجدت أقلَّ منها فهذا لا يُسمى  
مصدراً؛ بل يسمى اسم مصدر مثل كلمة (عطاء)، (عطاء) مصدر، لكن لو بحثنا عن حروف  
فعله فهي (أعطى)، المفروض أن يكون (أعطى إعطاءً)، علماً أن كلمة (إعطاء) تساوي كلمة

(عطاء) بالمعنى، ولكن كلمة (عطاء) ينقص حرف من حروف فعلها؛ وهو الهمزة، أين ذهبت؟ (أعطى) وجدنا حرف العين، والطاء، والألف التي في الألف المقصورة، لكن الهمزة الأولى لم نجد لها في كلمة (عطاء)، طبعاً في بداية الكلمة، (عطاء) الهمزة الأخيرة هذه زائدة لا علاقة لنا بها نتكلم عن أول الكلمة، (أعطى) المفروض أن يكون المصدر (إعطاء)، فلو قلنا (عطاء) يُقال هذا اسم مصدر؛ لأنه قد نقص عن حروف فعله.

طبعاً لا أريد أن أطيل أكثر في الشرح وأقول: لا بُدَّ أن يكون ناقصاً لفظاً وتقديرًا من غير تعويض، هذه مصطلحات قد تُثعّب قليلاً، أريد أن أفقر عنها، لكن خذوا الفكرة الأساسية، ولربما إن شاء الله تعالى في يوم ما نتكلم عن ذلك.

ف(عطاء) اسم مصدر، واضح الكلام إلى الآن؟ ما هو المصدر! اسم؛ إذن هو اسم لا ننسى، درسنا الأسماء التي تعمل عملَ الفعل، أي هي أسماء وتعمل عمل الفعل، بماذا تعمل عمل الفعل؟ بأنها تحتاج إلى فاعل، ولربما تحتاج إلى مفعول به، من هذا الباب قد تكون لازمة ومتعدية.

المصدر هو اسم دالٌّ على حدث؛ على فعل، مُجَرَّد أي من الزمن، مُشْتَمِلٌ على حروف فعله أو أكثر منها، فإن كان أنقص فهذا يُسمى اسم مصدر وليس مصدرًا.

قال المؤلف -رحمه الله-: (والمصدرُ كضَرْبِ) (المصدر) معطوف على مرفوع، أي الأسماء العاملة ما هي؟ قال: (يعمل عمل فعله سبعة: اسمُ الفعل..... ، قال: والمصدرُ كضَرْبِ، وإِكْرَامِ) لماذا أتى بهاذين المثالين؟

يُريد أن يقول لك أن المصدر قد يَشْتَمِلُ على حروفه بلا زيادة، أو يَشْتَمِلُ على أزيد، لكن الحروف موجودة، مثل (ضَرْبِ) نفس الحروف (ضَرْبِ ضَرْبِ) ثلاثة حروف بثلاثة، لا زيادة ولا نقصان، هذا مصدر.

لربما نزيد؟ لربما، مثل (إِكْرَامِ)، أصلها (أَكْرَمَ) كم حرف؟ أربعة، (إِكْرَامِ) كم حرف؟ خمسة، زاد حرف الألف بعد الراء، هذا مصدر؟ نعم، هذا مصدر، وإن كان زيادة؟ وإن كان زيادة.

لذلك المؤلف لا تظن أنه يَضْرِبُ الأمثلة عبثاً أو جُرْأفاً! أبداً، كل كلمة محسوبة عليه، وهو يعرف ذلك، وهو عالم يعرف معاني الكلمات، هناك فائدة جانبية ليست في النحو، في العقيدة بالذات، وأيضاً في الفقه وفي غيره، ولكن في العقيدة بالذات؛ لا تستعجل على نفسك يا طالب العلم، والكلام طبعاً لنا، وأنا أَقْلُكُمْ علماً، أنا فقط أَحْضَرُ الدروس وأُعْطِي، لا نستعجل على أنفسنا بماذا؟ بالكتابة، تظن أنك فهمت الموضوع جيداً، خاصة في العقيدة انتبه، فتبدأ وتكتب، لا، اضبط كلامك بكلام العلماء، لماذا؟ العالم عندما يتكلم كلمة يضعها في مكانها، نعم هو ليس بمعصوم لربما يُخْطِئ، لكن على الغالب ينتقي كلماته وحروفه، فتأتي أنت يا طالب العلم وتظن أنك ستفعل مثله، وهذا من باب تَرْبِيبٍ من قبل أن يَتَحَصَّرَمَ كما يُقال، وهذا خاصةً يكون عند طالب العلم في الشبر الأول، ولربما في الشبر الثاني يظن أنه بدأ يفهم، فيبدأ يكتب لوحده كلمات بعيداً عن كلام العلماء فيخْطِئ، تأتيه الردود فوراً، لماذا؟

يا أخي هنالك كلمات العلماء يذكرونها، وهنالك كلمات يَحذِفونها عَمْدًا قد لا تَخْطُرُ على بالك، أنت تفهم جملة الموضوع لكن هنالك تفاصيل، أعطيك ليس مثالاً إنما تنبيهًا، أو أن تَرَجِعَ إلى الأصول الثلاثة مثلًا في العقيدة للشيخ محمد بن عبد الوهاب شرح الشيخ العثيمين -رحمه الله تعالى-، أو شرح أحد العلماء، هنالك كلمات تقرأ وتحفظ التعريف المُعَيَّن أو الفقرة المعيّنة وتفهمها جيدًا وتنتقل، هناك كلمة يَذْكُرُها الشيخ مثلًا في مكان مُعَيَّن، أنت تمر عنها مرور الكرام، لا تعرف أن هذه الكلمة وإن ذكرها الشيخ هنا وأنت لم تنتبه لها، تظنها من سياق الكلام لا تعرف أنه ينبني عليها عقيدة، هذه الكلمة لوحدها! عقيدة عند العلماء.

كقول أهل السنة مثلًا - بشكل عام من باب التوضيح- عندما يُعرِّفون القرآن: (كلام الله)، الأشاعرة يقولون أن القرآن كلام الله، لكن أهل السنة يُضيفون (الحقيقي)، واحد عامِّي يقول: طيب ما هي المشكلة؟ لا، كيف ما هي المشكلة! مشكلة كبيرة؛ لأن الأشاعرة لا يقولون (حقيقي)، بل (نفسى)، لذلك يُصَدِّرون التعريف بقولهم: (هو عبارة عن كلام الله) يعني الله لا يتكلم حقيقةً عندهم ولكن يُعَبِّرُ تعبيرًا، هذا من باب الفائدة.

نرجع إلى موضوعنا ولا بُدَّ من ذكر الفوائد من باب النُصْح، فالمؤلف هنا قال: (والمصدرُ كضَرْبٍ، وإِكْرَامٍ) هل تظن أنه ضَرْبُ المثاليين هكذا؟ لا، المثالان مقصودان، (ضَرْبٍ) هو مصدر بحروفه، (إِكْرَامٍ) مصدرٌ بحروفه وزيادة، تَذَكَّرُ أن اسم المصدر نُقِصَ في حروف الفعل.

قال: (والمصدرُ كضَرْبٍ، وإِكْرَامٍ إن) الآن يقول هذا المصدر؛ عرفنا ما هو المصدر، لكن قد يكون عاملاً، وقد لا يكون عاملاً، ماذا يعني عاملاً أو ليس بعامل؟ أي عاملاً له فاعل ومفعول به مثلًا إن تَعَدَّى، أو ليس كذلك، ما الضابط؟ قال هنالك شروطٌ ثمانية ذكرها المؤلف هنا، شروط ثمانية حتى يكون المصدر عاملاً.

قال: (إن حَلَّ مَحَلَّهُ فَعَلٌ مع أن أو ما) هذا الشرط الأول؛ إن حَلَّ مَحَلَّهُ فَعَلٌ مع أن أو ما.

الشرط الثاني: ولم يكن مصغراً.

الشرط الثالث: ولا مُضْمَرًا.

الشرط الرابع: ولا محدودًا .

الشرط الخامس: ولا مَنعوتًا قَبْلَ العَمَلِ.

الشرط السادس: ولا محذوفاً.

الشرط السابع: ولا مفصلاً من المعمولِ.

الشرط الثامن: ولا مؤخرًا عنه.

ثمانية شروط لا بُدَّ أن تتوفر في هذا المصدر حتى يكون عاملاً، الشرط الأول: قال: (إن حَلَّ مَحَلَّهُ فَعَلٌ مع أن أو ما) أي إيتي بالمصدر فإن استطعت أن تُقَدِّرَ بدلاً منه (أن وفعله) أو (ما وفعله) فهذا مصدر، فهذا الشرط الأول قد تحقق، مثلًا: (كِرِهْتُ ضَرْبَكَ زِيدًا) (ضَرْبٍ) أليست مصدرًا؟ نعم، عامل أم ليس بعامل؟ نأخذ الشرط الأول (كِرِهْتُ ضَرْبَكَ) (كِرِهْتُ أن تَضْرِبَ

زيدًا) حَسَنَ الكلام؟ نعم، جاز أن يَحِلَّ محلها (أن)؟ نعم، ويجوز أن تقول (كَرِهْتُ ما تَضْرِبُ زيدًا) يجوز ذلك، إذن هذا الشرط الأول تحقق.

الشرط الثاني: قال: (ولم يكن مصغراً) المصدر مثل (ضَرَبَ ضَرْبًا)، (أَكَلَ أَكِيلًا)، عندنا مثال من الشرح الذي عندي: ( أَكَيْلُكَ الطَّعَامَ بِسُرْعَةٍ مُضْرٍ) أنت تريد (أَكَلُكَ الطَّعَامَ)، جاز أن تقول (أَكَيْلُكَ) هذه لغة عربية، هذا مُصَغَّرٌ، هذا لا يَنفَعُ أن يكون عاملاً، لا بُدَّ أن يكون المصدر على حاله؛ ليس مُصَغَّرًا.

الشرط الثالث: قال: (ولا مُضْمَرًا) أي لا تحذف أو تُعَوِّضُ أو تُضْمِرُ المصدر بضمير، هذا الضمير يعود على المصدر، ثم تريد الكلام الذي بعده يكون معمولاً لهذا الضمير، لا يجوز، لا بُدَّ أن يكون هذا المصدر ظاهرًا ليس مُضْمَرًا، مثال ذلك حتى نفهم: (إكرامي الصديقَ مَطْلُوبٌ وهو جارًا أشد) أي أن تُكْرِمَ الصديقَ هذا مَطْلُوبٌ، ومطلوب أكثر إكرامك للجار، هل يجوز أن تقول (إكرامي الصديقَ مَطْلُوبٌ) طبعًا هذه الجملة لا بأس بها، (إكرامي) مبتدأ وهو مصدر، والياء مضاف إلى فاعله (إكرامي)، (الصديق) مفعول به، (مطلوب) خبر المبتدأ.

الآن الجملة الثانية (وهو) ضمير منفصل يعود على إكرامي أي (إكرامي جارًا أشد)، لكن لم يقل (وإكرامي جارًا أشد)، لو قال (وإكرامي جارًا أشد) لا بأس، ولكن قال (وهو)، فلا يجوز بعد ذلك أن تجعل (هو) التي جاءت بدلًا من كلمة (إكرامي) المصدر، لا تجعلها عاملة، لا يجوز ذلك، لذلك لا يجوز أن تقول (وهو جارًا) لا، بل (وهو جارٌ)، لماذا؟ لأنه لا يعمل، وإن كان عَوَضًا عن المصدر، فلا بُدَّ أن يكون المصدر ظاهرًا ليس مُضْمَرًا.

الشرط الرابع: (ولا محدودًا) أي لا تضع بعده التاء التي تدل على الواحد، هذه التي تدل على المرّة؛ مصدر المرّة، مثل: (ضَرَبَ ضَرْبًا) كم ضَرْبَةً؟ واحدة، هذه محدودة، هذا ليس مصدرًا عاملاً؛ لأنه يدل على مرّة هذه التاء، هنالك تاء لا تدل على المرّة هي من أصل الكلمة، مثل كلمة (أَغَاثٌ إِغَاثَةٌ) إِغَاثَةٌ كم مرة؟ الله أعلم، هذه لا تدل على مرّة، إذن المشكلة في التاء التي تدل على المرّة، هذه إذا وُجِدَتْ مع المصدر فهنا المصدر لا يعمل، هذا معنى قوله (ولا محدودًا).

الشرط الخامس: (ولا مَنعوتًا قَبْلَ العَمَلِ) أي لا يكون المصدر مُتَبَعًا بتابع كالنعت وغير النعت قبل تمام العمل، مثال مذکور عندي (أعجبني إكرامك الطيب زيدًا) (إكرامك) مصدر أتبعه بـ(الطيب)، هذا وصف نعت، لكنه لم يعمل بعد! لم يعمل أي تعال إيتي بكلمة (زيد) قبل، اعمل و أثر في المعمول ثم بعد ذلك انعت كما شئت، لكن لا زال الكلام لم ينتهي، لم يعمل هذا المصدر فأتبعته بنعت، فهنا المصدر لا يُصْبِحُ عاملاً، فهنا (أعجبني إكرامك الطيب) لا تقول (زيدًا) من باب أنه مفعول به منصوب! لكن يجوز أن تقول (أعجبني إكرامك زيدًا الطيب) (الطيب) لإكرامًا أم لزيد؟ فإذا نصبت (أعجبني إكرامك زيدًا الطيب) فإنها نعتًا لزيد، وإذا قلت (أعجبني إكرامك زيدًا الطيب) فإن (الطيب) نعتًا للإكرام، المهم أن لا يكون المصدر مُتَبَعًا بنعت قبل تمام عمله، هذا معنى قول المؤلف.

الشرط السادس: قال: (ولا محذوفًا) لا يجوز أن تحذف المصدر، نرجع إلى مثال (إكرامي الصديقَ مَطْلُوبٌ وهو جارًا أشد) من باب أنك حذفته (إكرامي) لا يَنفَعُ.

الشرط السابع: قال: (ولا مفصلاً من المعمول) لا يكون بين المصدر والمعمول، عندما أقول المعمول أي الفاعل أو المفعول به، ما هو معمول المصدر؟ إما فاعلاً أو مفعولاً به عادة أليس كذلك؟ هذا هو المعمول. لا يكون بينهما فاصل، فإن كان هنالك فاصل لن يعمل هذا المصدر، كقوله تعالى: { إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ \* يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ } [الطارق: ٨-٩] أين المصدر؟ رَجْعِهِ، أين معموله؟ يوم، هل هذا (يوم) مفعول به منصوب للمصدر؟ لا، لماذا؟ فصل بين المصدر والمعمول فاصل، ما هو؟ كلمة (لقادر)، فلطالما فصل هذا الفاصل ما عاد هذا المصدر عاملاً، وبالتالي (يوم) هي ظرف زمان. يصح القول أنه معمول هذا (يوم) مفعول به منصوب؟ (إنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ لِقَادِرٌ) لو كان هذا الكلام لكان هذا المصدر عاملاً.

آخر شرط، الشرط الثامن: قال: (ولا مؤخرًا عنه) أي لا يجوز أن يتأخر المصدر عن معموله، إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فلا يجوز أن تقول (ساعني زيداً ضَرْبُكَ) أين المصدر؟ (ضَرْبُكَ)، تأخر عن (زيداً) معموله، لا يجوز هذا، بل يجب أن تقول (ساعني ضَرْبُكَ زيداً).

إلا إذا كان المعمول ظرفاً فيجوز التأخر عنه كقوله تعالى: { فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيُ } [الصفات: ٢٠٢] (السَّعْيُ) المصدر، وأين المعمول؟ (مَعَهُ)، فأصل الكلام (فَلَمَّا بَلَغَ السَّعْيُ مَعَهُ) جاز التأخير وبقي المصدر عاملاً.

هذه الشروط الثمانية.

قال المؤلف -رحمه الله-، عرفنا ما هو المصدر، وعرفنا شروط المصدر الثمانية حتى يكون عاملاً، الآن يتحدث عن المصدر العامل -موضوع الفقرة الجديدة وهي الفقرة الثانية من درسنا اليوم- كيف يعمل، أو في ماذا يعمل، فهنا اعلم بارك الله فيك أن المصدر العامل ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

مصدر عامل في مضاف؛ أي يكون هو مضاف وبعده مضاف إليه. وهنالك مصدر لا يكون من باب المضاف والمضاف إليه بل يكون منوناً، وهنالك مصدر عامل لا يكون مضافاً ولا منوناً بل يكون قبله (أل التعريف).

وأكثر المصادر وجوداً، استعمالاً، هو المصدر الذي يكون من باب المضاف والمضاف إليه، أما المصدر المنون والمصدر المعرف بأل فأقل بكثير.

نأتي إلى المصدر العامل المضاف، قد يكون هذا المصدر إما أن يكون مضافاً إلى فاعله، أو أن يكون مضافاً إلى مفعوله، كيف؟ قال تعالى: { وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ } [البقرة: ٢٥١] (دَفْع) مصدر (دَفَعَ يَدْفَعُ دَفْعًا) مصدر بحروفه لا زيادة ولا نقصان، وهو مضاف، ولفظ الجلالة (الله) مضاف إليه، أليس كذلك؟ هذا المضاف مضاف إلى فاعله، من الذي يدفع الناس؟ الله سبحانه وتعالى فهو الفاعل، فهذا يُقال مصدر مضاف إلى فاعله، فإذا قلت: المصدر العامل يحتاج إلى فاعل أين الفاعل؟ هذا هو، المضاف إليه في محل الفاعل؛ لأن هذا المصدر مضاف إلى فاعله ويحتاج إلى مفعول به (الناس) مفعول به.

هنالك مصدر مضاف إلى مفعوله مثل قول الشاعر: (ألا إن ظُلْمَ نفسه المرء بيِّن) أصل الكلام (ظُلْمَ المرء نفسه) لكن أضيف المصدر إلى مفعوله وتأخر الفاعل، (ظُلْمَ) اسم إن منصوب

وهذا مصدر عامل يحتاج إلى فاعل ويتعدى إلى مفعول به، المفعول به هو المضاف إليه (نفسه)، والفاعل مؤخر (المرء).

قال المؤلف: (وإعماله مضافاً أكثر) وضرب مثالين، لاحظ المثالان مقصودان، نحو: {وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ} هذا من باب الإضافة إلى فاعل، قال: وقول الشاعر: (أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيْنَ إِذَا لَمْ يَصْنُهَا عَنْ هَوَىِّ يَغْلِبُ الْعَقْلَ) يعني يكون ظلم المرء لنفسه ظاهر، متى؟ إذا لم يصن نفسه عن الهوى الذي يغلب العقل، سبحان الله، هذا كلام طيب، هذا مضاف إلى مفعوله والأول مضاف إلى فاعله، هذا النوع الأول من المصدر المضاف.

قال: (وإعماله مضافاً أكثر) هذا أكثر ما يأتي المصدر بهذا الشكل، إما أن يكون مضافاً إلى فاعل، أو مضافاً إلى مفعول.

النوع الثاني قال: (وَمُنَوَّنًا أَقْيَسُ) من حيث القياس، أقرب إلى القياس أن يأتي مُنَوَّنًا من أن يَأْتِيَ مُضَافًا، طبعاً ذكروا عندي في الشرح قال: لأنه يُشْبِهُ الْفِعْلَ فِي التَّنْكِيرِ، وهو يلي المُضَافِ فِي الْكَثْرَةِ، هذه من حيث الحقيقة، يلي المضاف في الكثرة من باب الاستعمال، أما من حيث لماذا أَقْيَسُ؟ أصلاً المصدر يُشْبِهُ الْفِعْلَ مِنْ بَابِ أَنَّهُ اسْمٌ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ، فَالْمُنَوَّنُ أَشْبَهُ بِالْفِعْلِ فَهُوَ أَقْيَسُ مِنَ الْمُضَافِ، هذا مقصوده .

مثال ذلك قال نحو: { أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا } [البلد: ١٤-١٥] (إطعام) مصدر مُنَوَّنٌ، (يَتِيمًا) هذا هو المفعول به المنصوب لكلمة (إطعام)، معنى الكلام (أن يُطْعِمَ يَتِيمًا).

كنت أبحث عن شيء جاء في نفسي، لعل قائلًا يسأل يقول: ألسنت قد قلت من شروط المصدر أن لا يكون مفعولاً عن معموله بفواصل ليس معمولاً لهذا المصدر؟ أحدهم يقول: { أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا } هذا فاصل (في يومٍ ذِي مَسْغَبَةٍ) فاصل بين (إطعام) وبين (يتيم)، ماذا يُقَالُ له؟ يُقَالُ نعم، لكن فاصل ليس معمولاً، لكن { في يومٍ ذِي مَسْغَبَةٍ } هذه تابعة لكلمة (إطعام) مُتَعَلِّقَةٌ بِ(الإطعام) فلم تَخْرُجْ عنه.

بخلاف كلمة في قوله تعالى: { إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ \* يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ } (لقادر) ليست معمولاً لـ(رَجْعِهِ) أبداً وليس لها تعلق فيها، لكن الجار والمجرور والظرف يأتي عادةً مُتَعَلِّقٌ، فهنا { في يومٍ ذِي مَسْغَبَةٍ } هذا مُتَعَلِّقٌ بِ(إطعام) فلم يَخْرُجْ عنه، لذلك (يتيمًا) صارت معمولاً.

قال: (وبإل شاذ) أي يكون المصدر العامل بـ(أل) شاذ؛ قليل الاستعمال لكنه موجود، قال نحو: (عَجِبْتُ مِنَ الرَّزْقِ الْمَسِيءِ إِلَهُهُ) ومن ترك بعض الصالحين فقير)

أي يعجب هذا الشاعر من أن الله يرزق المسيء، أين المفعول به؟ مُقَدَّمٌ عَلَى الْفَاعِلِ (المُسِيءِ) مفعول لـ(الرَّزْقِ)، طبعاً هو ليس (الرَّزْقِ) بل (الرَّزْقِ)، (رَزَقَ يَرْزُقُ رَزْقًا) هذا مصدر يدل على حدث لكنه مُجَرَّدٌ مِنَ الزَّمَنِ.

(عَجِبْتُ مِنَ الرَّزْقِ الْمَسِيءِ إِلَهُهُ) عَجِبْتُ مِنْ أَنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ الْمُسِيءَ، هذا المصدر عامل بـ(أل)، وقال المؤلف بأنه شاذ، قليل الاستعمال، قليل جداً.

نتوقف عند هذا القدر، لقد أطلنا في الكلام وإن كنتُ أريد أن أتكلم عن اسم الفاعل هو ليس طويلاً ولكن لا بأس إن شاء الله تعالى عندنا وقت أن نكمل هذا الكتاب رويداً رويداً، لا تُريد أن نُطيل، لو نفهم هذا المصدر فهو شيء طيب جداً هذا الدرس.

سبحانك اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

شرح متن قطر الندى

لفضيلة الشيخ أبي حذيفة محمود الشيخ حفظه الله

معهد الدين القيم بإشراف فضيلة الشيخ

أبي الحسن علي بن مختار الرملي حفظه الله

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد؛

فهذا أيها الإخوة بارك الله فيكم المجلس السادس والثلاثون من مجالس (شرح قطر الندى وبل  
الصدى) لابن هشام الأنصاري -رحمه الله تعالى-، ولا زلنا في الأسماء التي تعمل عمل فعلها.

تكلما في الدرسين الماضيين عن اسم الفعل والمصدر، ونتابع إن شاء الله تعالى، اليوم نتكلم  
عن اسم الفاعل، وإن يسر الله تعالى نتكلم كذلك عن أمثلة المبالغة وكذلك اسم المفعول إن  
شاء الله تعالى.

قال المؤلف -رحمه الله-: (واسمُ الفاعلِ كضاربٍ ومُكْرِمٍ. فإن كان بآلِ عَمَلٍ مطلقاً، أو مجرداً  
فبشرطين: كونه حالاً أو استقبالاً، واعتماده على نفي أو استفهام أو مُخْبِرٍ عنه أو موصوفٍ.  
و {بِاسِطٍ زِرَاعِيَةٍ} [الكهف: ١٨] على حكاية الحالِ خلافاً للكِسَائِيِّ، و "خَبِيرٌ بَنُو لِهَبٍ" على  
التقديم والتأخير وتقديره خبيرٌ كظهيرٍ خلافاً للأخْفَشِ والمثالُ)

سبحان الله عندما تنظر بدايةً إلى المتن تقول: هذه الكلمات رموز تشعر أنها، لكن عندما تُفكِّ  
العبارات تُصبح سهلة جداً، وهذه وظيفة المُدْرِس للمادة المُعَيَّنة أن يُفكِّ العبارات.

اسم الفاعل هو اسم مُشْتَقٌّ؛ مُشْتَقٌّ أي له اشتقاق، الكلمة تُجَدُّ لها تصريفاً مثلاً فعل ماضٍ،  
فعل مضارع، مصدر، اسم فاعل، اسم مفعول، صيغة مبالغة، اسم تفضيل، فاسم الفاعل هو من  
الأسماء المُشْتَقَّة لذلك هو اسم مُشْتَقٌّ.

ماذا يفعل هذا الاسم؟ اسم مُشْتَقٌّ للدلالة على معنى مُجَرَّد حادث وعلى فاعله، ما معنى هذا  
الكلام؟ أي هذا الاسم جاء ليبدل على حدث مُجَرَّد ليس مُقْتَرَنًا بزمن، قال: (حادث) يُريد بحادث  
أي عارض يتغير ويزول، هذا معنى (حادث)؛ أي أنه ليس ثابتاً كالصفة المُشْبِهَة مثلاً، الصفة  
المُشْبِهَة فيها من الثبوت ولكن اسم الفاعل لا -عارض-، تقول: (الضارب)، (جاء الضاربُ  
أخاه) الضارب: معنى يَدُلُّ على حدث الضرب، مُجَرَّد من الزمن، وعارض يعرض ويزول،  
ويدل على فاعله؛ هذا المقصود باسم الفاعل ليبدل على الفاعل (الضارب)، تأخذ منه الفاعل.

هذا معنى اسم الفاعل؛ اسم مُشْتَقٌّ للدلالة على معنى مُجَرَّد حادث وعلى فاعله.

تذكرون المصدر؟ هو اسم مُشْتَقٌّ للدلالة على حدث مُجَرَّد، لكن لا يَدُلُّ على فاعله لكنه يَدُلُّ  
على حدث لكن من غير الزمن، خلاف الفعل الماضي والفعل المضارع هي كذلك أحداث لكن  
تقترن بأزمنة، لاحظ الفرق بين الفعل والمصدر واسم الفاعل؛ كُلُّهَا تَدُلُّ على أحداث، لذلك من

هذا الباب تَعَمَّلُ عملَ فعلها، بماذا؟ ترفع الفاعل يكون لها مَعْمول فاعل، إذا كانت مُتعدية تنصب المفعول به كذلك، فنتشرك جميعاً بماذا؟ الأفعال واسم الفاعل والمصدر وكذلك اسم المفعول تشترك كلها أنها أحداث في أصلها، لكن الفعل مثلاً يقترن بزمن، المصدر لا يقترن بزمن، اسم الفاعل حادث يعرض ويزول ويدل على الفاعل، واسم المفعول هو كذلك عارض ويزول ويدل على من وقع عليه الفعل وهكذا.

صيغته: قد يكون مُصاعاً من فعل ثلاثي، أو قد يكون مُصاعاً من فعل غير ثلاثي، إذا كان قد صيغ من فعل ثلاثي فإنه يكون على وزن (فاعِل)، (ضَرَبَ ضارِب)، (أَكَلَ أَكِل)، (شَرِبَ شارب)، (سَأَلَ سائل) وهكذا.

أما إذا كان غير ثلاثياً فإنه يكون على وزن صيغة فعله مع كسر ما قبل الآخر مثل: (أَكْرَمَ) فعله (يُكْرِمُ) أليس كذلك؟ فاسم الفاعل (مُكْرِم)، مع إبدال الحرف الأول؛ وهو ياء المضارعة هذه تُبدلها ميماً (أرشدَ مُرشد) وهكذا.

هذه المسألة الأولى في تعريف اسم الفاعل، والمسألة الثانية في صيغة اسم الفاعل.

المسألة الثالثة في حال اسم الفاعل كيف يكون؟ لا يخلو اسم الفاعل من أحد أمرين؛ إما أن يكون مُعرِّفاً بـ(أل التعريف)، طبعاً نعرف الخلاف في قضية (أل التعريف)؛ بعضهم يُسميها (أداة التعريف)؛ حتى يُدخِل الميم الحميرية، هم لا يقولون (أل) بل يقولون (أم)، الأمر سهل جداً حقيقةً لكن الخلاف حاصل، بعضهم يقول (الألف واللام)، وبعضهم يقول (أل التعريف)، وبعضهم يقول (أداة التعريف) والخلاف سهل لكنه حاصل كما ذكرنا.

اسم الفاعل لا يخلو من أحد أمرين إما أن يكون مُحلى بـ(أل)، أو لا يكون مُحلى بـ(أل) يكون مُنوئاً مُجرِّداً من (أل)، بصيغة أصح أن يكون مُقترناً بـ(أل) وأن يكون مُجرِّداً من (أل).

أما إذا مُقترناً بـ(أل) فإنه يعمل بلا شروط، فوراً تَجِد (جاء الضاربُ أخاهُ) جاء: فعل ماضٍ، الضاربُ: فاعل مرفوع، وهذا (الضارب) اسم فاعل، واسم الفاعل له مَعْمول فاعل وهو مُتعدى بمفعول به (جاء الضاربُ أخاهُ) الضاربُ: فاعل وهو اسم فاعل، أين فاعله اسم الفاعل هذا؟ وفاعله ضمير مستتر تقديره هو، أخاهُ: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بالإضافة.

لاحظ هذه (الضارب) بـ(أل) التعريف تعمل مُطلقاً لا يوجد لها شروط.

القضية التي فيها الكلام حقيقة في اسم الفاعل إذا كان مُجرِّداً من (أل التعريف)، لا يعمل مُطلقاً إلا أن تتحقق فيه شروط ذكرها المؤلف، قال: (أو مجرداً فبشرطين: كونه حالاً أو استقبالاً) هذا الشرط الأول يدل على الحال أو الاستقبال ليس على الماضي، يعني لا تستطيع أن تقول: (جاء ضاربُ أخاهُ أمس) ما ينفع هذا لا يجوز، لا بد أن يكون دلالتُه على الحال المضارعة (الآن)، أو المستقبل، هذا الشرط الأول حتى يَصْلُح.

الشرط الثاني قال: (واعتماده على نفي أو استفهام أو مُخبر عنه أو موصوفٍ) أي يعتمد على، كأنك تقول (يسبقه)، ولكن ليس فقط يسبقه يَعتمدُ عليه، قد لا يسبقه قد يكون فيه تأخير

وتقديم كما سنتكلم، ولكن يكون مُعْتَمِدًا عليه، مثلًا الخبر عندما نقول هذا خبر بناءً على ماذا؟ بناءً على وجود مبتدأ له، فهذا الخبر يعتمد على المبتدأ، مثلًا الصفة (النعت) متى نقول هذه نعت؟ عندما يكون هنالك منوعات أو موصوف، فهذا النعت يعتمد على المنوعات، هذا معناه، طبعًا النعت دائمًا يتأخر عن المنوعات وإلا لا يُسمى من التوابع، لكن الخبر وإن كان مُعْتَمِدًا على المبتدأ، قد يتقدم عليه أحيانًا وهذا أخذناه.

لذلك قول المؤلف دقيق جدًا عندما قال: (واعتماده على) ليس من باب أنه يَسْبِقُهُ دائمًا ولكن أنه يَعتَمِدُ عليه، فالخبر يَعتَمِدُ على وجود مبتدأ، والنعت يَعتَمِدُ على وجود منوعات.

قال: (واعتماده على نفي أو استفهام) النفي و الاستفهام حقيقة يسبق اسم الفاعل، (أو مُخْبِرٍ عنه) أي مبتدأ - الخبر مُخْبِرٍ- أي إما أن يكون هذا الذي يَعتَمِدُ عليه اسم الفاعل، المُعْتَمِدُ عليه إما أن يكون نفيًا أو استفهامًا أو مُخْبِرٍ عنه؛ أي مبتدأ، أو موصوف.

نعطي أمثلة: (أشارب الماء؟) شارب: اسم فاعل مُعْتَمِدُ على استفهام، (ما حامد السوق إلا من ربح) هذا نفي (ما حامد) ما: نافية، حامد: اسم فاعل تَعْتَمِدُ على نفي.

لنعرب الجملة الأولى: (أشارب الماء) الهمزة: حرف استفهام لا محل له من الإعراب، شارب: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وهذا المبتدأ اسم فاعل واسم الفاعل يحتاج إلى ماذا؟ يحتاج إلى فاعل له -معمول له-؛ لأنه يعمل عمل الفعل، وهذا متعدٍ حقيقة فكذا سيحتاج إلى مفعول به، (أشارب) أين الفاعل؟ أنت، الفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، هذا الضمير المستتر وهو الفاعل سيأتي هنا بديلاً عن خبر المبتدأ، ما هو المبتدأ؟ اسم الفاعل هو نفسه المبتدأ.

نُعيد (أشارب الماء) الهمزة: للاستفهام لا محل لها من الإعراب، شارب: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة تحتاج إلى خبر، قف إلى هنا، (شارب) هي كذلك اسم فاعل تحتاج إلى فاعل، هذا الفاعل هو الضمير المستتر، الماء: مفعول به لشارب، أين الخبر؟ نعود إلى فاعل اسم الفاعل وهو الضمير هذا الفاعل سدّ مسد الخبر، وانتهينا من الجملة.

المثال الثاني: (ما حامد السوق إلا من ربح) ما: حرف نفي لا محل له من الإعراب، حامد: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وهذا المبتدأ (حامد) اسم فاعل لـ(حامد) أليس كذلك؟ هو صحيح مبتدأ يحتاج إلى خبر ولكن هو اسم فاعل يحتاج إلى فاعل، وهو مُتَعَدِّ يحتاج إلى مفعول به، نبحت أين الفاعل وأين المفعول به، (ما حامد السوق) (السوق) منصوبة لماذا؟ هذا مفعول به مقدم لـ(حامد)، طيب تَعَدَّها، إلا: حرف استثناء، الذي بعده إما أن تعربه تابعًا بدلًا أو حسب العوامل كما أخذنا في دروس الاستثناء، هنا سنعرّبه حسب العوامل نحن نبحت عن فاعل (حامد)، (من ربح) من: اسم موصول في محل رفع فاعل لـ(حامد)، ربح: هذه الجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. إذن هذا هو الفاعل لـ(حامد)، أين الخبر؟ خبر ماذا؟ خبر (حامد) هي أصلًا مبتدأ نحن قلنا قف عند هذا، أين الخبر؟ لاحظ هذا الفاعل لـ(حامد) هو نفسه سدّ مسد الخبر.

على كل حال الشاهد أن (حامد) مُعْتَمِدَةٌ على نفي قبلها (ما)، و (شارب) مُعْتَمِدَةٌ على استفهام قبلها (الهمزة).

مُخْبِرٍ عنه، نأخذ من أمثلة الشرح التي عندي (أنت حافظٌ غيبيةٌ جارك) أنت: مبتدأ ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، حافظٌ: الخبر، هذا الخبر هو اسم فاعل مُعْتَمِدٍ على ماذا؟ على مُخْبِرٍ عنه (أنت) على المبتدأ، إذن هذا يصلح أن يكون عاملاً، هذا كل موضوعنا متى يصلح اسم الفاعل أن يكون عاملاً إذا تَجَرَّدَ من (أل)، (حافظٌ) مُنْجَرِّدَةٌ من (أل) هل تصلح؟ نعم، لماذا؟ لأنها تَعْتَمِدُ على مبتدأ، (حافظٌ) خبر لـ(أنت) وهو اسم فاعل يحتاج إلى ماذا؟ إلى فاعل وسيتعدى هنا إلى مفعول به، الفاعل هو ضمير مستتر يعود عليك أنت تقديره أنت، غيبيةٌ: مفعول به منصوب وهو مضاف، جارك: مضاف إليه وهو مضاف، والكاف مضاف إليه.

واعتماده على موصوف في المثال عندي (صَحِبْتُ رجلاً عارفاً حقوقَ الصداقة) صَحِبْتُ: فعل وفاعل، رجلاً: مفعول به وهو منصوب، عارفاً، نعت لـ(رجلاً)، إذن هذا مُعْتَمِدٌ على موصوف؛ لأنه اسم فاعل وبما أنه يدل كذلك على الحال والمستقبل تحقق الشرطان إذن يصلح أن يكون عاملاً فيحتاج إلى الفاعل، عارفاً هو: هذا هو الفاعل، حقوقَ الصداقة: مفعول به مضاف ومضاف إليه.

إذن اسم الفاعل إذا كان مُجَرِّدًا من (أل) يعمل بشرطين، يعمل ماذا؟ يعمل عَمَلٌ فعله بشرطين؛ الشرط الأول: أن يكون دالاً على الحال أو الاستقبال؛ أي لا يدل على ماضٍ، الشرط الثاني: أن يكون مُعْتَمِدًا على نفي أو استفهام أو مُخْبِرٍ عنه (مبتدأ) أو موصوف.

هنا ذكر مثال قال: (بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ) [الكهف: ١٨] على حكاية الحال، لماذا أتى بهذا المثال؟ لِيَنْقُضَ بالظاهر الشرط الأول؛ وهو أن يكون دالاً على حال أو استقبال، فهذا (بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ) هذه قصة ماضية، طبعاً (بَاسِطٌ) اسم فاعل، (ذِرَاعَيْهِ) منصوبة باسم الفاعل وَعَمِلَتْ مع أنها ليست حالاً ولا استقباليةً إنما ماضية، فكيف عَمِلَتْ؟ هل يجوز ذلك؟

قال العلماء هنا: هذه على حكاية في الماضي، وكأنها صُوِّرَتْ أمامك أنها تَحْدُثُ الآن، تخيل أن الكلب باسط ذراعيه الآن، وإن كانت القصة في أصلها كُلِّهَا ماضية، فهنا قال: (على حكاية الحال) فكأنها الآن تحدث، يُخْبِرُ لك الحكاية كأنك الآن تراها.

قال: (خِلافاً للكِسَائِي) الذي يقول أنه لا يُشْتَرَطُ هذا الشرط، قال: عاملة من غير أن تشترط علي، سواء كانت كونها حالاً أو استقباليةً أو ماضية، هذا معنى قول الكسائي؛ قال خِلافاً، أما الجمهور لا اشترطوا هذا الشرط، وهذه الآية مُتَأَوَّلَةٌ بهذا، طبعاً مُتَأَوَّلَةٌ بالنحو يعني.

ذكر مثلاً ثانياً قال: ("خَبِيرٌ بَنُو لِهَبٍ") هذه فيها مُشْكَلَةٌ! ما هي المُشْكَلَةٌ؟ المُشْكَلَةٌ أن (خَبِير) اسم فاعل، و (بَنُو) عَمِلَتْ؛ فاعل مرفوع بالواو ملحق بجمع المذكر السالم وهو مضاف لذلك حُذِفَت النون للإضافة - بنون أصلها-، (لِهَبٍ) مضاف إليه، قلنا إذا كان اسم الفاعل مُجَرِّدًا من (أل) لا يعمل إلا أن يكون مُعْتَمِدًا على شيء من الأشياء التي ذكرناها؛ نفي أو استفهام أو مُخْبِرٍ عنه أو موصوف، لا يوجد نفي، لا يوجد استفهام، لا يوجد موصوف، وأين المُخْبِرِ إذا كان (خَبِير) مُخْبِرٍ عنه (مبتدأ)؟ على ماذا اعتمد حتى جعلناه عاملاً؟

فهنا ماذا يُقال؟ هذا ليس مبتدأ هذا خبر مقدم، ما هو تأويل الكلمة؟ (بنو لِهَبٍ خَبِيرٌ)، هذه تَصِحُّ إذا قُلْتَ (خَبِيرٌ) خبر مُعْتَمِدَةٌ على (بنو لِهَبٍ) صارت (بنو لِهَبٍ) مبتدأ مؤخر أليس كذلك؟ وهذا جيد، فصار (خَبِير) مُعْتَمِدَةٌ على مبتدأ، جيد هكذا تعمل، ولكن يبقى عندي إشكال، ما هو؟

يقولون: أن المبتدأ إذا كان مفردًا يكون الخبر مفردًا، إذا كان المبتدأ مثني يكون الخبر مثني، إذا كان المبتدأ جمعًا يكون الخبر جمعًا، هنا إذا قلنا أن كلمة (خبير) هي الخبر وهي مفرد، (بنو لهب) إذا قلنا أنها مبتدأ مؤخر وهي جمع، فكيف أُخبرَ عن جمع بمفرد؟ هذه مُشكلة، فقالوا - بعد أن حللنا الإشكال بأن هذه قضية تأخير وتقديم فهي ليست (خبير بنو لهب) بل (بنو لهب خبير)، لكن قُدِّمَ في الشعر- وبيت الشعر هو:

خبير بنو لهب فلا تكن مُغياً      مَقالة لهبي إذا الطير مرّتي

فهذا تقدير الكلام (بنو لهب خبير)، إذن حُلَّتْ هذه القضية أن الخبر اسم الفاعل صار مُعتمداً على مُخبر عنه وهو المبتدأ، ولكن هناك تأخير وتقديم، لكن بقيت المشكلة الثانية؛ إذا قلت أن هناك تقديم وتأخير حُلَّ المشكلة الثانية أنك أخبرت عن جمع بمفرد (خبير) مفردة يدل على لفظ مفرد، و (بنو لهب) جمع، حُلَّ هذا الأشكال؟

قال: يجوز ذلك، كيف يجوز ذلك؟ قال: عاملها مُعاملة (ظهير)، ما هي هذه (ظهير)؟ هذه الآية القرآنية قال تعالى: {وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ} [التحريم: ٤]، هذا الكلام لمن؟ لزوجات النبي ﷺ في سورة التحريم، (الملائكة) جمع، (ظهير) مفرد، يجوز إذا كان صيغة الكلمة على وزن (فَعِيل) فيجوز أن تُخبرَ عن المبتدأ بمفرد إذا كان المبتدأ جمعًا، فقط في هذه الصورة، هذا حتى تبقى على ما أنت عليه؛ على القاعدة التي عندك وهي:

أولاً: أن يكون دالاً على حالاً أو مُستقبلاً وليس ماضياً.

ثانياً: أن يكون مُعتمداً على نفي أو استفهام أو مُخبر عنه أو موصوف.

عرفنا ماذا يعني بقوله: ("خبير بنو لهب" على التقديم والتأخير) أي لم تعمل هكذا، تقول والله (خبير) هذه مبتدأ لم تعتمد على شيء وبالتالي عمِلت، لا ما عمِلت هكذا إلا لأنها مُعتمدة على مبتدأ وهذا خبر مُقدّم فيه تقديم وتأخير، و تقدير الكلام (بنو لهب خبير)، لكن تأتي المشكلة الثانية كيف تُخبرَ عن جمع بمفرد؟ فقال يجوز ذلك كما وُجد في القرآن الكريم وهو أساس الاستدلال عند النحويين {وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ} (ظهير) مفردة، (الملائكة) جمع، أُخبرَ عن الجمع بمفرد - هذا على خلاف الأصل - فهنا قالوا: إذا كان الخبر على وزن (فَعِيل) يجوز ذلك، فقال: (و "خبير بنو لهب" على التقديم والتأخير وتقديره خبير كظهير).

بعض العلماء قال لا يشترط الشرط الثاني؛ اعتماده على ..... ومنهم الأُخفش، قالوا: (خلفاً للأُخفش) لا الشرط موجود ولكن هذا فيه تقديم وتأخير، وفيه خصوصية في وزن (فَعِيل) إذا كان الخبر كذلك.

رابعاً: أمثلة المبالغة التي نسميها صيغ المبالغة، هي خمس أو ست صيغ، سهلة إن شاء الله، هذه تعمل، ومن غير شروط؟ سنقرأ ونبحث.

قال -رحمه الله-: (والمثال) أي والمثال من أمثلة المبالغة (وهو ما حوّل للمبالغة من فاعل إلى فَعَالٍ) هذا هو، ما هو صيغة المبالغة؟ اسم الفاعل إذا تحوّل إلى أحد الصيغ التي سنذكرها، أو إلى صيغ مُعيّنة، أو أمثلة مُعيّنة، فهذه الكلمة تُعمل عمل الفعل.

(والمثال، وهو ما حُوِّلَ للمبالغة من فاعلٍ إلى فَعَّالٍ أو فَعُولٍ أو مِفْعَالٍ بِكَثْرَةٍ، أو فَعِيلٍ أو فَعِلٍ بِقِلَّةٍ، نحو "أما العسل فأنا شَرَّابٌ") على وزن (فَعَّالٍ) أصلها شَارِبٌ هذا اسم الفاعل، تحوَّلَ إلى صيغة مبالغة أو مثال مبالغة على وزن (فَعَّالٍ) (شَرَّابٍ).

فَعُولٍ: (أَكَلَ أَكُولٌ)

مِفْعَالٍ: (مِقْدَامٌ) ، (مُعْطٍ مِعْطَاءٌ)

هذه الثلاثة (فَعَّالٍ ، فَعُولٍ ، مِفْعَالٍ) تستخدم بكثرة في اللغة العربية، أو في أمثلة المبالغة.

قال: (أو فَعِيلٍ أو فَعِلٍ)، (فَعِيلٍ) مثل (المؤمن رَحِيمٌ بالضعفاء) رَحِيمٌ: صيغة مبالغة من (راحم).

و (فَعِلٍ) على وزن (جَزَعٌ) (حَذِرٌ)، وهناك أمثلة أخرى ولكن يخطر في بالي أمثلة ليست جيدة ولكن لن أذكرها.

على وزن (فَعِيلٍ و فَعِلٍ) مثل (رَحِيمٌ ، جَزَعٌ ، حَذِرٌ) هذه تستخدم بقلّة، ولكن هذه الخمس صِيغَ (فَعَّالٍ و فَعُولٍ و مِفْعَالٍ و فَعِيلٍ و فَعِلٍ) المَحْوَلَةُ عن (اسم فاعِلٍ) هذه تَعْمَلُ عَمَلُ الفَعْلِ بشروط؟ لا يوجد لها شروط، هي تَعْمَلُ عَمَلُ الفَعْلِ.

فتقول مثلاً: (المؤمن رَحِيمٌ بالضعفاء) المؤمن: مبتدأ، رَحِيمٌ: خبر ولأنه من مثال المبالغة على وزن (فَعِيلٍ) يحتاج إلى فاعل، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو (رَحِيمٌ هو) ، بالضعفاء: مُتَعَلِّقٌ بالفاعل الذي قبله.

(لا تَكُنْ جَزَعًا) كذلك (جَزَعًا) خبر لـ(تَكُنْ) وهو من صيغة المبالغة على وزن (فَعِلٍ) له فاعل ضمير مستتر تقديره أنت (لا تَكُنْ جَزَعًا أنت) وهكذا.

هل يوجد شيء في أمثلة المبالغة؟ لا يوجد شيء إلا أنها قد تكون مُصَاغَةً من مصدر ثلاثي أو مصدر رباعي، الأكثر من المصدر الثلاثي مثل (شَرِبَ شَارِبٌ شَرَّابٌ)، وقد تكون من مصدر غير ثلاثي مثل (أعطى مُعْطِي مِعْطَاءٌ)، و(بَشِيرٌ) و (نَذِيرٌ) من الفعْلين (بَشَّرَ) و (أَنْذَرَ).

آخر شيء نأخذه في هذا الدرس اليوم إن شاء الله تعالى اسم المفعول.

قال: (واسمُ المَفْعُولِ، كَمَضْرُوبٍ و مُكْرَمٍ. ويعمل عمل فعله، وهو كاسم الفاعل) أي بشروط، اسم المفعول هو اسم مُشْتَقٌّ للدلالة على معنى مُجْرَدٍ، لاحظ كتعريف اسم الفاعل ، ولكن ليس دالًّا على الفاعل إنما على من وَقَعَ عليه الفعل.

قال مثال (كَمَضْرُوبٍ) على وزن (مَفْعُولٍ) أو (مُكْرَمٍ)، لماذا أتى بهذه الأمثلة؟ كما أتى بمثال اسم الفاعل (ضَارِبٍ) و (مُكْرَمٍ).

إذا كانت صيغة ثلاثية تكون على وزن (مَفْعُولٍ)، وإذا كان فعلها غير ثلاثي فيكون على وزن فعله المضارع مُسْتَبْدَلًا ياء المضارعة بميم مرفوعة وما قبل الآخر يكون مَفْتُوحًا (مُفْعَلٍ).

(ويعمل عمل فعله) نعم بشروط اسم الفاعل، اسم الفاعل ما هي شروطه؟ إذا كان محلّي به (أل التعريف) فإنه يعمل مطلقاً من غير شروط، أما إذا كان مجرداً من (أل) فإنه يعمل بشرطين:

الشرط الأول: أن يكون حالاً أو مُستقبلاً، أي ليس ماضياً.

الشرط الثاني: أن يكون مُعتمداً على نفي أو استفهام أو مُخبر عنه أو موصوف، هذا باختصار.

لكن إعراب مَعْمولِهِ يختلف قليلاً عن مَعْمولِ اسمِ الفاعل، اسمِ الفاعل قلنا ثم فاعل ومفعول به، بينما اسم المفعول الذي يأتي بعده ليس فاعلاً بل نائب فاعل وكأنك في أصل الجملة حذف المفعول به.

عندما تقول مثلاً (ضَرَبَ الولدُ صديقَهُ) ضَرَبَ: فعل ماضٍ، الولدُ: فاعل، صديقَهُ: مفعول به وهو مضاف ومضاف إليه، لو نأتي على صيغة اسم الفاعل (الولدُ ضاربٌ صديقَهُ) ضاربٌ: خبر للولد وهو اسم فاعل يحتاج إلى فاعل وهو ضمير مستتر تقديره هو، صديقَهُ: مفعول به، لو نُحوّلها إلى اسم مفعول (المَضْرُوبُ الصديقُ) (الصديق) في أصل الجملة (ضَرَبَ الولدُ صديقَهُ) كانت مفعولاً به، هنا عندما قلنا (المَضْرُوبُ الصديقُ) صارت مرفوعة لماذا؟

كأننا في أصل الجملة (ضَرَبَ الولدُ صديقَهُ) حذفنا الفاعل (ضَرَبَ الصديقُ)، فصارت (الصديق) التي كانت مفعولاً به صارت نائب فاعل، وعندما نأتي باسم المفعول كذلك؛ كأننا حذفنا الفاعل وأتينا بالمفعول به نيابة عن الفاعل، فعندما نقول (المَضْرُوبُ الصديقُ) المَضْرُوبُ: مبتدأ، الصديقُ: نائب فاعل لاسم المفعول (المَضْرُوبُ)، وهذا النائب الفاعل سدّ مسد الخبر؛ لأننا نحتاج إلى خبر للمبتدأ (المَضْرُوبُ) مبتدأ، لكن نائب الفاعل يسدّ مسدّ الخبر.

نريد أن نقول أن اسم الفاعل يحتاج إلى فاعل ويتعدى إلى مفعول به، أما اسم المفعول فلا يحتاج إلى فاعل لأن الفاعل محذوف كأن الجملة مبنية للفعل الذي لم يسمّ فاعله، فنحذف الفاعل ونأتي بالمفعول به نائباً عن الفاعل، ولربما تكون الجملة مُتعدية بمفعول به ثانٍ فيتحول الذي بعده مفعول به منصوب، ممكن أن تجد ذلك ولكن ليس من باب فاعل ومفعول به؛ بل من باب نائب فاعل ومفعول به ثانٍ؛ لأن المفعول به الأول تحوّل إلى نائب فاعل.

نتوقف عند هذا القدر، سبحانه اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شرح متن قطر الندى

لفضيلة الشيخ أبي حذيفة محمود الشيخ حفظه الله

معهد الدين القيم بإشراف فضيلة الشيخ

أبي الحسن علي بن مختار الرملي حفظه الله

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد؛

فهذا إخواني بارك الله فيكم المجلس السابع والثلاثون من مجالس (شرح قطر الندى وبل  
الصدى) لابن هشام الأنصاري -رحمه الله تعالى-، ولا زلنا في باب الأسماء العاملة عَمَلْ  
أفعالها.

ذكرنا اسم الفعل والمصدر واسم الفاعل وأمثلة المبالغة واسم المفعول، بقي مَعْنَا الصفة  
المُشْبِهَة باسم الفاعل وكذلك اسم التفضيل.

اليوم نأخذ الاسم السادس الذي يَعْمَلُ عَمَلْ فعله وهو الصفة المشبهة باسم الفاعل.

لا زلنا نُذَكِّرُ أن الأسماء تعمل عمل الفعل أي يكون لها فاعلاً، ولربما تتعدى إلى مفعول به،  
هذا معنى أسماء عاملة عَمَلْ أفعالها. وكل اسم من هذه الأسماء له شروطه قد يوافق أسماءً  
أخرى وقد يُخالف على ما ذكرنا.

اليوم الصفة المشبهة باسم الفاعل، يقولون هذه صفة مشبهة باسم الفاعل، بماذا؟ أي أنها  
تأتي للدلالة على معنى الموصوف، اسم الفاعل للدلالة على من قام بالفعل، اسم يَدُلُّ على من  
قام بالفعل، الصفة المشبهة باسم الفاعل هي تأتي للدلالة على شيء قريب من هذا، على من  
يَنْصِفُ بهذا الشيء، وفَرَّقَ بين من قام بهذا الشيء وبين من يَنْصِفُ بهذا الشيء.

اسم الفاعل يَنْجَدُّ وَيَزُولُ (جاء الضَّارِبُ أخاه) الضَّارِبُ: اسم فاعل يَدُلُّ على من قام بفعل  
الضرب، ثم يَزُولُ هذا المعنى، عارض ويزول.

الصفة المُشْبِهَة تَدُلُّ على المعنى القائم بالشخص الموصوف لذلك هي صفة مُشْبِهَة، كأنها  
تَصِفُ حاله لا على سبيل التغير والزوال، بل على سبيل الدوام والثبوت، كأن هذه صارت صفة  
له مثل (محمدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ) - يجوز (وَجْهَهُ) ويجوز (وَجْهَهُ) كما سَنُبِّينُ إن شاء الله تعالى-  
(حَسَنٌ) صفة مُشْبِهَة، صفة لـ(وجه محمد) معنى قائمٌ بالموصوف، للدلالة عليه، على وجه  
الثبوت والدوام في سائر الأوقات، ليس عارضاً ويزول؛ هذا الفرق الأول.

ولكن نحن نريد أن نعرف ما الشبه باسم الفاعل عندما يُقال صفة مُشْبِهَة بماذا؟ باسم الفاعل،  
بماذا تُشْبِه الفاعل؟ أولاً: بأن الفاعل يَدُلُّ على من قام بهذا الفعل، اسم يَدُلُّ عليه ويزول،  
الصفة المُشْبِهَة تَدُلُّ على المعنى القائم بالموصوف، لا يُوْجَدُ فعلٌ قد حَدَثَ لكن يُوْجَدُ صفة،

فهذه الصفة تُدُلُّ على الموصوف، قائمة به (محمدٌ حسنٌ وجهُهُ) (محمدٌ حسنٌ رأيه) انظر رفعت ونصبت (وجهُهُ) (رأيه).

كذلك الصفة المشبهة باسم الفاعل تُشَبِّه الفاعل بماذا؟ الفاعل يحتاج إلى فاعل ويحتاج إلى مفعول به، كذلك الصفة المُشَبَّهَة تحتاج إلى فاعل وتحتاج إلى ما يُشَبِّه المفعول به، وهذه ضع تحتها خطأ ما يُشَبِّه المفعول به، يعني ليس مفعولاً به؟ نعم، ليس مفعولاً به وسنبين السبب، هو يُشَبِّه المفعول به أنني أنصب الكلمة (محمدٌ حسنٌ وجهُهُ) نصبت، هذا (وجهُهُ) منصوب على يُشَبِّه المفعولية وليس مفعولاً به؛ لسبب سنذكره في وقته إن شاء الله.

اسم الفاعل قد يتعدى إلى مفعول به أول وإلى مفعول به ثانٍ، كيف يكون هذا؟ نرجع إلى أصل اسم الفاعل إذا كان مُصاغاً من فعلٍ لازم فإنه لا يحتاج إلا إلى فاعل، وإذا كان مُصاغاً من فعلٍ متعدٍ فإنه يحتاج إلى مفعول به، وهنا سؤال: ما هو الفعل اللازم وما هو الفعل المتعدّي؟

الفعل اللازم هو الفعل الذي يكتفي بالفاعل، والفعل المتعدّي هو الذي لا يكتفي بالفاعل بل يتعدى إلى مفعول به، قد يكون مفعولاً به أولاً وقد يحتاج إلى مفعول به ثانٍ وثالث.

مثلاً (قامَ الولدُ) قامَ: فعل ماضٍ، الولدُ: فاعل، هل احتجنا إلى مفعول به؟ لا، هذا الفعل لازم لا احتاج إلى مفعول به.

فعل مُتعدٍ مثلاً (أكلَ) هذا فعل مُتعدٍ، ممكن أن تكتفي بعض الأحيان بالفاعل تقول: (أكلَ الولدُ) وتسكت، ولكن تُبَيِّن تقول: (أكلَ الولدُ تفاحةً).

وهناك أفعال لا بُدَّ أن تكون مُتعدية ولا تقبل اللزوم مثل (أعطى)، هذا مُتعدٍ إلى مفعول به أولٍ وثانٍ (أعطى محمدٌ صديقَهُ مالاً) لاحظ، أو مثلاً كلمة (فَتَحَ) أقول مثلاً: (فَتَحَ محمدٌ) ماذا فَتَحَ؟ الباب أم الكتاب؟ لا بُدَّ أن تُبَيِّن مُتعدٍ بمفعول به واحد أو أكثر، وصِغ منه اسم الفاعل.

مثلاً عندما قلنا (قام) اسم الفاعل منه (قائم)، فهذا لا يحتاج إلى مفعول به؛ لأنه لازم يكتفي بالفاعل، (فاتح) من (فَتَحَ) هذا يحتاج إلى مفعول به لأنه مُتعدٍ، (المُعْطِي) هذا يحتاج إلى مفعول به لأنه مُتعدّي وهكذا.

الصفة المُشَبَّهَة هي مُصاغَة دائماً من فعلٍ لازم بخلاف اسم الفاعل، هي تُشَبِّه اسم الفاعل، تشببه بماذا؟ بأنها تأتي للدلالة على معنى قائم في الموصوف، تشبه الفاعل بهذا، وتشبه الفاعل بأنها تحتاج إلى فاعل ولربما تزيد وتُعْرَب وتقول: تنصب ما يشبه المفعول به وليس مفعولاً به.

لكنها تُفارق اسم الفاعل بأشياء أخرى منها: أن اسم الفاعل قد يُصاغ من لازم، وقد يُصاغ من فعلٍ متعدٍ، بينما الصفة المُشَبَّهَة لا تكون إلا مُصاغَة من فعلٍ لازم فقط، لذلك لا يأتي المنصوب بها بالصفة المُشَبَّهَة مفعولاً به؛ لأن المفعول به لا بُدَّ أن يكون لفعل مُتعدٍ، لكن الصفة المُشَبَّهَة حيثما نَصَبَتْ فإنك تُقَدِّر النصب على شبه المفعولية، أو على شيء آخر سنتكلم عنه بعد قليل لكن ليس على مفعول به، هي أشبهت اسم الفاعل بحيث أن هنالك نصباً ولكن ليس مفعولاً به؛ لأن الصفة المُشَبَّهَة مُصاغَة من فعلٍ لازم لا يقبل المفعول به.

اسم الفاعل قد يكون مُصاغاً من فعل لازم أو فعل مُتَعَدٍ، ومن هنا يكون اسم الفاعل قد يحتاج إلى مفعولاً به وقد لا يحتاج.

كذلك ذكرنا أحد الفروقات المهمة بين الصفة المُشبهة وبين اسم الفاعل؛ أن اسم الفاعل عارضٌ ويزول، الصفة المُشبهة صفة على الدوام والثبوت، فَرَّقَ بينهما.

لماذا لم يَقُلْ صفة مُشبهة باسم المفعول فقط صفة مُشبهة باسم الفاعل؟ لأن المعنى من الصفة المُشبهة هو للدلالة على المعنى القائم بالموصوف، كأنه قريب من الفاعل، وليس على من وَقَعَ عليه الفعل مثلاً كاسم المفعول، يوجد فرق؛ أي لم نَخْرُجْ في الصفة المُشبهة عن الفاعل.

بعد ذلك كله ما هو تعريف الصفة المُشبهة؟

للعلماء تعريف في ذلك بعضهم يقول — وهذا أسهل حقيقة وجدته في أحد الشروحات — الصفة المُشبهة هي اسم مَصَوغٌ من اللازم؛ أي ليس من الفعل المُتَعَدِي، للدلالة على الثبوت والدوام، هذا التعريف مُريح اسم مَصَوغٌ من اللازم للدلالة على الثبوت والدوام.

يوجد تعريف آخر فيه تفصيل أكثر؛ الصفة المُشبهة باسم الفاعل هي الصفة المَصَوغَة من فعل لازم لغير تفضيل؛ أي ليس اسم تفضيل لأن هنالك صفات أو أسماء مَصَوغَة من فعل لازم يُرادُ بها التفضيل، للدلالة على معنى قائم في الموصوف؛ لأن التفضيل يَخْتَصُّ بذلك.

نُعيد التعريف الصفة المَصَوغَة من فعل لازم لغير تفضيل للدلالة على معنى قائم في الموصوف على وجه الثبوت؛ الكلام أطول قليلاً من التعريف الأول وهو قريب منه جداً ولكن زاد لغير تفضيل؛ لأنه لو أزلنا كلمة (لغير تفضيل) قد يدخل اسم التفضيل في هذا التعريف، لذلك يضعون فاصلاً في التعاريف وهذا مَرَدُّه إلى علم الحدود والتعريفات.

إذا أردت أن تُعرِّف شيئاً يقولون: لا بُدَّ أن يكون جامعاً مانعاً؛ (جامعاً) كانوا يجمعوا اسم الجنس أولاً: تأتي بالتعريف على أنه جنس ثم تبدأ وتضع فواصل تمنع غير المقصود من الدخول فيه، غير المحدود، عندما يُعرِّفون فيقولون: الإنسان حيوان ناطق؛ وهذا التعريف لا أحد يستنكره علي فقد استخدمه الشيخ العثيمين في شرح منظومة العريطي، على كل حال الإنسان حيوان وهذا جنس يدخل كل الحيوانات، لكن أخرج ما ليس بناطق بفاصل قال (حيوان ناطق) هذا (الناطق) يُقال فاصل، فكذلك في التعريف هنا قال: (الصفة المَصَوغَة من فعل لازم لغير تفضيل) حتى يُخرج الصفة المَصَوغَة من فعل لازم لتفضيل.

دعونا على التعريف الذي أخذناه قبل قليل الصفة المُشبهة هي: اسم مَصَوغٌ من اللازم للدلالة على الثبوت والدوام، بينما اسم الفاعل عارضٌ.

مثال الصفة المُشبهة (طاهر) من الفعل (طَهَّرَ)، لاحظ أن (طاهر) تشبه اسم الفاعل لكن ما الفرق بين اسم الفاعل في هذا اللفظ؟ هو نفس الصيغة (طاهر) على وزن اسم فاعل، لكن بماذا أُفَرِّق؟ أُفَرِّق في المعنى، إذا أردت هذه الكلمة (طاهر) على سبيل العارض فهذا اسم فاعل، مثلاً شخص توضع فتقول: (والله فلان طاهر وجهه) هذا اسم فاعل، ولكن فلان عقيدته

سليمة فتقول: (فلان قلبه طاهر) هذا ليس عارضاً هذا تريد به الدوام والثبوت، نفس الكلمة لكن المعنى مختلف.

على كل حال ضربتُ هذا المثال لأبين أصل الكلمة أنها مأخوذة من فعل لازم (طَهَّرَ)، (طَهْرَ القلب) (طَهَّرَ الولد) فعل لازم، الصفة المشبهة دائماً مَصُوغَةٌ من فعل لازم؛ سواء كان ثلاثياً مثل (طَهَّرَ)، أو كان غير ثلاثي مثل (انطلق) (الخطيب مُنطَلِقٌ لِسَانُهُ).

نعود إلى كلام المؤلف قال المؤلف -رحمه الله-: (والصفة المُشَبَّهَةُ: باسم الفاعل) هذا معطوف على ما قبله (والصفة) معطوف على مرفوع، (والصفة المُشَبَّهَةُ: باسم الفاعل) أي تعمل عمل فعلها، بماذا؟ بشروط، تذكرن شروط اسم الفاعل؟

أن يكون مُعْتَمِداً على نفي أو استفهام أو مُخَيَّرٍ عنه أو مَوْصُوفٍ، كذلك الصفة المُشَبَّهَةُ لا بُدَّ أن تكون مُعْتَمِدة على موصوف قبلها، لا تأتي لوحدها، لا تكون مُبْتَدَأً؛ تكون خبراً أو مَعْوِناً لنعته، مُعْتَمِدة على شيء قبلها.

قال المؤلف -رحمه الله-: (والصفة المُشَبَّهَةُ: باسم الفاعل المُتَعَدِّي لواحد) هذه مسألة مُهمَّة، أي الصفة المُشَبَّهَةُ تشبه اسم الفاعل الذي له مفعول به واحد فقط، ألم نقل أن اسم الفاعل قد يكون لازماً فلا يكون له مفعولاً به يحتاج فقط إلى فاعل، ولربما يكون اسم الفاعل مُصاغاً من فعل مُتَعَدِّ لمفعول واحد مثل (فَتَحَ فاتح) فهنا يكون مُتَعَدِّاً بمفعول به واحد، وقد يكون مُتَعَدِّاً بمفعول به ثانٍ، فهنا الصفة المُشَبَّهَةُ تشبه اسم الفاعل فقط الذي يتعدى بمفعول به واحد، إذن الصفة المُشَبَّهَةُ لا تشبه اسم الفاعل اللازم الذي يلتزم فقط في الفعل، ولا بما يتعدى بمفعولين.

عندك مثال على اسم فاعل يتعدى بمفعولين؟ نعم، (جاءَ الرجلُ المُلبِسُ زوجتهَ حجابها) جاءَ الرجلُ: فعل وفاعل، المُلبِسُ: نعت للمنعوت إذن هذا مُعْتَمِدٌ عليه، وهذا اسم الفاعل (المُلبِسُ) يحتاج إلى فاعل (هو) ضمير مستتر، وهذا مُتَعَدِّ، زوجته: مفعول به أول، وهذا (المُلبِسُ) يتعدى إلى مفعول به ثاني (حجابها).

فعدنا الصفة المُشَبَّهَةُ باسم الفاعل المُتَعَدِّي لواحد فقط، نُذَكِّرُ ونُعيد أن الصفة المُشَبَّهَةُ هي مُصاغَةٌ من فعل لازم؛ أي لا يوجد أصلاً مُتَعَدِّ حَقِيقَةً، لكن تشبه اسم الفاعل بأننا نَصَبْنَا اسماً بعدها وليس دائماً، ولكن لا نقول أنها مَفْعُولاً به بل منصوب على شبه المفعولية؛ لأن الصفة المُشَبَّهَةُ مُصاغَةٌ من فعل لازم؛ أي لا يحتاج إلى مفعول به.

قال المؤلف: (والصفة المُشَبَّهَةُ: باسم الفاعل المُتَعَدِّي لواحد، وهي الصفة المَصُوغَةُ) أي من اللازم (لغير تفضيل لإفادة الثبوت، كحَسَنٍ وظَرِيفٍ وظاهرٍ وضميرٍ)

هذه الأمثلة الأربعة كل مثال مقصود عند المؤلف، لو رددت كل اسم هنا إلى فعله لوجدت فرقا، (حَسَنٌ) تلاحظ أن كلمة (حَسَنٌ) تشبه وزن فعلها، أي نفس الحروف والتي هي ثلاثة (حَسَنٌ)، لو أتينا للفعل المضارع منها (يَحْسُنُ) نلاحظ أن كلمة (حَسَنٌ) لا توازي مُضارِعها لا بعدد الحروف، ولا في الحركات والسكنات، حيث أن مُضارِع (حَسَنٌ) (يَحْسُنُ) أليس كذلك؟ فلاحظ الحرف الأول مُتَحَرِّك، الحرف الثاني مُتَحَرِّك، والثالث ساكن، نأتي إلى مُضارِعِهِ عدد الحروف

مُخْتَلَفٍ، وَيَخْتَلِفُ كَذَلِكَ فِي الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ (حَسَنٌ) (يَحْسُنُ)، (يَحْسُنُ) أَرْبَعَةَ حُرُوفٍ،  
و(حَسَنٌ) ثَلَاثَةٌ هَذَا أَوَّلًا.

ثَانِيًا: الْحَرَكَاتُ تَخْتَلِفُ مِثْلَ الْحَرْفِ الثَّانِي مِنْ (يَحْسُنُ) سَاكِنٌ، الْحَرْفِ الثَّانِي مِنْ (حَسَنٌ)  
مُتَّحَرِّكٌ، فَهَذَا لَا يُوَازِي الْمُضَارِعَ فِي الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ لِذَلِكَ جَاءَ الْمُؤَلِّفُ بِهِ، لَكِنَّهُ صِفَةٌ  
مُشْبِهَةٌ.

مِثْلًا (ظَرِيفٌ) فَعَلَهُ الْمُضَارِعُ (يَظْرُفُ)، هُوَ يُوَازِنُ الْمُضَارِعَ بَعْدَ الْحُرُوفِ وَيَخْتَلِفُ مَعَهُ  
بِالْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ، (ظَرِيفٌ) أَرْبَعَةَ حُرُوفٍ وَ (يَظْرُفُ) أَرْبَعَةَ حُرُوفٍ، لَكِنْ (ظَرِيفٌ) الْحَرْفِ  
الأول مُتَّحَرِّكٌ، الْحَرْفِ الثَّانِي مُتَّحَرِّكٌ، بَيْنَمَا (يَظْرُفُ) الْحَرْفِ الأول مُتَّحَرِّكٌ يُشَابِهُهُ، الْحَرْفِ  
الثَّانِي سَاكِنٌ.

ف(حَسَنٌ) وَ (ظَرِيفٌ) لِمَاذَا أَتَى بِهِمُ الْمُؤَلِّفُ؟ لِيَقُولَ لَكَ أَنَّ فَعْلَهَا الْمُضَارِعَ غَيْرَ مُتَوَازِنٍ إِمَّا  
بِالْعَدَدِ وَإِمَّا بِالْحَرَكَاتِ، وَإِمَّا بِالْعَدَدِ وَالْحَرَكَاتِ.

وَلرَبْمَا يَكُونُ مُتَوَازِنًا بِالْعَدَدِ وَالْحَرَكَاتِ مِثْلَ (طَاهِرٌ) وَ (ضَامِرٌ)، (طَاهِرٌ يَطْهَرُ) عِدَدُ حُرُوفٍ  
(طَاهِرٌ) أَرْبَعَةٌ، وَعِدَدُ حُرُوفٍ (يَطْهَرُ) أَرْبَعَةٌ، هَلْ يَتَوَازَنُ مُضَارِعُ (طَاهِرٌ) بِالْحَرَكَاتِ؟ نَنْظُرُ  
(طَاهِرٌ) الْحَرْفِ الأول مُتَّحَرِّكٌ، الْحَرْفِ الأول مِنْ (يَطْهَرُ) مُتَّحَرِّكٌ، الْحَرْفِ الثَّانِي مِنْ (طَاهِرٌ)  
الألف سَاكِنٌ، الْحَرْفِ الثَّانِي مِنْ (يَطْهَرُ) الطَّاءُ سَاكِنٌ، الْحَرْفِ الثَّالِثُ مِنْ (طَاهِرٌ) الهَاءُ عَلَى  
الْكَسْرِ مُتَّحَرِّكٌ، الْحَرْفِ الثَّالِثُ مِنْ (يَطْهَرُ) مُتَّحَرِّكٌ وَإِنْ كَانَ مَضمومًا.

إِذَنْ (طَاهِرٌ) وَازِنَ مُضَارِعَهُ فِي الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ، وَكَذَلِكَ (ضَامِرٌ) ، وَ (حَسَنٌ وَ ظَرِيفٌ)  
خَالَفَ مُضَارِعَهُ فِي الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ بَلْ حَتَّى أَنْ (حَسَنٌ) خَالَفَ مُضَارِعَهُ فِي الْحَرَكَاتِ  
وَعِدَدِ الْحُرُوفِ، هَذِهِ ضَعْفًا فَائِدَةٌ مُهِمَّةٌ تَسْتَفِيدُ مِنْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

عَلَى كُلِّ حَالٍ أَنَا لَا أُرِيدُ أَنْ أَبْتَعِدَ كَثِيرًا لَكِنْ أُرِيدُ أَنْ أَقُولَ لَكَ أَنَّ الْمُؤَلِّفَ عِنْدَمَا يَأْتِي بِالتَّمَثِيلِ  
لَيْسَ عِبْتًا، عِنْدَمَا قَالَ: (كَحَسَنٍ وَظَرِيفٍ وَطَاهِرٍ وَضَامِرٍ) لِمَاذَا أَتَى بِأَرْبَعَةٍ أَمْثَلَةٍ؟ لِهَذَا الَّذِي  
ذَكَرْتَهُ وَقَدْ أَطَّلْتُ فِيهِ قَلِيلًا وَلَكِنْ لِفَائِدَةٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

الَّذِي تُرِيدُ أَنْ نَعْرِفَهُ مَا هِيَ الصِّفَةُ الْمُشْبِهَةُ؛ هِيَ اسْمٌ وَهَذَا الْاسْمُ صِفَةٌ مَصُوغَةٌ مِنْ فِعْلِ لَازِمٍ  
لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ لِلدَّلَالِ عَلَى مَعْنَى قَانِمٍ فِي الْمَوْصُوفِ عَلَى وَجْهِ الثَّبُوتِ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْ: اسْمٌ  
مَصُوعٌ مِنَ اللَّازِمِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الثَّبُوتِ وَالِدَوَامِ.

مِنْ بَابِ الْفَائِدَةِ: اسْمُ الْفَاعِلِ دَائِمًا سِوَاءَ كَانَ لَازِمًا أَوْ مُتَعَدِيًا فَعَلَهُ يُوَازِنُ مُضَارِعَهُ فِي  
الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ وَفِي عِدَدِ الْحُرُوفِ مِثْلًا (ضَارِبٌ) مُضَارِعُهُ (يَضْرِبُ)، (ضَارِبٌ) أَرْبَعَةٌ،  
(يَضْرِبُ) أَرْبَعَةٌ، (ضَارِبٌ) الْحَرْفِ الأول مُتَّحَرِّكٌ وَالثَّانِي سَاكِنٌ وَالثَّالِثُ مُتَّحَرِّكٌ، (يَضْرِبُ)  
الْحَرْفِ الأول مُتَّحَرِّكٌ وَالثَّانِي سَاكِنٌ وَالثَّالِثُ مُتَّحَرِّكٌ.

فِعْلٌ غَيْرُ ثَلَاثِيٍّ مِثْلَ (مُكْرِمٌ يُكْرِمُ) (مُكْرِمٌ) أَرْبَعَةٌ، (يُكْرِمُ) أَرْبَعَةٌ، (مُكْرِمٌ) الْحَرْفِ الأول مُتَّحَرِّكٌ  
وَالثَّانِي سَاكِنٌ وَالثَّالِثُ مُتَّحَرِّكٌ، (يُكْرِمُ) الْحَرْفِ الأول مُتَّحَرِّكٌ وَالثَّانِي سَاكِنٌ وَالثَّالِثُ مُتَّحَرِّكٌ،  
هَذَا دَائِمًا.

تتابع كلام المؤلف، قال - رحمه الله-: (ولا يَتَقَدَّمُهَا مَعْمُولُهَا، ولا يكون أجنبيًّا) ما هو هذا (ولا يتقدمها)؟ أي الصفة المشبهة، ذكر فرقًا من الفروق غير التي ذكرتها عن اسم الفاعل؛ قال: (ولا يَتَقَدَّمُهَا مَعْمُولُهَا) وقد يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ اسم الفاعل؟ نعم، تقول: (زيدٌ كاتبٌ الدرس) و (زيدٌ الدرسٌ كاتبٌ)، لكن تقول: (أخوك حسنٌ رأيه) ولا يجوز أن تقول: (أخوك رأيه حسنٌ).

فلا يَتَقَدَّمُ المَعْمُولُ، لا بدُّ أن يكون مَعْمُولُ الصفة المشبهة مُتَأَخِّرًا عنه؛ بَعْدَهُ.

قال: (ولا يكون أجنبيًّا) ماذا يعني (أجنبي)؟ أي ليس سببيًّا، أي يقول لك: لا بدُّ من مَعْمُولِ الصفة المشبهة أن يكون سببيًّا لا أجنبيًّا، طيب ماذا يعني بالسببي وماذا يعني بالأجنبي؟

السببي: هو الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود على صاحب الصفة (جاء الرجلُ الحسنُ وَجْهَهُ) (وَجْهَهُ) اسم ظاهر مَعَهُ ضمير يعود على صاحب الصفة (الرجلُ)، هذا معنى السببي.

بينما الأجنبي: لا يكون هنالك ضمير؛ طبعًا أقول لا يكون هنالك ضمير سواء موجودًا لفظًا أو تقديرًا، أي لا تحتاج إلى تقدير مثال ذلك (زيدٌ كاتبٌ الدرسُ) (الدرسُ) تعود على ماذا؟ هل ترتبط بزيد؟ هل كاتبٌ درسه هو أم درسٌ زميله؟ هذا أجنبي.

الصفة المشبهة لا بدُّ أن يكون الضمير موجودًا سواء باللفظ أو تقديرًا، يمكن أن تَحذف الضمير لكن يكون له تقدير، هذا الضمير سواء كان موجودًا أو مُقدَّرًا فإنه يعود على صاحب الصفة هذا هو السببي، فيقول لك: من الفروق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل:

أولاً: أن لا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهَا عليها.

ثانياً: أن لا يكون أجنبيًّا؛ أي يكون سببيًّا؛ أي أن يكون اسمًا ظاهرًا مُرتبطًا بضمير سواء كان مذكورًا أو مُقدَّرًا يعود هذا الضمير على صاحب الصفة (جاء الرجلُ الحسنُ وَجْهَهُ).

قال المؤلف - رحمه الله-: (ويُرْفَعُ) الآن إعرابه؛ الإعراب الذي بَعْدَهُ، ألم نُقل أن الصفة المشبهة هي من الأسماء التي تعمل عَمَلَ فعلها طبعًا بشروط؛ أن تكون مُعتمدة على موصوف قبلها، ماذا تعرب المَعْمُولُ الذي بَعْدَهَا، مَعْمُولُهَا ما هو إعرابه؟

قال: (ويُرْفَعُ على الفاعليَّةِ، أو الإبدال، ويُنصَبُ على التمييز أو التشبيه بالمفعول به والثاني يتعين في المعرفة، ويخفض بالإضافة)

عندنا حالات في الإعراب؛ قد يكون المَعْمُولُ مرفوعًا على أنه فاعل، أو يكون الفاعل ضميرًا مُستترًا، ويكون هذا الاسم الظاهر بدل منه، لكن مرفوع على كل حال سواء ذكرته قلت هذا فاعل أو قلت هذا بدل من فاعل، طبعًا الجمهور لا يقولون بدل أكثرهم يقولون فاعل، لا تقل بدل وهذا أريح لك.

ويمكن أن تعرب المَعْمُولُ على أنه منصوب، منصوب بماذا؟ إما على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به.

وأيضًا هنالك إعراب ثالث أن يكون مضافًا إليه، أي بالجر؛ مَحْفُوضًا.

هذه الثلاث حالات، متى نُعرب المَعْمول على أنه مرفوع، ومتى نُعربه على أنه منصوب، ومتى نُعربه على أنه مخفوض؟

فيها تفصيل طويل صراحة ولا أريد أن أفصل كثيراً، لكن بالنسبة للفاعل مثلاً تقول: (الخطيبُ طَلِقَ لِسَانَهُ) الخطيبُ: مبتدأ، طَلِقَ: خبر، لِسَانُهُ: فاعل وهو مضاف والهاء مضاف إليه، طبعًا بعضهم يقول (لسانُهُ) بدل من ضمير مُستتر والضمير المُستتر هو الفاعل، لكن الجمهور على أن كلمة (لسانُهُ) فاعل وانتهينا.

متى نُعرب المَعْمول للصفة المُشبهة على أنه منصوب على شبه المفعولية، أو تمييزًا؟ قالوا: إذا كان هذا المَعْمول معرفة نُعربه منصوبًا على شبه المفعولية، وإذا كان نكرة نُعربه على التمييز، تقول مثلاً: (جاءَ رجلٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ) وجهُهُ: مضاف ومضاف إليه معرفة، إذن نصبته أنت وقدّرت الفاعل ضمير مُستتر (حَسَنٌ هو وَجْهَهُ) هذا منصوب على شبه المفعولية، لماذا؟ لأنه معرفة فلا يجوز أن أقول تمييزًا.

لكن لو كان نكرة يُقال منصوب على التمييز ولا يُقال منصوب على شبه المفعولية، تقول مثلاً: (العدُوُّ شديدٌ بأسًا) (بأسًا) هذه نكرة منصوبة، لا تقول منصوب على شبه المفعولية إنما تقول هنا منصوب على التمييز.

واضح ما الفرق؛ إذا أردت النصب فإنك تنظر إذا كان المَعْمول نكرة أو معرفة، فإن كان معرفة فإنك تُنصب على شبه المفعولية، وإن كان نكرة فإنك تُنصب على التمييز.

طبعًا قلنا على شبه المفعولية لماذا؟ لأن الصفة المُشبهة مُصاغة من فعل لازم لا يحتاج إلى مفعول به، وحيثما نصبنا تشبيهاً باسم الفاعل فإننا لا نقول مفعولاً به ولكن نقول يشبه المفعولية.

ومتى نُعرب المَعْمول على أنه مخفوض، مضاف إليه؟ إذا كان بآل التعريف (جاءَ رجلٌ كريمٌ الطبع) الطبع: آل التعريف، مضاف إليه.

طبعًا هناك تفصيلات أخرى لا أريد أن أخوض فيها، في قضية التعريف والتنكير وآل التعريف إذا وُضعت على المَعْمول أو وُضعت على شبه الصفة المُشبهة، فيها كلام طويل صراحة لا أريد أن أخوض فيه لأن الأمر يزداد صعوبة، ونحن تكلمنا كثيراً فيما أظن ويكفي لهذا اليوم، إن ضبطننا هذا الذي ذكرته وأتمنى أن تركزوا فيه كثيراً، وأعذروني على الإطالة وأني استطردت في بعض الأحيان، ولكن الاستطراد ليس من عندي هو من ضمن الشرح، لم آتي بشيء خارجي، لكن أعدت الكلام كثيراً من باب الترتيب، فاسمعوا الكلام واقرؤوه عندما يفرغ رويداً رويداً، وكرروا مرة تلو الأخرى، إذا ضبظتم ما ذكرت لكم ستكونون على فهم ومعرفة في هذا إن شاء الله تعالى، يبقى التفصيلات الأكثر ممكن أن نتكلم عنها في وقت آخر في مكان آخر إن شاء الله تعالى.

نتوقف عند هذا القدر، سبحانك اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شرح متن قطر الندى

لفضيلة الشيخ أبي حذيفة محمود الشيخ حفظه الله

معهد الدين القيم بإشراف فضيلة الشيخ

أبي الحسن علي بن مختار الرملي حفظه الله

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد؛

فهذا إخواني بارك الله فيكم المجلس الثامن والثلاثون من مجالس (شرح قطر الندى وبل  
الصدى) لابن هشام الأنصاري -رحمه الله تعالى-.

واليوم معنا إن شاء الله تعالى آخر اسم من الأسماء التي تعمل عملَ أفعالها وهو اسم التفضيل  
، ذكرنا اسم الفعل، وذكرنا المصدر واسم الفاعل وأمثلة المبالغة واسم المفعول والصفة  
المُشبهة باسم الفاعل وبقي معنا اسم التفضيل.

ما هو اسم التفضيل؟ يقول المؤلف: (واسمُ التفضيل) طبعاً هنا (واسمُ) بالرفع معطوفة على ما  
مضى إذ كانت مرفوعة، قال: (واسمُ التفضيل: وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة  
كأكرم) تعريف لطيف وجيد، اسم التفضيل صفة تدل على المشاركة بين شيئين أو أكثر  
وزيادة، العاطف والمعطوف يُفيد المشاركة (جاء خالدٌ و محمدٌ)، (خالدٌ كريمٌ ومحمدٌ كريمٌ)،  
(خالدٌ ومحمدٌ كريمان) هل يوجد أحد أفضل أو أزيد؟ لا، كلاهما يشتركان في الكرم.

ولكن لو أردتُ أن أفضلَ أحدهما على الآخر بالكرم؛ هذا مبحثنا نحتاج اسم تفضيل لإثبات أصل  
المشاركة بينهما ثم إعطاء الأفضلية لأحدهما؛ هذا هو اسم التفضيل، (زيدٌ أكرمٌ من عمرو)  
لذلك قال: (واسمُ التفضيل: وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة كأكرم).

ولنا في اسم التفضيل مبحثان:

أولاً: حالات اسم التفضيل من حيث الأفراد والتذكير وما يتفرع منهما، فالأفراد يتفرع منه  
التثنية والجمع، والتذكير يتفرع منه التأنيث، وهذا نفهمه عندما نعلم أن الجملة التي أريد أن  
أفضل شيئاً على شيء، فهناك اسم تفضيل، وهناك مُفضَّل، وهناك مُفضَّلٌ عليه، والكلام في  
حالات اسم التفضيل أي كيف نتعامل مع اسم التفضيل والمُفضَّل من حيث الأفراد والتذكير وما  
يتفرع منهما.

يعني إذا كان المُفضَّل مثلاً مُفرداً مُذكرًا فهل يكون اسم التفضيل مُفرداً مُذكرًا أم غير ذلك؟ إذا  
جمعنا المُفضَّل؛ جاء جمعاً أو مثني أو مؤنثاً كيف نتعامل مع اسم التفضيل هل يُطابق في  
التذكير والأفراد، أو التأنيث، أو الجمع والتثنية، أم يُخالف؟ هذا هو المبحث الذي نريده.

قال المؤلف -رحمه الله-: (ويستعمل بمن ومضافاً لنكرة فيفردُ ويذكرُ، وبأل فيطابقُ، ومضافاً  
لمعرفة فوجهان) عندنا ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يكون اسم التفضيل مُسْتَعْمَلًا بِ(من)، أو مُضَافًا إلى نكرة.

الحالة الثانية: أن يكون اسم التفضيل مُسْتَعْمَلًا بِ(أل).

الحالة الثالثة: أن يكون اسم التفضيل مُضَافًا ولكن إلى معرفة.

نأتي إلى الحالة الأولى؛ إذا وَجَدْنَا اسم التفضيل مُسْتَعْمَلًا بِ(من)، أو مُضَافًا إلى نكرة، مثال ذلك: (زَيْدٌ أَكْرَمُ من عمرو) هذا معنى مُسْتَعْمَلٍ بِ(من)، لاحظ استخدمت كلمة (من) (زَيْدٌ أَكْرَمُ من عمرو)، الحالة التي يكون اسم التفضيل مُضَافًا إلى نكرة كقولك: (زَيْدٌ أَفْضَلُ صَدِيقٍ) (أَفْضَلُ) اسم التفضيل، (صَدِيقٍ) نكرة.

مثال على اسم التفضيل يكون مُقْتَرِنًا أو مُسْتَعْمَلًا بِ(أل) تقول: (الوَلَدُ الْأَكْبَرُ ذَكِيٌّ) (أَكْبَرُ) اسم تفضيل، استعمالنا معها (أل) (الوَلَدُ الْأَكْبَرُ ذَكِيٌّ).

مثال اسم التفضيل مُضَافًا إلى معرفة (الزَيِّدانُ أَفْضَلُ القَوْمِ) (أَفْضَلُ) اسم التفضيل، (القَوْمِ) مُضَافٌ إلى معرفة.

هذه الصور التي عندي، كيف أتعامل مع اسم التفضيل والمُفَضَّل من حيث الإفراد والتذكير وما يَتَفَرَّعُ منهما؛ يعني متى يكون اسم التفضيل مُطَابِقًا في التذكير والتأنيث والإفراد وغير ذلك للمُفَضَّل، ومتى يكون مُخَالِفًا، هذا هو المبحث.

نعود إلى كلام المؤلف بعد أنا حاولت أن أَفَكِّكَ العبارات، قال: (وَيُسْتَعْمَلُ بِمَنْ وَمُضَافًا لِنَكْرَةٍ) هذه الأمثلة التي ذكرناها؛ لربما يكون اسم التفضيل مُسْتَعْمَلًا بِ(من) (زَيْدٌ أَكْرَمُ من عمرو)، أو مُضَافًا إلى نكرة (زَيْدٌ أَكْرَمُ رَجُلٍ)، يقول في هاتين الحالتين فإننا نُلْزِمُ اسم التفضيل حالة واحدة وهي الإفراد والتذكير حتى وإن كان المُفَضَّلُ مثنى، أو كان جمعًا، أو كان مُذَكَّرًا أو كان مُؤنثًا.

تقول: (زَيْدٌ أَكْرَمُ من عمرو)، (الزَيِّدانُ أَكْرَمُ من عمرو)، (الزَيِّدونُ أَكْرَمُ من غيرهم)، (الفاطِمَاتُ أَكْرَمُ من هندٍ)، لاحظ هذه (أَكْرَمُ) اسم التفضيل لَزِمَتْ حالة واحدة وهي الإفراد والتذكير، مع أن المُفَضَّلُ كان في أحيان مُذَكَّرًا، وفي أحيان كان مُفْرَدًا، وفي أحيان كان مثنى وجمعًا ... الخ، لَزِمَ اسم التفضيل حالة واحدة، ما هي هذه الحالة؟ الإفراد والتذكير، متى؟ إذا استعمالنا مع اسم التفضيل (من).

أيضًا إذا استعمالنا مع اسم التفضيل النكرة؛ أن يكون مُضَافًا إلى نكرة كذلك يُلْزِمُ اسم التفضيل الإفراد والتذكير، تقول: (زَيْدٌ أَكْرَمُ رَجُلٍ)، (الزَيِّدانُ أَكْرَمُ النَّاسِ)، (الزَيِّدونُ أَكْرَمُ النَّاسِ)، (الفاطِمَاتُ أَكْرَمُ النَّسَاءِ)، لاحظ (أَكْرَمُ) ثابتة مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ، حتى وإن اختلف المُفَضَّلُ، متى؟ إذا كان اسم التفضيل مُضَافًا إلى نكرة، أو إذا كان مُسْتَعْمَلًا بِ(من)، هذه الحالة الأولى.

الحالة الثانية: أن يُطَابِقَ اسم التفضيل المُفَضَّلُ في التذكير والإفراد وما يَتَفَرَّعُ منهما، فإذا كان المُفَضَّلُ مُذَكَّرًا مُفْرَدًا كان اسم التفضيل مُذَكَّرًا مُفْرَدًا، إذا كان المُفَضَّلُ مُذَكَّرًا جمعًا كان اسم التفضيل مُذَكَّرًا جمعًا، وهكذا دواليك، متى؟ في الحالة الثانية؛ وهي إذا كان اسم التفضيل

مُقْتَرِنًا بـ(أل)، تقول: (الولدُ الأَكْبَرُ ذِكِيٌّ) اسم التفضيل (الأَكْبَرُ) مُقْتَرِن بـ(أل)، يجب في هذه الحالة أن يُطابِقَ بين اسم التفضيل وبين المُفَضَّل في الإفراد والتذكير وما يَتَفَرَعُ منهما.

تقول: (الولدُ الأَكْبَرُ ذِكِيٌّ)، (الولدانُ الأَكْبَرانُ ذِكِيَّانُ)، (الأولادُ الأَكْبَرُونَ ذِكِيُّونُ)، قال تعالى: {وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ} [النحل: ٦٠] (المثل) مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ، (الأعلى) مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ.

وقال تعالى: {فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَىٰ} [طه: ٧٥] (الدَّرَجَاتُ) جمع تَأْنِيثٍ، (الْعُلَى) جمع تَأْنِيثٍ، إذن يطابق اسم التفضيل مع المُفَضَّل إذا كان اسم التفضيل مُقْتَرِنًا بـ(أل).

الحالة الثالثة: جواز الوجهين؛ يجوز لك أن تُطابق، ويجوز لك أن تُخالف، متى؟ إذا كان اسم التفضيل مُضَافًا إلى معرفة اسْتَعْمِلَ أَيًّا شِئْتَ، أَيًّا مِنْهُمَا؛ طابِقَ أو خالف، الأمر سهل، ولقد جاء ذلك في القرآن الكريم.

تقول: (زيدٌ أَفْضَلُ القومِ) و(الزيدانُ أَفْضَلُ القومِ)، وتقول: (الزيدانُ أَفْضَلُ القومِ)، يجوز هذا ويجوز هذا.

ذكر في الشرح عندي أمثلة من كتاب الله سبحانه وتعالى، قال تعالى: {وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ} [البقرة: ٩٦] (هم) جمع تذكير، مع أنه جمع استخدم الإفراد (أحرص).

وأيضًا جاء في آية أخرى طابق، قال تعالى {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا} [الأنعام: ١٢٣] (أكابر) جمع مُذَكَّرٌ، والمُفَضَّلُ جمع مُذَكَّرٌ تقديره (قوم) (وكذلك جعلنا في كل قرية قوم أكابر) ولو كان على الإفراد (أكبر)، فهنا طابق وفي الآية التي قبلها خالف وكلاهما جانز، متى؟ إذا كان اسم التفضيل مُضَافًا إلى معرفة. فهذا معنى قول المؤلف: (ومضافاً لمعرفة فوجهان) هذا المبحث الأول.

المبحث الثاني عمَلُ اسم التفضيل، وهذا درسنا؛ الأسماء التي تَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهَا، ومنها اسم التفضيل، تَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ، الفعل ماذا يفعل؟ يَرْفَعُ الفاعل وينصبُ المفعول إذا كان مُتَعَدِيًّا؛ يعني إذا احتاج إلى مفعول، لكن في اسم التفضيل لا نحتاج إلى مفعول فلا يَنْصِبُ مفعولاً، فقط يكتفي بالفاعل إذا كان مُحتَاجًا إلى فاعل، ولا يَنْصِبُ شيئاً إلا إذا كان تَمييزًا أو حالاً.

يعني يمكن أن يأتي اسم التفضيل رافعاً وناصباً وخافضاً؛ رافعاً لفاعل، وناصباً ليس لمفعول به لكن يكون ناصباً لتَمييز أو حال، وخافضاً لمضاف إليه.

أما الرفع فإنه يرفع فاعلاً على أنه ضمير مُسْتَتِر، تقول: (العِفَّةُ أَكْرَمُ من الابتذال) العِفَّةُ: مبتدأ، أَكْرَمُ: خبر وهو اسم تفضيل عامل يَعْمَلُ في الفاعل، أين المعمول للفاعل؟ ضمير مُسْتَتِر تقديره هو، هذا إذا كان المرفوع ضميراً مُسْتَتِراً.

هل يرفع اسم التفضيل اسماً ظاهراً؟ نعم، يرفع اسماً ظاهراً وهذه مسألة تسمى (مسألة الحُلِّ)، نقرأ كلام المؤلف ونكون قد فَكَّكْنَا آخر جملة من كلامه، قال: (ولا يَنْصِبُ المفعول مطلقاً) وقد بيَّنا أن اسم التفضيل لا يَنْصِبُ مفعولاً؛ يَنْصِبُ تَمييزًا وَيَنْصِبُ حالاً لكن لا يَنْصِبُ مفعولاً.

قال: (ولا يَرْفَعُ في الغالب ظاهراً) يَرْفَعُ ضميراً كما ذكرتُ قبل قليل (العِفَّةُ أَكْرَمُ من الابتدال) رفعت ضميراً، لكن اسماً ظاهراً يقول: (ولا يَرْفَعُ في الغالب ظاهراً إلا في مسألة الكُحْلِ).

ماذا يَقْصِدُ بـ(مسألة الكُحْلِ)، هذه مسألة قاسوا عليها مثلاً في الكُحْلِ فصار كل ما يَنْطَبِقُ عليه شروط هذا المثال يأخذ حكمه، وسُمِّيت المسألة كُحْلٌ (مسألة الكُحْلِ).

ما هي (مسألة الكُحْلِ)، أو ما هو مثال الكُحْلِ؟ يقولون في المثال – وهذا مُستخدم عند النحاة في كتبهم- (ما رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ في عينيه الكُحْلُ منه في عين زيد) ما: نافية، رأيتُ: فعل وفاعل، رَجُلًا: مفعول به، أَحْسَنَ: نعت لرجل، في عينيه: مُتعلق بأحسن، الكُحْلُ: فاعل لأحْسَنَ، لاحظ فاعل مرفوع اسم ظاهر، هذه هي مسألة الكُحْلِ، منه: متعلق بما قبله، في عين زيد: متعلقات ولها إعرابات أخرى ليست محلها الآن.

لكن لاحظ هنا رفعا اسما ظاهراً لـ(أحْسَنَ)، أي أن اسم التفضيل (أحْسَنَ) عمِلَ في الاسم الظاهر الرفع احتاج إلى فاعل، هذه مسألة الكُحْلِ، ماذا نقيس عليها؟ يقولون: تقيس عليها كل من وافق شروط هذه الجملة، ما هي الشروط؟

اسمع هذه الشروط واحفظها حَفْظًا:

أولاً: أن يقع في موضعه فعل بمعناه؛ يعني تستطيع أن تؤول الفعل بمعناه، مثل الجملة التي معنا (ما رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ في عينيه الكُحْلُ منه في عين زيد) كأنك تقول: (ما رَأَيْتُ رَجُلًا يُحْسِنُ في عينيه الكُحْلُ منه في عين زيد)، لاحظ صحَّ أن يقع في موقعه فعل بمعناه بدل (أحْسَنَ) وضعنا (يُحْسِنُ)، صحَّ الكلام؟ نعم صحَّ الكلام. هذا الشرط الأول.

الشرط الثاني: أن تكون الجملة في سياق نفي أو شبهه كالنهي مثلاً، لذلك جاءت الجملة (ما رأيتُ) لا يجوز أن تكون الجملة مُثَبِّتة، تقيس عليها بهذا، وهذا مما سمعه العرب بالمناسبة تقول: هل هذه الشروط مكتوبة؟ لا، هذا مثال مسموع عند العرب فقاسوا عليه قياساً.

الشرط الأول تستطيع أن تُقَدِّرَ بِدَلِّ اسم التفضيل فعل ويصح المعنى، الشرط الثاني يكون في سياق نفي أو شبهه كالنهي، (ما رأيتُ) أو (لا ترَ رَجُلًا) مثلاً حتى نقول على النهي.

الشرط الثالث: يكون المرفوع وهو (الكُحْلُ) أجنبيًا؛ يعني لا يرتبط بالمُفَضَّل، هذا المرفوع وهو الفاعل لا يرتبط بالمُفَضَّل الذي قبله برابط؛ ضمير أو غيره، يكون أجنبيًا عنه، لذلك (ما رأيتُ رَجُلًا أَحْسَنَ في عينيه الكُحْلُ) لاحظ هل يوجد رابط ضمير؟ لا يوجد.

قال: (يكون مرفوعه أجنبيًا مُفَضَّلًا على نفسه باعتبارين) هذه أيضًا مسألة ثانية، هذا المرفوع وهو الفاعل يكون أجنبيًا، حتى نُفَرِّقَ كلمة أجنبي أي لم يتصل بضمير يعود على الموصوف وهو (الرجل)، (الرجل) شيء و (الكُحْلُ) شيء ثاني.

(يكون مرفوعه أجنبيًا مُفَضَّلًا على نفسه باعتبارين) لاحظ الجملة (ما رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ في عينيه الكُحْلُ منه في عين زيد) كأنك تستخدم (الكُحْلُ) مرتين؛ مرة في عين زيد ومرة في عين غيره فجاء مُفَضَّلًا على نفسه باعتبارين.

هذه الشروط حتى يرفع اسم التفضيل اسمًا ظاهرًا، هو يرفع لكن ضميرًا هذا الغالب، لكن يمكن أن يرفع اسمًا ظاهرًا في مسألة الكحل في الشروط التي ذكرناها؛ أولاً: أن يصح تقدير فعل بدل اسم التفضيل.

ثانياً: أن يكون جاء بعد نفي أو نهي و شبه ذلك.

ثالثاً: أن يكون المرفوع هذا (الكحل) - نعتبه هو القياس الذي بين يدينا- أجنبيًا عن الموصوف، وأن يكون هذا مفضلاً على نفسه باعتبارين.

الحالة الأولى: متى يكون اسم التفضيل رافعاً؛ إما لضمير أو لاسم ظاهر.

الحالة الثانية: متى يكون ناصباً، أو هل يكون ناصباً؟ نعم ينصب، ولكن لا ينصب مفعولاً به يكتفي بالفاعل، لكن ينصب غيره؛ ينصب تمييزاً، ينصب حالاً، كقولك مثلاً: (خالدٌ مُفردًا أنفعٌ من عمرو مُعانًا) (خالدٌ مُفردًا) حال منصوبة، من الذي نصبها؟ أنفع، أنفع نصبت الحال الذي قبلها (خالدٌ أنفعٌ مُفردًا) أي: حاله أن يكون مُفردًا أنفعٌ من عمرو عندما يكون مُعانًا، يعني هذا لوحده أنفعٌ من عمرو وإن كان معه غيره.

الشاهد أن اسم التفضيل نصبٌ حالاً، يعني ينصب، ولكن لا ينصب مفعولاً به، بل إن لم تكتف بالفاعل، لم تستطع أن تكتفي بالفاعل واحتجت إلى مفعول به، فلا بد أن تُعدي المفعول به بلام أو بباء، تقول مثلاً: (خالدٌ أبدلٌ للمعروف من غيره) لا تقل (معروفًا)، أو تقول: (عليّ أعرفٌ بالنعو). طبعاً لعك تسأل متى نستخدم اللام ومتى نستخدم الباء؟ حسب الجملة، لكن يستخدمون الباء في الأمور العلمية (أعرف، أعلم).

فلاحظ عدنا بحرف الباء وحرف اللام لكن لم نضع مفعولاً به، لا تقول (خالدٌ أبدلٌ معروفًا) تقول (معروفًا) هذه مفعول به لا يقال ذلك، بل تنتقل إلى شيء آخر وهو التمييز وهذا مثال التمييز (خالدٌ أبدلٌ معروفًا) تمييز منصوب، يجوز لاسم التفضيل أن ينصب تمييزاً أو أن ينصب حالاً، لكن المهم أنه لا ينصب مفعولاً به.

بعض العلماء ذكر الإجماع في ذلك، وبعضهم قال المسألة فيها خلاف، والظاهر أن الخلاف ضعيف؛ وأظن أنهم ينسبون الخلاف إلى سيبويه والله أعلم، لكن ليس موضوعنا الآن.

الحالة الثالثة: هل يمكن لاسم التفضيل أن يكون جاراً؟ نعم، إذا أتى مضافاً ومُضافاً إليه، تقول: (زيدٌ أكرمُ الناسِ) فصارت (أكرمُ) خبر وهو مضاف، و(الناسِ) مضاف إليه.

هذا الذي ذكره المؤلف في باب اسم التفضيل.

آخر شيء لم أذكره في بداية الدرس؛ أن اسم التفضيل يصاغ من فعل ثلاثي فقط، ولا يصاغ من فعل رباعي، فيأتي على وزن (أفعل)، وله شروط حتى يكون على وزن (أفعل) أهمها: أن يكون مُصاغاً من فعل ثلاثي، طبعاً هنالك شروط أخرى: أن يكون تاماً فلا يدخل فيه الأفعال الناقصة كان وأخواتها، وأن يكون مُنصرِّفاً لا يدخل فيه الأفعال الجامدة مثل (ليس)، فلا تأتي باسم التفضيل من (ليس) بل تأتي من الأفعال المُنصرِّفة، وهنالك شروط أخرى مذكورة لكن

أهمها هو الشرط الأول؛ أن يكون مُصاغًا من فعل ثلاثي مثل (ضَرَبَ أَضْرَبُ) (كَرَّمَ أَكْرَمُ) (قَتَلَ أَقْتَلُ) مُصاغة من فعل ثلاثي.

لكن إن كان مُصاغًا من فعل غير ثلاثي فهنا إذا أردت التفضيل مثل إذا رأيت اثنين يتدحرجان، وهذا يَتَدَحْرَج أحسن من الثاني أو أكثر من الثاني، فلا تستطيع أن تُصيغ اسم التفضيل من (دَحْرَجَ) لأنه ليس ثلاثيًا، ماذا تفعل؟ تَضَعُ كلمةً قبل الدَحْرَجَة، تقول (زيدٌ أَكْثَرُ دَحْرَجَةً من عمرو) وهكذا.

نتوقف عند هذا القدر وبهذا نكون قد انتهينا من الأسماء العاملة عمل فعلها، طبعًا يوجد تفاصيل أخرى في كل ما ذكرنا، ولكن هذا مُختَصِر إن شاء الله تعالى، لمن أراد المزيد بعد أن يفهم كل هذا ويَتَقَنَّ ذلك له أن يَتَوَسَّعَ، ولا أنصَحَ أن تتوسَّعَ وتبحث عن الخلافات؛ لأن الكلام الذي ذكرته ليس مُتَّفَقًا عليه في كثير من الأحيان، النَّحَوِيِّينَ عندهم خِلافات كثيرة ويُقال: أَضْعَفُ من حُجَّةٍ نَحَوِيٍّ؛ من كثرة خِلافاتهم، لكن هذا هو مُختَصِرُ وأصلُ الكلام، وقِسْ عليه أو خُذْ به واتقنه ثم بعد ذلك إذا أردت أن تتوسَّعَ فتتوسَّعَ في الكُتُبِ التي بعدها.

نتوقف عند هذا القدر، سبحانك اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت، نستغفرك ونتوب إليك، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شرح متن قطر الندى

لفضيلة الشيخ أبي حذيفة محمود الشيخ حفظه الله

معهد الدين القيم بإشراف فضيلة الشيخ

أبي الحسن علي بن مختار الرملي حفظه الله

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد؛

فهذا إخواني بارك الله فيكم المجلس التاسع والثلاثون من مجالس (شرح قطر الندى وبل  
الصدى) لابن هشام الأنصاري -رحمه الله تعالى-.

انتهينا في الدرس الماضي من الأسماء العاملة عَمَلَ فِعْلَهَا، اليوم ندخل في موضوع جديد  
وجميل وهو باب التوابع، التوابع جمع تابع وهو لفظ متأخرٌ دائماً يَتَقَيَّدُ في نوع الإعراب في  
لفظ مُعَيَّن مُتَقَدِّم عليه، يعني يتبع ما تَقَدَّمَ عليه في إعرابه.

ما فائدة هذه التوابع؟ إما أن تَأْتِيَ لوصف الذي يُقَالُ فيه النعت، أو لتأكيد لفظٍ، أو لمشاركة أو  
لغير ذلك، سنتحدث عن كل واحدة إن شاء الله تعالى في وقتها.

اليوم إن شاء الله نبدأ بالنعت أي الصفة، يُقَالُ نعت ويُقال صفة.

قال المؤلف -رحمه الله-: (يتبع ما قبله في إعرابه خمسة: النعت) هذا الأول، ما هو النعت؟  
قال: (وهو التابع المشتق أو المؤولُ به المَبِينُ لِلْفَظِ متبوعه) هذا تعريف المؤلف، قال:  
(وفائدته تخصيصٌ أو توضيحٌ أو مدحٌ أو ذمٌّ أو ترخُّمٌ أو توكيدٌ) .

بإمكانك أن تُعرِّف وتقول: النعت هو التابع المُشْتَقُّ أو المؤولُ بِالمُشْتَقِّ المُبِينُ لِلْفَظِ متبوعه  
المَوْضِحُ له في المعارف المُخَصِّصُ له في النكرات، أو جاء لمدحٍ أو ذمٍّ أو ترخُّمٍ أو توكيدٍ.  
هذا كل كلام المؤلف.

تابع أي يتبع ما قبله، والتابع دائماً وأبداً يكون مُتَأَخَّرًا عن المتبوع وإلا لا يُسمى تابعاً، لا بُدَّ  
أن يكون مُتَأَخَّرًا عن المتبوع، فَيَتَّبَعُهُ مُتَأَخَّرًا عنه، يتبعه في ماذا؟ في إعرابه، ويتبعه كذلك  
في تعريفه أو تنكيره بحسب الحال التي سنتحدث عنها، قد يكون المتبوع مرفوعاً، وقد يكون  
معرفةً، وقد يكون مُذَكَّرًا، وقد يكون مُفْرَدًا، هذه الأنواع الأربعة، الإعراب هذا القسم الأول وله  
ثلاثة رفع ونصب وخفض، ثانياً: التذكير والتأنيث، ثالثاً: التعريف والتنكير، رابعاً: الأفراد  
والتثنية والجمع، لو عَدَدْتَهَا لوجدتها عشرة.

هذا التابع بماذا يَتَّبَعُ متبوعه؟ في القسم الأول في الإعراب، أم في القسم الثاني التذكير  
والتأنيث، أم القسم الثالث التعريف والتنكير، أم القسم الرابع الأفراد والتثنية والجمع. هذا  
موضوعنا.

التوابع قال المؤلف خمسة؛ نعت وتوكيد وعطف بيان وعطف نسق وبدل، والنعت أول التوابع التي ذكرها المؤلف، قال: (النعت، وهو التابع المشتق) المشتق يعني يكون اسماً مشتقاً، الأسماء المشتقة هي التي تُشْتَقُّ من فعلها، مثل اسم الفاعل هذا الاسم مشتق من فعله، واسم المفعول مشتق من فعله مثلاً (الضارب و المَضْرُوب) مشتق من (ضَرَبَ)، و (الضَرْب) المصدر مشتق من (ضَرَبَ)، و (الضَّرَاب) صيغة المبالغة مشتق من (ضَرَبَ)، و (أضْرَب) اسم تفضيل، والصفة المشبهة باسم الفاعل، واسم الآلة، واسم الزمان، واسم المكان، كل ذلك مشتق من ماذا؟ كل ذلك يُشْتَقُّ من الفعل، هذه أسماء مُشْتَقَّة.

ولكن الذي نريده هنا في باب النعت عندما قال: (التابع هو المشتق) أي الاسم المشتق، أي نريد أربعة فقط من الأسماء المشتقة، نريد اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، واسم التفضيل.

لماذا هذه الأربعة دون المشتقات الأخرى؟ لأن هذه الأربعة تشترك في أمرين؛ تدل على الحدث، وتدل على صاحب الحدث، مثلاً عندما تقول (كاتب) تدل على حدث الكتابة وتدل على صاحب الكتابة، وكذلك اسم المفعول مثلاً (المضروب) تدل على فعل الضرب وعلى صاحبه أي المَضْرُوب، وهكذا، هذه الأربعة بالذات؛ اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل واسم التفضيل.

هذه الأربعة هي التي تُستعمل في ماذا؟ تُستعمل في النعت الذي نقول فيه التابع المشتق، هنالك مشتقات أخرى ليست من الأسماء المشتقة التي تدخل في النعت، النعت الذي يُراد به الاسم المشتق.

مثلاً المصدر: (الضَرْب) هذا مصدر يُدُلُّ على حدث الضرب ولكنه لا يدل على صاحبه (ضَرَبَ)، هل يدل على صاحب الضَرْب؟ لا، يتكلم عن حدث الضَرْب فقط، لذلك لا يدخل في الاسم المشتق الذي نريده.

واسم الآلة كذلك (مَكْنَسَة) تَدُلُّ على آلة الكُنْس ولا تتعلق بصاحبها وهكذا.

لذلك قوله: (النعت، وهو التابع المشتق) أي أن يكون اسماً مشتقاً من أحد أربعة؛ مشتقاً كاسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة باسم الفاعل، أو اسم التفضيل.

إن لم يكن كذلك قال: (أو المؤول به) المؤول بالمشتق، قد لا يكون مشتقاً قد يكون مؤولاً بالمشتق؛ يعني يأتي نعت تستطيع أن تؤوله بمشتق من الأربعة الماضية، يذكر العلماء في ذلك: اسم الإشارة، و(ذي، ذو) بمعنى صاحب، والنسب، والجملة الخبرية، وشبه الجملة كذلك.

عرفنا ما هو المشتق؛ فنقول: (جاء محمدٌ الكاتبُ) (الكاتبُ) نعت لمحمد، صفته أنه كاتب، هذا اسم مشتق؛ نعت اسم مشتق اسم فاعل.

(جاء خالدُ المَضْرُوبُ)، (جاء صالحُ الأفضَلُ)، (جاء زيدُ الحَسَنُ وجهه) وهكذا، هذه أسماء مُشْتَقَّة جاءت نعتاً.

قد يكون مؤولاً بالمشْتَقِّ؛ لا يكون اسماً مُشْتَقّاً من الأربعة، قد يكون مؤولاً بأحدها، يكون مثلاً اسماً جامداً مثل (ذو)؛ الاسم الجامد هو الذي لا يُشْتَقُّ؛ يعطي معنىً جديداً مُخْتَلِفاً عن الفعل، لا علاقة له بالفعل، مثلاً كلمة (الحديد) هل تشتقها من شيء؟ لا تُشْتَقُّها من شيء، ليس لها اشتقاق.

اسم الإشارة (هذا، هذه) هذه ليست مُشْتَقَّةً هذه أسماء جامدة، (ذو) بمعنى صاحب ليس اسماً مُشْتَقّاً، النَّسَبُ؛ فُرْشِيٌّ هَاشِمِيٌّ .... ليست مُشْتَقَّةً هذه جامدة، لكن هذه تصلح أن تكون مؤولة بالمشْتَقِّ، لذا صلح الاسم الجامد أن يكون مؤولاً بالمشْتَقِّ؛ يعني تستطيع أن تُعَوِّضَ عنه بمُشْتَقِّ كأن المُشْتَقِّ محذوف فيجوز أن يكون نعتاً.

مثال ذلك: (مَرَرْتُ بِرَيْدٍ هَذَا) هذا اسم إشارة نعت، هذا مُشْتَقٌّ؟ لا، ليس اسم فاعل، ولا اسم مفعول، ولا صفة مشبهة بالفاعل، ولا اسم تفضيل، ليس اسماً مُشْتَقّاً هذا اسم جامد، هل يصلح أن يكون نعتاً؟ نعم، لماذا؟ لأنه مؤول بالمشْتَقِّ، كيف يعني مؤول بالمشْتَقِّ؟ يعني تستطيع أن تقول: (مَرَرْتُ بِرَيْدٍ هَذَا) كأنك تقول: (مَرَرْتُ بِرَيْدٍ الْحَاضِرِ هَذَا) (الحاضر) اسم فاعل أولته بمُشْتَقِّ صلح أن يكون نعتاً.

كذلك (ذو) بمعنى صاحب، (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ) (ذو) بمعنى صاحب، (صاحب) اسم مُشْتَقِّ اسم فاعل، فأنا أوول (ذو) بمعنى صاحب، إذن هذا مؤول بمُشْتَقِّ.

كذلك أسماء النَّسَبِ؛ (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فُرْشِيٍّ) تستطيع أن تُوَلِّدَ الكلام (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَنْسُوبٍ إِلَى فُرَيْشٍ) كأنك أولت فُرْشِيٍّ أي مَنْسُوبٍ لَأَنَّكَ أَوْلْتَهُ بِمَاذَا؟ باسم المفعول.

هذا معنى المؤول بالمشْتَقِّ؛ قد يكون اسماً جامداً تُوَلِّدُهُ بِمُشْتَقِّ، أو قد يكون مصدرًا؛ المصدر هو اسم مُشْتَقِّ ولكن ليس من الأربعة التي ذكرتها قبل قليل، لماذا؟ قلنا الأربعة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة بالفاعل واسم التفضيل تشترك في أمرين؛ في المعنى وصاحب المعنى، المصدر هو اسم مُشْتَقِّ صراحةً ليس جامداً لأن الأسماء إما أن تكون مُشْتَقَّةً أو تكون جامدة، فالمصدر مثل كلمة (الضَرْبُ) هو مُشْتَقٌّ من (ضَرْبٍ) لا شك أنه مُشْتَقٌّ، ولكن ليس من الأربعة لأنه لا يدل إلا على حدث، لا يدل على صاحبه، فهذا مؤول بالمشْتَقِّ.

يمكن أن يأتي المصدر نعتاً؟ يمكن ولكن ليس على أنه مُشْتَقٌّ بل على أنه مؤول بالمشْتَقِّ، تقول مثلاً: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ) كأنك تُعَوِّضُ وتقول: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَاحِبِ عَدْلٍ) (موصوف بالعدل) لاحظ أولت.

كذلك يُمكن أن يكون النعت جملة خبرية؛ مبتدأ وخبر، أو كذلك شبه جملة، مؤول بالمشْتَقِّ تقول مثلاً: {وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ} [البقرة: ٢٨١] صفة اليوم ما هي؟ (ترجعون فيه إلى الله) جملة فعلية أو جملة خبرية، هذه فعلية وتستطيع أن تقول هنالك جملة خبرية سنذكر إن قدر الله شيئاً من ذلك، هذه تؤولها بمُشْتَقِّ مثلاً (اتقوا يوماً موصوف أنه) حتى يكون اسم مفعول، هذا تأويل من عندي لكن هذا الشاهد.

واضح ما الفرق بين المُشْتَقِّ والمؤول بالمشْتَقِّ؛ المُشْتَقِّ من الأسماء المُشْتَقَّة عدها العلماء عشرة، التي تُرِيدُهَا فِي النَّعْتِ أَرْبَعَةٌ: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المُشْبِهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

واسم التفضيل، تشترك هذه الأربعة في ماذا؟ تشترك في أنها تدل على حدث وعلى ذات، هذا أفضل من أن أقول صاحب الحدث.

الأسماء المشتقة الأخرى هي مُشْتَقَّة من الفعل ولكن قد تدل على حدث ولا تدل على ذات، وقد تدل على ذات ولا تدل على حدث، ولا نريد هنا في النعت إلا الاسم المُشْتَق الذي يَدُل على حدث وذات، أو على معنى وصاحبه كما يقولون، لذلك المصدر لا يَصْلَح أن يكون نعتاً على أنه اسماً مُشْتَقّاً، إلا أن يكون مُوَوَّلاً بالمشتق.

طيب ما هو المُوَوَّل بالمشتق؟ هو الاسم الجامد، أو اسم مُشْتَقَّ ليس من الأربعة، أو جملة، أو شبه جملة تُوَوَّل بِمُشْتَقَّ من المُشْتَقَّات الأربعة، وذكرنا مثال ذلك اسم الإشارة بمعنى (حاضر) مثلاً (هذا)، و (ذو) بمعنى صاحب اسم فاعل، والنسب بمعنى المنسوب اسم مفعول، والجملة الخبرية أو الجملة الفعلية أو شبه الجملة قَدِّرها بما تستطيع، والمصدر كذلك إذا أردت أن يكون نعتاً، فليس هو الاسم المُشْتَقَّ بل هو المُوَوَّل بالمشتق.

إذن قال: (النعت، وهو التابع المشتق أو المؤول به) أي بالمشتق، بالمناسبة هذا التعريف أو هذا الضابط (المشتق أو المؤول بالمشتق) هذا خاص بالنعت، لا يوجد من التوابع الأخرى ما يكون مُشْتَقّاً أو مُوَوَّلاً بالمشتق إلا التوكيد اللفظي في بعض الأحيان سنتحدث عنه، أو عطف النسق في بعض الأحيان، وهذا أيضاً يُوَوَّل تأويلاً.

مثلاً تقول: (جاء خالد الفاضل الفاضل)، (الفاضل) الأولى نعت، (الفاضل) الثانية توكيد لفظي وجاء اسم مُشْتَقَّ اسم فاعل، لا يَصْلَح أن يكون كذلك، عندما نُكْمِل تعريف النعت يتضح الذي أريد أن أقوله وهو قوله في التعريف: (المباين للفظ متبوعه) هذا ضابط، لكن التوكيد اللفظي ليس مُبايناً للفظ متبوعه، بل مُساوٍ له.

لذلك إذا وجدت اسماً مُشْتَقّاً تابعاً اسماً مُشْتَقّاً قد يكون نعتاً وهو الأصل ولا يَخْرُج عن ذلك إلا بماذا؟ بأن يكون موافقاً لمتبوعه أو مُوَوَّلاً، موافقاً لمتبوعه كالتوكيد اللفظي ( جاء زيد الفاضل الفاضل) (الفاضل) اسم مُشْتَقَّ، يعني نعت؟ لا، لماذا؟ لأنه ليس مُبايناً لمتبوعه، النعت لا بُدَّ أن يكون تابعاً مُشْتَقّاً أو مُوَوَّلاً بالمشتق مُبايناً للفظ متبوعه، يأتي مُبايناً مُخْتَلِفاً عنه، (زيد) تختلف عن لفظة (الفاضل) (جاء زيد الفاضل) (الفاضل) الأولى نعت لـ(زيد) مُباينة لها، ولماذا أصلاً آتي بالنعت؟ إما لأَوْضِح، أو أُخَصِّص، أو أمدح، أو أذم، أو أترحم، أو أؤكد، فإذا جئت بنفس اللفظ؛ لم أُغَيِّر شيئاً لم أَوْضِح شيئاً ولم أُخَصِّص شيئاً ولا أمدح ولا أذم، كأنني أعدت الكلام فلا أستفيد منه.

لذلك لا بُدَّ للنعت أن يكون مُبايناً للفظ متبوعه، فإذا رأيت اسماً مُشْتَقّاً ليس مُبايناً لمتبوعه فهذا ليس نعتاً، مثل (جاء زيد الفاضل الفاضل) (الفاضل) الأولى نعت لأنها مُباينة للمنعوت (زيد)، (الفاضل) الثانية هي صحيح اسم مُشْتَقَّ، وهي تابع كذلك بعد (الفاضل) الأولى هي تابعة لها، ولكن هذه من باب التوكيد اللفظي، لماذا؟ لأنها ليست مُباينة للفظ متبوعها بل مُساوية لها، مُشابهة لها، فهذا توكيد.

كذلك قد يكون عطف نسق مثلاً: (رأيت شاعراً وكاتباً) تقول: (كاتباً) مُشْتَقَّ فهذا نعت الأصل أن يكون! لا، هذا وإن كان اسماً مُشْتَقّاً على أنه اسم فاعل أي (كاتباً) الثانية هو التابع

للمتبوع وهو ماذا؟ (شاعراً)، لكن فيه تأويل حذف، كأنك تقول: (رأيتُ شاعراً ورأيتُ كاتباً) أو تقول: (رأيتُ شاعراً وكذلك كاتباً)، فصار التابع (كذلك) المؤول بمشتق، وأصبحت كلمة (كاتباً) كأنها مفعول به منصوب لفعل محذوف، تستطيع أن تُؤول بهذا، لماذا؟ حتى نقول لك أن الاسم المُشتق من الأربعة لا يأتي إلا مع النعت، ولكن لا أعربه نعتاً إلا أن يكون مُبايناً للفظ متبوعه وليس مُشابهاً.

قال: (وفانده تَخْصِيصٌ أو تَوْضِيحٌ أو مَدْحٌ أو ذَمٌّ أو تَرْحَمٌ أو تَوْكِيْدٌ) أنا لماذا آتِي بالنعت؟ إما لِأَخْصِصَ وهذا إذا كان المنعوت نكرة، (جاء رجلٌ كَاتِبٌ) (كاتبٌ) هذه نعت جاء للتخصيص لأنه جاء بعد نكرة، فالنعت مُخْصِصٌ للنكرات، أو تقول: (جاء زيدٌ الكَاتِب) (زيد) معرفة، (الكاتب) ليس من باب التخصيص بل من باب التوضيح، لذلك النعت يأتي مُوضِحاً للمعارف، لذلك يقولون في تعريف النعت: هو التابع المُشْتَقُّ أو المؤول بالمُشْتَقِّ المُبَايِنِ لِلْفِظِ مَتْبُوعِهِ الْمُخْصِصِ لَهُ فِي النِّكَرَاتِ، المُوضِحِ لَهُ فِي المَعَارِفِ.

ومن هنا يقولون: الجمل بعد المعارف أحوال، لا تُعْرَبُ نَعْتًا لأنها لا تأتي للتوضيح تأتي لبيان حال، إلا في حالات مُعَيَّنَةٍ، وبعد النكرات صفات، الجملة إذا أتت بعد نكرة تأتي صفة {وَآتَفَوْا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ} هذه جملة جاءت بعد نكرة، جاءت تُخْصِصُ، هذا اليوم صفته كذا وكذا.

أو يأتي النعت يُراد به المدح أو الذم أو الترحم أو غير ذلك، ذكر التوكيد لكن أنا أترك هذه الكلمة حتى لا يَشْتَبِهَ علينا التابع التوكيد، وهناك فرق بين التوكيد وتابع التوكيد، التوكيد نعت، والتوكيد كتابع توكيد ما الفرق؟ أن يكون اسماً مُشْتَقًّا مُبَايِنًا لِلْفِظِ مَتْبُوعِهِ، يعني يأتي متبوع واضح لا يحتاج إلى مزيد بيان، فقط أعطيه اسماً مُشْتَقًّا من باب التأكيد، ويكون مُبَايِنًا لِلْفِظِ وليس من لَفْظِهِ.

قال المؤلف: (وفانده تَخْصِيصٌ أو تَوْضِيحٌ أو مَدْحٌ أو ذَمٌّ أو تَرْحَمٌ أو تَوْكِيْدٌ) التخصيص لتقليل الاشتراك (جاء رجلٌ تاجرٌ) تُخْرِجُ الرَّجُلَ الَّذِي لَيْسَ بِتَاجِرٍ.

التوضيح لإزالة الاشتباه أو لاشتراك اللفظ، أو رفع الاحتمال (جاء خالدٌ الكاتب) هنالك خالد غيره، (خالد) معرفة لكن هنالك خالد يكتب وخالد مُراسل، فقلت: (جاء خالد الكاتب) أخرجت خالد المُراسل لرفع الاحتمال.

أو للمدح تقول: (رضي الله عن عمر بن الخطاب الشاملِ عدله الرحيم قلبه) (الشاملِ) نعت لـ(عمر)، أيضاً من المدح (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ).

أو للذم (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) (الرجيم) نعت جاء للذم.

للتوكيد { فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً } [الحاقة: ١٣]، (واحدة) نعت جاء للتوكيد، ما الفرق بين التوكيد هنا والتوكيد اللفظي؟ هنا لا يوجد توكيد لفظي، وليس من باب التوكيد الذي في درس التوابع التوكيد، هنا نعت جاء للتأكيد، والفرق بينه وبين تابع التوكيد ما هو؟ أن هذا مُبَايِنٌ لِلْفِظِ (نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)، فـ(واحدة) تختلف عن (نَفْخَةٌ)، لو أردت التوكيد (نَفْخَةٌ نَفْخَةٌ) هكذا

معنى التوكيد إذا كان التوكيد لفظي، و(واحدة) اسم جامد ليس مُشْتَقًّا ولكن نؤوله بِمُشْتَقِّ (فإذا نفخ في الصور نفخة الموصوفة واحدة) على اسم مفعول وهكذا، هذا أولته من نفسي.

إن شاء الله أن يكون واضحًا إلى هنا، حاولت أن أفصل كثيرًا، وأسأل الله تعالى أن يكون الأمر واضحًا.

قال المؤلف -رحمه الله-: (ويتبع منوعته في واحد من أوجه الإعراب، ومن التعريف والتنكير، ثم إن رفع ضميرًا مستترًا تبع في واحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الأفراد وفرعيه، وإلا فهو كالفعل، والأحسن "جاءني رجلٌ قعودٌ غلمانُهُ" ثم "قاعدٌ" ثم "قاعدون")

لنفك العبارة؛ الكلام عن أنواع النعت، النعت ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: نعت حقيقي.

القسم الثاني: نعت سببي.

ما الفرق بينهما؟ باختصار: النعت الحقيقي هو الذي يرفع ضميرًا مُستترًا، أليس النعت قلنا اسمًا مُشْتَقًّا؟! وبالتالي الاسم المُشْتَقُّ اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المُشْبِهة واسم التفضيل ألا يحتاجوا إلى مرفوع! النعت الحقيقي يرفع لكن لا يرفع إلا ضميرًا مُستترًا، تقول: (جاء زيدٌ العاقلُ) (العاقلُ) نعت لـ(زيد)، هذا نعت حقيقي لماذا؟ لأن فاعله مرفوع ضمير مُستتر (العاقلُ هو) ضمير مُستتر تقديره هو، هذا نعت حقيقي، أنتعُ زيدًا حقيقة لأنه عاقل، هذا نوع من أنواع النعت؛ النوع الحقيقي.

النوع السببي يرفع اسمًا ظاهرًا، هو لا بُدَّ أن يرفع لكن يرفع اسمًا ظاهرًا، وهذا الاسم الظاهر يكون معه رابط يعود على المنعوت، تقول: (جاء زيدٌ العاقلُ أبوه) (العاقلُ) نعت، لمن؟ لـ(زيد) وهو اسم فاعل له مرفوع، ما هو المرفوع الذي له؟ اسم ظاهر وهو (أبوه)، رفع اسمًا ظاهرًا، ف(زيد) حقيقة الوصف ليس لـ(زيد) بذاته؛ الوصف لأبيه ولكن زيدًا كان سببًا في نعت أبيه، فهذا نعت سببي، ضابطه أن يكون النعت رافعًا لاسم ظاهر وهذا الاسم الظاهر معهُ ضمير رابط يعود على المنعوت (جاء زيد العاقلُ أبوه) الهاء ضمير تعود على ماذا؟ تعود على زيد، (زيد) سببٌ في نعت أبيه. (قائمٌ) نعت ولكن نعت لمن لـ(زيد) أم لأبيه؟ لأبيه، هذا الفرق بينهما.

ماذا نستفيد من هذا؟ هنا نرجع إلى معنى كلمة التابع، قلنا التابع يتبع متبوعه في إعرابه، وفي تذكيره وتأنيثه، وفي إفراده وتثنيته وجمعه، وفي تعريفه وتنكيره، هذه عشرة لنُعدها: رَفْعٌ، نَصْبٌ، حَفْضٌ، تعريفٌ، تنكيرٌ، تذكيرٌ، تأنيثٌ، إفرادٌ، تثنيةٌ، جمعٌ، عشرة.

النعت الحقيقي يتبع منوعته في أربعة من عشرة؛ في واحدة من الإعراب، في واحدة من التعريف والتنكير، في واحدة من التذكير والتأنيث، في واحدة من الإفراد والتثنية والجمع، يعني إذا كان المنعوت مُفردًا مُذكرًا معرفةً مرفوعًا فلا بُدَّ للنعت أن يكون مُفردًا مُذكرًا معرفةً مرفوعًا، (جاء زيدٌ العاقلُ) (زيدٌ) مفرد، معرفة، مذكر، مرفوع، النعت الحقيقي لا بُدَّ أن يأخذ هذه الأربعة من عشرة، النعت (العاقلُ) وهي: مُفرد، مذكر، معرفة، مرفوع، هذا النعت الحقيقي يتبع متبوعه في أربعة من عشرة.

أما النعت السببي فيتبع متبوعه في اثنين من عشرة فقط؛ يتبع متبوعه في الرفع في الإعراب الرفع أو النصب أو الخفض، و في التعريف والتنكير فقط، لا يتبعه في التذكير والتأنيث، ولا يتبعه في الإفراد والتنثية والجمع، إنما يَنْبُعُ ما بعده، تقول: (جاء زيدٌ العاقلةُ أمُّه) (زيدٌ) مذكر، مفرد، معرفة، مرفوع، (العاقلةُ) مؤنث، معرفة، مرفوع، مفرد، هذه (العاقلةُ) تَبِعَتْ التي بعدها وليس الذي قبلها.

أريد أن أعطي مثالاً أوضح (جاء زيدٌ العاقلتان أختاه)، حتى أخرج الإفراد، لاحظ لا نجدُ النعت قد تبع المنعوت (زيد) إلا في التعريف والرفع فقط، والرفع ليس في العلامة (الحركة) إنما في أصل الرفع؛ هذا مرفوع وهذا مرفوع، (زيدٌ) مرفوع بالضمّة، (العاقلتان) مرفوع بالألف لأنه مثني.

فالنعت الحقيقي يتبع منعوته الذي قبله، والنعت السببي يتبع الذي بعده، النعت الحقيقي يتبع المنعوت في أربعة من عشرة، والنعت السببي يتبع المنعوت في اثنين من عشرة، هذا معنى كلام المؤلف (ويتبع منعوته في واحدٍ من أوجه الإعراب) أي في الرفع أو النصب أو الخفض، (ومن التعريف والتنكير) هذا سواء كان نعتاً حقيقياً أو سببياً، يشترك في أوجه الإعراب وفي التعريف أو التنكير.

لكن يَفْتَرِقان في ماذا؟ إذا كان نعتاً حقيقياً تزيد عليه التذكير والتأنيث، وتزيد عليه الإفراد والتنثية والجمع.

قال: (ثم إن رَفَعَ ضميراً مستتراً) أي كان نعتاً حقيقياً (تَبِعَ في واحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد وفرعيه) هذه الثالثة والرابعة، وإلا فقط على واحدة من أوجه الإعراب، أو واحدة من التعريف أو التنكير إذا كان سببياً.

لماذا قال: (وإلا فهو كالفعل)؟ ماذا يعني هذا؟ يعني تقول: (قام زيدٌ)، (قام الزيدان)، (قام الزيدون)، (قام هندٌ) تستطيع أن تقول كذلك؛ وكان الفعل غير مُرتبط بفاعله من حيث الجمع والتذكير والتأنيث وغيره.

تستطيع أن تقول كذلك قال: (وإلا فهو كالفعل) من هذه الناحية فقط يتبعه في واحد من أوجه الإعراب؛ إذا كان مرفوعاً المنعوت فالنعت مرفوعاً، إذا كان منصوباً فهو منصوب، وإذا كان مجروراً فهو كذلك، ويتبعه أيضاً في التعريف أو التنكير، فإذا كان المنعوت معرفة لا بُدَّ للنعت أن يكون معرفة، وإذا كان نكرة فلا بد أن يكون نكرة.

قال: (والأحسن "جاءني رجلٌ فَعُوْدٌ غِلْمَانُهُ" ثم "قاعدٌ" ثم "قاعدون")، (جاء رجلٌ فَعُوْدٌ غِلْمَانُهُ) هذا كلام المؤلف، المؤلف يُفَرِّق فقط إذا كان المنعوت السببي، (الغلمان) هنا (رجلٌ فَعُوْدٌ غِلْمَانُهُ) هذا الذي نتكلم عنه وإن كان المنعوت هو (رجلٌ) ولكن نتكلم عن (غِلْمَانِهِ)، يقول: إذا كان مرفوع النعت السببي جمع تكسير كيف نجعل النعت؟ هل نجعله جمع تكسير، أم نجعله مُفَرِّداً، أم نجعله جمع مذكر سالم؟

قال: (والأحسن "جاءني رجلٌ فَعُوْدٌ غِلْمَانُهُ" ثم "قاعدٌ" ثم "قاعدون")، (والأحسن "جاءني رجلٌ فَعُوْدٌ غِلْمَانُهُ") لماذا؟ لأن (فَعُوْدٌ) جمع تكسير، و(غِلْمَانُهُ) جمع تكسير، (فَعُوْدٌ) هو

النعته يتبع ما بعده، كان جمع تكسير جعلناه جمع تكسير، يتبع ما قبله في ماذا؟ فقط في الرفع و التثنية، (رجلٌ) مرفوع نكرة، (فَعُوذٌ) مرفوع نكرة، انتهينا من ما قبله، الآن يتبع ما بعده فيما تبقى، فـ(غِلْمَانُهُ) جمع تكسير، (فَعُوذٌ) جمع تكسير.

لكن يجوز أن تقول في هذه الحالة: يقول: ممكن أن تعتبرها مفردة (رجلٌ قَاعِدٌ غِلْمَانُهُ) لا تجعلها مثل جمع التثنية، ويجوز كذلك أن تقول: (قاعدون) على لغة أكلوني البراغيث، وهذا قليل ولغة شاذة.

لكن الذي يُهْمُنَا كما ذكرنا قبل قليل النعت الحقيقي يتبع منعوته في أربعة ذكرناها، والنعت السببي يتبع منعوته في اثنتين؛ في أحد أوجه الإعراب، وفي التعريف والتثنية، والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع لما بعده وانتهينا، باختصار.

آخر مبحث في هذا الباب؛ قال: (ويجوز قطع الصفة المعلوم موصوفها حقيقةً أو ادِّعاءً، رفعاً بتقدير هو، ونصباً بتقدير أعني أو أمدح أو أذم أو أرحم.)

هنا مسألة مُهمّة إذا كان المنعوت معروفاً لا يحتاج إلى توضيح، ولا يحتاج إلى تخصيص ولا إلى أي شيء، ولكن لناحية بلاغية أريد أن أضيف معنىً مُعيّناً بلاغةً وأتيت بالنعت، فهنا أقطع النعت، يعني لا أجعله يتبع منعوته في أوجه إعرابه، بل أغير؛ إذا كان المنعوت مرفوعاً أجعله منصوباً، أو إذا كان منصوباً أجعله مرفوعاً، إذا كان مخفوضاً أجعله مرفوعاً أو منصوباً، أغير.

إذا أردت بلاغة في الكلام عندما يكون الموصوف معلوماً، أعطيك مثلاً جميلاً قوله تعالى: {وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ} [المسد: ٤] امرأة من؟ أبا لهب، معروفة أم جميل كافرة لا تحتاج إلى تعريف ولا تخصيص ولا توضيح ولا أي شيء، هي معروفة، لكن قال تعالى: {وَأَمْرَأَتُهُ}، جاءت في قراءة {حمالة} بالنصب، مع أنها نعت لامرأة، (امرأة) مرفوعة، لماذا جاء النصب؟ هذا نعت مقطوع، لماذا؟ هذا ناحية بلاغية يراد بها الذم، وأنتك تؤول الكلام تقول: (وامرأته أعني حمالة الحطب) من باب الذم أنت يا من كنت تحملي الحطب تتكلمين عن محمد صلى الله عليه وسلم).

لاحظ قدرت الكلام بـ(أعني) أو (أذم)، هذا نعت لكن يسمونه نعتاً مقطوعاً، لماذا؟ أغير المنعوت في أوجه الإعراب، والمغايرة سببها بلاغي، إذا كان المنعوت مرفوعاً فأجعله منصوباً، إذا كان منصوباً أجعله مرفوعاً، إذا كان مجروراً أجعله مرفوعاً أو منصوباً، أغير وأريد صفةً نعتاً، ولكن من ناحية بلاغية، والتقدير إذا كان المنعوت مرفوعاً أنصب وأقدر أعني أو أمدح أو أذم أو أرحم.

وإذا كان المنعوت منصوباً أرفع وأقدر هو، وإذا كان مجروراً أقدّر شيئاً آخر إما لرفع أو لنصب، هذا معنى قوله (ويجوز قطع الصفة المعلوم موصوفها) معلومة لا تحتاج لتوضيح ولا تخصيص، ولكن لناحية بلاغية قطعت أعني معنىً جديداً جميلاً.

هذا ما ذكره المؤلف هنا في باب النعت، نتوقف عند هذا القدر سبحانه اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت، نستغفرك ونتوب إليك، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شرح متن قطر الندى

لفضيلة الشيخ أبي حذيفة محمود الشيخ حفظه الله

معهد الدين القيم بإشراف فضيلة الشيخ

أبي الحسن علي بن مختار الرملي حفظه الله

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد؛  
فهذا أيها الإخوة بارك الله فيكم المجلس الأربعون من مجالس (شرح قطر الندى وبل الصدى)  
لابن هشام الأنصاري - رحمه الله تعالى -.

بدأنا في باب التوابع، وذكرنا أول تابع النعت، واليوم إن شاء الله تعالى سيكون درسنا في  
التابع الثاني وهو التوكيد.

من اسمه التوكيد أو التأكيد، طبعاً التوكيد يُراد به المؤكّد الذي يُؤكّد، هذا يُقال فيه المصدر  
الذي يُرادُ به اسم الفاعل يُقال التوكيد أو التأكيد، والتوكيد أفصح كما يقول أهل اللغة.

التوكيد على قسمين: قد يكون توكيداً لفظياً، وقد يكون توكيداً معنوياً.

أما التوكيد اللفظي هو إعادة اللفظ الأول بعينه، سواء أكان اسماً أم فعلاً أم حرفاً.

أما التوكيد المعنوي هو تابع يُذكر لرفع احتمال تقدير مُضافٍ إلى المتبوع، أو إرادة الخصوص  
بما ظاهره العموم، سنتحدث عن كل واحد إن شاء الله تعالى.

أولاً: التوكيد اللفظي؛ قال المؤلف - رحمه الله -: (والتوكيدُ وهو إما لفظيٌّ نحو: (أخاك أخاك إنَّ  
مَنْ لا أخا له)، ونحو: (أتاك أتاكِ اللاحقون إحبس إحبس)، ونحو: (لا لا أبوح بحُب بنتة إنها)  
وليس منه {دكاً دكاً} [الفجر: ٢١] و {صفاً صفاً} [الفجر: ٢٢] )

هذا هو التوكيد اللفظي إعادة اللفظ بعينه، (أخاك) أكّده بلفظة (أخاك)، (أتاك) أكّدها بـ (أتاكِ)،  
(لا) أكّدها بـ (لا)، والتنوع في هذه الأمثلة لمن ينظر يلاحظ أن المثال الأول توكيد اسمي  
(أخاك) اسم من الأسماء الخمسة أو الستة إن شئت قل، (أتاكِ أتاكِ اللاحقون إحبس إحبس)  
توكيد فعلي، و (لا لا) توكيد حرف (لا) حرف وأكّده بحرف، كل هذه إعادة اللفظ بعينه، يُرادُ  
بذلك تأكيد الكلام.

إذن ليس الأمر له معنى آخر حتى يكون الكلام واضحاً؛ هذا التابع يأتي للتأكيد.

قال الشاعر: أخاك أخاك إنَّ مَنْ لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح  
(أخاك) اسم من الأسماء الستة منصوب، منصوب بماذا؟ بفعل محذوف من باب الإغراء أي  
(الزم أخاك)، ثم أكّده لفظ (أخاك) بماذا؟ بلفظه من باب التأكيد، (أخاك) ماذا يُقال فيه؟ يُقال فيه  
تابع أو توكيد منصوب، هذا توكيد اسمي.

قال الشاعر: فأين إلى أين النجاة ببغلتني أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

الشاهد (أتاك أتاك) (احبس احبس)، (أتاك) أكدّة بـ(أتاك) توكيد فعل، وهذا الفعل جاء مُؤكِّدًا للفعل الذي قبله، كذلك (احبس احبس).

بالمناسبة (أتاك أتاك) جاء التأكيد بالفعل من غير أن يُنظر إلى الفاعل؛ لأن الفاعل هنا بعدها (اللاحقون)، (أتاك) ثم (اللاحقون) المؤخر الذي بعد (أتاك) الثانية فاعل (أتاك) الأولى، و (أتاك) الثانية هذه فعل ولكن لا تقول فعل؛ قل هو توكيد في محل نصب.

بينما بالمناسبة (احبس احبس) الفاعل موجود لذلك يقولون قد يكون التأكيد فعلاً وحده أو فعلاً مع فاعله، (أتاك أتاك) هذا فعل لوحده؛ لأن الفاعل جاء مُنفصلاً، بينما (احبس احبس) مُرتبب الفعل مع الفاعل، الفاعل ضمير مُستتر، الشاهد أن هذا يأتي للتوكيد.

كذلك قال الشاعر: لا لا أبوح بحُب بثنة إنها أخذت عليّ موثقاً وعهوداً  
(لا) الأولى حرف نفي لا محل له من الإعراب، و(لا) الثانية توكيد لهذا الحرف.

هذا هو التوكيد اللفظي؛ إعادة اللفظ الأول بعينه، سواء أكان اسماً أم فعلاً وحده أم مع فاعله أم حرفاً.

قال المؤلف -رحمه الله-: (وليس منه {دكاً دكاً} [الفجر: ٢١] و {صفاً صفاً} [الفجر: ٢٢])  
هنا مسألة؛ التوكيد اللفظي تُعيد اللفظ بنفسه من باب التأكيد، يُقال هذا تابع من التوابع، نوعه توكيد، وقسمه لفظي .

لماذا يقول هو ليس منه {دكاً دكاً} مع أن هذا إعادة اللفظ، (دكاً) أُعيد بلفظ آخر (دكاً)، و {صفاً صفاً} لماذا يُقال ليس منه {دكاً دكاً}، وليس منه كذلك {صفاً صفاً}؟ لأن الكلام عندما أُعيد هذا اللفظ لم يرد منه التوكيد، إنما أريد به شيء آخر.

{إِذَا دَكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا} أي (دكاً بعد دك)، ولي من باب التوكيد، فـ(الدك) الثاني يختلف عن (الدك) الأول، بينما في التوكيد (أخاك أخاك) (أتاك أتاك) (احبس احبس) (لا لا) هذا التوكيد لا يُخالف أبداً ولا يختلف عنه مُطلقاً، فقط إعادة اللفظ بعينه، ومعناه يُراد به التأكيد، بينما {دكاً دكاً} هذا ليس المُراد به التوكيد، هذا ما ذهب إليه المؤلف، بل يقول: (دكاً بعد دك)، فـ(الدك) الثاني يختلف عن (الدك) الأول وهكذا.

كذلك {صفاً صفاً} (جاء رَبُّكَ وَالْمَلَانِكَةُ يَكُونُونَ صَفًّا صَفًّا) أي (صفاً بعد صف عند مجيء الله سبحانه وتعالى) تكون الملائكة واقفة صفاً بعد صف، فالصف الثاني ليس الصف الأول، فهذا ليس من باب التوكيد، معنىً مُختلف، تُلاحظ الفرق، لذلك قال المؤلف: (وليس منه {دكاً دكاً} و {صفاً صفاً}).

بالمناسبة من باب الفائدة يوجد خلاف في {دكاً دكاً} هل هي للتأكيد أو ليست للتأكيد؛ لأن بعض العلماء وهذا قول وجيه حقيقة يقولون: بل هذه اللفظة للتأكيد؛ لأن الله سبحانه وتعالى قال: {وَحَمَلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً} [الحاقة: ٤] فهي دكة واحدة وليست دكة بعد دكة، لذلك هذا اللفظ للتأكيد، وهذا وجه الخلاف؛ هل يُراد به التأكيد أم يُراد به معنى آخر.

قال المؤلف -رحمه الله-: (أو معنويّ) أي التوكيد قسماً إما لفظي وإما معنوي، والمعنوي كما ذكرنا هو تابع، واللفظي كذلك هو تابع، يُذكر لرفع احتمال تقدير مُضافٍ إلى المتبوع، أو إرادة الخصوص بما ظاهره العموم.

التوكيد اللفظي قلنا هو إعادة اللفظ بعينه، التوكيد المعنوي لا تُعيد اللفظ بل تأتي بلفظ مُعَيّن، هذا اللفظ يُوضع لتأكيد الكلام حتى ترفع احتمال أن هنالك مضافاً إلى متبوع؛ حتى لا يقع في ذهنك تقدير احتمال هنالك مُضاف إلى متبوع، أو أن اللفظ عام يُراد به الخصوص؛ يعني عندما أقول لك مثلاً: (حادثنِي الأميرُ نفسه)، لو قلت (حادثنِي الأميرُ) الأمر مُحتمَل أن يكون الأمير هو الذي حادثنَا بنفسه، وقد يكون هنالك تقدير مُضاف متبوع إلى هذا الأمير؛ أي (حادثنِي وزيرُ الأمير) أو (حادثنِي مُرافق الأمير) أليس كذلك؟ هذا معنى تقدير مُضاف.

فإذا أردتُ الأمير حقيقة حتى أرفع الاحتمال ولا يقع في ذهني أن هنالك احتمالاً؛ سواء قد يكون الأمير أو قد يكون مرافقُ للأمير، فأتي بلفظة التوكيد المعنوية (حادثنِي الأميرُ نفسه)، هل بعد هذه اللفظة بقي عندك احتمال أن (مُرافقاً للأمير) أو (مرسال الأمير) أو أحداً آخر تكلم أو حادثنَا؟ لا، فرفعتُ احتمال تقدير المُضاف إلى المتبوع.

أو لربما يُحتمَل أن يكون اللفظ وإن كان عامّاً يُرادُ به الخصوص، كأن تقول مثلاً: (أكلتُ التفاحة) لربما تكون أكلتها كُلّها، ولربما تكون أكلتُ بعضها، من باب التأكيد أنك أكلتها كُلّها تقول: (أكلتُ التفاحة كُلّها).

(قرأتُ القرآن)، تقول لصديقك: (والله قرأتُ القرآن)، احتمال أن يكون في اللغة تُريد أنك قرأتُ القرآن كُلّه فلفظة القرآن صارت عامة، ويُحتمَل أن تكون قرأتُ شيئاً من القرآن بما يسر الله لك، أليس كذلك؟ فإذا أردتُ تأكيد أنك قرأتُ كُلَّ القرآن وليس المرادُ مخصوصاً بل على عُمومه؛ تأكيد العموم تقول: (قرأتُ القرآن كُلّه).

هذا معنى تعريف التوكيد المعنوي؛ هو تابعٌ أي يتبع المتبوع، يُذكر لأحد أمرين؛ إما لرفع احتمال تقدير مُضاف إلى المتبوع، أو إرادة الخصوص؛ أي لرفع احتمال إرادة الخصوص بما ظاهره العموم.

قال المؤلف -رحمه الله-: (أو معنويّ وهو بالنفس والعين مؤخرَةً عنها إن اجتمعتا، ويُجمَعان على أَفْعَلٍ مع غير المفرد، وبِكَلٍّ لغير مثنى إن تجزأ بنفسه أو بعامله، وبِكَلَّا وكَلْتَا له إن صحَّ وقوع المفرد موقعه واتحد معنى المسند، ويُضْفَنُ لضمير المؤكّد، وبأجمعٍ وجمعاءٍ وجمعهما غير مضافة)

كلام كثير تقول: يا الله ماذا يُريد المؤلف؟ وهذا دوري كشارح أن أفكّ العبارات.

يقول: (وهو بالنفس) يعني تؤكد التأكيد المعنوي بالنفس أو بالعين، تقول: (جاء الأميرُ نفسه) (جاء الأميرُ عينه)، وهنالك ألفاظ أخرى للتأكيد غير (النفس والعين) مثل: (جميعاً أو أجمع أو جمعاء) (كلا و كلتا) ألفاظ كُلّها تأتي للتأكيد، وليس دائماً حسب الجملة، أنت تُريد التأكيد لماذا؟ لرفع احتمال تقدير مُضاف إلى المتبوع، أو رفع احتمال إرادة الخصوص لما ظاهره العموم، فنأتي بـ(النفس والعين) وأخواتها.

عندنا المتبوع قد يكون مُفردًا، وقد يكون مثنى، وقد يكون جمعًا، هنالك ألفاظ تأكيدية تستخدم مع المفرد أو تستخدم مع الجمع ولا تستخدم مع المثنى، ضعها في ذهنك.

قال: (وهو بالنفس والعين) أي تؤكد تقول: (نفسه) وتقول: (عينه)، (مؤخرة) ما هي المؤخرة؟ قال: (مؤخرة عنها) أي إذا أردت أن تأتي بلفظين تأكيديين لمتبوع واحد أحدهما (النفس) والثاني (العين) فقدم (النفس) ثم أتبعه بـ(العين) هكذا لغة العرب.

فعندما تقول: (حادثني الأمير نفسه عينه)، لماذا أضفت (عينه)؟ من باب تأكيد الآخر، تأكيدًا ثانٍ، هكذا أنا أريد.

هل يجوز أن أقول: (حادثني الأمير عينه نفسه)؟ لا، بل تقول: (حادثني الأمير نفسه) وإذا أردت أن تؤكد تأكيدًا آخر تشبيهاً تقول: (عينه) ولا تعكس، هذا معنى قول المؤلف (وهو بالنفس والعين مؤخرة عنها إن اجتمعتا)؛ إذا أردت تأكيديين لمتبوع واحد.

قال: (ويجمعان على أفعل مع غير المفرد) يعني إذا أردت أن أجمع (النفس) جمع النفس (أنفس)، و (عين أعين)، فإذا أردت أن أقول المتبوع جمعاً مثلاً: (الضيوف) تقول: (جاءني الضيوف أنفسهم) (نفس) هذه مفردة، أو (عينهم) أم ماذا؟ قال: (ويجمعان على أفعل مع غير المفرد) فتقول: (جاء الضيف نفسه) و(جاء الضيف عينه)، لكن إذا كانوا ضيوفاً تقول: (جاء الضيوف أنفسهم) و(جاء الضيوف أعينهم) على وزن (أفعل) مع غير المفرد. فالمفرد تقول: (نفسه)، والجمع تقول: (أنفس).

كذلك بالمثنى إذا أردت أن تقول: (جاء الضيفان) تقول نفساًهما، عيناًهما؟ لا، تجمع (جاء الضيفان أنفسهما) و (أعينهما)، هذا معنى قول المؤلف: (ويجمعان على أفعل مع غير المفرد)، إذا كان المتبوع مفرداً تقول (نفس و عين)، إذا كان جمعاً ومثنى لا تقول (نفس و عين)، تقول (جاء الضيوف أنفسهم) و (جاء الضيوف أعينهم) و (جاء الضيفان أنفسهما) و (جاء الضيفان أعينهما).

يجوز في اللغة أن تقول (نفساًهما) لكن ليس لغة أفصح من الأولى، ذكر عندي في الحاشية يقول: (لأن العرب تكره الجمع بين تثنيتين في لفظ واحد)، ومنه قوله تعالى: {إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا} [التحریم: ٤] مع أنهما قلبان، لكن جاء بلفظ الجمع (قُلُوبُكُمَا). أما إذا كان مفرداً (نفس و عين).

نلاحظ ملاحظة أن (النفس و العين) مضافة إلى رابط يعود على المتبوع، إذا كان المتبوع مُذكرًا فالرابط ضمير مُذكر، وإذا كان مؤنث فالرابط مؤنث، وإذا كان مثنى فالرابط مثنى، وإذا كان جمع فالرابط جمع، تذكيراً وتأنياً، (جاء الأمير نفسه) (جاءت الأميرة نفسها) (جاء الأميران أنفسهما) (جاءت الأميرتان أنفسهما) (جاءت المسلمات أنفسهن)، لاحظ لا بد من وجود ضمير.

أيضاً يوتى بـ(كل) للتأكيد ولكن لها شروط:

أولاً: لا تُستخدم في المثنى؛ تُستخدم في المفرد وتُستخدم في الجمع، عندما أريد أن أصعها في الجمع الأمر سهل (جاء الضيوف كُلُّهم) رَفَعْتُ احتمال أن يكون بَعْضُهُمْ، وقد تأتي بالمفرد تقول: (قرأت الكتاب كُلَّهُ) مع أن الكتاب مُفرد ولكن هنا جِئْتُ بِـ(كُلِّ) منعاً لماذا؟ لإرادة التبويض، فـ(كُلِّ) في الجمع تأتي لإرادة العموم والشمول، و(كُلِّ) في المفرد تأتي لإرادة الشمول الذي يُقابل التبويض أي لا يَتَجَزَّأ، فالمفرد يَتَجَزَّأ والجمع يَتَفَرَّق.

فإذا أردت التأكيد أن الجميع موجود (جاء الضيوف كُلُّهم)، وإذا أردت أن أَجَزَّئ في الكلام أو أرفع احتمال التجزئة (كُلُّه)؛ مع أن (كُلِّ) لفظة، لكن هذه لفظة عامة تُدخِل جميع أجزاء المفرد، و (كُلِّ) لفظة عامة تُدخِل جميع أفراد الجمع، و(كُلِّ) لا تُستخدم في المثنى. واعتبر هذا الشرط الأول في استخدام (كُلِّ)؛ لا تُستخدم في المثنى.

والشرط الثاني كما ذكرت لك ماذا نريد به عند الجمع، (كُلِّ) كيف تأتي بها للجمع؟ إذا كان له أفراد، والمفرد إذا كان له أجزاء.

والشرط الثالث أن يتصل بالمؤكِّد ضمير يعود على المؤكِّد، (قرأت الكتاب كُلَّهُ) الهاء تعود على الكتاب، (جاء الضيوف كُلُّهم) الهاء تعود على المؤكِّد.

إذن قال المؤلف: (وبِكُلِّ) أي نُؤكِّد معنوياً بِـ(كُلِّ)؛ أي قال: (بالنفس والعين... وبِكُلِّ لغير مثنى) النفس والعين تُستخدم للمفرد والمثنى والجمع، وإذا أردت أن تجمع في المثنى والجمع فعليك أن تجمع النفس والعين على وزن (أَفْعَل) (أَنْفُسُ أَعْيُن).

وأيضاً أوْكِدْ بِـ(كُلِّ) ولكن لغير مثنى؛ أستخدم (كُلِّ) في المفرد والجمع فقط بشروط؛ إن تجزَّأ بنفسه أو بعامله، هذا الذي ذكرت في قضية (قرأت الكتاب كُلَّهُ) هذا يَتَجَزَّأ بنفسه، وبعامله تقول: (اشتريت الحصان كُلَّهُ) الحصان يَتَجَزَّأ بعامله وليس بنفسه، يقولون: الحصان يَتَجَزَّأ باعتبار الشراء.

هل عندك مثال للمفرد الذي لا يَتَجَزَّأ؟ نعم، لا أستطيع أن أقول (جاء الضيف كُلُّه) لا ينفع، هل تستطيع أن تُجَزَّء الضيف؟ يعني ماذا أتى منه؟ لكن تستطيع أن تُجَزَّء (الكتاب) وتستطيع أن تُجَزَّء (الحصان)؛ تُجَزَّء (الكتاب) باعتبار نفسه صَفَحَات، وتُجَزَّء (الحصان) باعتبار شراءه أي (اشتريت الحصان كُلُّه) أي ليس على دفعات.

هذا كلامه عندما قال: (وبِكُلِّ لغير مثنى) إن تجزَّأ بنفسه أو بعامله) فتستطيع أن تُجَزَّء المفرد كما ذكرت، وتُجَزَّء الجمع إذا كان له أفراد مثل (الضيوف) فيصلح أن تأتي بِـ(كُلِّ)، إلا للمثنى فلا تستخدم لفظة (كُلِّ) في التأكيد، لكن أستخدم لفظة أخرى (كلا و كلتا).

قال المؤلف: (وبكلا وكلتا) إذا أردت بذلك التأكيد، قال: (وبكلا وكلتا له - أي للمثنى- إن صحَّ وقوع المفرد موقعه واتحد معنى المسند) عندما تقول: (حضر الزيدان كلاهما)، تستطيع أن تقول: (حضر الزيد لوحده، وحضر زيد لوحده) فتستطيع أن تأتي بالمفرد يَجِلُّ ذلك، أليس كذلك، تقول: (حضر زيد).

لكن لا تستطيع أن تقول: (اختصم الزيدان كلاهما)، لا تستطيع أن تقول: (اختصم زيداً) لوحده، عندما تتكلم بمعنى الخصومة فلا بد أن يكون هناك طرفان، أليس كذلك؟، بخلاف لفظة مثلاً (حضر وجاء) وغير ذلك، (حضر زيد وحضر زيد)، فتستطيع أن تقول: (حضر الزيدان)، كلمة (حضر) تناسب أن تأخذها مفردة، فهذه يجوز استخدام معها (كلا وكتنا)، هذا شرط في استخدام (كلا وكتنا) عند الأفراد يجوز أن تضع المفرد مكانه ولا يتأثر المعنى، ويصح الكلام، لكن لا يجوز أن تقول: (اختصم الزيدان كلاهما) هذا لا ينفع للتأكيد؛ لأنك لا تستطيع أن تأتي بالمفرد (اختصم الزيد) لا بد أن يكون هناك شخصاً آخر اختصم معه، فلا يُستخدم هنا (كلاهما).

هذا معنى قول المؤلف: (وبكلا وكتنا له إن صحَّ وقوع المفرد موقعه) إن لم يصحَّ وقوع المفرد موقعه لا يصحَّ استخدام (كلا وكتنا).

الشرط الثاني قال: (واتحد معنى المسند) يعني تقول: (جاء الزيدان كلاهما) (جاء زيد وزيد) (جاء زيد وجاء عمرو) تستطيع أن تقول: (جاء زيد وعمرو كلاهما) اتحد معنى المسند (المجيء).

لكن لو قلنا: (عاش زيد ومات عمرو) لا تستطيع أن تقول: (عاش زيد ومات عمرو كلاهما) لا يصح ذلك، لماذا؟ لاختلاف معنى المسند؛ فالأول (عاش)، والثاني (مات)، فاختلف المسند فلا يجوز استخدام (كلا وكتنا).

إن نستخدم (كلا وكتنا) في المثني بشرطين: أن يصحَّ وقوع المفرد مكانه، موقعه، وتذكر (اختصم الزيدان كلاهما) الخصومة لا يمكن أن تكون إلا أن يكون هنالك طرفان، لا يمكن، فلا يجوز أن تضع مفرداً موقعه، فهذا معناه.

كذلك لا بد أن يتحد معنى المسند، تذكر (عاش زيد ومات بكر) المسند مختلف هذا عاش وهذا مات، فلا يجوز أن تستخدم (كلاهما) هنا تقول: (عاش زيد ومات بكر كلاهما) لا، تقول: (مات بكر وزيد كلاهما) (عاش بكر وزيد كلاهما) (حضر خالد وعدنان كلاهما) (جاءت فاطمة وهند كلاهما) وهكذا.

هذا معنى قول المؤلف: (وبكلا وكتنا له) بشروط، ما هي؟ إن صحَّ وقوع المفرد موقعه واتحد معنى المسند، أضف الشرط الثالث وهو تلقائي؛ وهو أن تُضيف الرابط الضمير الذي يعود على المؤكد، لذلك قال: (ويُضْفَنَ لضمير المؤكد).

هنا أيضاً تستطيع أن تؤكد بـ(أجمع وجمعاء و أجمعون و جمع) (أجمع للمذكر، و(جمعاء) للمؤنث)، وجمع (أجمع) أجمعون، وجمع (جمعاء) جمع، فتقول: (جاء الجيش كُلهُ أجمع)، قال تعالى: {فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ} [الحجر: ٣٠]، تقول: (جاءت القبيلة كُلهُ جمعاء)، وتقول: (جاءت النساء كُلهنَّ جمع).

لاحظ كلمة (أجمع و أجمعون) للمذكر المفرد والمذكر الجمع، (الجيش) مذكر مفرد فاستخدمت (أجمع)، (الملائكة) مذكر جمع فقال الله (أجمعون)، (القبيلة) مؤنث مفرد فاستخدم الشارح (جمعاء)، (النساء) مؤنث جمع فاستخدم (جمع)، هذا معنى قول المؤلف: (وبأجمع وجمعاء)

وجمعهما غير مضافة) (غير مضافة) عندما تقول: كِلا وكِلتا تقول: كِلَاهُما وكِلتاهُما، كُلهُما وكُلُهُما وكُلُهُم..... ،طبعاً لا تقول كُلهُما لأنك لا تستخدم (كُل) في المثني، وكذلك (النفس و العين) نفسه وعينه ونفسها وعينها وأنفسُهُما وأعينُهُما على المثني، وعلى الجمع تقول: أَنْفُسُهُم و أَعْيُنُهُم، بينما (أَجَمَع و جَمَعاء) لا تأتي بالضمير تقول (أَجَمَع)، وإذا أردت أن تجمع تقول (أَجَمَعون) وتقول (جَمَعاء)، وإذا أردت أن تجمع تقول (جَمَع) وانتهينا.

قال المؤلف -رحمه الله- (وهي ) أي التوكيد (وهي بخلاف النعوت) لماذا؟ قال: (لا يجوز أن تتعاطف المؤكّدات) يعني تقول: (جاء خالد الفقيه والكاتب والخطيب) تستطيع أن تقول: (جاء خالد الفقيه الكاتب الخطيب)، تستطيع أن تُعاطِف تضع عاطفًا ومعطوفًا، بإمكانك أن تقول: (جاء خالد الفقيه الكاتب الخطيب) وتقول: (جاء خالد الفقيه والكاتب والخطيب) هذا في غير التوكيد.

لكن في التوكيد لا يجوز أن تأتي بالتعاطف، لا يجوز أن تتعاطف المؤكّدات فتقول: (جاء الأمير نفسه وكُلُهُ وعينه) لا ينفَع، أو تأتي باللفظ تقول: (جاء خالد وخالد) تُريد التأكيد لا ينفَع باستخدام التعاطف، بخلاف التوابع الأخرى يجوز، فيجوز عندما قال الشارح عندي (جاء خالد الفقيه الكاتب الخطيب) اسْتُخْدِمَت هذه بماذا؟ هذه التوابع على أنها نُعوت.

وأيضًا تستطيع أن تستخدمها على أنها مُتعاطِفات (جاء خالد الفقيه والكاتب والخطيب)، المؤكّدات لا ينفَع؛ لا بُدَّ أن تكون من غير تعاطف للتأكيد، هذا ما يَخْتَصُّ به تابع التوكيد عن التوابع الأخرى.

وأيضًا يَخْتَصُّ بأن التوكيد لا يَتَّبِعُ نكرة إلا على الندرة، قال: (ولا أن يَتَّبِعَنَّ نكرةً)، يجوز للنعوت أن يكون نعتًا لمعرفة (جاء خالد الفقيه)، ويجوز أن يتبع النعت نكرة (جاء رجلٌ فقيه)، لكن المؤكّد أي تابع المؤكّد لا يتبع نكرة بل يتبع معرفة، دائمًا؟ على الأغلب، وعلى الندرة أن يتبع نكرة، على الفِئلة ولها شروط ذكرها العلماء، لذلك قال المؤلف: (ولا أن يَتَّبِعَنَّ نكرةً، ونَدَرَ: يا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كَلِّهِ رَجَبٌ) بيتٌ شعر يقولون فيه:

ولكنه شاقه أن قيل ذا رَجَبٌ      يا ليت عدة حول كَلِّهِ رَجَبٌ

كأن هنالك أحدًا شَقَّ عليه أن يُقال دخلنا في رجب، وهذا الشاعر يقول يا ليت كل السنة شهر رجب.

فلاحظ هنا (عدة حول) (حول) نكرة، جاء بعده التأكيد، تأكيد للنكرة هذا على الندرة، وهذا لا يكون إلا إذا كان هذا النكرة محدودًا بزمان مُعَيَّن مثل (حول والأسبوع والسنة والشهر)، وليس أن تقول شيئًا ليس محدودًا.

وقالوا أيضًا في شروطه أن يكون لفظ التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول، لذلك اسْتُخْدِمَ كلمة (كُل) ولم تُستخدم كلمة (نفس)، هذا ما أردنا أن نذكره في هذا الباب، وإن شاء الله تعالى أن يكون الأمر واضحًا.

نتوقف عند هذا القدر سبحانك اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك،  
وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شرح متن قطر الندى

لفضيلة الشيخ أبي حذيفة محمود الشيخ حفظه الله

معهد الدين القيم بإشراف فضيلة الشيخ

أبي الحسن علي بن مختار الرملي حفظه الله

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد؛

فهذا إخوتي بارك الله فيكم المجلس الحادي والأربعون من مجالس (شرح قطر الندى وبل  
الصدى) لابن هشام الأنصاري -رحمه الله تعالى-.

لا زلنا في باب التوابع وقد تحدثنا في الدرسين الماضيين مرة عن التوكيد، ومرة عن النعت،  
وعلى ترتيب المؤلف النعت ثم التوكيد.

اليوم التابع الثالث عطف البيان، ثم التابع الرابع عطف النسق، ثم التابع الخامس والأخير  
وهو البدل، وسنجد في هذا الدرس من الفوائد أن هنالك تشابها بين عطف البيان والبدل في  
أشياء، بل بعض العلماء لا يفرق بين عطف البيان والبدل؛ يعني يقول سواء أعربت هذه  
عطف بيان وهذه بدل لا فرق عندي؛ لأنني لم أجد حقيقة فرقا واضحا، هذا قول بعض العلماء.

صراحة يوجد فرق دقيق والله تعالى أعلم فيما يظهر، سنقرأ هذا الكلام كله إن شاء الله تعالى  
ويتبين لنا، لكن ذكرت هذه الفائدة قبل أن أبدأ حتى لا تتعب في الأمر كثيرا إن قلت هذه عطف  
بيان أو هذه بدل؛ وتريد بذلك البدل بدل الكل من الكل، إن قلت هذه أو هذه الأمر سهل إن شاء  
الله تعالى في النهاية، لكن لا بد أن نذكر قول العلماء والفرق التي بينها.

قال المؤلف -رحمه الله-: (وعطف البيان. وهو تابعٌ موضحٌ أو مخصَّصٌ جامدٌ غيرٌ مؤولٍ،  
فيوافق متبوعه، كـ "أُقسَمَ بالله أبو حفص عمرٌ" و "هذا خاتمٌ حديدٌ") عندما قال هو تابع هذا  
جنس في تعريف التوابع كما هو معروف، قال موضحٌ أو مخصَّصٌ هذا يشبه النعت.

فالنعت يأتي موضحًا ومخصَّصًا كما ذكرنا، طبعًا موضح لماذا؟ يوضح المعارف ويخصَّص  
النكرات، قد تأتي الكلمة معرفة تحتاج إلى توضيح، فيوضحها بتابع، يتبعها أي أتبعها بكلمة  
توضحها، التوابع عندما تأتي بتابع أنت ماذا تستفيد؟ هناك فوائد، تتبعتها لإعطاء فائدة معينة،  
فالنعت مثلًا يوضح ويخصَّص، وعطف البيان يوضح ويخصَّص، لكن ما الفرق بينهما حقيقة؟

الفرق الحقيقي أن النعت لا يكون جامدًا بل يكون مشتقًا أو مؤولًا بالمشتق، لكن عطف البيان  
يكون جامدًا وغير مؤول، لذلك قال: (هو تابعٌ موضحٌ أو مخصَّصٌ جامدٌ غيرٌ مؤولٍ) جامد أي  
ليس له اشتقاق قال: (هذا خاتمٌ حديدٌ) كلمة (حديد) عطف بيان جاء ليخصَّص الخاتم، على  
اعتبار أن الخاتم نكرة شائع فخصَّصه بالحديد، يخرج الفضة والذهب وغير ذلك.

(حديد) هذه خَصَّصت كلمة (خاتم)، لماذا لا نقول نعتًا؟ لأن النعت يكون مُشْتَقًّا أو مُؤَوَّلًا بمُشْتَقٍّ، (مُشْتَقًّا) أي له اشتقاق، لكن عندنا مثلًا (جاء محمدُ العاقلُ) (العاقلُ) مُشْتَقٌّ، لكن عندما قلنا (هذا خاتمٌ حديدٌ) كلمة (حديد) أين اشتقاقها؟ ليس لها اشتقاق، أعطِ التصريف؛ فعل ماضي، فعل مضارع.... لا يوجد فهو فعل جامد.

إذن عطف البيان لا بُدَّ أن يكون جامدًا عادةً وغير مؤول، غير مؤول تقد تأتي الكلمة جامدة ولكن مؤولة بمشتق، مثل أسماء الإشارة تذكرون في النعت، عندما كنا نأتي بأسماء الإشارة (مررتُ بعلي هذا) (هذا) صحيح أنه جامد ولكنه مؤول بالمشتق، أي كأنك تُؤوله (مررتُ بعلي المُشارِ إليه) فصارت مؤولة بماذا؟ باسم المفعول. أما عطف البيان فلا يكون مُشْتَقًّا ولا مُؤَوَّلًا بمُشْتَقٍّ، بل يكون جامدًا.

فعندما قال: (تابعٍ موضحٍ أو مخصَّصٍ) يدخل فيه النعت، أَخْرَجَهُ بماذا؟ أَخْرَجَ النعت بكلمة (جامد غير مؤول).

قال المؤلف -رحمه الله-: (فيوافق متبوعه) يوافق متبوعه بماذا؟ يوافق متبوعه في إعرابه، ومن هنا يسمى تابعًا، ويوافقُه كذلك في الأفراد والتنثية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتعريف والتكثير، هذا يُشبهه ماذا؟ يُشبهه النعت، لماذا؟

هذا يَعْتَبِرُهُ أحد العلماء الفروق بين البدل وعطف البيان، عطف البيان لا بُدَّ أن يوافق متبوعه في كل شيء، في أربعة من عشرة كما يُقال، بينما البدل ليس شرطًا أن يوافق متبوعه في كل شيء، إنما يوافقُه في الإعراب لا بُدَّ، لكن قد يكون البدل نكرة والمبدل منه معرفة، وقد يكون هذا مؤنثًا وهذا مُذَكَّرًا، وقد يكون هذا جمعًا وذاك مُفْرَدًا وهكذا، لكن يوافقُه في الإعراب فقط، بينما عطفُ البيان لا بُدَّ أن يوافقَ متبوعه كما في النعت؛ يوافقُه في الإعراب، ويوافقُه في الأفراد والتنثية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتعريف والتكثير، في أربعة من عشرة.

مثال ذلك قال: (ك- "أقسم بالله أبو حفص عمر) من الذي أقسم؟ أبو حفص هو الفاعل، هو المُقسِم، حتى تُزِيلَ الإشكال وتُبيِّن وتُوضِح قد يكون هنالك أبو حفص آخر فقال عمر، قد يكون هناك أبو حفص خالد، لذلك عطفُ بالبيان، بيِّن أن المقصود بأبي حفص هو عمر.

وحقيقة هذه مسألة أيضًا فارقة بين عطف البيان والبدل حتى تضع تحتها خطأ؛ المعطوف عليه (الكلمة الأولى) مقصودة بالحكم؛ أنا أقصد أبو حفص ولكن زدته بيانًا فقلت عمر، بينما في البدل المُبدل منه أي (الكلمة الأولى) ليست مقصودة بالحكم أنا أريد الثانية البدل، لكن ذكرتُ الكلمة الأولى توطئة وتمهيدًا من باب تقرير الحكم وزيادة إيضاح أو زيادة شيء مُعين، ولكن ليست هي المقصودة بالحكم.

عندما أقول مثلًا: (أكلتُ الرغيفَ بعضه) المقصود بالحكم ليس (الرغيف) بل (بعض الرغيف) أليس كذلك؟ لا بُدَّ أن أذكر الكلمة الأولى التي تسمى المبدل منه (الرغيف)، ولكن ليست هي المقصودة بالحكم، المقصود بالحكم (البدل) الكلمة الثانية، هذا الذي يدور عليه الحكم، بينما في عطف البيان لا العكس؛ أنا حقيقة أريدُ الكلمة الأولى (هذا خاتمٌ حديدٌ) أنا أتكلم عن الخاتم هذا هو المقصود، ولكن حتى لا يُشكِل عليك فَخَصَّصْتُهُ بـ(حديد)، فالكلمة الأولى مقصودة، والكلمة الثانية جاءت لزيادة إيضاح أو تخصيص.

هذان الفرقان مهمان في البديل وعطف البيان؛

أولاً: أن الكلمة الأولى في عطف البيان مقصودة الحكم، وفي البديل ليست مقصودة الحكم، لكن لا بُدَّ من ذكرها توطئة للبديل، أنا أريد أن أعطيك البديل فأوطئ بالمبديل منه، هذا الفرق الأول.

ثانياً: أن عطف البيان يوافق متبوعه في أربعة؛ في إعرابه، في تعريفه وتنكيره، في تذكيره وتأنينه، في إفراده وتنثيته وجمعه، بينما البديل ليس شرطاً أن يوافق، لكن لا بُدَّ أن يوافقه في الإعراب لأنه بدل وتابع له في إعرابه، لكن في قضية التذكير والتأنيث، أو التعريف والتنكير أو غير ذلك ليس شرطاً أن يوافقه.

هذه فروق مهمة لذلك أنا أميل لمن يقول أن هنالك فرقاً بين عطف البيان وبين البديل، وإن كان الأمر سهلاً إن لم تُفرّق.

طبعاً ذكرنا عندما قال أن عطف البيان: (هو تابعٌ موضحٌ أو مخصّصٌ) قلنا موضح في المعارف، ومخصّص في النكرات، والمثال الذي ذكره قبل قليل (أُقسَمَ بالله أبو حفص عمر) هذا موضح لأن (أبو حفص) معرفة، و (هذا خاتمٌ حديدٌ) نكرة هذا مخصّص.

يقول عندي في الشرح: مجيء عطف البيان معرفة تابعاً لمعرفة لا خلاف فيه، معرفة يتبع معرفة، ولكن قضية النكرة هل يمكن أن يأتي عطف البيان نكرة؟ نعم لا بأس في ذلك، بعض العلماء لم يجز ذلك، ولكن حقيقة ثبت ذلك في قول الله تعالى: ﴿مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦] (صديد) ما هو؟ عطف بيان نكرة، فجاء في كتاب الله هذا فيجوز في اللغة العربية أن يكون عطف البيان نكرةً، وهذا لا بأس به.

طبعاً هنالك سبب لمنع المانعين أن يكون عطف البيان نكرة لا نريد أن نخوض في هذا.

قال المؤلف -رحمه الله-: (ويُعرب بدل كلٍ من كلٍ إن لم يمتنع إحلاله محلّ الأول) الذي يقوله المؤلف أنك تستطيع أن تُعرب عطف البيان بدلاً، متى؟ إذا لم يكن هنالك مانعاً أن تُبدل الكلمة الثانية بالأولى، ما هو البديل؟ سنتكلم عنه، أنت تذكر الكلمة الأولى ولكن ليست هي المقصودة بالحكم، بل أنت تريد الكلمة الثانية هي المقصودة بالحكم.

ومن هنا تستطيع في بدل الكل بالكل -وهذا نوع من أنواع البديل- تستطيع أن تُبدل الكلمة الثانية مكان الأولى، يعني تستطيع أن تلغي الكلمة الأولى، إن استطعت ذلك فهنا بإمكانك أن تقول هذا عطف بيان، وبإمكانك أن تقول هذا بدل، لا بأس، ولكن إن لم تستطع إحلال الكلمة الثانية مكان الكلمة الأولى فلا يجوز أن تُعرب الكلمة على أنها بدل التابع، فقط تُعربه عطف بيان.

اعتبره فرقاً ثالثاً، عطف البيان لا يستطيع أن أحلّه بالكلمة الأولى؛ يعني لا يستطيع أن أحذف الأولى وأضع عطف البيان مكانها، هو فقط جاء مُبَيَّنّاً، والكلمة الأولى مقصودة بالحكم لا تستطيع حذفها، البديل والمقصود بالبديل نوع منه وهو بدل الكل من الكل عندما أقول مثلاً: (جاء أخوك خالدٌ)، هنا أستطيع أن أقول (خالدٌ) عطف بيان؛ لأنني وضّحت من أخوك الذي جاء؟ خالد، ولربما أقول لا هذا ليس من باب التوضيح، هذا من باب البديل؛ بدل الكل من الكل

(جاء خالدٌ أخوك)، أستطيع أن أقول (جاء أخوك خالدٌ)، وأستطيع أن أقول (جاء خالدٌ)، وإنما ذكرتُ في البداية كلمة (أخوك) من باب التمهيد والتوطئة، وأعطيتُ فائدتين: الفائدة الأولى أن خالدًا قد جاء، والفائدة الثانية للسامع أن هذا الذي هو خالد هو أخوه، هذا فائدة البديل، مع أنني أستطيع أن أقول (جاء خالدٌ) أبذل الكلمة الثانية بالأولى.

وهل أستطيع أن أعربها عطف بيان؟ نعم (جاء أخوك خالدٌ)، (خالدٌ) اسم جامد وهو عطف بيان لا بأس، فلطالما أنني أستطيع أن أبذل الكلمة الثانية أستطيع أن أقول بدل كل من كل، وأستطيع أن أقول هذا عطف بيان إذا أردت الإيضاح، وهذا يرجع إلى نية القائل، لكن بشرط ماذا؟ أستطيع أن أبذل الكلمة الثانية بالأولى فأعرب هذه أو هذه، وهذا الكلام عن البديل ونوعه بدل الكل من كل.

يقول المؤلف: (ويعرب بدل كل من كل) أي عطف البيان تستطيع أن تعربه بدل كل من كل إن لم يمتنع إحلاله محل الأول، يعني إذا امتنع إحلال الكلمة الثانية مكان الأولى لا يجوز أن تعربه بدلًا، لماذا؟ لأنه ثبت باليقين أن الكلمة الأولى مقصودة الحكم، البديل الكلمة الأولى ليست مقصودة الحكم؛ أستطيع أن أحذفها.

وذكر مثال على مقصود الحكم فقال: (كقوله: أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بِشِرِّ، وقوله: أيا أخوينَا عبدَ شمسٍ و نوفلا) يقول: هذا لا تستطيع أن تعربه بدلًا؛ كلمة (بشر) وكلمة (عبد شمس)، لا تستطيع لأسباب؛ يقول: لو قلت أن (بشر) بدلًا وتستطيع أن تحذف كلمة (البكري) تقول: (أنا ابن التاركِ بِشِرِّ) فهذه صارت إضافة أل تعريف إلى كلمة ثانية ليس فيها أل تعريف وهذا لا يجوز، فيمتنع أن يكون هذا بدلًا.

وفي الكلمة الثانية عندما قلت (أيا أخوينَا عبدَ شمسٍ و نوفلا) يقول: كان لا بُدَّ أن تقول لو قلنا أنها بدل (نوفل) وليس (نوفلاً) لماذا؟ لأن هذا معطوف على منادى معرفة مفردة، والمعرفة المفردة بالنداء تكون مضمومة، فلو قدرنا (عبد شمس) طبعاً على حذف (أخوينَا) تصبح (أيا عبدَ شمسٍ و نوفلا)، فلو قلنا (أيا عبدَ شمسٍ) تقديرًا على أنها مبني على النصب في محل ضم يجب أن يكون المعطوف (نوفل) على الرفع، على الأصل، فقال هذا لا تستطيع أن تجعله بدلًا.

فالشاهد أنك متى تستطيع أن تعرب عطف البيان تقول عنه بدل؛ والمقصود بالبديل نوع من أنواع البديل التي سنذكرها بعد قليل في درسه؛ بدل الكل من الكل، إن لم يمتنع إحلاله محل الأول؛ يعني التابع تستطيع أن تحذف المتبوع لأن المتبوع ليس مقصودًا بالحكم في البديل، المقصود هو الثاني، إن شاء الله تعالى يكون واضحًا.

### \*عطف النَّسَقِ

لماذا يسمى عطف النَّسَقِ بالنَّسَقِ؟ وهذا التابع الرابع طبعًا، أي أنك تأتي بالكلام ثم بالواسطة ثم بالأجزاء - أعطيتك كلام الشارح - وألّيت أجزاء الكلام وربطت بعضه ببعض فنسقت الكلام، مُنَسَّقٌ ومنسوق فصار نَسَقًا.

عطف النَّسَقِ: تأتي بالكلمة ثم تأتي برابط ثم تأتي ثوالي بأجزائها، فكأنك تَسَقِّق، يُقال هذا عطف النَّسَقِ.

ذكرنا في الأجرومية أن عطف النَّسَقِ عشرة، هنا يذكر تسعة حقيقة الأمر سهل، سنذكر الكلمة التي ذُكرت في الأجرومية ولم يذكرها هنا.

قال: (وعطفُ النسق) وهو التابع الرابع (بالواو) وهذه واحدة (وهي لمطلق الجمع)؛ طبعاً عطف النسق (الواو) و (الفاء) و (ثم) و (حتى) و (أو) و (أن) و (لا) و (لكن) و (بل)، التي لم يذكرها (إما).

لماذا لم يذكرها هنا؟ حقيقة لأنها لا تكون إلا مع الواو فكأن العطف صار على (الواو) وليس على (إما)، لأنه ذكر في الأجرومية العطف بـ(إما) لا بدُّ أن تُذكر الكلمة تُعاد مرتين قال: { فَشَدُّوا الْوُثَاقَ فِيمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَا فِدَاءً } [محمد: ٤] لاحظ (وإما فداء) قال (إما) هذا عطف النسق هذا العاشر في الأجرومية، لكن حقيقة بوجود الواو من غير وجود الواو لا تنفع، لذلك أعرض عنها في قطر الندى على اعتبار أن الوساطة هو الواو وليس إما والله تعالى أعلم هذا الذي يظهر لي.

ذكر هذه التسعة من حروف العطف، وكلها مبنية لا محل لها من الإعراب، (الواو) قال: (وهي لمطلق الجمع) وللإشتراك أيضاً في الحكم بين المعطوف والمعطوف عليه، يعني لا تُفيد ترتيباً ولا معيةً ولا شيء آخر إلا بقرينة، يعني تقول: (جاء خالدٌ و محمدٌ) من الذي جاء قبل الثاني، لا هذا جاء لمطلق الجمع والإشتراك في المجيء، وتؤكد بقولك: (جاء خالدٌ ومحمدٌ معاً).

لكن ربما تأتيك قرينة وكنت ذكرت الواو من باب مطلق الجمع ولكن تريد الترتيب الأول ثم الثاني، قال تعالى: { وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ } [الحديد: ٢٦]، فنوح أُرسِلَ قبل إبراهيم، إنما اشتراكاً في أصل الإرسال، لكن مَنْ قَبْلَ مَنْ؟ نوح قبل إبراهيم، فجاءت قرينة تجعل الأول قبل الثاني، ولربما يكون العكس، قال تعالى: { كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ } [الشورى: ٣] هو أوحى إلى الذين من قبلك قبلك يا رسول الله -والكلام إلى رسول الله ﷺ- على كل حال الواو لمطلق الجمع، ولا تُفيد ترتيباً ولا معيةً إلا بقرينة.

العاطف الثاني قال: (والفاء للترتيب والتعقيب) هذا حرف عطف يفيد التشريك في الحكم لكن مع الترتيب والتعقيب، والمقصود بالترتيب وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه، والتعقيب بلا مُهَلَّة، مباشرة، ومن هنا عندما يقول النبي ﷺ (إذا كَبَّرَ الإمام فكَبِّرُوا) (إذا قرأ فأَنْصِتُوا) (إذا ركع فاركعوا) الفاء هذه تفيد الترتيب والتعقيب، فقال الفقهاء لا يجوز أن تتأخر عن الإمام مباشرة، لكن بعده بالترتيب.

بخلاف الحرف الثالث (ثم) للترتيب ولكن للتراخي يكون هناك مُهَلَّة، انقضاء مدة زمنية بحسب العُرف (جاء محمدٌ ثم خالدٌ) اشتراكاً في أصل المجيء؟ نعم من باب العاطف والمعطوف عليه، وللترتيب؟ نعم هذا قبل هذا، وهناك بينهما مدة بناءً على العُرف.

قال المؤلف: (وحتى للغاية والتدرج لا للترتيب) حتى حرف عطف يفيد الاشتراك في الحكم ولكن لا للترتيب وإنما مع الغاية والتدرج، الغاية أي آخر الشيء (أكلت السمكة حتى ذيلها)

فيكون آخر الشيء طرف من أول الشيء أو من الذي قبله، العاطف جزء أو طرف من المعطوف عليه، ويُفيد التدرّج ينقضي شيئاً فشيئاً (فَرَّ الجنود حتى القائد) فَرَّ الجنود تلو الجنود إلى أن وصل لفرار القائد، وليس المقصود ترتيباً؛ المقصود أن الجميع وقعوا في هذا الأمر لكن بالتدرّج.

فأنت عندما تقول مثلاً: (حفظت القرآن حتى سورة البقرة) هل مقصودك الترتيب أنك حفظت القرآن ثم سورة البقرة؟ لا، قد تكون سورة البقرة من أول ما حفظت.

قال المؤلف -رحمه الله-: (وأو لأحد الشينين أو الأشياء مفيدة بعد الطلب أو التخيير أو الإباحة وبعد الخبر الشك أو التشكيك) هذه أو لاختيار أحد الشينين أو الأشياء، قد تكون مسبوقة بأمر فتكون للتخيير أو للإباحة تقول مثلاً: (تزوج حفصة أو أختها) هذه أو هذه.

وقد يكون للإباحة، والفرق بين التخيير والإباحة: التخيير لا بد أن تختار واحدة، والإباحة يجوز أن تختار كلا الأمرين (اقرأ النحو أو البلاغة) لك أن تقرأ الاثنين أنت مُخَيَّر على الإباحة، وإن كان الأمر ليس مسبوقة بأمر يكون مسبوقة بخبر؛ كجملة خبرية من غير أمر فهذا يُفيد الشك أو التشكيك (جاء محمد أو خالد) كأنك مُتَشَكِّك أو تُرِيد أن تُشَكِّك السامع.

الحرف السادس (أم)، قال: (وأم لطلب التعيين بعد همزة داخلية على أحد المستويين) قد تأتي بعد همزة وقد لا تأتي بعد همزة، لذلك (أم) هذه قد تكون متصلة وقد تكون منقطعة، المتصلة هي التي تصل ما قبلها بما بعدها بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر، تقع بعد همزة تسمى (همزة التسوية) التي تدخل على جملة مؤولة بمصدر، والغالب أن تكون مسبوقة بكلمة (سواء) قال تعالى: {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ} [البقرة: ٦] لاحظ (أنذرتهم) همزة التسوية موجودة، (أم) هذه حرف العطف، المصدر المؤول (سواء عليهم إنذارك من عدمه) أو (إنذارك من عدمه سواء)، ف(سواء) خبر مقدم، و(أنذرتهم أم لم تنذرهم) مبتدأ مؤخر.

وقد تأتي همزة استفهام يُطلب بها وب(أم) التعيين؛ أي تقول: (أخالد عندك أم خليل) هذا أم هذا، تسأل وتستفهم تُريد مني أن أُعَيِّن لك، هذه إذا كانت (أم) تسمى (أم متصلة)؛ يعني ما بعده مُرتبط بما قبله؛ مُتصل به لا يَسْتَغْنِي عنه.

المنقطعة: عندما تأتي بعد (أم) وتُريد المنقطعة كأنك تبدأ بجملة جديدة لا علاقة لها بالأولى؛ بالتالي قبلها، لا تأتيها همزة تسوية، ولا يُراد بذلك تعييناً، بل كأنك تُضرب عن الأول، أو لا تتكلم عن الأول تتكلم عن الثاني، لذلك يُقال يكون في معناها في الغالب الإضراب والإبطال؛ تُبطل الحكم السابق وتنفي مضمونه قال تعالى: {وَإِذَا تَنَلَّى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ\* أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ} [الأحقاف: ٧-٨] كأنك تُضرب عن الأول وتقول (أم يقولون افتراه) كان هذا الكلام شيء جديد، جاءت (أم) بينهما، كل واحدة منهما مستقلة بمعناها عن الأخرى، غير مرتبطة ولا يوجد همزة التسوية أو همزة الاستفهام.

بالمناسبة هنا أيضاً في الشرح يقول: والمسألة فيها خلاف في (أم المنقطعة) يقولون هذه ليست (أم العاطفة)، هذه (أم الابتدائية)، كلمة تأتي في بداية الجملة تُبين لنا أن ما بعدها جملة؛ قد تكون مبتدأ وخبر، تُبين ذلك، جملة ابتدائية هنالك لكن الابتدائية وغير ذلك وليس لها علاقة بالعطف، وهذه المسألة فيها خلاف، وهذا الكلام بالمناسبة جميل.

العاطف السابع والثامن والتاسع؛ (لا) و (لكن) و (بل)، قال: (وللردّ عن الخطأ في الحكم "لا" بعد إيجاب و "لكن وبل" بعد نفي، ولصرف الحكم إلى ما بعدها "بل" بعد إيجاب).

لا، لكن، بل؛ (لا) تأتي لرد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب فيه، وتكون بعد إيجاب، يكون الكلام الذي قبلها موجباً لا منفياً ثم تأتي بالنفي لرد السامع عن الخطأ، تقول: (قرأت النحو لا البلاغة) حتى لا يقع السامع في الخطأ تؤكد له أنك قرأت النحو، حتى لا يعتقد أنك قرأت البلاغة (قرأت النحو لا البلاغة)، يُقال ردّاً على من اعتقد أن المتكلم قرأها معاً، أو أنه قرأ البلاغة فقط، فترده عن الخطأ.

(لكن) تأتي للاستدراك، قريبة من (بل)، وهذه تأتي للاستدراك المتضمن رد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب فيه، ظن الأول فتنتفي الأول وتأتي بالثاني، يُشترط أن تكون مسبوقه بنفي أو نهي بخلاف (بل) - سنتكلم ما الفرق بين (لكن) و (بل) - تكون مسبوقه التي قبل (لكن) بنفي أو نهي، تقول: (ما جاء الضيف لكن ابنه)، جنث بـ(لكن) الاستدراكية حتى تؤكد لك أن الضيف لم يأتي ولكن الذي جاء من؟ ابنه، هذا لمن اعتقد أن الضيف هو الذي جاء، أقول لك: (ما جاء الضيف) ثم أعقب و أستدرك (لكن ابنه) أي الذي جاء.

(بل) قالوا يُشترط دخولها على مفرد ثم إن تقدم عليها نفي أفادت إقرار الحكم السابق وإثبات نقيضه لما بعدها، نحو: (ما جاء الضيف بل ابنه) فقدت أثبتت نفي المجيء للضيف، وجعلت ضد هذا النفي وهو المجيء ثابتاً لابنه، وهذه قريبة من (لكن) في المفرد، قال: وإن تقدّم عليها كلام موجب كما قال المؤلف: (ولصرف الحكم إلى ما بعدها "بل" بعد إيجاب). قال: أفادت الإضراب عن الحكم السابق وتركه، وصرف الحكم إلى ما بعدها، نحو: (اشتريت كتاباً) أضرب عنه (بل قلماً)، أنا لم أشتري كتاباً مع أنني أتيت بالإيجاب أولاً.

بالمناسبة من باب الفائدة (لكن) هذه يُشترط في كونها عاطفة، قد تكون (لكن) الابتدائية، قال: يُشترط في كونها عاطفة أن لا تفترن بالواو، فإن سبقتها الواو فهذه ليست استدراكية حرف عطف؛ بل تكون ابتدائية لا محل لها من الإعراب، قال تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠] فهذه (لكن) ليست (لكن) العاطفة بل هذه (لكن) الابتدائية، لا تأتي للاستدراك إنما تأتي للابتداء، والذي جعلها ابتدائية حرف الواو الذي قبلها (ولكن)، فإعراب (رسول) خبر لمبتدأ محذوف و كان المحذوفة أي (ولكن كان هو رسول الله وخاتم النبيين) وحذفت كان وحذفت اسمها.

هذا ما يتعلق بعطف النسق.

بقي معنا التابع الأخير وهو البديل، قال: (والبديل)، وهو تابع مقصود بالحكم بلا واسطة. وهو ستة) البديل تابع كبقية التوابع، مقصود بالحكم هو الذي يُقصد بالحكم هذا التابع وليس الأول، ولكن لا بد من ذكر الأول من باب التمهيد والتوطئة؛ عندما قلت لك مثلاً (جاء أخوك خالد) المقصود خالد، وأستطيع أن أحذف، بدل أبديل، ولكن جنث بالأول كلمة (أخوك) من باب ماذا؟ من باب إعطاءك فائدة أن خالدًا هو أخوك.

فقال: تابع مقصود بالحكم، إذن عكس عطف النسق؛ عطف النسق المقصود بالحكم هو الأول، أما البديل المقصود بالحكم هو الثاني.

قال: (بلا واسطة) حتى لا يكون هنالك واسطة، لماذا تُقال؟ حتى أُخرج العطف الذي يكون مقصوداً بالحكم الثاني دون الأول في (بل) الإضرابية، واضح، ولكن في عطف (بل) هنالك واسطة، عندما أقول: ( اشتريت كتاباً بل قلماً) أنا أقصد الحكم الثاني وليس الأول، بل أنا أضربت عن الأول، ولكن عندي واسطة (بل)، أما في البديل لا يوجد واسطة، واضح؟ لذلك قال: (بلا واسطة).

وعندما يقول: (تابع مقصود) كذلك يُخرج العطف الذي يكون قبله مقصوداً وهو مقصود، مثل (جاء خالدٌ ومحمدٌ) فالأولى مقصودة والثانية مقصودة، وقد يكون الأول هو المقصود لا الثاني (جاء عاصمٌ لا صالحٌ) فالأول هو المقصود لا الثاني، البديل العكس الثاني هو المقصود، التابع هو المقصود، ولكن حتى نُخرج (بل) فقال: (بلا واسطة).

قال: (وهو ستة: بدل كل نحو {مَفَازاً حَدَائِقَ} ، وبعض نحو "مَنِ اسْتَطَاعَ" ، واشتمال نحو "قَتَالَ فِيهِ" ، وإضرابٌ وغلطٌ ونسيانٌ نحو "تَصَدَّقْتُ بِدَرَاهِمٍ دِينَارٍ" بحسب قصد الأول والثاني، أو الثاني وسبق اللسان، أو الأول وتبيين الخطأ).

أنواع ستة للبدل؛ بدل كل من كل أو بدل الكل، بدل بعض، بدل اشتمال، بدل إضراب، بدل غلط، بدل نسيان.

الفرق بينها بدل الكل تستطيع أن تُبدل الثاني بالأول تماماً؛ بدل كل من كل أن يكون الثاني مساوياً للأول في المعنى قال تعالى: { إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا \* حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا } [النبا: ٣١-٣٢] (حدائق) بدل من (مفازاً)؛ بدل كل من كل.

بدل البعض من الكل لا يكون الثاني مساوياً للأول بل بعضاً منه، يكون الثاني بعضاً من الأول، تقول: (قضيت الدين ثلثه)، لذلك جاء في المثال {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا} [آل عمران: ٩٧] (لله على الناس حج البيت من استطاع - أي بعضهم الذي يستطيع - إليه سبيلاً).

بدل الاشتمال أن يكون المُبدل منه مُشتملاً على البديل؛ أن يكون الأول مُشتملاً على الثاني بأن يكون دالاً عليه، ليس جزءاً منه مثل البعض من كل، لكن مُشتملاً عليه (أعجبنى الرجلُ علمه) هذا بدل اشتمال، (العلم) ينطوي تحت الرجل ولكن ليس جزءاً منه، لكنه يشتمل عليه، قال تعالى: { يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ } [البقرة: ٢١٧] عندما تقول: (يسألونك عن الشهر الحرام) عن ماذا يسألونك عن الشهر الحرام؟ عن قتالٍ فيه، (أعجبنى الرجل) ماذا أعجبك في الرجل؟ علمه، هذا بدل اشتمال.

بدل الاشتمال وبدل البعض من الكل لا بُدَّ أن يكون هنالك ضميرٌ يعود على المُبدل منه، في قوله تعالى: {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا} الضمير (الرابط) الذي يعود على المُبدل منه محذوف تقديره (من استطاع منهم)، و{ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ }.

بدل الإضراب هو أن تأتي بكلمة المُبدل منه -الكلمة الأولى- ثم تُضرب عنها وتأتي بالثانية، تقول: (تَصَدَّقْتُ بِدَرَاهِمٍ دِينَارٍ) من باب الإضراب هذه نية، (تَصَدَّقْتُ بِدَرَاهِمٍ) ثم تُضرب عن كلمة

(درهم) وتقول (دينار)، هذا بدل الإضراب، فيُذكر المُبدل منه قصدًا ثم يَضْرِبُ عنه المتكلم ويتركه دون أن يتعرض له بنفي أو إثبات ويتجه إلى البديل.

الخامس: بدل الغلط؛ هو أن أذكر الكلمة الأولى (المُبدل منه) غَلَطًا؛ بالخطأ؛ بالخطأ اللفظي؛ يكون خطأً باللسان (تَصَدَّقْتُ بدرهم) أنا أخطأت باللفظ فقط، أنا أريد (الدينار) خرجت غَلَطًا مني كلمة (درهم)، (تَصَدَّقْتُ بدرهم دينار) كأنني استدركتُ على نفسي؛ هذا بدل الغلط؛ غلط باللسان.

بخلاف بدل النسيان؛ بدل النسيان هو ذكر المبدل منه -الكلمة الأولى- نسيانًا، وهذا يكون في الجنان؛ بدل الغلط يكون باللسان، وبدل النسيان يكون بالجنان، فنقول من باب أنك نسيت: (تَصَدَّقْتُ بدرهم) لكن حقيقة نسيت لأنني تصدقتُ بدينار وليس بدرهم، فأقول: (تَصَدَّقْتُ بدرهم دينار) فورًا استدركت على نفسي عندما تذكرت؛ هذا يُسمى بدل النسيان.

ذكرنا أن البديل الذي يُمكن أن يكون عطف بيان؛ تُعْرِيهِ هذا بهذا ما هو من هذه الأنواع الستة؟ بدل الكل، وهذا متى يكون؟ إذا استطعت أن تُحِلَّ الثاني أي البديل مكان الأول أي المُبدل منه، من اسمه بدل، فإن لم تستطع إحلاله مكانه لا يجوز ذلك.

هكذا نكون انتهينا، طبعًا كل التوابع تتبع متبوعها بالإعراب، وتفترق عنها هل تتبعها بالبقية الباقية من التذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، هذا كما ذكرنا في التفصيلات الماضية.

بهذا نكون انتهينا من باب التوابع الخمسة، نتوقف عند هذا القدر، سبحانه اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شرح متن قطر الندى

لفضيلة الشيخ أبي حذيفة محمود الشيخ حفظه الله

معهد الدين القيم بإشراف فضيلة الشيخ

أبي الحسن علي بن مختار الرملي حفظه الله

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد؛  
فهذا أيها الإخوة بارك الله فيكم المجلس الثاني والأربعون من مجالس (شرح قطر الندى وبطل  
الصدى) لابن هشام الأنصاري -رحمه الله تعالى-.

معنا اليوم باب العدد، قال المؤلف -رحمه الله-: (باب في حكم العدد تذكيراً وتأنياً) العدد هو  
ما دلَّ على كمية الأشياء المعدودة، ويُقال له العدد الأصلي مثل (جاء أربعة رجال)، وإذا ما دلَّ  
على ترتيب الأشياء يُقال له العدد الترتيبي تقول: (درسنا اليوم المجلس الثاني والأربعون) هذا  
من باب الترتيب، الأول باب العدد الأصلي، نلاحظ أنه يتكون من جزأين؛ مركب من العدد  
والمعدود.

فالبحت في درسنا هنا الذي يريده المؤلف حكم العدد مع المعدود تذكيراً وتأنياً، هل يُوافق؟  
هل يُخالف؟

اعلم بارك الله فيك أن العدد له حالات قد يأتي مفرداً، وقد يأتي مركباً، وقد يأتي معطوفاً:  
أولاً: مفرداً وهي (واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، خمسة، ستة، سبعة، ثمانية، تسعة، عشرة) هذه  
الأعداد مفردة؛ أي ليست مترتبة من جزأين، ولا معطوف عليها شيء آخر.  
ثانياً: الأعداد المركبة (أحد عشر، اثنا عشر، ثلاثة عشر إلى تسعة عشر).  
ثالثاً: أن تكون الأعداد معطوفة تقول: (واحد وعشرون)(اثنان وثلاثون)(أربعة وخمسون)  
وهكذا.

كل حالة قد تختلف عن الحالة الأخرى في قضية التذكير والتأنيث، وهذه مقدمة فقط حتى ندخل  
إلى كلام المؤلف.

قال المؤلف -رحمه الله-: (العدد من ثلاثة إلى تسعة يُؤنَّث مع المذكر ويُذكر مع المؤنث دائماً  
نحو: {سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ} وكذلك العشرة إن لم تتركب وما دون الثلاثة وفاعلٌ كثالثٍ ورابعٍ  
على القياس دائماً، ويُفرد فاعلاً أو يُضاف لما اشتقَّ منه أو لما دونه أو يُنصب ما دونه).

تعالوا نفسر كلام المؤلف، العدد من حيث التذكير والتأنيث قد يكون موافقاً لمعدوده أو قد  
يكون مخالفاً على أقسام:

القسم الأول: متى يوافق العدد المعدود؟ يوافق العدد المعدود إذا كان العدد واحدًا أو اثنين فإنه يوافق العدد المعدود في كل الحالات، سواء كان مفردًا أو كان مركبًا أو كان معطوفًا، تقول: (جاء رجلٌ واحد)، و (جاءت امرأتان اثنتان)، و {رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوَكْبًا} [يوسف: ٤]، و {فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا} [البقرة: ٦٠]، و (قرأتُ واحدًا وعشرين درسًا)، و (حملتُ اثنتين وثلاثين بيضةً).

هذه الحالات كلها؛ بالإفراد (واحد واثنتان)، بالتركيب (أحد عشر، اثنا عشر، إحدى عشرة، اثنتا عشرة)، بالعطف (واحد وعشرون، اثنتان وعشرون، واحدة وثلاثون، اثنتان وأربعون.... وهكذا).

في هذه الأعداد يوافق العدد المعدود تذكيرًا وتأنيتًا؛ يعني إذا كان المعدود مُذَكَّرًا فإن العدد يكون مُذَكَّرًا، وإذا كان المعدود مؤنثًا يكون العدد مؤنثًا، هذا القسم الأول.

وأيضًا يوافق إذا كان العدد للترتيب؛ (الأول، الثاني، الثالث، الرابع، الخامس، السادس) (الحادي عشر، الثاني عشر، الثالث عشر، الرابع عشر)، (الخامس والعشرون، السادس والعشرون، الحادي والثلاثون) الحادي وليس الواحد؛ في الترتيب نقول (الحادي)، في العدد الأصلي نقول (الواحد)، وكذلك في التأنيت (واحدة) و (حادية)، ويمكن أن نقول (أحد) و (إحدى) في التأنيت عند التركيب (أحد عشر و إحدى عشرة).

فهذا كله يوافق العدد المعدود، (جاء رجلٌ واحد) (جاء الرجلُ الثاني) (جاءت المرأةُ الرابعة)، طبعًا قلت (جاء رجلٌ واحد) على مثال العدد الأصلي لكن أقول (جاء الرجلُ الأول)، (قرأتُ الحديثَ الرابعَ عشر) (الحديثُ معدودٌ مذكر، (الرابع) على وزن الفاعل يأتي مذكرًا، هذا القسم الأول؛ متى يوافق العدد المعدود.

القسم الثاني: مخالفة العدد للمعدود؛ يخالف العدد المعدود في التذكير والتأنيت إذا كان من (ثلاثة إلى تسعة) مفردًا أو مركبًا أو معطوفًا، تقول: (جاء ثلاثة رجال وثلاث نسوة) (ثلاثة رجال) كلمة (رجال) مذكر والعدد (ثلاث) يخالف؛ إذن خالفه ضَع التأنيت (ثلاثة رجال)، والنسوة (ثلاث نسوة).

هذا من (ثلاثة إلى تسعة) يُخالف العدد المعدود، سواء كان مفردًا أو كان مُركَّبًا (جاء ثلاثة عشرَ رجلًا) و (رأيتُ خمسَ عشرةَ امرأة) و (حضرَ خمسَ وعشرون امرأة وسبعة وعشرون رجلًا)، لاحظ الأعداد سواء كانت في الأفراد أو في التركيب أو في العطف إذا كانت من (ثلاثة إلى تسعة) يخالف العدد المعدود. هذا القسم الثاني.

القسم الثالث: العدد (عشرة) له حالتان:

الحالة الأولى إذا كان مفردًا فإنه يُخالف العدد المعدود، تقول: (حضرَ عشرةَ رجال وعشرُ نساء) إذا كان مفردًا فإنه يُخالف؛ كأنك تقول يُخالف العدد المعدود من (الثلاثة إلى العشرة)، أما إذا كانت العشرة مركبة؛ ويكون التركيب متى؟ فقط من (إحدى عشر إلى التسعة عشر)، فهنا العدد (عشرة) يوافق المعدود كقول الله عن يوسف: { يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوَكْبًا } [يوسف: ٤] ، لاحظ (عشر) لا تنظر إلى (أحد) نحن نتكلم عن (العشرة)، (عشر) مركبة

لأنها مع (أحد عشر)؛ هذه قاعدة؛ إذا كانت مركبة توافق، وإذا كانت مفردة تخالف، (جاء عشرة رجال وعشر نسوة) و { إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا } (عشر) مذكر، (كوكبًا) معدود مذكر فيوافق، { اثنتا عشرة عينًا } [البقرة: ٦٠] ، هذا القسم الثالث.

الحالة التي لم يذكرها المؤلف: الأعداد مئة وألف، وألفاظ العقود من (عشرين إلى تسعين) تلزم صورة واحدة سواء أكان المعدود مُذكرًا أم مؤنثًا، (في الفصل خمسون طالبًا) (في المزرعة أربعون نخلة).

هذا معنى كلام المؤلف؛ نرجع إلى كلام المؤلف: (العدد من ثلاثة إلى تسعة يُؤنث مع المذكر ويُذكر مع المؤنث دائماً) سواء كان مفردًا أو مركبًا أو معطوفًا نحو { سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ } [الحاقة: ٧] (سبع) مذكر، لماذا؟ لأن (ليال) جمع ليلة وهي مؤنثة، (ثمانية أيام) (ثمانية) مؤنثة لأن (أيام) جمع يوم مذكر.

قال: (وكذلك العشرة إن لم تركب) أي إذا كانت مفردة، (حضر عشرة رجال وعشر نساء) يخالف.

قال: (وما دون الثلاثة وفاعل كالثلاث ورابع على القياس دائماً) يعني الواحد والاثنان والعدد على وزن الفاعل؛ العدد الترتيبي هذا يُوافق على القياس، هذا معنى كلام المؤلف.

أما (العشرة) إذا رُكبت فتكون ماذا؟ تكون موافقة، هذا الكلام واضح إن شاء الله تعالى.

يقول المؤلف رحمه الله:- (ويُفرد فاعلًا أو يُضاف لما اشتق منه أو لما دونه أو يُنصب ما دونه). نتكلم الآن عن العدد الترتيبي على وزن الفاعل؛ الأول، الثاني، الثالث، الرابع، الخامس، سنتكلم عن الأفراد.

قال: (ويُفرد فاعلًا) يعني تقول: (جاء الرجل الأول) (جاءت المرأة الثانية) هذا أفراد؛ ويُفرد فاعل، أفردها.

قال: (أو يُضاف لما اشتق منه) يعني (ثاني) مُشتقة من (اثنين)، (ثالث) مُشتقة من (ثلاثة)، (رابع) مُشتقة من (أربعة)، قال: بإمكانك أن تُضيف لما اشتق منه كما قال تعالى: { إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ } [التوبة: ٤٠] تستطيع أن تقول هذا: (ثاني اثنين) على الترتيب. قال تعالى: { لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ } [المائدة: ٧٣] واضح.

أو تستطيع أن تقول بطريقة ثانية يقول المؤلف: (أو لما دونه) يعني يُضاف العدد على وزن الفاعل (ثاني اثنين) (ثالث ثلاثة) (رابع أربعة) (خامس خمسة) وهكذا، أو يُضاف لما دونه؛ (الثالث) ما دونه؟ الاثنين، فنقول: (رابع ثلاثة) (خامس أربعة) (سادس خمسة)، قال تعالى: { مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ } [المجادلة: ٧] (رابعهم) الضمير (هم) يعود على ثلاثة؛ يعني رابع ثلاثة، { وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ } [المجادلة: ٧] (سادسهم) سادس خمسة.

هذا معنى قول المؤلف: (يُضاف لما اشتق منه) ثالث ثلاثة، أو رابع أربعة، (أو لما دونه) ثالث اثنين، رابع ثلاثة، خامس أربعة، سادس خمسة، سابع ستة، وهكذا.

قال: (أو يَنْصِبُ ما دونَه) كيف تقرأها؟ تقول: (جاء رابعٌ ثلاثةً)، هذه طريقة في القراءة.

هذا ما ذكره المؤلف ولم يذكر غيره في هذا الباب.

وأنا أذكر أشياء مناسبة مفيدة؛ فواند إن شاء الله تعالى لا بُدَّ منها وهي: كيف نُعرب العدد إذا كان مُفردًا، أو إذا كان مُركَّبًا، أو إذا كان معطوفًا؛ وخذها قاعدةً عندما نقول معطوف كأنك تقول هو المُفرد، فتتكلم عن المعطوف والمفرد كشيء واحد، الخِلاف أو الفرق قد يأتي أين؟ في الإفراد والتركيب؛ إذا كان العدد مُفردًا أو كان مُركَّبًا، كيف نُعرب العدد وكيف نُعرب المعدود.

إذا كان العدد واحد أو اثنين ماذا نُعربه؟ مثلًا نقول: (جاء رجلٌ واحدٌ) (واحدٌ) هذا هو العدد، ماذا نُعربه؟ نعت، (جاء رجلٌ واحدٌ) و(جاءت امرأتان اثنتان) و (جاء رجلان ثلاثةً)، بهذه الطريقة نُعرب الكلام نعتًا.

لكن عندما نأتي إلى الأعداد من (ثلاثة) نقول: (جاء ثلاثة رجالٍ وأربع نسوةٍ) العدد هنا كما هو في سياق الجملة (جاء خمسة، ستة، سبعة) فاعل، ويكون المعدود مضافًا إليه، وكأنك تقول: كيف نُعرب المعدود في هذه الأحوال؟ يعني خُذ العدد على سياق الجملة؛ على حسب موقعه في الجملة، إذا أردت الجملة فاعلاً فُل هذا فاعل، أو مفعولاً به، أو مبتدأ، أو خبر، بحسب ما يكون، مثلًا (سنةٌ رجالٍ في المنزل) ستة: مبتدأ، (رأيت خمسة نجوم) خمسة: مفعول به منصوب، (مررت بسبعة رجالٍ) سبعة: مجرور، على حسب موقع الجملة الأمر سهل.

لكن ماذا نُعرب المعدود؟ إذا كان العدد من (ثلاثة إلى عشرة) نُعرب المعدود على أنه مُضاف إليه (عشرة رجالٍ) (تسع نسوةٍ) (ثمانية أيامٍ) (سبع ليالٍ) وهكذا، مُضاف ومُضاف إليه.

إذا كان العدد مُركَّبًا فإن المعدود بعد (أحد عشر) و(اثنا عشر) و(ثلاث عشر) إلى (تسع عشر)، المعدود ماذا يُعرب؟ يُعرب تمييزًا منصوبًا، قال يوسف: {إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا} كوكبًا: تمييز منصوب، (رأيت ثلاثة عشر نجمًا) نجمًا: تمييز منصوب، وهكذا.

وكذلك المعدود بعد ألفاظ العقود وبعد المعطوف على العقود يُعرب تمييزًا (واحدٌ وعشرون يومًا) (خمسة وعشرون سنًا) كُلُّها المعدود يأتي بعدها تمييز، يعني وكأننا نقول: المعدود بعد الأعداد المركبة وبعد ألفاظ العقود يأتي ماذا؟ يأتي تمييزًا.

ولكن بعد أعداد (المنة والألف) نُعربها مجرورة (رجلٌ بألف رجلٍ) لاحظ (رجلٍ) جاءت مجرورة.

وقلنا(الواحد والاثنتان) يأتي بعد المعدود (امرأة واحدة) (رجلان اثنتان) (امرأتان اثنتان) الأعداد هذه تُعرب ماذا؟ تُعرب نعتًا والذي قبلها بحسب موقعه من الجملة.

كيف نُعرب الأعداد المركبة (أحد عشر) (اثنا عشر) (ثلاثة عشر) إلى (تسعة عشر)؟ طبعًا العدد بحسب موقعه من الجملة، ولكن ألا تُرون أنه ينقسم إلى جزأين؟! لا شك، بلى.

أما (أحد عشر) و (ثلاث عشر) إلى (تسعة عشر) فإنه يُعرب مبنياً على فتح الجزأين بحسب موقعه من الجملة، قال تعالى على لسان يوسف: {إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا} تقول: أحد عشر: مفعول به منصوب مبني على فتح الجزأين؛ (أحد عشر) خذها كما هي، و (ثلاثة عشر) و (أربعة عشر) كُلُّها مبنية على فتح الجزأين.

أما (اثنا عشر) تقول مثلاً: (نَجَحْتُ اثْنَا عَشْرَةَ طَالِبَةً) أو على الآية {اثْنَا عَشْرَةَ عَيْنًا} (اثنتا) تُعرب لوحدها، و (عشرة) لوحدها، (اثنتا) فاعل مرفوع بالألف لأنها ملحق بالمتنى، والجزء الثاني (عشرة) تستطيع أن تقول بدل نون المتنى مبنية على الفتح لا محل لها من الإعراب، أو تقول جزء مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

هل بقي عندنا شيء في إعراب الأعداد؟ هذا ما خطر في بالي في إعراب الأعداد.

عندي مبحث حقيقة مفيد جداً لم يذكره المؤلف، وأنا أحب أن أذكره لكم ولا أدري هل أذكره أم أتركه! سبحان الله كنت قد جهزته والكلام عن كنايات العدد.

(بضع و بضعة و نَيْف و كذا و كم الاستفهامية و كم الخبرية و كأي) هذه تسمى كنايات الأعداد تأتي كناية عن عدد (الأربعة والخمسة والعشرون والمئة) كُلُّها أعداد بذاتها معدودة، لكن هنالك كلمات جيء بها للكناية عن عدد مُبهم وهي ستة ألفاظ: (بِضْع و بِضْعَةٌ) و (نَيْف و (كذا) و (كم الاستفهامية) و (كم الخبرية) و (كأي).

(بِضْع و بِضْعَةٌ) يَلْتَحِقُ بالعدد المفرد من (ثلاثة إلى تسعة)، ويأخذ حكم من (ثلاثة إلى تسعة) في مخالفة التذكير والتأنيث تقول: (رأيت بضعة رجال و بضع نساء)، وفي التركيب كذلك (رأيت بضعة عشر رجلاً و بضع عشرة امرأة) لاحظ (بِضْع) تخالف المعدود في التركيب، و (العشرة) توافق في التركيب.

(نَيْف) يُعْطَف على العقود، وهي عددٌ مُبهم يُدُلُّ على عدد من (واحد إلى تسعة)، (نَيْف و تسعون) (نَيْف و خمسون، ليس العدد مُحدداً بل مُبهم، قد يكون واحداً وقد يكون اثنتان، بضع من (ثلاثة إلى تسعة).

(كذا) يُكنى بها عند عدد مُبهم قليل أو كثير، وتُستعمل مُفردة أو معطوفة أو متكررة (قرأت كذا كتاباً) هذه مُفردة، أو مُكررة (قرأت كذا كذا كتاباً)، أو معطوفة (قرأت كذا وكذا كتاباً).

(كأي) تستعمل كناية عن العدد الكثير، وتمييزها أي معدودها يكون مُفرداً مَجْروراً بمن، {وَكَايَيْنِ مِنْ قَرْيَةٍ} [محمد: ١٣].

وكذلك الخامسة (كم الاستفهامية) التي يُسأل بها عن عدد مُبهم وتحتاج إلى جواب، تقول مثلاً: (كم طالباً حضرَ اليوم؟) (كم طالباً رأيت؟) تَنْتَظِرُ الجواب (رأيتَ عشرين طالباً). هذه كم الاستفهامية، ومعدودها الذي يُقال فيه تمييزها (كم طالباً؟) (طالباً) بعد كم الاستفهامية يكون مَنْصوباً، إلا إذا سبق كم الاستفهامية حرف الجر (بكم) فإنك تُعرب معدودها أو تمييزها مَجْروراً مُقدِّراً من قبلها، يعني تقول: (بكم درهم اشتريت الكتاب)، طالما أنك وضعت حرف

الجر الباء قبل كم الاستفهامية فهنا التمييز أي المعداد (بكم درهم) صارت مجرورة، مجرورة بماذا؟ بمن مقدرة، هذه كم الاستفهامية.

بالمناسبة (كم الاستفهامية) تُعرب حسب موقعها في الجملة، لربما تكون مبتدأ، ولربما تكون مفعولاً به منصوبة، ولربما تكون ظرف زمان أو ظرف مكان، ولربما تأتي مفعولاً مطلقاً.

أما (كم الخبرية) هذه التي يُسألُ بها ليس من باب البحث عن جواب؛ تأتي للإخبار عند عدد كثير، وغالبًا ما تكون في موضع افتخار كما قال تعالى حكاية على لسان القوم الذين عبروا النهر {كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً} [البقرة: ٢٤٩] (كم من فئة قليلة) لاحظ ليس المقصود أن أُجيب، هذا من باب الافتخار، هذه كم الخبرية، أيضًا تُعرب (كم) هذه حسب سياقها في الجملة، وتمييزها يكون مجرورًا، (من فئة) هذه تمييز جار ومجرور.

هل بقي عندنا شيء؟ والله أنا أكتفي بهذا القدر، طبعًا أنا كنت أريد حتى في المبحث الذي ذكرته؛ عندما قلت كم الاستفهامية على حسب موقعها من الجملة وكذلك كم الخبرية، كيف نُميز أن هذه ستكون مبتدأ وهذه ستكون خبرًا.... الخ، يعني يحتاج إلى شرح، وأنا أريد أن أكتفي بهذا القدر.

نتوقف عند هذا القدر، سبحانك اللهم وبحمدك، نشهد أن لا إله إلا أنت، نستغفرك ونتوب إليك، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شرح متن قطر الندى

لفضيلة الشيخ أبي حذيفة محمود الشيخ حفظه الله

معهد الدين القيم بإشراف فضيلة الشيخ

أبي الحسن علي بن مختار الرملي حفظه الله

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد؛

فهذا إخوتي بارك الله فيكم المجلس الثالث والأربعون من مجالس (شرح قطر الندى وبل  
الصدى) لابن هشام الأنصاري -رحمه الله تعالى-.

واليوم نتحدث في ذكر موانع الصرف، لذلك قال المؤلف -رحمه الله-: (باب في ذكر موانع  
الصرف) وهذا المبحث طيب جداً حقيقة، وله قواعد لو مشينا عليها سيكون الأمر سهلاً جداً  
جداً جداً، كثير من الطلاب حقيقة يعانون من موضوع الممنوع من الصرف؛ يظن أن الأمر  
صعب، ولكن إذا عرفت القواعد التي سنذكرها إن شاء الله تعالى في هذا الباب سييسهل عليك  
الأمر جداً.

وجزى الله خير الجزاء شيخنا أبا الحسن الرملي -حفظه الله تعالى- إذ فهمني الممنوع من  
الصرف في الأجرومية، عندما كنت آخذ عنده الأجرومية ذكر لي قواعد ولا زلت أسير عليها  
سبحان الله ولا زالت محفورة بفضل الله تعالى والله الحمد والمنة في ذاكرتي، إذ جزاه الله خيراً  
يسرها وسهلها بقواعد ضَبَطَها لي فُضِبَ الأمر عندي إلى الآن والحمد لله، وأسأل الله تعالى  
أن أستطيع أن أضبط لكم القواعد بما أعرفه، وتسير الأمور على أحسن ما يكون إن شاء الله.

عندما تقول الممنوع من الصرف اعلم بارك الله فيك أن الكلام طبعاً عن الأسماء وليس عن  
الأفعال، اعلم أن الأسماء تنقسم إلى قسمين: أسماء مصروفة، وأسماء ممنوعة من الصرف،  
وأكثر الأسماء مصروفة؛ هذه قاعدة أكثر الأسماء مصروفة.

الممنوع من الصرف من هذه الأسماء أي الذي لا يقبل التنوين، في أصله لا يقبل التنوين ولا  
يُكسر بالكسرة، ممنوع من ذلك، لذلك يقول العلماء عنه هو الاسم الذي يُشبهه الفعل، بماذا؟  
بأنه لا يُنَوَّن، الفعل يُنَوَّن؟ لا، فذلك الممنوع من الصرف أي أنه لا يُنَوَّن، وعندما يأتي هذا  
الاسم مَحْفُوضاً أي مكسوراً تَحْفِضُهُ بالفتحة نيابة عن الكسرة، لكن الممنوع من الصرف أي  
الذي لا يُنَوَّن، الاسم المصروف الذي يُنَوَّن.

ماذا يُعْرِفُهُ العلماء؟ له تعريفات كثيرة حقيقة لكن نأخذ تعريفاً حَفِظْتُهُ منذ ذلك الحين؛ عندما  
درسني شياخي -حفظه الله تعالى- في هذا الباب، وحقيقة التعريف طيب جداً، طبعاً التعريف  
من العلماء المختصين في هذا، والشيخ نقل هذا التعريف، فتعريفه تعريف أهله لذلك دقيق إن  
شاء الله تعالى.

الاسم الممنوع من الصرف: هو الاسم الذي أشبهه الفعل، بماذا؟ كما قلت قبل قليل لا يُنَوَّن، لماذا أشبهه الفعل؟ قالوا هو الاسم الذي أشبهه الفعل لوجود عِلَّتَيْن إحداهما تعود إلى اللفظ والأخرى تعود إلى المعنى، أو وجود علة واحدة تقوم مقام العِلَّتَيْن.

من هذا التعريف نستطيع أن نُقسِم الممنوع من الصرف، فالاسم الذي تَجِدُ فيه عِلَّتَيْن واحدة لفظية وأخرى معنوية فيمنع من الصرف، أو هنالك عِلَّة مُعِينة واحدة فيمنع الاسم من الصرف.

والسؤال الذي يطرح نفسه: ما هي هذه العِلل حتى تَنْضِبِ القواعد عندي؟ ممكن أن نرتب هذا الأمر ونقول:

أولاً: الأسماء الممنوعة من الصرف لوجود عِلَّتَيْن؛ واحدة تعود إلى اللفظ، وواحدة تعود إلى المعنى، نُفسِر هذا الكلام:

القسم الأول: العِلل اللفظية وهي ستة -طبعاً العِلل اللفظية في هذا المقام- وسنرتبها على طريقة المؤلف:

أولاً: الاسم المونث.

ثانياً: الاسم المركب.

ثالثاً: العَجْمَة.

رابعاً: وزن الفعل.

خامساً: العَدَل.

سادساً: الاسم المنتهي بألف ونون زائدتين.

بالمناسبة عندما نقول عِلَّة لفظية أي العِلَّة في اللفظ.

القسم الثاني: العِلل المعنوية وتنقسم إلى قسمين:

الأول: العِلمية.

الثاني: الوصفية.

نأتي أولاً إلى العِلل الستة، وقبل أن نبدأ بالعِلل الستة، عندما نريد أن نعرف أن هذا الاسم الممنوع من الصرف علينا أن نأتي بواحدة من العِلل الستة مع واحدة من العِلل المعنوية إما العلمية أو الوصفية، إذا وُجِدَت العِلَّتَان؛ عِلَّة اللفظ وعِلَّة المعنى مُنَع الاسم من الصرف. عندما نريد أن نُثَبِت أن هذا الاسم ممنوع من الصرف عليّ أن أجد واحد من العِلل اللفظية الستة، ثم أبحث في المعنى عن واحد من اثنتين عِلَّة العلمية أو الوصفية؛ واحد من ستة من الألفاظ، وواحد من اثنين من المعاني يجتمعان مُنَع الاسم من الصرف؛ هذه القاعدة الأولى وهي مهمة.

أمر آخر العلة المعنوية (العلمية) والتي يُسمونها التعريف؛ يعني من المعارف، تذكرون المعارف عندما ذكرنا المعارف الستة؛ الضمائر والعلمية..... الخ أتذكرون ذلك؟ هم يقولون علة التعريف يعني العلمية بأنها من المعارف.

إذا كانت علة المعنى علمية يعني أن هذا الاسم علم؛ علم شخص أي علم عليه مثل: محمد، خالد، حمص، مصر، بغداد، أعلام هذه تدل على شيء واضح بعينه أليس كذلك؟ العلم ما دل على معين، تذكرون ذلك، هذه علة المعنى إذا كان هذا الاسم علمًا، حققنا علة المعنى، فإنه يجوز أن يأخذ واحد من العِلل اللفظية الستة، يقبل واحد من الستة، ما هي الستة؟ التانيث، التركيب، العجمة، وزن الفعل، العَدْل، آخرها ألف ونون زائدتان. واحد من ستة مع العلمية يُعطيني ممنوعًا من الصرف.

بينما علة المعنى (الوصفية) لا تقبل إلا واحد من ثلاثة، يعني تأخذ وزن الفعل أو العَدْل أو الاسم الذي ينتهي بألف ونون زائدتين.

فيقال: إذا اجتمعت علة اللفظ التانيث، أو التركيب، أو العجمة، أو وزن الفعل، أو العَدْل، أو الاسم الذي آخره ألف ونون زائدتان مع علة المعنى العلمية فإن الاسم يُمنع من الصرف، وأيضًا نقول: إذا اجتمع علة اللفظ وزن الفعل، أو العَدْل، أو الاسم المنتهي بألف ونون زائدتين مع علة المعنى الوصفية فإن الاسم يُمنع من الصرف.

لذلك نأتي إلى العلة اللفظية والعلة المعنوية، العلة المعنوية العلمية تأخذ واحد من ستة، تقبل الستة، أي واحد من الستة، بينما علة المعنى الوصفية تأخذ ثلاثة من ستة؛ طبعًا واحد من ثلاثة؛ إما وزن الفعل، وإما العَدْل، وإما الاسم المنتهي بألف ونون زائدتين.

ما هو الوصف وما هو العلم، نأتي إلى معنى العلة المعنوية الوصفية و العلمية؛ العلمية ما يدل على ذات فقط، الوصفية تحتوي على ذات ومعنى، واضح؟ مثلًا نقول: (محمد) ذات، (عدنان) ذات، (عطشان) لا يدل على ذات لوحده بل يدل على ذات ومعنى (فلان عطشان) فهو عطشان بذاته، ووصفه عطشان، أليس كذلك؟ هذا معنى علة معنى وصفية.

نأتي إلى العِلل اللفظية:

-أولاً: علة التانيث، الاسم يكون مؤنثًا، نأتي إلى قواعد هذا الاسم، بالمناسبة دعونا نستثني الاسم المؤنث آخره ألف ممدودة أو مقصورة، هذا اتركه، استثني من كلامنا الآن الاسم المؤنث المنتهي بالألف سواء كانت ممدودة مثل (صحراء)، أو مقصورة مثل (حُبلى ، فدوى)، نتكلم عن الاسم المؤنث الذي لا ينتهي بألف سواء كانت ممدودة أو مقصورة، ممدودة يعني آخرها ألف ممدودة فوضعت الهمزة، مقصورة أي فُصِرَت عن الهمزة (صحراء و حُبلى).

هذا الاسم المؤنث قد يكون مؤنثًا حقيقةً لفظًا ومعنى؛ يعني لفظه مؤنث، ما هي الألفاظ المؤنثة بالمناسبة؟ اللفظ المؤنث هو الذي ينتهي بتاء مربوطة، نحن لماذا نضع التاء المربوطة أصلاً؟ العرب لماذا تَضَعُ التاء المربوطة في الاسم، والتاء المفتوحة الساكنة في الفعل؟ حتى تقول لك هذا مؤنث فقط، من باب التفريق بين المؤنث والمذكر، فكلمة (فاطمة) هذه مؤنث، كلمة مؤنثة

لفظًا، قبل أن نتكلم عن معناها لكن حقيقةً باللفظ مؤنثة؛ لأن آخرها تاء مربوطة، وأيضًا معناها مؤنث، طبعًا لا نتكلم عن العلمية الآن، نتكلم فقط عن التأنيث اللفظي للمؤنث.

اللفظ المؤنث آخره تاء مربوطة ومعناه مؤنث، مثل (فاطمة). إذن:

١- يكون اللفظ مؤنثًا لفظًا ومعنى مثل (فاطمة) و (خالدة) و (شجرة) و (مدرسة)، لاحظ كلمة (مدرسة) ليست علمًا، لماذا؟ لا تدل على ذات مُعينة تدل على وصف مدرسة، الله أعلم أي مدرسة، أما العلم يدل على شخص فلان بعينه، على كل حال هذه ألفاظ مؤنثة لفظًا ومعنى، اللفظ فيه تاء التأنيث التاء المربوطة، ومعناه مؤنث.

هنالك ألفاظ لفظها فقط مؤنث ولكن ليس المعنى مؤنثًا مثل (حمزة) (حيدرة)، (حمزة) لفظه مؤنث لماذا؟ لأنه ينتهي بالتاء المربوطة، لكن معناه مُذكر أليس كذلك؟ هذا أيضًا اسم مؤنث.

إذن عندنا:

١- اسم مؤنث لفظًا ومعنى، لفظه بالتاء المربوطة الأخيرة، ومعناه مؤنث.

٢- اسم مؤنث لفظه مؤنث ومعناه مُذكر مثل (حمزة، معاوية، حيدرة).

٣- اسم مؤنث بالمعنى فقط دون اللفظ مثل (زينب، سعاد، هند) أليست زينب مؤنثة؟ ولكن لفظها مُذكر لا توجد التاء المربوطة.

إذن عندنا الأسماء المؤنثة على ثلاثة أقسام، طبعًا استثنى الاسم المؤنث الذي ينتهي بألف سواء كانت ممدودة أو مقصورة، هذا الاسم مؤنث ينقسم إلى ثلاثة أقسام إما أن يكون: أولاً: مؤنثًا لفظًا ومعنى (فاطمة، خديجة)، ثانيًا: أن يكون الاسم المؤنث مؤنثًا لفظًا فقط مثل (حمزة، معاوية، حيدرة، عكرمة)، ثالثًا: أن يكون الاسم المؤنث مؤنثًا بالمعنى فقط دون اللفظ مثل (زينب، سعاد، هند). هذا القسم الأول من العلة اللفظية - ذكرنا ستة - .

- ثانيًا: التركيب، الاسم المركب، التركيب على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: تركيب إضافة؛ يعني من مُضاف ومُضاف إليه مثل (عبد الله)، هذا تركيب إضافة. والقسم الثاني: تركيب مزج مثل (حضر موت) (بعلبك) (معدية كرب). والقسم الثالث: تركيب إسناد، تُذكر جملة ثم تذهب اسمًا مثل (تأبط شرًا).

(تأبط شرًا) قصة لرجل من الصعاليك خرج غاضبًا فوضع السكين تحت إبطه، سألوا أمه أين فلان؟ قالت: لقد تأبط شرًا، أي وضع الشر (كناية عن السكين) تحت إبطه أي يريد أن يقتل، فذهب اسمًا عليه، فصار اسمه تأبط شرًا، (جاء تأبط شرًا) (رأيت تأبط شرًا) (مررت بتأبط شرًا). هذا يُسمى تركيب إسناد.

إذن التركيب ثلاثة أقسام؛ تركيب إضافة من مضاف ومُضاف إليه، تركيب مزج، و تركيب إسناد.

الذي يَهْمُنَا نحن في هذا القسم تركيب المزج - في درسنا ممنوع من الصرف- فقط، بالمناسبة رقم واحد في الاسم المؤنث كُلُّهُ يَهْمُنَا؛ سواء كان مؤنثاً لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، أو لفظاً فقط.

- ثالثاً: العُجْمَة؛ أي إذا كان الاسم أعجمياً، يعني هذا الاسم عند العجم مثل (عيسى، موسى، إبراهيم، إسحاق، يعقوب) هذه أسماء ليست عربية هذه أسماء أعجمية، أعلام لأشخاص مُعَيَّنِينَ مَعْرُوفَةً، هذا الاسم يُسَمَّى عُجْمَةً أي أعجمي ليس عربياً.

- رابعاً: وزن الفعل، كلمة على وزن الفعل مثل (أحمد، يزيد) تستطيع أن تقول: (أنا أحمدُ الله، الآن ماذا تفعل؟ أحمدُ الله) فعل مُضَارِع، (الصِيَامُ يَزِيدُ فِي الصِّحَّةِ) يَزِيدُ : فعل، ماذا لو أصبح (أحمد و يزيد) اسمًا؟ فيقال هذا اسم على وزن الفعل، وكلمة (أرنب) بالمناسبة هي حقيقة أصلها على وزن الفعل؛ بدايتها الهمزة (أرنب)، ذكرت هذا المثال مُتَعَمِّدًا للمؤلف له فيه قصة.

- خامساً: العَدْلُ، أي يكون الاسم مُرَكَّبًا بطريقة له تفعيلة مُعَيَّنَةٌ فَيُعَدُّ عنها لتفعيلة أخرى، مثل (أخر) أصلها (أخر)، و (عمر) أصلها (عامر)، (ثناء) من (مثنى وثلاث ورباع) هذه معدولة عن (أحاد اثنين وثلاثة وأربعة ... الخ).

- سادساً: الاسم المنتهي بألف ونون زائدتين؛ يعني ليستا من أصل الكلمة مثل (عدنان، عثمان، عُضبان، عَطشان) (عُثمان) أصلها يُقَالُ (عُثم)، (عَطشان) أصلها من (العَطش)، فالألف والنون زائدتان.

هذه الستة واحد منها إذا اجتمع مع عِلَّةِ المعنى العلمية فإن الاسم يُمنع من الصرف؛ لذلك نَمْنَعُ (حمزة) من الصرف، و (خديجة)، و (زينب)؛ لأنها أسماء مؤنثة؛ عِلَّةُ اللفظ، وعلمية، أعلام عِلَّةِ المعنى.

كذلك نَمْنَعُ من الصرف (بُعْلَبُك) و (حَضْرَمُوت) بتركيب المزج مع العلمية. ونَمْنَعُ من الصرف (إبراهيم ويعقوب وإسحق وإسماعيل) لأنها أعجمية مع العلمية. ونَمْنَعُ من الصرف (أحمد و يزيد) لأنها على وزن الفعل مع العلمية. ونَمْنَعُ من الصرف (عمر و رُحَل) لأنها عَدَلٌ أي معدولة مع العلمية. ونَمْنَعُ من الصرف (عثمان و عدنان و غسان) لأنها أسماء فيها ألف ونون زائدة مع العلمية. ستة واحد منها مع العلمية.

كذلك نمنع من الصرف (أخر) و (أحسن) و (عَطشان)، (أحسن) على وزن الفعل مع الوصفية، و (أخر) عَدَلٌ معدولة عن (أخر) مع الوصفية، و(عَطشان) اسم منتهي بألف ونون زائدتين مع الوصفية، واحد من هذه الثلاثة، والعلمية واحد من تلك الستة، كلاهما -أي العِلَّتَانِ- إذا اجتمعتا مُنَعَ الاسم من الصرف.

خُذْ هذه القاعدة واحفظها تمامًا.

الآن نأتي إلى العِلَّةِ التي تكفي لوحدها للمنع من الصرف:

أولاً: الاسم المؤنث المنتهي بألف، سواء كانت ممدودة أو مقصورة مثل (صحراء) و (حُبلى)، أي اسم سواء كان علماً أو غير علم، انتهى بألف سواء كانت ممدودة أو مقصورة فإن الاسم يُمنع من الصرف، دائماً، أليس كذلك؟ تمام.

كذلك إذا كان الاسم صيغةً منتهى الجموع؛ يعني الاسم الذي ينتهي عنده الجمع فلا جَمَعَ بعده مثل (مساجد) أو (مصاييح) أو (قواعد) أو (أحاديث) هذه الأسماء تُسمى صيغةً منتهى الجموع، ممنوعة من الصرف.

هذا باختصار الدرس بالمناسبة، يوجد فيه بعض القواعد وأنا أفكر أن أتوقف حقيقة؛ لأن وقت العشاء جاء صراحةً لا أستطيع أن أكمل الدرس، ولكن خطر في نفسي أن نحفظ هذه القواعد التي ذكرتها الآن، بعد ذلك في الدرس القادم إن شاء الله تعالى نقرأ كلام المؤلف ونذكر الزيادات أو الاستثناءات أو بعض الأشياء.

يعني نحفظ أن الاسم الممنوع من الصرف هو الاسم الذي أشبهه الفعل؛ أي لا يُنَوَّن، لوجود عِلَّتَيْنِ فَرَعِيَّتَيْنِ إحداهما تعود إلى اللفظ، والأخرى تعود إلى المعنى، أو وجود عِلَّةٍ جامعة بينهما، هذا التعريف.

قلنا عِلَّتَيْنِ اثنتين أو فَرَعِيَّتَيْنِ إحداهما تعود إلى اللفظ، ماهي؟ الستة التي ذكرناها:

أولاً: الاسم المؤنث لغير الألف.

ثانياً: التركيب.

ثالثاً: العُجْمَة.

رابعاً: وزن الفعل.

خامساً: العَدْل.

سادساً: الاسم المنتهي بالألف والنون الزاندين.

هذه واحد من ستة؛ هذه العِلَّةُ اللفظية.

الفرعية الثانية العِلَّةُ المعنوية:

أولاً: العلمية.

ثانياً: الوصفية.

نقول إذا اجتمعت العِلَّةُ المعنوية العلمية مع واحد من ستة فإن الاسم يُمنع من الصرف، ونقول إذا اجتمعت العِلَّةُ المعنوية الوصفية مع واحد من ثلاثة؛ والثلاثة هي الأخيرة التي ذكرناها قبل قليل؛ وزن الفعل مع العَدْل مع الاسم المنتهي بألف ونون زاندين فإن الاسم يُمنع من الصرف، هاتان العِلَّتَانِ.

أما العِلَّةُ التي تجمع بينهما إما أن تكون اسماً مؤنثاً ينتهي بألف سواء كانت ممدودة مثل (صحراء)، أو مقصورة مثل (فدوى أو حُبلى)، أو أن يكون صيغةً منتهى الجموع مثل (مساجد)، مصاييح، قواعد، أحاديث).

يقولون: صيغة منتهى الجموع أي كل جمع تكسير -الذي تغير صيغة مفرد- أوله مفتوح وبعد ألف تكسيروه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، مثلاً (مساجد) بعد الألف (جد)؛ أوله مفتوح (م-) وبعد ألف تكسيروه حرفان فهذا ممنوع من الصرف، قال: أو ثلاثة أوسطها ساكن مثل (أحاديث) أوله مفتوح (أ) بعد الألف (ديث) والياء مسكنة، هذه صيغة منتهى الجموع؛ وسُميت بذلك لانتهاء الجمع إليها، لا يجوز أن يُجمع بعدها مرة أخرى، مثل (فلس فلوس) تستطيع أن تجمع بعد (فلوس) تقول (أفالس)، وبعد الأفالس لا أستطيع الجمع فإذن هي صيغة منتهى الجموع انتهى الجمع عنده

(كَلْب و أَكْلَب و أَكَالِب) (نَعْم و أَنْعَام و أَنْعِم)، (مَسَاجِد) الحرف الأول مفتوحاً وبعد الألف حرفين، هذا صيغة منتهى الجموع، (مَصَابِيح) الحرف الأول مفتوح وبعد الألف ثلاثة أحرف وسطها ساكن، (مَجَالِس) كذلك، وهكذا.

بالنسبة للاسم المؤنث المختوم بألف التانيث سواء كانت مقصورة أو ممدودة مثل (فيحاء، صحراء)، بالمناسبة سواء كانت علماً أو كانت ليست كذلك، يعني كانت علماً على معرفة، أو كانت نكرة، علماً مثلاً (حواء)، نكرة (صحراء) لكن كلاهما اسم مؤنث ينتهي بألف ممدودة فهذا يُمنع من الصرف، لا يهْمُنَا أن يكون علماً أو غير علم المهم أنه اسم مؤنث.

طبعاً كيف تعرف أنه مؤنث؟ تشير إليه بهذه، بتلك، هذه دلالة على التانيث (حواء، صحراء، لبنى، ذكري)، (لبنى) اسم بنت، و (ذكري) نكرة، مثلاً (يوجد ذكري جميلة) ليس علماً لكن كلاهما ممنوع من الصرف.

طبعاً أنا لم أقرأ كلام المؤلف، سأقروه في الدرس القادم إن شاء الله تعالى، نكون حقيقة قد ضبطنا هذا الدرس الذي بين أيدينا قواعد، وتستطيع أن تقول أنه يوجد بعض الأشياء دقائق الأمور لا بُدَّ من ذكرها في الدرس القادم من كلام المؤلف مهم جداً، يكون عندك انضبط الممنوع من الصرف تماماً.

خلاصة جميلة عندي في شرح من الشروح التي بين يدي: أن الأسماء الممنوعة من الصرف ثلاثة أنواع -طبعاً هذا الذي ذكرته قبل قليل لكن من باب الاختصار الشديد- ثلاثة أنواع: أولاً: ما يُمنع لعلّة واحدة: صيغة منتهى الجموع، أو ما فيه ألف التانيث المقصورة أو الممدودة.

ثانياً: ما يُمنع لعلّتين بسبب العلم مع التركيب أو التانيث أو العجمة، أو بسبب الوصف والعلم مع زيادة الألف والنون في الاسم أو العدل أو وزن الفعل.

حقيقة في الدرس القادم فقط سأقرأ قراءة سريعة، ما أحتاج إلى شرح، لكن يوجد كما قلت بعض الأشياء لا بُدَّ من ضبطها حتى يتضبط الأمر تماماً، وإلا تقريباً إذا فهمنا الدرس اليوم تقريباً انتهينا، ما ظل شيء حقيقة من الممنوع من الصرف إلا أشياء بسيطة جداً، اللهم أنني لم أقرأ كلام المؤلف إلى الآن، وأنا تعمدت هذا حقيقة؛ أن لا أقرأ كلام المؤلف حتى أشرح، لأن كلام المؤلف عندما تقروه لوحدك تأخذ كلمات تستغرب منها وتجدها صعبة، فإن شاء الله تعالى أكون أنا قد فككت لك ٩٥% من الإشكالات، أسأل الله تعالى التوفيق لي ولكم.

سبحانك اللهم وبحمدك، نشهد أن لا إله إلا أنت، نستغفرك ونتوب إليك، صلى الله وسلم على  
نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

شرح متن قطر الندى

لفضيلة الشيخ أبي حذيفة محمود الشيخ حفظه الله

معهد الدين القيم بإشراف فضيلة الشيخ

أبي الحسن علي بن مختار الرملي حفظه الله

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد؛  
فهذا أيها الإخوة بارك الله فيكم المجلس الرابع والأربعون من مجالس (شرح قطر الندى وبل  
الصدى) لابن هشام الأنصاري -رحمه الله تعالى-.

تحدثنا في الدرس الماضي عن موانع الصرف، وذكرنا حقيقة تفصيلاً فيها، وبقي أن نقرأ كلام  
المؤلف من باب الإعادة والإفادة، وضبط الكلام الذي ذكره المؤلف، وإن شاء الله بهذا الدرس  
إذا فهمنا الدرس الماضي مع اليوم، اليوم سيكون تكراراً لما مضى مع قراءة كلام المؤلف، إذا  
فهمنا الدرسين فإن شاء الله تعالى نكون أتقنا الأسماء الممنوعة من الصرف.

قال -رحمه الله-: (باب في ذكر موانع الصرف؛ قال: موانع صرف الاسم تسعة، يجمعها:

وزن المركب عَجْمَةٌ تَعْرِيفُهَا ... عَدْلٌ وَوَصْفُ الْجَمْعِ زِدْ تَأْنِيثًا)

هذه موانع الصرف التي ذكرها المؤلف؛ أولاً: قال (الوزن) أي وزن الفعل مثل (أحمد، أحسن)  
تُمنع من الصرف، و(المركب) أي الاسم المركب مثل (بِعَلْبِكَ)، (عَجْمَةٌ) أي الاسم الأعجمي  
مثل (إبراهيم)، (تَعْرِيفُهَا) أي الأسماء الأعلام، (عَدْلٌ) أي الاسم الذي عُدِلَ إلى غيره مثل  
(عَمْرٌ) أصلها (عامر)، منع الصرف بسبب العَدْل هو تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى  
مع بقاء المعنى الأصلي، هذا ما يُعَرِّفُونَهُ.

قال: (ووصف) أي العِلَّة الوصفية، (الجمْع) صيغة منتهى الجموع، (وزد تأنيثاً) الأسماء  
المؤنثة الممدودة أو المقصورة.

هذه التسعة، وذكرنا في المرة الماضية أن الاسم الممنوع من الصرف هو الاسم الذي أشبهه  
الفعل؛ أي أنه لا ينون، الفعل لا ينون من هذا الباب، لأن التثنية يلحق آخر الأسماء، لكن هذا  
الممنوع من الصرف أشبهه الفعل، لماذا؟ لوجود عِلَّتَيْن أحدهما تعود إلى اللفظ، والأخرى تعود  
إلى المعنى، أو وجود عِلَّة جامعة بينهما.

وجود عِلَّتَيْن عِلَّة تعود إلى اللفظ (وزن الفعل أو التركيب أو العَجْمَةٌ أو العَدْل أو زيادة الألف  
والنون كذلك) هذه كُلُّهَا بالألفاظ تظهر.

والعِلَّة التي تعود إلى المعنى إما عِلَّة العلمية؛ أن تكون عَلَمًا، أو عِلَّة الوصفية أن تكون  
وصفًا.

ذكر أمثلة المؤلف قال: (كأحمد) أي وزن الفعل كأحمد، ألا تلاحظ أنها على وزن الفعل (أحمد) على وزن (أفعل) هذه أوزان الفعل وجود الهمزة في بدايتها. قال: (وأحمر) كذلك على وزن الفعل.

و(بَعْلَبَك) هذا المركب - هو يُعطي أمثلة بترتيب بيت الشعر- وقلنا أن التركيب قد يكون تركيب إضافة مثل (عبدُ الله) وهذا ليس لنا فيه كلام هنا، والأسماء المركبة تركيب مزج مثل (بَعْلَبَك) كأن كلمتين مُرَجَّتَا في بعضهما؛ هذا الذي نُريده، وهناك تركيب ثالث تركيب الإسناد مثل (تَأَبَّطَ شَرًّا) هذا أيضًا ليس لنا فيه كلام الآن، لكن كلامنا عن تركيب المزج.

قال: (وإبراهيم) مثال (إبراهيم) هذا العُجْمَة، علم أعجمي، و (عَمْر) هذا هو العَدْل من (عامر)؛ تحويل الكلمة إلى كلمة أخرى مع بقاء المعنى الأصلي.

و (أخر) صفة أصلها (أخر) فَعُدَّتْ إلى (أخر)، و (أحاد) من (موجد) ويدخل في ذلك (مثنى وثلاث و رُباع)؛ بَدَلْ أن تقول (جاء الرجالُ اثنان اثنان) فَعُدَّتْ وقلت (مثنى) إلى الأربعة؛ (مثنى و ثلاث و رُباع)، (رأيتُ أحادَ) (مررتُ بأحادَ) و مثنى و ثلاث و رُباع.

قال: (ومساجد ودنانير) هذه صيغة منتهى الجموع، وقلنا صيغة منتهى الجموع التي تمنع من الصرف هي أي اسم يكون الحرف الثالث فيه ألف وبعده يأتي حرفان أو ثلاثة أحرف وسَطُها ساكن؛ إما أن يأتي حرفان أو ثلاثة أحرف وسَطُها ساكن، حرفان مثل (مساجد) وهي صيغة منتهى الجموع الحرف الثالث من الكلمة ألف، ثم جاء بعدها حرفان جيم ودال.

وكذلك (مصاييح) الألف هو الحرف الثالث والياء والياء والحاء بعدها؛ ثلاثة أحرف وسَطُها حرف ساكن (مصاييح)، و (دنانير) كذلك.

ومن هنا لو قرأت قوله تعالى: { فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ } [الحج: ٣٦] لماذا مُنِعَتْ من الصرف ليست (صَوَافٍ)؟ لاحظ الحرف الثالث ألف وبعده الألف فاء، تقول: لكن الفاء أليست حرفاً واحداً؟ ماذا تُرَدُّ على القائل؟ تقول: لا، الفاء جاءت مُشَدَّدة؛ يوجد عندنا حرفان بعد الألف لذلك مُنِعَتْ من الصرف، أليس هذا الكلام جميلاً؟ لا شك، بلى.

قال: (وسلمان وسكران)، (سلمان) علم ينتهي بألف ونون زائدتان، لا بُد أن تكون الألف والنون زائدتان في العلم مثل (عمان وعدنان)، لكن كلمة (خان) انتهت بألف ونون وعلم بمعنى الدكان، يُقال (خان)، ولكنها مصروفة، لماذا؟ لأنها من أصل الكلمة، الألف والنون في (خان) من أصل الكلمة، وكذلك (ضمان) إذا أردت بها علمًا، لا تُمنع من الصرف لأن النون أصلية، نُريد ألفًا ونونًا زائدتين مثل (سلمان أصلها سلم أو سالم).

و(سكران) كذلك ألف ونون زائدتان، وهذا وصفٌ بخلاف (سلمان) علم، هنا ألف ونون وصف، يصلح أن تكون هذه الكلمة ممنوعة من الصرف بزيادة الألف والنون إذا كانت وصفًا، ولكن بشرطين:

الأول: يقولون: لا بُد أن يكون الوصفُ أصلياً؛ يعني كلمة (صفوان) وصف، في سورة البقرة { فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ } [البقرة: ٢٦٤] يُمَثَّلُ ويصف، هذا ليس علمًا، الصفوان ما هو؟ الحجر

الأمس {فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانَ عَلَيْهِ ثَرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ}، (صفوان) حَجَرَ أَمْلَسَ وَهُوَ وَصْفٌ لِحَالِ هَذَا الشَّخْصِ الْمُتَّصِقِ يُرِيدُ الرِّيَاءَ وَالسَّمْعَةَ وَلَيْسَ لِلَّهِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، هَذَا (صَفْوَانَ) لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ، لِمَاذَا؟ لِأَنَّ الْوَصْفَ طَارِيًّا، لِأَنَّ أَصْلَ الصَّفْوَانَ الْحَجْرَ الْأَمْلَسَ فَأَعْطِيَ لِلرَّجُلِ الَّذِي لَيْسَ لَهُ هَذَا الْوَصْفَ حَقِيقَةً، فَهَذَا وَصْفٌ طَارِيٌّ، لِذَلِكَ لَمْ يُمْنَعْ مِنَ الصَّرْفِ.

فَلَا بُدَّ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ لِلْوَصْفِ الَّذِي يَنْتَهِي بِأَلْفٍ وَنُونٍ أَنْ يَكُونَ أَصْلِيًّا وَلَيْسَ طَارِيًّا.

الثاني: لَا يَنْتَهِي مُؤَنَّثُهُ بِتَاءٍ، مِثْلًا كَلِمَةُ (عُرْيَانٍ) مُؤَنَّثُهُ (عُرْيَانَةٌ) أَلَيْسَ كَذَلِكَ؟ هَذَا لَا يُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ، لَكِنْ مَمْنُوعًا (سَكْرَانَ) مِنَ الصَّرْفِ لِأَنَّ مُؤَنَّثَهُ مَاذَا؟ (سَكْرَانَةٌ) لَا، هَذَا خَطَأٌ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، مُؤَنَّثُهُ (سَكْرَى) وَ (عَطَّشَانَ) مُؤَنَّثُهُ عَطَّشَى وَ (عَضْبَانَ) مُؤَنَّثُهُ عَضْبَى، لِذَلِكَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ.

إِذَا يُمْنَعُ الْوَصْفُ الْمُنْتَهِي بِأَلْفٍ وَنُونٍ مِنَ الصَّرْفِ إِذَا كَانَ الْوَصْفُ أَصْلِيًّا لَيْسَ طَارِيًّا (صَفْوَانَ) لَيْسَ لِلرَّجُلِ لَكِنْ وَصِفَ بِهِ طَوَارِيًّا هَكَذَا، لِأَنَّ صَفْوَانَ الْحَجْرَ الْأَمْلَسَ، وَكَذَلِكَ (عُرْيَانَ) لَمْ تُمْنَعْ مِنَ الصَّرْفِ، لِمَاذَا؟ لِأَنَّهَا يَنْتَهِي مُؤَنَّثُهَا بِتَاءٍ مَرْبُوطَةٌ، مُؤَنَّثُهُ (عُرْيَانَةٌ)، (رَأَيْتَ رَجُلًا عُرْيَانًا) لَيْسَتْ مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ، بِخِلَافِ (سَكْرَانَ) تَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ (رَأَيْتَ رَجُلًا سَكْرَانَ) لَيْسَ (سَكْرَانًا) لِأَنَّ مُؤَنَّثَهُ لَيْسَ بِالتَّاءِ (سَكْرَى).

بِالْمُنَاسِبَةِ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَقْيِسَ عَلَيْهِ أَيْضًا الَّذِي يَأْتِي عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ، أَيْضًا الَّذِي يَكُونُ وَصْفًا لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ أَصْلِيًّا وَلَيْسَ طَارِيًّا، وَلَا بُدَّ أَنْ لَا يَنْتَهِي مُؤَنَّثُهُ بِتَاءٍ، لِذَلِكَ (أَزْمَلُ) هَذَا وَصِفَ لِمَنْ مَاتَ زَوْجُهُ، مُؤَنَّثُهُ (أَزْمَلَةٌ) هَذَا لَا يُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ، مَعَ أَنَّهُ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ (أَزْمَلُ)، وَصِفَ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ، الْأَصْلُ أَنْ يُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ، هَذَا لَمْ يُمْنَعْ مِنَ الصَّرْفِ؛ لِأَنَّ مُؤَنَّثَهُ تَاءٌ.

كَذَلِكَ (أَرْنَبٌ) إِذَا أَرَدْنَا بِهِ وَصِفَ رَجُلًا، نَحْنُ لِمَنْ نَقُولُ (الرَّانِبُ)؟ لِلرَّجُلِ الذَّلِيلِ، وَعِنْدَنَا بِالْعَامِيَةِ لِلْمَحْكُومِ لَزَوْجَتِهِ (أَرْنَبٌ)، أَوْ لِلضَّعِيفِ أَمَامَ النَّاسِ، لَكِنْ عِنْدَنَا فِي الْأُرْدُنِّ يَقُولُونَ لِلرَّجُلِ الَّذِي تَحَكَّمَهُ زَوْجُهُ نَقُولُ لَهُ أَرْنَبٌ، وَعِنْدَمَا يَتَزَوَّجُ وَنَعْرِفُ أَنَّهُ أَرْنَبٌ فَإِنَّا نَأْتِي لَهُ بِالْجِزْرِ وَخِلَاطِ الْجِزْرِ حَتَّى يَنْتَقَى.

الشَّاهِدُ الَّذِي أُرِيدُهُ (أَرْنَبٌ) هَذِهِ لَا تُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ مَعَ أَنَّهَا عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلُ)، طَبَعًا نَتَكَلَّمُ كَوَصْفٍ وَلَيْسَ كاسِمِ الْحَيَوَانَ (أَرْنَبٌ)، إِذَا أَرَدْتَ أَنْ أَصِفَ شَخْصًا بِأَنَّهُ أَرْنَبٌ هَذَا وَصِفٌ، وَالْوَصْفُ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ الْأَصْلُ أَنَّهُ يُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ، لَكِنْ هُنَا لَا أَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ لِمَاذَا؟ لِأَنَّ الْوَصْفَ طَارِيًّا عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ قَبْلَ الزَّوْجِ كَانَ رَجُلًا شَجَاعًا أَسَدًا وَبَعْدَ الزَّوْجِ صَارَ أَرْنَبًا، لَا نَقُولُ (صَارَ أَرْنَبٌ) لَا نَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ وَوَصْفًا وَلَكِنْ هَذَا الْوَصْفُ طَارِيٌّ.

كَمَا قُلْنَا فِي الْوَصْفِ الَّذِي يَنْتَهِي بِأَلْفٍ وَنُونٍ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ أَصْلِيًّا، وَأَنْ لَا يَنْتَهِي مُؤَنَّثُهُ بِتَاءٍ مَرْبُوطَةٌ. وَكَذَلِكَ وَزْنُ الْفِعْلِ أَيْضًا لَهُ شَرْطَانِ؛ أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ أَصْلِيًّا، فَ(أَرْنَبٌ)

لم تمنعها من الصرف لأن الوصف طارئ، وأن لا ينتهي بتاء لأن (أرمل) وإن كان على وزن الفعل ولكن مؤنثه (أرملة).

قال المؤلف: (وفاطمة وطلحة وزينب)؛ هذه الكلمات الثلاثة (فاطمة وطلحة وزينب) هذه أسماء مؤنثة، والأسماء المؤنثة تُمنع من الصرف، والأسماء المؤنثة قد يكون تأنيثها لفظيًا معنويًا؛ يعني باللفظ مؤنث آخره تاء مربوطة، والمعنى مؤنث يدل على أنثى مثل (فاطمة)، وقد يكون التأنيث لفظيًا فقط مثل (طلحة)؛ وإن كان المعنى مُذكر وهذا أيضًا يُمنع من الصرف، وقد يكون اللفظ لفظ تذكير لا يوجد فيه تاء التأنيث ولكن المعنى مؤنث مثل (زينب)، كُلُّها هذه ممنوعة من الصرف.

اللهم إن كان هذا الاسم المؤنث الذي لفظه مُذكر ثلاثة حروف؛ إذا كان ثلاثة حروف ووسطه ساكنًا فإنه يجوز فيه وجهان مثل (هند) يجوز فيه الصرف ويجوز المنع مع أنه مؤنث معنى؛ ولكن لأنه ثلاثي الأحرف ووسطه ساكن فإن العلماء يجيزون فيه الوجهين؛ يجيزون المنع ويجيزون الصرف.

وكذلك إذا كان الاسم المؤنث أعجميًا وكان ثلاثيًا فهنا كذلك يمنعونه من الصرف مثل (بلخ وجمص).

إذن يقولون: العلم المؤنث - قلنا التأنيث اللفظي سواء كان لأنثى أو لمذكر مثل (فاطمة وطلحة) فهذا يُمنع من الصرف انتهينا منه- لكن نتكلم عن المؤنث تأنيثًا معنويًا هذا يُمنع من الصرف إذا كان أربعة أحرف فما فوق، أو كان ثلاثيًا ووسطه متحركًا مثل (أمل)، لذلك جاء المؤلف بقوله: (زينب) هذا أربعة حروف ممنوعة من الصرف، (سعاد) أربعة حروف ممنوعة من الصرف، (أمل) ثلاثة حروف لكن وسطها متحرك ممنوعة من الصرف، (هند) ثلاثة حروف وسطه ساكن هذا يجوز فيه الوجهان.

إلا إذا كان اللفظ المؤنث هذا أعجميًا مثل (بلخ وجمص) سواء كان ثلاثة أحرف، أو كان أربعة أحرف، فيكون فيه المنع من الصرف دائمًا.

لذلك قال المؤلف في المثال: (وفاطمة وطلحة وزينب) هذه الأسماء المؤنثة، وذكرنا التفصيل الآن حتى لا ننسى المؤنث بالمعنى مثل (زينب) و (سعاد) و (هند) و (بلخ) و (جمص)؛ ما الممنوع منها من الصرف؟ ما كان أربعة أحرف فما فوق، أو كان أعجميًا على كلِّ حال، أو كان ثلاثيًا متحرك الوسط.

قال المؤلف: (وسلمى وصحراء) هذه ممنوعة من الصرف، لماذا؟ لأنها تنتهي بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة، (سلمى) مقصورة، و(صحراء) ممدودة، فالأسماء التي تنتهي بألف سواء كانت ممدودة أو مقصورة فإنها ممنوعة من الصرف.

ذكرنا في المرة الماضية فيما أذكر: حتى لو كانت الكلمة نكرة أو كانت معرفة، نكرة مثل (ذكرى) و (صحراء)، لا تتحدث عن اسم مُعيَّن عن معرفة، ومعرفة مثل (رضوى) و (حواء).

قال المؤلف -رحمه الله-: (وسلّمى وصحراء فألفُ التأنيث) أي سبب المنع ألف التأنيث؛ المقصورة أو الممدودة.

قال المؤلف: (والجمعُ الذي لا نظيرَ له في الآحادِ كلٌّ منهما يَسْتَأْتِرُ بالمنع) أي (وسلّمى وصحراء) أي ألفُ التأنيث، (وجمع صيغةٍ منتهى الجموع أو الجمع الذي لا نظيرَ له في الآحادِ فكلٌّ منهما يَسْتَأْتِرُ بالمنع) هنا يتكلم المؤنث قبل قليل عن الأسماء الممنوعة من الصرف لوجود عِلَّتَيْن؛ فذكر الوزن، والمُرْكَب، والعُجْمَة، والتعريف أي العلمية سببها، والعدل، والوصف.

وقال: (الجمع وزدُ تأنيثاً) هذا الذي يكون له عِلَّةٌ واحدة؛ صيغةٍ منتهى الجموع عِلَّةٌ واحدة، والأسماء التي تنتهي بألف مؤنثة ممدودة أو مقصورة.

قوله: (والجمعُ الذي لا نظيرَ له في الآحادِ) أي عندما تجمع الكلمة عادة يكون لها نظير في الآحاد مثل كلمة (كِلَاب) جمع (كَلْب)، كلمة (كِلَاب) هذه لها نظير في الآحاد، أليس كذلك؟ ما نظيرها؟ (كتاب) أليس كذلك؟ نعم، هذا ليس هو الذي يُمنع من الصرف، لكن يقولون عن الجمع الذي ليس له نظير في الآحاد، مثل كلمة (دراهم) و (دنانير) لا نظير لها في الآحاد، قالوا: فهذا ممنوع من الصرف بسبب أنه جمع لا نظير له في الآحاد؛ أي لا مُفرد له على وزنه.

إذن من خلال كلام المؤلف عرفنا أن الأسماء الممنوعة من الصرف تسعة؛ إما وزن الفعل، أو التركيب، أو العُجْمَة، أو التعريف أي (الأعلام) طبعاً هذه العِلَّة العلمية، أو العُدل، أو الوصف، أو الجمع، أو زيادة الألف والنون، أو التأنيث.

وقلنا بارك الله فيكم : عندنا ستة ألفاظ يُقابِلها عِلْمٌ ووصفٌ؛ اللفظ المؤنث والمركب والعُجْمَة هذه الثلاثة تختص بعِلَّة العلمية؛ يعني إذا كانت عِلْمِيَّة مع واحدة من هذه فإن الاسم يُمنع من الصرف، فقط، الوصف لا يأتي على هذه الثلاثة؛ عِلَّة الوصفية لا تأتي مع الأسماء المؤنثة، ولا مع المُركبة تركيباً مَرَجِيّاً، ولا مع الأسماء الأعجمية، بينما الثلاثة ألفاظ الباقية وهي: وزن الفعل والعُدل والألف والنون، هذه تشترك في العِلَّة العلمية والوصفية، فإذا كان الاسم أو الوصف عِلْمًا مع وزن الفعل، أو العُدل، أو الألف والنون فإنه يُمنع من الصرف بالشروط التي ذكرناها. هذا باختصار.

طبعاً هذا كله ذكرته في الدرس الماضي لكن أقصِل كلام المؤلف، فلا يأتي شخص يسمع هذا الدرس ويشعر أنه أصعب قليلاً من الدرس الماضي؛ أنا في الدرس الماضي ذكرت الزُبدة بتفصيل كذلك، واليوم أقرأ كلام المؤلف وأذكر بعض الدقائق من كلام المؤلف، فخذ الدرس الأول ثم انتقل إلى هذا الدرس بارك الله فيك.

قال المؤلف -رحمه الله-: (والبواقي لا بدُّ من مجامعة كلِّ عِلَّةٍ منهنَّ للصفة أو العلمية) نرجع إلى الكلام قال: (فألفُ التأنيث) بعد أن انتهى من الأمثلة بناءً على بيت الشعر وَصَلَ إلى كلمة (صحراء) ثم قال: (فألفُ التأنيث والجمع) أي صيغةٍ منتهى الجموع الذي لا يُجمع بعده، قال: (كلٌّ منها يَسْتَأْتِرُ بالمنع) عِلَّةٌ واحدة، سواء ألف التأنيف (سلّمى و صحراء) أو صيغةٍ منتهى الجموع (دراهم و دنانير و مساجد ومصابيح و صواف) هذه عِلَّةٌ واحدة، كلٌّ منهما يستأثر

بالمع، من غير أن تنظر إن كان علمًا أو كان وصفًا، المهم أنه عِلَّةٌ واحدة، لا تنظر إلا إلى هذا.

قال: (والبواقي) الألفاظ الستة الثانية؛ اسم الموث بأقسامه الثلاثة (تأنيث لفظي، تأنيث لفظي معنوي، تأنيث معنوي فقط) (طلحة، فاطمة، زينب)، أو كان وزن فعل، أو كان مركبًا، أو كان أعجميًا، أو كان ينتهي بألف ونون، أو كان عدلًا، هذه الستة ألفاظ لا تنظر إلى عِلَّةٍ واحدة؛ بل ابحث عن العِلَّةِ الثانية وهي إما العلمية أو الوصفية.

وقلنا أن العلمية تأخذ الستة ألفاظ، واحد من هذه الألفاظ مع العلمية يُمنع من الصرف، أما الوصفية فتأخذ من ستة؛ وزن الفعل والعدل والألف والنون.

قال: (والبواقي لا بد من مجامعة كلِّ علةٍ منهنَّ للصفة أو العلمية) عندما قال (كلُّ عِلَّةٍ منهنَّ للصفة أو العلمية) ليس على إطلاقه؛ قلنا العلمية تأخذ واحد من ستة ألفاظ، أما الوصفية واحد من ثلاثة من الستة.

قال: (وتتبعين العلمية مع التركيب والتأنيث والعجمة) بدأ هنا يفصل، هذه التركيب والتأنيث والعجمة ليس للوصفية فيها شأن، الاسم المركب، أو الاسم الموث، أو الاسم الأعجمي فقط يحتاج إلى العِلَّةِ الثانية العلمية ولا تنظر إلى الوصفية لا ينفع.

قال: (وشرط العجمة علمية في العجمية) فقط أن يكون أعجميًا، قال: (وزيادة على الثلاثة) ماذا يعني زيادة على الثلاثة؟ يعني يقول العلم الأعجمي المذكر - العلم الأعجمي الموث قلنا عنه قبل قليل ممنوع من الصرف، تذكّر مثل (بلخ وحمص) - العلم الأعجمي المذكر يُمنع من الصرف إذا كان زيادة على ثلاثة أحرف مثل (إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب)، ولكن إن كان ثلاثة أحرف فقط فإنه لا يُمنع من الصرف، لذلك { إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا } [النساء: ١٦٣] لا حظ (نوحًا) و (لوطًا) و (هودًا) ثلاثة أحرف فهي لا تُمنع من الصرف، لا بد للعلم الأعجمي ممنوع من الصرف أن يكون فوق ثلاثة.

هذا معنى قوله: (وشرط العجمة علمية في العجمية) هذا الشرط الأول أن يكون علمًا في العجمية، (وزيادة على الثلاثة) هذا في الحروف.

قال: (والصفة أصلتها وعدم قبولها التاء) أي العلة الوصفية التي مع الألف والنون والتي مع وزن الفعل لا بد أن تكون الصفة أصيلة، كما قلنا قبل قليل (صفوان) صفة ليست أصيلة إنما هي صفة طارئة، و (أرنب) صفة طارئة إذا أردنا بـ(الأرنب) الدليل، و (صفوان) لأنه هو الحجر الأملس.

صفة أصلية مثل (عطشان) يُطلق على الرجل أنه عطشان وغضبان، صفة أصلية يُطلق عليه هذا، لم ننقلها من صفة حيوان أو جماد أو شيء آخر ونقلناها إلى الإنسان مثلًا، فكلمة (عطشان وغضبان) كلها صفات أصلية في الإنسان إذا تزيًا بها، هذا الشرط الأول في الوصفية.

الشرط الثاني: قال: (وعدم قبولها التاء) أي مؤنثها لا يكون تاءً مربوطة، لذلك (عطشان وسكران وغضبان) مؤنثها (عَطْشَى و غَضْبَى وسَكْرَى)، وقلنا أن كلمة (عُريَان) ليست ممنوعة من الصرف لأن مؤنثها (عُريَانة) قبلت التاء.

لذلك قال: (فعريان وأرمل وصفوان وأرنب بمعنى قاسٍ وذليل منصرفةً) (عُريَان) مُنصرفة لأن مؤنثها (عُريَانة) قبلت التاء، و(أرمل) على وزن الفعل حقيقةً وهي صفة أصلية للذي ماتت زوجته، ولكن ليست ممنوعة من الصرف لأن مؤنثها (أرملة) قبلت التاء، و (صفوان) حقيقة صفة وآخرها ألف ونون، ولكن ليست أصلية هذه الصفة؛ هذه الحجر الأملس نُقِلت إلى من وُصِفَ بذلك الوصف، و (أرنب) نعم على وزن الفعل ومعها عِلَّة الوصفية، ولكن هذه ليست صفة أصلية لأنها حقيقة تُقال في الحيوان الدابة المعروفة، فنقلت إلى الجبان أو الذليل، لذلك قال: (فعريان وأرمل وصفوان وأرنب بمعنى قاسٍ وذليلٍ منصرفةً) قاسٍ: أي (صفوان) هو القاسي، و(الأرنب) هو الذليل.

قال: (ويجوز في نحو هندٍ وجهانٍ) (هَند) هذا اسم مؤنث تائناً معنوياً فقط، ولكن يجوز فيه الوجهان لأنه ثلاثة حروف أوسطه ساكن؛ قلنا لا بُدَّ للاسم المؤنث تائناً معنوياً أن يكون ثلاثة حروف أوسطه مُنحَرَك، أو أكثر من ثلاثة حروف حتى يُمنع من الصرف.

قال: (بخلاف زينب وسقر وبلخ) (زينب) لأنه أربعة حروف ممنوعة من الصرف، و(سقر) لأنه اسم أعجمي مُذكَر مُنْع من الصرف، و (بلخ) اسم مدينة أعجمية مُنْع من الصرف، و (جَمص) كذلك.

قال: (وكعمر عند تميم باب حذام إن لم يختم براءٍ كسفار) تذكرون باب (حذام) في الدروس الأولى، بنو تميم عملوا فيها ماذا؟ عملوا فيها الممنوع من الصرف إذا لم تكن على وزن (سفار) و (وبار) إذا كنتم تذكرون! آخرها ألف وراء، فمُنعت من الصرف وفيها تفصيل، ارجعوا إلى الدرس الأول.

وكذلك (أمس) إذا أريد به مُعَيَّن أيضاً ذكرناه في الدروس الأولى؛ الذي أريد به مُعَيَّن كذلك يُمنع من الصرف، أما إذا أريد به أمس البعيد وليس الأمس الذي قبل يومك فهذا ليس ممنوع من الصرف، هذا على الذي تكلمناه في الدروس الماضية لا أريد أن أتكلم في هذه النقطة، ترجعون إليه حتى لا أطيل الكلام إن شاء الله تعالى.

قال: (وأمس لمُعَيَّن إن كان مرفوعاً) هذا نقاش على هذا، قال: (وبعضهم لم يشترط فيهما) البعض منعهما من الصرف مُطلقاً بالمناسبة، لم يَقُل (حذام) والذي يختلف عن آخرها ألف وراء وغير ذلك قال كله معنا هذا، و (أمس) كذلك يُمنع من الصرف مُطلقاً.

قال: (وسحر عند الجميع إن كان ظرفاً مُعَيَّناً). كلمة (سحر) هذه أيضاً تُمنع من الصرف إذا أريد به يوم بعينه، تقول: (جئت يوم الجمعة سحر) لأنه معدول عن (السحر) هذا ما يقولون، قالوا: إن كان نكرة فإنه يُصْرَف؛ يعني لا تُريد سحراً مُعَيَّناً، يوماً مُعَيَّناً، لو كنت تُريد يوماً بذاته وقت السحر بذاته في ذلك اليوم هذا يُمنع من الصرف، وإن كان يوماً نكرة كما قال تعالى: { نَجِينَاهُمْ بِسَحْرِ } [القمر: ٣٤] أي يوم؟ بسحر هذا نكرة، لذلك جاءت مصروفة (بسحر) أليس كذلك؟

قالوا: لأنه معدول عن (السَّحَر)، لكن قال عندي في الحاشية تعليل مُتَكَفَّف قال: (والحُجَّة هي السماع عند العرب)، وهذا هو الأريح، خلاص إذا كانت (السَّحَر) الذي فيه يوم مُعِين امنعه من الصرف وانتهينا لا تُعَلِّل، هذا معنى الذي يقولون فيه تَكَلَّف.

هذا كلام المؤلف في الممنوع من الصرف، واضح إن شاء الله تعالى، خلاصة الأسماء الممنوعة من الصرف ثلاثة أنواع:

الأول: ما يُمنع لِعَلَّة واحدة وهو صيغة منتهى الجموع، أو ألف تأنيث مقصورة و ممدودة.  
الثاني: ما يُمنع صرفه للعلمية ومعها علامة أخرى وهي التركيب أو التأنيث أو العُجْمَة.  
الثالث: ما يُمنع صرفه للعلمية أو الوصفية مع زيادة ألف ونون أو العَدْل أو وزن الفعل.

نتوقف عند هذا القدر، نسأل الله تعالى أن تكون الصورة صارت واضحة تمامًا في الممنوع من الصرف، نسأل الله تعالى أن يُوفِّقنا وإياكم لطاعته ولما يُحبُّه ويرضاه، وأن يعفو عنا ويسْتُر علينا ويسْتُرنا في الدنيا والآخرة، ويُصلح قلوبنا، وأن يُعلِّمنا لما يَنْفَعنا، ويَنْفَعنا بما عَلَّمنا في الدنيا والآخرة، وأن يكون هذا العلم حُجَّةً لنا لا حُجَّةً علينا، نسأل الله الإخلاص والتوفيق لنا ولكم. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وسبحانك اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت، نستغفرك ونتوب إليك، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شرح متن قطر الندى

لفضيلة الشيخ أبي حذيفة محمود الشيخ حفظه الله

معهد الدين القيم بإشراف فضيلة الشيخ

أبي الحسن علي بن مختار الرملي حفظه الله

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد؛

فهذا إخوتي بارك الله فيكم المجلس الخامس والأربعون من مجالس (شرح قطر الندى وبل  
الصدى) لابن هشام الأنصاري -رحمه الله تعالى-.

واليوم إن شاء الله تعالى سيكون المجلس الأخير في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى، إن يَسَّرَ اللهُ  
أن أتمَّ هذا الكتاب، وبعد ذلك لربما نأخذ درساً أو درسين أو أكثر، أو نأخذ مراجعات بطريقة  
أخرى في هذه المادة إن يَسَّرَ اللهُ ذلك. وسأكتب الامتحان إن شاء الله تعالى بعد أن أنهى كل  
هذا نكتب الامتحان لمن يُريد أن يختبر في المستوى الثاني من قطر الندى.

معنا اليوم ثلاثة أبواب؛ باب في التعجب وما يُبنى منه فعلا التعجب واسم التفضيل، والباب  
الثاني والثالث يتكلم عن الوقف وطريقة الكتابة في حذف بعض الحروف وفي مسائل الخط،  
وكذلك في همزة الوصل، ثلاثة أبواب معنا؛ في التعجب، وفي الوقف هل نذكر التاء أو الهاء  
في آخر الكلمة، هل نحذف النون أو نذكرها، أو التنوين هل نحذف التنوين ونُبقى الألف في  
بعض الكلمات، سنذكر ذلك إن شاء الله تعالى، وفي الباب الثالث همزة الوصل؛ متى تكتب  
همزة الوصل وهي التي تُنطقُ عند الوقف وتُحذفُ عند وصل الكلام.

الباب الأول: باب في التعجب وما يُبنى منه فعلا التعجب، واسم التفضيل.

التعجب هو انفعال يحدث في نفس المخلوق عند الشعور بأمرٍ يُجهل سببه، انفعال مُتَعَجِب  
منه، هذا في حق المخلوق جانز، ولا يجوز في حق الله سبحانه وتعالى، وبالتالي ما نُسبِ إلى  
الله سبحانه وتعالى من التعجب فليس على هذا التعريف؛ انفعال يحدث في نفس المخلوق عند  
الشعور بأمرٍ يُجهل سببه؛ لأن هنالك معنى آخر للتعجب يليق بالله سبحانه وتعالى أن يكون  
صفةً له؛ وهو خروج الشيء عن نظائره فتتعجب منه، هذا ليس مَنبَعُهُ الجهل، فهذا يجوز  
على الله سبحانه وتعالى وهو صفة من صفات الله تعالى، وقد أثبت الله لنفسه هذه الصفة في  
مواضع كثيرة، كما قال الله تعالى في قراءة: {بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ} [الصافات: ١٢] من باب  
خروج الشيء عن نظائره، وَيَعْجَبُ اللهُ في حديثٍ يُصححه بعض العلماء «إِنَّ اللهَ لَيَعْجَبُ مِنْ  
الشَّابِّ لَيْسَتْ لَهُ صَبَوَةٌ».

طبعاً صفة التعجب نفاها أهل التعطيل، لماذا؟ قالوا: لأن فيها انفعال في النفس وتأتي بعد  
جهل، هذا قلنا في حق المخلوق نعم، ولكن في حق الله لا يُقال هذا المعنى أصلاً، المعنى الذي

في حق الله هو خروج الشيء عن نظائره وهذا وارد، فنُشِبَتَ لله صفة التعجب على وجه الكمال.

وصيغة التعجب في اللغة العربية على نوعين؛ نوع لا ضابط له يُعرف بالقرينة، تتعجب ولكن لا يوجد له صيغة لفظ مُعَيَّنَةٌ كقوله تعالى: { سُبْحَانَ اللَّهِ } [المؤمنون: ٩١]، وقول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي هريرة: «إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ»، والله سبحانه وتعالى يقول: { كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ } [البقرة: ٢٨] من باب التعجب ويستتكر عليهم مُتَعَجِّبًا منهم، فهذا لا يوجد صيغة لفظية مُعَيَّنَةٌ إنما تؤخذ من القرينة هذا يُقال له تَعَجَّبَ لا ضابط له.

هنالك النوع الثاني وهو التعجب الذي له ضابط وهذا درسنا.

قال المؤلف -رحمه الله-: (التعجب له صيغتان: ) هذا الذي فيه ضابط له صيغتان، ("مَا أَفْعَلْ زِيدًا" وإعرابه: ما مبتدأ بمعنى شيءٍ عظيمٍ، وأَفْعَلْ فاعلٌ ماضٍ فاعله ضميرٌ ما، وزيداً مفعول به، والجملة خبرٌ ما؛ و "أَفْعَلْ بِهِ" وهو بمعنى ما أَفْعَلُهُ،)

صيغتا التعجب إما أن تقول: (ما أَفْعَلْ زِيدًا)، أو أن تقول: (أَفْعَلْ زِيدًا)، هذه صيغتا التعجب؛ إما بصيغة الماضي (أَفْعَلْ)، وهي تُشَبِّهُ تمامًا صيغة اسم التفضيل، لذلك دَمَجَهَا في هذا الباب حقيقة في جانب من الجوانب كما سيذكر بعد قليل، (ما أَفْعَلْ زِيدًا) على نفس وزن الفعل الماضي (أَفْعَلْ) قد يُراد بها التفضيل وقد يُراد بها التعجب، هنا نريد التعجب (ما أَفْعَلْ زِيدًا!).

معنى (ما أَفْعَلْ زِيدًا!) أي هذه (ما) كأنك تقول: شيءٌ عظيم فعل زيد، (ما أَفْعَلْ زِيدًا!) (ما) هذه بمعنى (شيءٌ عظيم) وهي نكرة، هذا معنى التعجب (ما أَفْعَلْ زِيدًا!).

وبإمكانك أن تأتي بها بصيغة الأمر تقول: (أَفْعَلْ زِيدًا)، وهي نفس معنى (ما أَفْعَلْ زِيدًا) أي شيء عظيم ما يفعله زيد.

أما إعرابه: إعراب (ما أَفْعَلْ زِيدًا) (ما): مبتدأ مرفوع، (أَفْعَلْ): فعل ماضٍ مبني على الفتح، ويمكن أن يأتي (أَفْعَلْني)، لهذا قالوا: هذا فعل ماضٍ حقيقة لأنه يقبل ياء المتكلم وقبلها نون الوقاية كما تقول: (ما أَفْعَلْني!) مثلًا، ف(أَفْعَلْ) فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو أو أنت بحسب، هنا (ما أَفْعَلْ زِيدًا!) هذه الضمير المستتر يعود على ما فهنا يكون تقديره هو؛ ضمير مستتر تقديره هو يعود على ما، (زيدًا): مفعول به، دانمًا هكذا إعرابه، والجملة كُلُّهَا (أَفْعَلْ زِيدًا) في محل رفع الخبر لـ(ما). أما إعراب (أَفْعَلْ به) فهنا بإمكانك أن تُعْرِبَهَا على أنها صيغة أمر (أَفْعَلْ)، والباء هذه زائدة لا محل لها من الإعراب حقيقة، لكن اضطرروا أن يأتوا بها لأنه يَقْبُحُ أن يأتي اسم بعد صيغة الأمر، عندما تقول مثلًا (اكتُبْ) ما يوتى باسم ظاهر بل يكون مستترًا أي (اكتُبْ أنت)، فعندما جننا بـ(أَفْعَلْ به) الاسم الظاهر هذا سواء كان ضميرًا ظاهرًا أو اسمًا ظاهرًا فإنه يَقْبُحُ أن يأتي بعد صيغة الأمر فوضعوا الباء الزائدة، لكن لا محل لها من الإعراب، فيقولون: أَفْعَلْ زِيدًا، (زيد) ما إعرابه؟ اسم مجرور لفظًا وهو منصوب، هذا الإعراب الأول بأنه صيغة أمر.

أو تستطيع أن تقول (أَفْعَلْ) فعل ماضٍ مبني على الفتح المُقَدَّر، يعني تقول: (أَفْعَلْ) فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر مبني على فتحٍ مقدر لمجيئه على هذه الصورة.

يقولون عن (أَفْعَل) هذه الهمزة تسمى همزة الصيرورة كـ (أَفْعَل) و (أَفْعَل)، سواء (أَفْعَل) أو (أَفْعَل) هذه همزة الصيرورة أي صار الشيء كذا، كأن تقول: (أَثْمَرَتِ الشَّجَرَةُ وَأَيْتَعَتِ الأوراق) أي صارت ذا ثمرة وذات أوراق، وهنا قال المؤلف: (كـ "أَعَدَّ البعيرُ" أي صار ذا غَدَّةً) لذلك هذه الهمزة تسمى همزة الصيرورة، هذا باختصار في إعراب التعجب.

نقرأ كلام المؤلف: (التعجب له صيغتان: "مَا أَفْعَلَ زِيدًا" وإعرابه: ما مبتدأ بمعنى شيءٍ عظيم) معناه شيء عظيم لكن الإعراب مبتدأ، (وَأَفْعَلُ فَعْلٌ مَاضٍ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مَا، وزيداً مفعول به، والجمله خبرٌ ما)، الصيغة الثانية (و "أَفْعَلُ بِهِ" وهو بمعنى ما أَفْعَلَهُ) نفس المعنى (وأصله أَفْعَلُ أَي صَارَ ذَا كَذَا) لذلك يُقال هذه همزة الصيرورة (كـ "أَعَدَّ البعيرُ" أي صار ذا غَدَّةً، فُغَيِّرَ اللَّفْظُ، وَزِيدَتِ البَاءُ فِي الفَاعِلِ) لماذا زيدت الباء في فاعل (أَفْعَلُ بِهِ)؟ قال: (لإصلاح اللفظ) كما قُلْت من المَعِيب أن يأتي اسم ظاهر بعد صيغة الأمر فوضعوا الباء هذه.

قال: (فَمِنْ ثَمَّ) يعني ومن هنا (لزمت هنا)، أي وَجَبَ أن تُوضَعَ الباء في (أَفْعَلُ بِهِ)، لازم أن تضع الباء؛ لزوماً، قال: (بخلافها في فاعل كفى) فاعل كفى في قوله تعالى مثلاً: {كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا} [الرعد: ٣٤] هذه فاعل كفى {كفى بالله} ألم نذكر الباء؟ يجوز أحياناً أن تضع الباء ويجوز أن تُحذفها؛ يعني يَلْزَمُ أن تُضَعَّ الباء بعد صيغة الأمر (أَفْعَلُ) مُلَازِمَةٌ لِلْفَاعِلِ لإصلاح اللفظ، ويجوز في (كفى) - هذه (كفى) طبعاً إذا أردت التعجب- يجوز فيها الوجهان؛ وضع الباء وحذف الباء، قال تعالى: {كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا} وَضَعْتَ البَاءَ، وقال في المثال عندي: (كفى الإيمان زاجراً عن المعاصي) حُذِفَتِ البَاءَ.

قال المؤلف -رحمه الله-: (وإنما يُبنى فعلا التعجبِ واسمُ التفضيلِ) قلنا أن (ما) مبتدأ، و (أَفْعَلُ) فعل ماضٍ مبني، متى يُبنى فعل التعجب؟ قال ليس فقط فعل التعجب بل اسم التفضيل أيضاً للتشابه بالفعل الماضي (أَفْعَلُ)، لذلك دَمَجَهُمَا في مكان واحد، وَأَعْطَاهُمَا نفس الشروط هنا في متى يُبنيان؟، قال: (وإنما يُبنى فعلا التعجبِ واسمُ التفضيلِ) لأن اسم التفضيل يُشَبِّه فعل التعجب (أَفْعَلُ) (أَحْسَنُ) ، (أنت أجملُ الموجودين) (أجمل) اسم تفضيل لكن على وزن الفعل، أليس كذلك؟

لذلك قال: (وإنما يُبنى فعلا التعجبِ واسمُ التفضيلِ، من فعلٍ ثلاثيٍّ مُتَّبَعٍ مُتَّفَاوِتٍ تامِّ مبنيٍّ للفاعلِ ليس اسمُ فاعله أَفْعَلُ). قال: عندما نبني صيغة (أَفْعَلُ) نبنيه على الفتح؛ بعد (ما) تقول: فعل ماضٍ مبني، بهذه الصيغة وأن يأتي مباشرة؛ لأن عندنا إما أن يأتي التعجب مباشرة وإما أن نحتاج إلى كلمة يُتَوَصَّلُ بها إلى التعجب كما سأذكر، فإذا أردت التعجب مباشرة بصيغة الفعل (أَفْعَلُ) أو بصيغة اسم التفضيل إذا أردت التفضيل بـ(أَفْعَلُ) عندنا شروط، إذا انطبقت جننا بهذه الصيغة (أَفْعَلُ) سواءً للتعجب أو للتفضيل، وإن لم تنطبق الشروط جننا بصيغة أخرى، بشيءٍ آخر.

حتى نأتي بصيغة (أَفْعَلُ) في التعجب والتفضيل قال: لا بُدَّ للفعل أن يكون ثلاثياً مُتَّبَعًا مُتَّفَاوِتًا تامًّا مبنيًّا للفاعل ليس اسم فاعله أَفْعَلُ.

نشرح هذا الكلام: (أن يكون ثلاثياً) أي ليس رباعياً، فلا تستطيع أن تأخذ التعجب واسم التفضيل على وزن (أفعل) من صيغة غير ثلاثية. (أن يكون مُنبئاً) يعني ليس منفيًا، لا يدل على النفي.

(وأن يكون مُتفاوتًا) أي مُتفاضلاً في زيادة ليتحقق معنى التعجب والتفاضل، فمثلاً الفناء والموت لا يوجد فيه تعجب ولا تفاضل، لا تقول (ما أموت) (ما أفنى) وتريد الفناء، كلهم يشتركون على وجه واحد في الموت. كذلك (أن يكون الفعل تاماً) ليس ناقصاً من كان وكاد وأخواتهما.

كذلك (أن يكون الفعل مبنياً للفاعل) يعني مبني للمعلوم ليس صيغة مبني للمجهول، لا يصلح، مثل مبني للمجهول أن يكون أصل (عُرفَ و عِلِمَ)؛ قال خوف الالتباس بالمبني للفاعل أي للمعلوم؛ إلا إذا أمِن اللبس مثل أن تقول: (ما أُرهِى الطاووس) أصلها (رُهِى) ولكن قُبِلت هنا لأن الطاووس لا يزهو بنفسه بهذه الطريقة إلا أن يُقال (رُهِى)، دائماً تأتي مبني للمجهول، هذا الذي يُقال مبني للمجهول خلاف مبني للفاعل.

أيضاً قال: (أن لا يكون اسم فاعله على أفعل) هناك كلمات اسم فاعل على وزن أفعل، لا يصلح هذا أن تأتي به للتعجب، مثل (أعرج) كاسم فاعل، فيقولون: لا تتعجب بهذا الفعل؛ لأنه قد يلتبس علينا هل تريد اسم الفاعل أم تريد التعجب أو التفضيل، لذلك لا يصلح، وإن كان وجد بعض الكلمات يُتَعَجَّبُ بها والمسألة فيها خلاف، يعني يقولون مثل (أبيض و أسود) قال: لا تتعجب بها، لكن ثبت في اللغة العربية أنه يُتَعَجَّبُ بها كما في الحديث في الحوض "أبيض من اللبن" هذا جاء بالتفضيل، نحن نتكلم طبعاً عن التعجب والتفضيل على نفس صيغة أفعل متى تصلح ومتى لا تصلح، فإذا كان فعل التعجب أو اسم التفضيل على صيغة اسم الفاعل أو تصلح لاسم الفاعل مثل (أعرج) هي نفس لفظة (أفعل) ولكن هذه اسم فاعل فقال لا تتعجب بهذه، لذلك يُقال (أسود و أبيض) لا تتعجب بها ولكن ثبت التعجب بها فلا يُتوسَّع في ذلك الأمر، ولكن يوجد في اللغة العربية هذا.

إذن يجوز أن تتعجب بصيغة (أفعل)، تُبنى على صيغة (أفعل) أو اسم التفضيل (أفعل) بالشرط التي ذكرها المؤلف؛ أن يكون المصدر ثلاثياً مُنبئاً مُتفاوتاً تاماً مبنياً للفاعل أي ليس مبنياً للمجهول ليس اسم فاعله أفعل.

طيب إذا كان الفعل غير ثلاثي؛ أي ليس ثلاثياً كما في الشرط، خالف الشرط، أو كان ناقصاً، أو كان يوجد منه اسم فاعل (أفعل)، فنحن هنا لا نستطيع أن نتوصل إلى التعجب أو إلى التفضيل بصيغة (أفعل)، لا بد أن نضع كلمة قبلها مثل كلمة (أشد) أو (أشدد) أو (أكثر) في اسم التفضيل فنقول مثلاً: (ما أشد انطلق خالد واشدد بانطلاقه)، أو تقول: (ما أصعب أن يكون الدواء مُراً) عندنا كان ناقصة فلا يجوز أن تأتي بـ(كان أكون)، وكذلك (ما أشد انطلق خالد) انطلق هذه أربعة حروف لا تستطيع أن تأتي بصيغة (أفعل) فتأتي بكلمة (أشد) وما يشبه (أشد) مثل (أصعب و أكثر)، (خالد أكثر إعانة) من (أعان) فهي أربعة حروف فلم نستطع أن نقول (أعوان) فقلنا (خالد أكثر إعانة).

كيف نُعَرِّبُ هذا (ما أَشَدَّ انْطِلاقَ خالِدٍ)، (ما) مبتدأ، (أَشَدَّ) فعل ماضٍ والفاعل ضمير مستتر يعود على ما، (انْطِلاقَ) مفعول به منصوب وهو مضاف، (خالِدٍ) مضاف إليه.

هذا ما قيل في باب التعجب بشكل عام.

باب في الوقف وبعض مسائل الخط: قال المؤلف رحمه الله:- (الوقف في الأفتح: على نحو رحمةٍ بالهاء، وعلى نحو مسلماتٍ بالتاء) يعني التاء المربوطة والتاء المفتوحة؛ عند الوقوف على التاء المربوطة تُقْلِبُها هاءً، وعند الوقوف على التاء المفتوحة تبقى تاءً مثل (رحمة) هذه تاء مربوطة عند الوقف (رحمه)، و (مسلمات) تاء مفتوحة تقف على التاء، ويجوز العكس يُقال (رحمةً) في لغة، ويُقال (مسلمات) هذا موجود في اللغة؛ لذلك قال: (في الأفتح)، هذا هو المعروف، نحن كيف نُميز التاء المربوطة عن التاء المفتوحة؟ بالوقف، فإذا وقفت فخرج معك الهاء فأنت عند التاء المربوطة، وإذا بقيت التاء ملفوظة فأنت في التاء المفتوحة.

قال: (وعلى نحو قاضٍ رفعاً وجرّاً بال حذف، ونحو القاضي فيهما بالإثبات، وقد يُعَكَّسُ فيهنَّ، وليس في نصب قاضٍ والقاضي إلا الياء) كذلك نحذف الياء من الاسم المنقوص مثل (القاضي) تقول (قاضٍ)، و(ماضٍ)، عند الرفع والجر (جاء قاضٍ) و (مررتُ بقاضٍ)، أما عند النصب فتثبت الياء (رأيتُ قاضياً) ويُضَافُ لها ألف، وكذلك إذا ذكرت (أل التعريف) قبل الاسم المنقوص فإنك تثبت الياء (جاء القاضي) (رأيتُ القاضي) (مررتُ بالقاضي).

قال: (وقد يُعَكَّسُ فيهنَّ، وليس في نصب قاضٍ والقاضي إلا الياء) عند النصب الياء دائماً تثبت، لكن عند وضع (أل) فلا تقول إلا (القاضي)، وعند حذف (أل) تُضَيِّفُ ألفاً، (رأيتُ قاضياً) و (رأيتُ القاضي) وتقول: (القاضي).

قوله: (وقد يُعَكَّسُ فيهنَّ) بالمناسبة هذا عوداً على ماذا؟ على (رحمة) و (مسلمات) على لغة، وليس على كلامه عن (القاضي) وحذف الياء من الاسم المنقوص، يتكلم عن (رحمة) و(مسلمات)؛ عن التاء المربوطة والتاء المفتوحة أي قد يُعَكَّسُ في لغة موجودة، ولكن الأفتح الوقف بالهاء على التاء المربوطة، وبالتاء على التاء المفتوحة.

قال: (ويوقف على "إذاً" ونحو {لَنَسْفَعًا} و "رأيتُ زيدا" بالألف كما يُكْتَبُ) بالنسبة لكلمة (إذاً) بعض العلماء يلفظها مُطْلَقاً (إذن)، وبعضهم يحذف النون، وبعضهم يفرِّق، وفيها مذاهب، ذهب ابن هشام إلى كتابة الألف مُطْلَقاً فيقولون: إذا كانت (إذن) جوابية؛ جواباً لجملة عندما تقول: (أزورك غداً إن شاء الله) فتقول: (أكرمك إذاً)، فهل تقول (إذن) أم (إذا)؟ أصلها (إذن)، هل تكتب النون أم تكتب الألف؟ هل تُكْتَبُ (إذن) بالنون أم بالألف؟

ابن هشام الأنصاري يقول: تُحذف إذا وقفت عليها وكانت جوابية فتُبَدَّلُ ألفاً، فُضِّحَ (إذاً) بالألف والتنوين ولا تُكْتَبُ النون، وهناك العكس يقول تُكْتَبُ النون، وفيها خلاف.

الكوفيون ماذا يقولون؟ يكتبونها بالنون مُطْلَقاً، والفرعاء يقول: (إذن) الناصبة تُكْتَبُ بالنون، والتي لا تنصب تكتب بالألف.

عندنا ابن هشام الأنصاري يقول: إذا وَقَفَتْ عليها في آخر الكلام فَإِنَّكَ تَكْتُبُهَا أَلْفًا وتحذف النون، والكوفيون يكتبونها مُطْلَقًا، والفرّاء يقول: إذا كانت الناصبة فَتُكْتُبُ النون (إذْن)، وإذا كانت الغير ناصبة تُكْتُبُ بِالْأَلْفِ.

أما نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد الفتحة مثل { لَنْسَفَعًا } [العلق: ١٥]، و (أَحْذَرْنَ)، فتقول: عند الوقف بحذفها (أَحْذَرًا) مثل (لَنْسَفَعًا) لا تكتب النون، كقوله تعالى: { لَنْسَفَعًا } هي أصلها بالنون؛ هذه نون التوكيد ولكن حُذِفَتْ عند الوقف، وعند إكمال الكلام تُكْتُبُ كقوله تعالى: { لَيْسَجَنَّ وَليَكُونًا مِنَ الصَّاعِرِينَ } [يوسف: ٣٢]، ولكن عند الوقف { وَليَكُونًا }.

أما الكلمة التي آخرها ألف مثل (رأيتُ خالدًا زيدًا) فالجمهور أنه تبقى الألف مكتوبة (رأيتُ خالدًا) وتقول: (رأيتُ خالدًا)، ولكن بعضهم وقفوا وقالوا: تحذف الألف وتقول (خالد)، هذا ما ذكره في (إدا) في حذف النون.

قال: (وتُكْتُبُ الألفُ بعد واو الجماعة كـ"قالوا"، دون الأصلية كـ"زيد يدعو"، وتُرسَمُ الألفُ ياءً إن تجاوزت الثلاثة كـ"استدعى والمصطفى" أو كان أصلها الياء كـ"رمى والفتى"، وألفاً في غيره كـ"عفا" و"العصا"، وينكشف أمرُ أَلْفِ الفعلِ بالتاء كـ"رميتُ وعفوتُ"، والاسمُ بالتثنية كـعَصَوَيْنِ وَفَتَيَيْنِ).

كتابة الألف بعد واو الجماعة حتى تُفَرِّقَ، يقولون: تُكْتُبُ الألفُ بعد واو الجماعة في (كَتَبُوا) و(اكتبوا) و (لم يكتبوا)، واو الجماعة هذه بعد الضمير المتصل تُكْتُبُ واو الجماعة؛ للترقية عن واو غيرها مثل واو الفعل الأصلي مثل (يدعو)، أو واو الاسم في جمع المذكر السالم مثل (معلمو المدرسة)، فإن الواو تبقى واوًا ولا يُكْتُبُ بعدها الألف، تُكْتُبُ الألفُ فقط بعد الضمير في (قالوا) و (قولوا) و(لم يقولوا)، أو (كتبوا) و (اكتبوا) و(لم يكتبوا)، حتى تُفَرِّقَ بين الواو الأصلية وواو غيرها، أو واو جمع المذكر السالم.

أما كتابة الألف على نبرة التي نحن نسميها البطة مثل كلمة (موسى)، أو على ألف مثل (عصا)، ألف (العصا) وألف (موسى)، متى نكتب الألف بالعصا ومتى نكتب الألف (موسى) بالياء؟

قال: (تُرسَمُ الألفُ ياءً إن تجاوزت الثلاثة كـ"استدعى والمصطفى") يعني إن لم تكن ثلاثية فإنها تكتب ياءً (استدعى) و (المصطفى)، سواء كانت فعلاً أو كانت اسمًا.

(أو كان أصلها الياء كـ"رمى والفتى") إن كان أصلها ياءً فإنها تُكْتُبُ ياءً، وهذه كيف تعرفها؟ تُعِيدُهَا إلى أصلها، كيف تُعِيدُهَا إلى أصلها؟ قال: (وينكشف أمرُ أَلْفِ الفعلِ بالتاء كـ"رميتُ وعفوتُ") يعني بعد الفعل ضع تاء الضمير سواء المُخَاطَبُ أو المُتَكَلِّمُ، وبعد الاسم قال: (بالتثنية)؛ ثني الاسم تعرف أصل الكلمة إن كانت ياءً أو واوًا، مثل قال: (كـ"رميتُ وعفوتُ") (رمى) تُكْتُبُ بِالْأَلْفِ التي تشبه الياء، و(عفا) تُكْتُبُ بِالْأَلْفِ العصا، لماذا؟ لأن (رمى) أصلها ياء، طيب كيف عرفت؟ قال: ضع التاء (رميتُ) ففعلًا ظهرت الياء، و(عفا) أصلها الواو، قال: كيف تعرف؟ ضع التاء (عَفَوْتُ) أصلها الواو.

أما الأسماء قال: ثني الاسم تكشف ألف الفعل هل كانت ياءً أم كانت غير ياء مثل (عصا) و (فتى)، (عصا) تُكْتَبُ بالألف و (فتى) تُكْتَبُ بالألف التي تُشَبِّه الياء، ثني؛ (عصا عَصَوَيْن) أصلها واو إذن تكتب (عصا) بالألف، (فتى فتيين) تُكْتَبُ بالياء لأنها مقلوبة عن ياء أليس كذلك؟ نعم.

إلا كلمة (يحيا) بالمناسبة، قالوا: فعل (يحيا) وإن كان رُباعياً نكتبه بألف العصا، لنميزه عن الاسم (يحيى) نكتبه بالياء.

آخر شيء، قال: فصل في الكلام على مواضع همزة الوصل؛ متى تكتب همزة الوصل، قال: (همزة اسم بكسرٍ وضَمٍّ، وإسْتِ إِبْنٍ وإِبْنِمٍ وإِبْنَةٍ وإمْرِيٍّ وإمْرَأَةٍ وتَنْشِيئِهِنَّ) يعني ثني امرأة امرأتان وامرآن وابنان وابنتان، قال (واثْنَيْنِ وإِثْنَيْنِ، وألْغَامٍ وإيْمَنٍ اللهُ في القسم بفتحهما، أو بكسر في إيْمَنٍ) يعني تقول (إيْمَنٍ) أو (إيْمَنٍ)، قال: (همزة وصل).

عشرة أسماء جيء بها سماعاً، الاسم سواء بالضم أو بالكسر وهو الأفصح، تقول: (اسم) أو (أسم)، فهمة الوصل عند البدء بها تنطق بالهمزة وعند الوصل تحذف هذه الهمزة؛ لأن العرب لا تبدأ بساكن ولا تقف على مُتَحَرِّكٍ، فإذا بدأت الكلام بالهمزة فإنك تذكرها بهذه العشرة التي ذكرها الآن، إلا إذا واصلت فإنها تُحْدَفُ، لذلك تُسمى همزة وصل، ضع حرفاً قبلها، صلها بما قبلها فإنها تُحْدَفُ فتعرف أنها همزة وصل.

ما هي الأسماء العشرة التي ذكرها؟ (اسم) سواء بالضم أو بالكسر (اسم أو أسم) والأشهر (اسم)، فإذا قال لك أحدهم ما أسمك؟ فهذه لغة عند العرب.

كذلك (إِسْتِ) بمعنى الدُّبْرِ، في الحديث "أَلَا تُعْطُوا عَنَّا اسْتًا قَارِيكُمْ؟"، و (إِبْنٍ وإِبْنِمٍ وإِبْنَةٍ وإمْرِيٍّ وإمْرَأَةٍ وتَنْشِيئِهِنَّ، وإِثْنَيْنِ وإِثْنَيْنِ) هذه بالثنية، حتى لو ثني هذه الكلمات (اسمان و استان و ابنان و ابنمان و ابنتان و امرآن و امرأتان....) ثني هذه كلها تأخذ همزة وصل، و(اثنان و اثنتان) تأخذ همزة الوصل، كذلك (إيْمَنٍ اللهُ) سواء قلت (إيْمَنٍ أو إيْمَنٍ) والأشهر (إيْمَنٍ) فهذا قسم، هذا أيضاً بالوصل يُقال (إيْمَنٍ)، من غير وصل تقول (إيْمَنٍ) أو (إيْمَنٍ).

وكذلك (اسم) عندما تلفظه من غير وصل تقول (إ!) أو (أ) تلفظ الهمزة، ولكن عند الوصل تحذفها.

كذلك كلمة (الغلام) همزة وصل، تقرأ الهمزة (أ)، وعند الوصل لا تلفظ (فالغلام).

قال: (همزة وصل، أي تثبتُ ابتداءً) إذا ابتدأت بالكلام بها تثبت، (تُحْدَفُ وصلًا) هذه همزة الوصل؛ هي تثبتُ ابتداءً وتُحْدَفُ وصلًا، قال: (وكذا همزة الماضي المتجاوز أربعة أحرف، كـ "استخرج"، وأمره ومصدره) همزة الماضي وهمزة الأمر وهمزة المصدر للفعل المتجاوز الأربعة فإنها همزة وصل.

قال: (وأمر الثلاثي، كـ"أقتل وأغز وأغزي" بضمهم) يعني تقول: (أغز) (أغزي) (أقتل) قال: (بضمهم) الأمر الثلاثي، و "اضرب وامشوا واذهب" بكسر كالبواقي) أما (اضرب وامشوا واذهب) هذه كلها تُكْسَرُ، لماذا تُكْسَرُ هذه ولماذا تُرْفَعُ ذاك؟ للحرف الثالث (أغز) فإن الهمز

يُناسبه أن يكون مضمومًا، و(أَغْزِي) أصلها (أَغْزُو)، و (أَقْتُل) أصلها (أَقْتُ) التاء مضمومة، فَناسب همزة الوصل أن تكون مضمومة، لكن (أَضْرِب) مكسورة فَناسب أن تكون مكسورة، بينما (أَمْشُن) هنا جعلوها مكسورة لأن أصلها (أَمْشِي)، و (أَذْهَب) إذا قُلْنَا على الوزن الحرف الثالث (هـ) فإذا قلنا الهمزة (أَذْهَب) تُشبه الفعل، قالوا لذلك نكسرها، وكذلك قلنا في (أَمْشُن) كسروها، أصلها (أَمْشِي) فاستثقلوا الضمة على الياء فحذفوها، ثم حُذِفَت الياء لالتقاء الساكنين فصارت (أَمْشُن) وضمَّت العين لذلك هي تقال (أَمْشُوا) فأصلها ياء حقيقة.

نتوقف عند هذا القدر، سُبْحانَكَ اللهم وبحمدك، نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبهذا نكون قد انتهينا من كتاب قطر الندى بفضل الله تعالى ونعمته علينا وعليكم، نسأله الله تعالى أن تكونوا قد استفدتم، سأحاول أن أعمل مراجعات لهذا الكتاب على طريقة دروس، من كان عنده سؤال فليسأل ويبعث لي على الخاص إن شاء الله أجيبه، وسأكتب الاختبار بعد ذلك، الحمد لله رب العالمين بهذا تكونوا حقيقة إذا فهمتم هذه المادة قد تأصلتم تقريبًا في النحو على المستوى الأساسي طبعًا ليس من باب أنك أصبحت خبيرًا بالنحو، النحو له باب واسع تستطيع أن تتوسع أكثر لوحدك إن شاء الله، ولكن هذه الأساسيات التي يحتاجها طالب العلم بإذن الله تنفعه وتكفيه في دراسة العلوم الشرعية.

سبحانك اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت، نستغفرك ونتوب إليك وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، نسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يجزي شيخنا عنا خير الجزاء، وأن يرفع قدره في الدنيا والآخرة، وأن يرضى عنكم ويوفقكم لطلب العلم، وأن يتقبل عملي هذا مني خالصًا لوجهه الكريم، والحمد لله رب العالمين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.